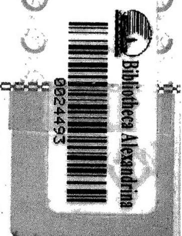
دكتور أحمد سعيد نوفل
استاذ العلوم السياسية المساعد في جامعة اليرموك

العلاقات الفرنسية العربية

من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية

الطبعة الأولى
الكويت
١٩٨٤



شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع

العلاقات الفرنسية العربية

من خلال موقف فرنسا من
العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية

العلاقات الفرنسية العربية

من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية

دكتور أحمد سعيد نوفل
أستاذ العلوم السياسية المساعد في جامعة الكويت

الطبعة الأولى
الكويت
١٩٨٤
كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع

الناشر
شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص.ب : ٢٤٢٦٧ ـ ت : ٢٥٥٣٤٨٩
الكويت
٢٠٠٠/٢/١٩٨٤/٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح والدي

احمد

الفهرس

مقدمة
البروفسور أدمون جوف

الاستاذ بجامعة السوربون - باريس

يتحدث هذا المؤلف المهم عن موقف فرنسا في عهد الجمهورية الخامسة من الصراع العربي - الاسرائيلي ، وكان اساس الدراسة هي رسالة الدكتوراه التي قدمها د. أحمد نوفل للحصول على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون ، وكنت مشرفا عليها .

الا انه طورها واضاف اليها الكثير لتخرج في هذا الكتاب .

الدكتور نوفل عرف كيف يستفيد من التناقضات الموجودة من أجل القاء الاضواء بشكل افضل على السياسة العربية لفرنسا في عهد الجمهورية الخامسة ، ورجع قليلا الى الخلف ليتحدث عن موقف فرنسا في عهد الجمهورية الرابعة من الصراع العربي الاسرائيلي ليعطي مقدمه لابد منها لموضوع المؤلف .

اعلن ديجول في ١٤ مارس ١٩٤٤ عن تأييده لاستمرار الوجود الاوروبي الغربي في « افريقيا والشرق ، وبشكل خاص مع الدول العربية في الشرق الاوسط من أجل المحافظة على مصالحها المشروعه في المنطقة » ، ودافع قادة الجمهورية الرابعة عن مصالح فرنسا الحيوية مع العالم العربي ، وجاء صاحب المؤلف ليتحدث في كتابه عن التعاون الفرنسي العربي الذي اراده ديجول واثر ذلك على الموقف الذي اتخذه من الصراع العربي الاسرائيلي . وكتب الزعيم الفرنسي في مذكراته يقول « في الشرق الاوسط اصبح موقفنا متردیا لان المشكلة الجزائرية وقناة السويس اغلقتا الطريق امامنا مع الدول العربية ، في هذه المنطقة الذي كان لفرنسا وجود حيوي بشكل دائم ، وانا سأعمل باستمرار لاسترجاع هذا الوجود » .

ويعتقد المؤلف ان المصالح الاقتصادية هي اهم العوامل التي دفعت بالجنرال ديجول للتقارب مع الدول العربية ، ومن جهتي اعتقد بأن هناك بواعث اخرى كالاهمية الاستراتيجية أو وضع فرنسا الدولي ، ودافع الرئيس الفرنسي خلال فترة رئاسته ما بين ٥٩ ـ ١٩٦٩ عن العلاقات الفرنسية العربية بقوة .

واعطت نهاية حرب الجزائر عام ١٩٦٢ مؤشر جديد ، وبدأ رؤساء الدول العربية القدوم الى باريس ، وزار الوزراء الفرنسيين الأراضي التي « بدأ فيها التاريخ » : وبعد حرب ١٩٦٧ طور رئيس الجمهورية الفرنسية العلاقات مع الدول العربية في المشرق وهي نفس « سياسة الصداقة التي كانت لعصور طويلة في السابق مع فرنسا في هذه البقعة من العالم » .

ووضع خروج ديجول من السلطة نهاية لانطلاقه فرنسا تجاه العالم العربي ، الا ان جورج بومبيدو استمر في تطويرها . ووضع د. نوفل النقاط على الحروف في متابعة هذه السياسة عن كثب واضعا في مؤلفه تفاصيل المواقف الفرنسية من الصراع العربي الاسرائيلي كاشفا خفايا تلك السياسة ، وكيف وصل الموقف الفرنسي الى حد البدء باتصالات رسمية مع ممثلي الشعب الفلسطيني . وبفضل لقاءاته مع المسؤلين والوثائق المهمة التي جمعها ونشرها في كتابه لاول مره ، فان د. نوفل يصبح هنا شاهدا على التاريخ ، لانه تابع وبجداره مواقف فرنسا في عهد الرؤساء الثلاثة وكشف سياسة « الخطوات الصغيرة » التي سار عليها فاليري جيسكار ديستان في عهده مع عناصر القضية الفلسطينية واصبحت العلاقات مع منظمة التحرير رسمية . وفي اكتوبر ١٩٧٤ يلتقي وزيرنا للخارجية مسيو سوفانيارغ مع السيد عرفات في بيروت ، وبعد ذلك بعام يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها في باريس .

وفي ٨ نوفمبر ١٩٧٥ يتحدث رئيس الجمهورية الفرنسية في تونس عن

« حق الفلسطينيين بالحصول على وطن » ويدعو بقية الدول الاوروبية ليسيروا على نفس السياسة الفرنسية .

ومن ثم يأتي فرنسوا ميتران ويكون اول رئيس فرنسي و (أوروبي) يزور اسرائيل . وفي نفس الوقت يركز على ضـرورة تحقيق العدالـة لجميع شعـوب المنطقة ، ويقول في ٢ مارس ٨٢ « بأن الحوار يتطلب بأن يتمكن كل فريق بأن يحصل على كامل حقوقه وهذا ينطبق على الفلسطينيين وعلى الاخرين » .

ويلاحظ المؤلف انه لا يوجد اي رئيس جمهورية فـرنسي لم يصغ لنـداء الشرق وكل رئيس حسب اسلوبه الخاص يترجم رسالة فرنسا في المنطقة .

ويشرح لنا د. نوفل بكل جدارة وبكثير من التحليل العناصر الرئيسية التي تلعب دوراً في موقف فرنسا من الصراع العربي الاسرائيلي ، وكذلك العلاقات الدولية التي كان لها انعكاسات على هذا الموقف ، ويعتبر الباحث أول من بحث في هذا الموضوع وما توصل اليه من نتائج لا يخدم الدول العربية فقط بل أوروبا أيضا وبشكل خاص فرنسا .

البروفسور / ادموند جوف

باريس ٢٨ مايو ١٩٨٣

نحو من المقدمة

الأستاذ الدكتور شاكر مصطفى

من مصائب الواقع العربي القائم أنه مشكل دولي بقدر ما هو عربي أو هو دولي اكثر مما هو عربي . . . القوى الكبرى تعشش في انوفنا ، تطوف حولنا ، تأخذ وتعطي في مصائرنا ونحن ننظر . مرحلة انعدام الوزن دخلتها المنطقة العربية ، ومن الباب العريض ، منذ سنوات وسنوات فمصيرها يرسم الآن في البيت الابيض والكي دورسيه و ١٠ داوننغ ستريت والكرملين ومن كل مكان الا في بيت ابيها ، والحديث في جمعها وفصلها وتمزيقها واعادة تكوينها يحكي ويعاد ويكرر ويهمس به ويجهر على السواء ، في كل أرض الا في أرضها المتروكة لقوى الدمار تعبث فيها وتمهد للمخططات . .

من هذه الزاوية يأخذ هذا الكتاب محلة في تحليل الواقع العربي . انه نظرة الى الصراع العربي الاسرائيلي من خلال عيني فرنسا « او من خلال العلاقة مع فرنسا » وانه لدراسة بين السياسة والتاريخ فلا هو في السياسة والوانها المتقلبة ، ولا في التاريخ ووثائقه ومناهجه الصارمة ، ولكنه من هذا وذاك بين بين . على انه في كل الاحوال محاولة لكشف نقطة الانطلاق في كل مواقف الغرب والشرق ، ولبيان المحور الذي تبدأ منه وتنتهي اليه تلك المواقف . انه المصلحة ! والمصلحة لا غير . تغلق الكتاب بعد قراءته وتغمض عينيك وتسأل نفسك ما الذي يلون موقف فرنسا ، ومثل فرنسا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وانكلترا وايطاليا والمانيا . . . ما الذي يجعلها تقف هنا لا هنالك ؟ ومن الذي كتب عليها ذلك الموقف؟ فلن تجد الا المصلحة . . المصلحة التي تتسع احيانا حتى التهام كل شيء - كما تفعل ايطاليا والمانيا - او هي تجدف مرة الى اليمين ومرة الى اليسار حسب هبوب الريح كما تفعل فرنسا وبريطانيا . . ولكن شعار الجميع الدائم : أين أستفيد ؟.

وصاحب هذا الكتاب بذل الجهد في بحث حقيقة الموقف الفرنسي من قضية الشرق الاوسط خلال الاعوام العشرين الاخيرة . حاول كما قال منذ الاسطر الاولى في المقدمة ان يشرح أسباب تطور هذا الموقف نحو ما يشبه التأييد ومن بعيد للحق العربي . يتابع الجنرال ديغول خاصة ، يلملم خطبه والوثائق والتصاريح ، ويتقصى العوامل الاساسية وراء هذا وذاك من العوامل المؤثرة في المواقف ، وينتهي الى رسم اقرب صورة الى الواقع بمظاهره وخفاياه ! ومؤثراته الكبرى .

وقد يكون من قبيل المبالغة القول ان في الكتاب اسرارا وكشوفا لم تعرف بعد . انه اقرب بكثير الى التحليل منه الى المفاجآت وكشف الخفايا ، ولكن فيه مع ذلك عددا من الاسرار والكشوف التي تستدعي النظر . وقد يكون من المبالغة ايضا القول انه كتاب اساسي في مادته لا يستغني عنه باحث ، فالمراجع في ابوابه كثيرة كثيرة ، تستطيع ان ترى في مراجع الكتاب أكثر من ثلاثمائة ، ولكنك لا تستطيع مع ذلك ان تنسى وجوده وما فيه ، فقد أتى صاحبه الامور في ينابيعها وقدم على الاقل بالشهادات التي جمعها من رؤوس السياسة الفرنسية والعربية ، ما يكفي لجعل كتابه احدى الوثائق . وقد يكون من قبيل المبالغة اخيرا القول ان المؤلف قد جمع فادعى وانه بالتحليل والوثائق والشهادات والاحصاء والمقارنات والمنهجية الكاملة قد أحاط بالموضوع سبلا . ان المؤلف بكل تواضع باحث حاول الموضوعية فلم تشتبك معها عواطفه السياسية وحاول مختلف المناهج فلم يقتصر على واحد منها ، وحاول الوصول الى ما يستطيع من الوثائق والاحصاء والشهادة دون ان ينفي احتمالات المستقبل لتطورات اخرى . . . الكتاب كله محاولة جادة بقدر ما تسمح ادوات البحث من الجدية ، ومحاولة موضوعية بقدر ما تسمح السياسة المعاصرة من الامكان الموضوعي .

يبقى ان نضيف ان الشكل الذي اخذه الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد جعل منه قضية العصر وبخاصة بالنسبة الينا نحن ، وان مواقف القوى الكبرى من هذا الصراع تحتاج الى المزيد من الدراسة والبحث والتدبر . . وحصيلتنا في هذا الباب هزيلة للدرجة التي تستحق الرثاء . . انها بضعة كتب لا غير ، والدنيا من حولنا

تصدر بمعدل كتاب كل ثلاث ساعات، وهي كتب تقرأ وتدرس ونحن . . . لا نقرأ !
فهذا الكتاب يأتي اذن في مكانه وعند صاحبه . . والارض عطشى لالف كتاب من مثله ، لقوم يقرؤون !! .

انـه شمعـة تقف لطـرد الظلام . فمتـى تراهـا تزداد الشمـوع وينقشـع الظلام ؟ .

أ. د. شاكر مصطفى



تمهيد

مما لا شك فيه انه قد حصل تطور كبير في الموقف الفرنسي من الصراع العربي الاسرائيلي ، في عهد الجمهورية الخامسة ، وبعد أن كانت فرنسا احدى الدول الغربية التي قدمت المساعدات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية لاسرائيل منذ الأيام الأولى لقيامها ، الى حد وصلت فيه العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية الى درجة التحالف العسكري المشترك ، ضد الدول العربية ، كما حصل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة .

موقف التحالف والتأييد لاسرائيل هذا ، بدأ يتبدل تدريجيا ، في عهد الجمهورية الخامسة ، بعد سنوات قليلة من استلام الجنرال ديجول السلطة في فرنسا . وأصبح الموقف الفرنسي أكثر تفهما لطبيعة القضية الفلسطينية وللموقف العربي منها ، الى حد الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير المصير ، وبالمقابل تطور موقفها الاقتصادي مع الدول العربية ، نتيجة لموقفها السياسي الجديد .

تأتي هذه الدراسة في محاولة للبحث بشكل أساسي عن تطور الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية ، منذ بداية الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٨١ ، لأهمية فرنسا على الصعيد الدولي ، كاحدى الدول الكبرى في أوروبا والعالم ، وأهمية موقفها وتأثيره على مواقف الدول الغربية الأخرى .

هذا التطور لم يأت وليد الصدفة ولا في وقت قصير ، بل جاء نتيجة لعوامل اقتصادية واستراتيجية لفرنسا في الشرق الأوسط ، من خلال سنوات طويلة لرئاسة ثلاثة رؤساء ساهم كل منهم بالموقف الذي وصلت اليه فرنسا الآن ، وان كان

الجنرال ديجول مؤسس الجمهورية الخامسة هو مهندس هذه السياسة التي سار عليها كل من الرئيسين بومبيدو وجيسكار ديستان من بعده ، مع بعض الاختلافات في أسلوب كل منهما في التطبيق. وسيركز البحث على الأسباب التي دفعت فرنسا الى محاولة لعب دور مميز في الصراع العربي الاسرائيلي عن الدول الغربية الأخرى ، مع قبول الجانب العربي وترحيبه بالموقف الجديد ، ومعارضة اسرائيل له وأهمية هذا الموقف بالنسبة للقضية الفلسطينية .

ويشمل هذا الكتاب الموقف السياسي للجمهورية الخامسة من القضية الفلسطينية منذ قيامها حتى العام الأخير لرئاسة الرئيس الثالث فيها . واخترت هذه الفترة المستقلة بشكل محدد لأهمية ما حدث فيها من تطورات في الموقف الفرنسي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

وقمنا بدراسة فترة رئاسة كل رئيس ومواقفه السياسية من اسرائيل والقضية الفلسطينية ، وقد أعطيت فترة رئاسة ديجول بصفته مؤسس الجمهورية الخامسة ومخطط السياسة التي سارت عليها فرنسا خلال العشرين سنة الماضية ، أهمية خاصة ، نظرا لما قام به الزعيم الفرنسي من دور مهم في التحول بالموقف السياسي لبلاده من القضية الفلسطينية . مع التركيز على العامل الاقتصادي ، الذي كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت فرنسا الى اختيار موقف سياسي جديد من الصراع العربي ـ الاسرائيلي والظروف الدولية التي صاحبت ذلك ثم تطور الموقف الفرنسي في عهد خليفة ديجول ، الذي سار تقريبا على نفس الخط السياسي الذي بدأه مؤسس الجمهورية الخامسة . مع البحث في أهمية القضايا التي حدثت في تلك الفترة من رئاسة بومبيدو والمتعلقة بالقضية الفلسطينية . ثم دراسة تطور موقف فرنسا في عهد جيسكار ديستان وعودة العلاقات الطبيعية بين فرنسا واسرائيل مقابل تطور علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية نتيجة موقفها من الصراع العربي الاسرائيلي ، واعترافها بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

ونظرا لأهمية فرنسا في السياسة الدولية ، وموقفها السياسي المميز من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، فان البحث يهدف الى دراسة تحليلية ، بشكل

موضوعي للموقف الفرنسي في عهد الجمهورية الخامسة للمساهمة في سد النقص في مجال الدراسات النظرية بما يتعلق بالقضية وعلاقة الدول الكبرى منها .

الى جانب ذلك فاننا هدفنا الى :

١ ـ البحث في أسباب تطور الموقف السياسي لدولة أوروبية من القضية الفلسطينية .

٢ ـ دراسة العلاقة بين فرنسا كدولة كبرى ، ومنظمة التحرير الفلسطينية م . ت . ف . ـ كحركة تحرير وطنية .

٣ ـ تحليل العوامل الأساسية التي دفعت مؤسس الجمهورية الخامسة ، لتغيير موقف بلاده من الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

٤ ـ شرح حقيقة موقف فرنسا في الشرق الأوسط خلال عشرين عاما .

٥ ـ محاولة ابراز العامل الاقتصادي وتأثيره على الموقف السياسي الفرنسي الى جانب الفوائد التي جنتها فرنسا من سياستها الجديدة مع الدول العربية .

٦ ـ تحديد أهمية القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الفرنسية مع العالم العربي .

وحاولنا أن نكون موضوعيين في دراستنا ، قدر الامكان على الرغم من حساسية البحث حتى لا نبتعد عن البحث العلمي المجرد ، ولا تتشابك عواطف الباحث السياسية مع موضوعية البحث .

واتبعنا أكثر من منهج واحد ـ التحليلي ، التاريخي والاحصائي والمقارن في محاولة متواضعة ليخرج البحث بشكل أفضل . وذلك بدراسة الظواهر السياسية الموجودة والمؤثرة على السياسة الخارجية الفرنسية في الشرق الأوسط . في محاولة لفهم الأحداث المرتبطة بالموقف الفرنسي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

واعتمدنا على مؤلفات الجنرال ديجول بشكل خاص ، وعلى الخطب

والتصاريح والمقابلات الصحفية لرؤساء الجمهورية الخامسة الثلاثة ، وللمسؤولين الفرنسيين ، الصادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية (الكي دورسيه) . كما استفدنا من المقابلات الشخصية التي أجريناها مع بعض الوزراء والمسؤولين الفرنسيين والفلسطينيين ، من الذين كان لهم تأثير على الموقف السياسي بين الجانبين . وتحليل المعلومات التي حصلنا عليها خلال تلك المقابلات ومقارنتها مع مصادر أخرى فرنسية واسرائيلية وعربية ، لنصل في النهاية الى محاولة فهم شاملة للموقف الفرنسي في الشرق الأوسط خلال فترة رئاسة ديجول وبومبيدو وديستان ، وبعد وصول فرانسوا ميتران زعيم الاشتراكيين الى السلطة .

الفصل الاول

مدخل لموقف فرنسا في الشرق الاوسط قبل قيام الجمهورية الخامسة

المبحث الأول : مقدمة تاريخية .

المبحث الثاني : التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا في الشرق وعلاقات فرنسا بالحركة الصهيونية .

المبحث الثالث : الجمهورية الرابعة واسرائيل .

المبحث الاول
مقدمة تاريخية

تمهيد :

كان من الطبيعي الحديث عن علاقة فرنسا بالمشرق العربي منذ بداية الاتصال الأول في القرن السابع الميلادي ومحاولاتها المستمرة ، خلال مئات السنين بفرض نفوذها بالمنطقة ، بحجة حماية الأماكن المقدسة في فلسطين ، والطريق اليها أمام الحجاج المسيحيين في أوروبا بشكل عام ، وفرنسا بشكل خاص . ثم الحديث عن علاقة فرنسا بالحركة الصهيونية قبل عام ١٩٤٧ . بعد ذلك موقف الجمهورية الرابعة في فرنسا من قيام اسرائيل ، والعلاقة الفرنسية ـ الاسرائيلية حتى قيام الجمهورية الخامسة ، موضوع البحث عام ١٩٥٨ .

فرنسا وبداية العلاقات مع العرب :

كانت بداية الاتصالات بين فرنسا والعرب عام ٧١٩ ، عندما وصلت الجيوش العربية الموجودة في أسبانيا الى منطقة البيرينيه Pyrenees . وتقدمت في زحفها حتى سهول اللوار Loire وسط فرنسا . وأوقف شارل مارتل Charles Martel ، زحف الجيوش العربية عام ٧٣٢ ، في المعركة المشهورة بالقرب من مدينة بواتييه Poitiers جنوب فرنسا ، وكانت تلك المعركة الاحتكاك المباشر الأول بين فرنسا والعرب .

بعد ذلك بسنوات ، بدأت الاتصالات بين شارلمان Charlemange وهارون الرشيد ، حيث أرسل الملك الفرنسي للخليفة العباسي ، سفيرا من أجل تحسين العلاقات بينهما عام ٧٩٧م ، ومن أجل البحث في حماية الطريق الى الأماكن المقدسة في فلسطين لأن شارلمان كان يطمع بأن تصبح بلاده مسؤولة عن الأماكن المقدسة وبقيت هذه الفكرة تراود المسؤولين الفرنسيين وقتا طويلا[1] .

وبعد موت شارلمان ، ظهر ملوك في فرنسا ، أطاعوا الكنيسة في حملتها ضد المسلمين العرب . وبدأت الحروب الصليبية التي كان من أحد أهدافها حماية الوصول الى الأماكن المسيحية في فلسطين ، الى جانب الأطماع الاستعمارية في الوصول الى طريق الهند الاستراتيجي للتجارة الأوربية ، وفائدة ذلك للتجار الأوربيين . وحث البابا ـ الفرنسي المولد ـ أوربان Urbain الثاني ، الفرنسيين والأوروبيين لغزو بلاد العرب ، واحتلال الأماكن المقدسة المسيحية ، وقامت الحملة الصليبية الأولى عام ١٠٩٦م ، بعد ذلك بثلاثة سنوات احتلت القدس ، ويمكن القول بأن هذا كان الاتصال الفرنسي الأول بالشرق .

بعد الحروب الصليبية ، وانتهاء النفوذ الفرنسي بالمنطقة ، حدث اتصال فرنسي آخر مع الشرق ، وذلك في عهد الملك الفرنسي « فرانسوا الأول Francois Iere » ، الذي كان على عداء مع شارل كون Charles Quint ، ملك أسبانيا ، وأراد الملك الفرنسي أن يبحث عن حليف يساعده لتحقيق أهدافه بالدفاع عن بلاده ، ووجد في السلطان العثماني سليمان الفاتح ضالته في عام ١٥٣٥م ، حيث وقع فرانسوا الأول مع السلطان العثماني معاهدة السلام والصداقة والتجارة[٢] . ونصت هذه المعاهدة على حرية الملاحة والتبادل الاقتصادي[٣] .

الأطماع الاستعمارية الفرنسية والدولة العثمانية :

استمرت الاتصالات بين ملوك فرنسا والدولة العثمانية ، وأرسل الملك الفرنسي الجديد « شارل التاسع Charles IX » سفيره كلود دوبورج Claude du Bourg الى القسطنطينية ، حيث كانت له أهمية خاصة في البلاط العثماني . كما وقع اتفاقية جديدة مع الامبراطور العثماني سليم الثاني ، ووقع من بعده « هنري الثالث Henri III » اتفاقية ثالثة مع الامبراطور العثماني ، أعطى بموجبها لفرنسا مسؤولية التجارة مع الشرق . وبدأ الاهتمام والنفوذ الفرنسيان يتسعان في الشرق . وبشكل خاص في عهد « لويس الثالث عشر Louis XIII » حيث طلب رسميا من الباب العالي السماح لبلاده بحماية الحجاج المسيحيين القادمين للأماكن المقدسة في

فلسطين وكذلك توطيد العلاقة مع الموارنة في لبنان ، ومع المسيحيين في الشرق .

لكن النفوذ الفرنسي بالشرق بدأ يواجه مزاحمة من قبل الدول الأوربية وخاصة روسيا وبريطانيا . حيث أرادت كل دولة فرض نفوذها الاقتصادي والثقافي في مناطق الدولة العثمانية . وتراجع النفوذ الفرنسي في حماية الأماكن المقدسة ، بعد أن انتصرت روسيا على الدولة العثمانية في البحر الأسود عام ١٧٦٩ ، وفرضت الدولة المنتصرة شروطها بضمان مصالحها في الدولة العثمانية وخاصة في القدس . الا أن لويس الرابع عشر ملك فرنسا ، كان قد وقع معاهدة مع الامبراطورية العثمانية في الخامس من يونيو ١٦٧٣م ، تسمح لفرنسا أيضا بحق حماية الأماكن المقدسة[٤] .

الثورة الفرنسية والدولة العثمانية :

حاول رجال الثورة الفرنسية الاستمرار في العلاقات التقليدية بين فرنسا والدولة العثمانية لكي يحافظوا على نفوذ بلادهم في الشرق ، وفي شهر يناير من عام ١٧٩٣م ، أرسل المجلس التنفيذي المؤقت للثورة الفرنسية رسالة الى السلطان العثماني بهذا الخصوص ، جاء فيها « ان الجمهورية الفرنسية ترغب أكثر من أي وقت مضى ، المحافظة والتأكيد على الروابط القائمة منذ وقت بعيد ، بين فرنسا والامبراطورية العثمانية . . . . واستمرار الثقة القائمة منذ زمن بين فرنسا والامبراطورية العثمانية والمحافظة على الصداقة القائمة[٥] .

كما طالب زعماء الثورة الفرنسية الجدد بعقد معاهدة تحالف مع البلاط العثماني ، لكنهم لم يستطيعوا ، نتيجة معارضة الدول الأوروبية الأخرى ، خاصة النمسا وروسيا . الا ان الدولة العثمانية اعترفت ، بالثورة الفرنسية عام ١٧٩٥ . وبدأت كذلك مباحثات بين الطرفين لعقد اتفاقية اقتصادية بينهما ، واوقفت حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٧م ، التوقيع على الاتفاقية[٦] كما أساءت للعلاقات الجيدة بين فرنسا والامبراطورية العثمانية . لان مصر كانت تعتبر جزءا من الامبراطورية . وأضاع نابليون مصالح فرنسا بالمنطقة ، الا أنه كان يرى

العكس ، لاعتقاده أنه باحتلاله لمصر فانه سيعيدها للدولة العثمانية ، لأن ولاة مصر أصبحوا تابعين لانجلترا ، وابتعدوا عن البلاط العثماني . كما أنه كان يفكر بالطبع بطريق الهند ليقطع على بريطانيا هذا الطريق الاستراتيجي ، الى جانب ما كان يحلم بتحقيقه من شهرة شخصية ، ومصالح أخرى لبلاده . خاصة أن بعض الزعماء الفرنسيين كانوا يعتقدون أنه من حق فرنسا أن تكون مصر تابعة لنفوذها بالشرق ، كما طالب « تاليران Talleyrand » بذلك ، بعد الثورة الفرنسية « كما كانت مصر من محافظات الدولة الرومانية ؛ يجب أن تصبح من محافظات الجمهورية الفرنسية » . 'L'Egypte fut une province de la Republique Romanee il faut qu' elle le devienne de la Republique Francaise'.(٧)

كما حاول نابليون بعد احتلاله لمصر الوصول الى الهند عن طريق احتلاله لفلسطين ، الا أنه لم يستطع نتيجة لصمود أحمد الجزار والي عكا الذي كان يساعده الجيش العثماني والانجليزي . واتصل مع شريف مكة لكي يساعده في حملته ، الا أنه رفض . وفكر نابليون الاستفادة من اليهود . حيث كان أول زعيم أوروبي يفكر باقامة دولة يهودية في فلسطين ، اذا قدم اليهود المساعدة له في حربه ضد الأتراك وحملته على فلسطين وسوريا[٨] ولكنه لم ينجح في عرضه هذا . وكذلك لم ينجح في الوصول الى الهند عن طريق فلسطين مع أنه احتل عدة مدن فلسطينية كغزة ويافا . وكان هذا هو الوجود الفرنسي الثاني في فلسطين ، بعد الحروب الصليبية[٩] .

وعاد نابليون الى مصر بعد أن تفشت الأمراض في جيوشه ، ومن ثم غادر مصر الى فرنسا من دون أن يحقق الحلم الذي جاء من أجله الى الشرق .

وبعد عودة نابليون الى فرنسا ، وقعت اتفاقية في باريس عام ١٨٠٣م بين الحكومة الفرنسية والدولة العثمانية لاعادة العلاقات الطيبة بينهما . الا أن هذه العلاقات عادت وساءت من جديد عندما ساعدت فرنسا محمد علي والي مصر ضد السلطان العثماني محمود .

الثورة الفرنسية واليهود :

كانت فرنسا قد طردت اليهود في القرن الرابع عشر ، الا أن بعض الجاليات اليهودية عادت اليها من جديد ، ولم يكن يتمتع اليهود في هذا الوقت بأية حقوق ـ كبقية المواطنين الفرنسيين .

ولهذا وبعد قيام الثورة الفرنسية ، أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية ـ L'Assemblee Nationale في ٢٨ سبتمبر من عام ١٧٩١ ـ قانونا لتحرير اليهود في فرنسا ، ومنحهم حقوقاً متساوية كمواطنين ، كما ألغيت القوانين المقيدة لحرياتهم ونشاطهم .

هذا الأمر لم يلاق الترحيب من بعض زعماء اليهود الذين أرادوا بقاء اليهود كالسابق في الجيتو حتى يحافظوا على أنفسهم من الذوبان في المجتمع الفرنسي .

وكتب المفكر اليهودي أسحق بر ، بعد صدور القانون يقول « يجب علينا الآن أيها الأخوة حمل هذه الحقيقة في أذهاننا ، وهي أنه ما لم نغير سلوكنا وآراءنا ، وثقافتنا ، فان مواطنينا الفرنسيين سيظلون عاجزين عن افساح الفرصة لنا للتعبير عن حقيقة الشعلة الوطنية الموجودة في صدورنا ، يجب أن نحرر أنفسنا تماما من أسلوب الانطلاق في جميع القضايا السياسية والمدنية التي ليس لها علاقة مباشرة بقوانيننا الروحية »[١٠] .

وكما جاء من قبل ، فقد كان نابليون أول من فكر عمليا في انشاء دولة يهودية تابعة للامبراطورية الفرنسية في فلسطين ، طمعا في مساعدتهم له في حملته لغزو الشرق . كما طلب من اليهود الفرنسيين أن يعقدوا أول مجمع لحكمائهم في « سان هدريان » لكي يقرروا انشاء دولة يهودية تصبح تابعة للنفوذ الفرنسي ، لكي يسيطر على الطريق الاستراتيجي لتجارة الشرق مع الغرب ، وطمعا في تحطيم النفوذ البريطاني في الشرق . الا أن هذه الفكرة لم تنجح ، بسبب فشل نابليون في حملته على سوريا وفلسطين . وعندما عاد الى مصر ، غير من خطته تجاه اليهود ، وأصبح يعاديهم ، واستمر موقفه هذا منهم ، بعد أن نصب نفسه امبراطورا .

الا أن المسؤولين الفرنسيين ، لم ينسوا الفكرة ، بل حاولوا مرة ثانية مع الحركة الصهيونية في مطلع هذا القرن ، لكي يبعدوا الزعماء الصهاينة عن بريطانيا ، لتصبح الدولة التي يفكرون بقيامها في فلسطين تابعة للنفوذ الفرنسي* .

* راجع من صفحة ٣٢ ـ ٣٤ .

المبحث الثاني

التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا في الشرق وعلاقات فرنسا بالحركة الصهيونية

كان التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا على وراثة الامبراطورية العثمانية والسيطرة على طريق الهند الاستراتيجي ، يشكل منذ نهاية القرن الثامن عشر عاملا أساسيا في سياسة البلدين .

وجاءت حملة نابليون على مصر وفلسطين وأحداث ١٨٤٠ ، ١٨٦٠ الطائفية في لبنان ، كأحد النتائج لهذا الصراع الفرنسي ـ البريطاني في الشرق .

وكانت فرنسا تطمع دائما بحماية المسيحيين بالدولة العثمانية خاصة في سوريا ولبنان ، لأن هذا الأمر يفتح لها الأبواب ، لتدعيم نفوذها في المنطقة ، في الوقت الذي كانت انجلترا ، تعزز علاقتها مع الدروز . وعندما قامت الحرب الأهلية بين الدروز والموارنة في سوريا ولبنان عام ١٨٦٠ ، طلبت فرنسا من الدولة العثمانية ان تسمح لها بحماية الموارنة ، وكذلك فعلت انجلترا بالنسبة للدروز ، ولانهاء النزاع اجتمعت فرنسا وانجلترا والنمسا مع الدولة العثمانية ، التي أعطت فرنسا حق التدخل لحماية المسيحيين في لبنان ، وبعد ثلاثة عشر يوما ، أرست الباخرة « أمريكا » مرساتها في ميناء بيروت ، وأصبح لبنان فيما بعد تابعا للنفوذ الفرنسي . وبذلك عادت فرنسا مرة ثالثة الى المنطقة[١١] .

وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى ، أعلنت فرنسا أنها ستحترم السيادة العثمانية اذا بقيت الأخيرة محايدة بالحرب ، وأعلنت روسيا القيصرية وانجلترا تأييدهما لهذا القرار[١٢] .

الا ان الدولة العثمانية دخلت الحرب مع المانيا في أوائل عام ١٩١٤ ، وفي نوفمبر من نفس العام أعلن الحلفاء الحرب عليها .

في هذا الوقت كانت انجلترا تجري الاتصالات مع الشريف حسين في مكة عن طريق مكماهون ، من أجل أن تأخذ الدول العربية استقلالها بعد الحرب ، اذا قدم العرب المساعدات للحلفاء ضد تركيا وحلفائها . وتعهدت انجلترا في النهاية للشريف حسين باقامة دولة عربية موحدة في سوريا ، تضم سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن . وكانت هذه الاتصالات تتم من دون علم فرنسا . لأن انجلترا كانت تجري معها مفاوضات لتقسيم النفوذ بينهما في المنطقة . وهذه المفاوضات أيضا لم يكن الشريف حسين على علم بها . وفي عام ١٩١٦ ، وقعت اتفاقية سايكس ـ بيكو نسبة إلى ، Georges Pioct و Mark Sykes رئيسي الوفدين الفرنسي والبريطاني في المباحثات . وقسمت البلدان العربية الواقعة من البحر المتوسط الى ايران بين فرنسا وبريطانيا ـ ما عدا فلسطين ـ حيث اتفق الجانبان على اقامة وضع دولي خاص بها . وجاءت هذه الاتفاقية تناقض تماما ما اتفق عليه بين الشريف حسين ومكماهون حول استقلال البلدان العربية .

الحركة الصهيونية والصراع الاستعماري في الشرق .

من الملاحظ أن فلسطين لم تدخل ضمن الدول العربية التي جزئت بين فرنسا وبريطانيا حسب ما جاء في اتفاقية « سايكس ـ بيكو » وأصبح لها وضع دولي خاص ، والهدف من ذلك ، هو أن انجلترا كانت تخطط لأن تكون فلسطين تابعة لنفوذها من دون النفوذ الفرنسي ، الأمر الذي كانت ترفضه فرنسا ، وتطالب بأن تدخل فلسطين ضمن نفوذها لكي تصبح مع سوريا ولبنان تابعة لها . بل أن فرنسا شددت خلال مفاوضات سايكس ـ بيكو على أن تدخل فلسطين ضمن نفوذها . وفي النهاية ، اتفقوا على الوضع الخاص بها . الا ان انجلترا كانت تسعى دائما ، لأن تضم فلسطين للمنطقة التابعة لنفوذها . ومطلبها هذا كان يلتقي مع مطلب الحركة الصهيونية باقامة وطن لليهود في فلسطين . ولهذا طالبا لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية آرثر جيمس بالفور المعروف عنهما تاييدهما

للحركة الصهيونية من الزعيم الصهيوني الدكتور حاييم وايزمن بان تغير الحركة الصهيونية من خطتها القائمة على المطالبة بأن تصبح فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية من نصيب فرنسا وبريطانيا معا ، أو أن يكون لها وضع دولي خاص ، إلى المطالبة بأن تصبح فلسطين من نصيب بريطانيا فقط ، اذا أرادت الحركة الصهيونية ضمان التأييد والدعم الصهيوني لها من بريطانيا .

وافق الزعماء الصهاينة على هذا الاقتراح ، وبدأت اجتماعات بين مارك سايكس الذي كان له دور هام في وضع السياسة البريطانية في الشرق ، وبين الزعماء الصهاينة في مؤتمر عقد في لندن في السابع من فبراير من عام ١٩١٧ . وانتهى الاجتماع بتعهد قدمته الحركة الصهيونية بأنها ، ستعارض معارضة حاسمة أي حكم ثنائي بين بريطانيا وفرنسا لفلسطين أو أي نظام دولي[١٣] . واعتبر هذا الاتفاق تمهيدا لوعد بلفور الذي صدر في نهاية العام . والذي تعهدت فيه بريطانيا باعطاء وطن قومي لليهود في فلسطين واصبح يطلق على فلسطين في هذا الوقت في المحافل الدولية ـ Terre Trop promise. [١٤] .

فرنسا والحركة الصهيونية :

كانت فرنسا أول من طرح فكرة اقامة دولة يهودية في فلسطين ، فيما لونجح نابليون في حملته بالشرق ، وهو ما طالبت به الحركة الصهيونية بعد حوالي مائة عام من حملة نابليون على مصر . ولم تكن دعوة نابليون هذه الا من أجل مصلحة فرنسا التي أرادت دائما أن يكون لها نفوذ في هذه المنطقة الاستراتيجية .

واستمر تعامل فرنسا مع اليهود والحركة الصهيونية في نفس الخط ، وكانت مصلحة الطرفين تلتقي أحيانا ، وتختلف أحيانا أخرى ، خاصة بعد أن رأت فرنسا التعاون الوثيق بين الحركة الصهيونية وبين بريطانيا ، المنافس التقليدي لها في الشرق .

كما أن بعض مفكري اليهود كهوس Hoss ، كانوا على معرفة بالمخطط الفرنسي القاضي ببسط النفوذ بالشرق . فطالبوا بقيام دولة يهودية في فلسطين تربطها علاقات خاصة مع فرنسا . وهذا ما جاء في كتاب هوس « روما والقدس » الذي كتبه عام ١٨٦٢(١٥) .

إلا أن فرنسا لم تستطع تحقيق ما كانت ترمي إليه ، نتيجة الرابطة الخاصة التي تمت بين بريطانيا والحركة الصهيونية . ولكن هذا لا يعني بأن الزعماء الصهاينة تجاهلوا فرنسا ، خلال عملهم لتحقيق هدفهم . بل حاولوا ان يسيروا في تعاملهم مع بريطانيا وفرنسا في خط متوازن ، لكي يكسبوا الدولتين إلى جانبهم . وكان يشد الموقف الفرنسي بالنسبة لاقامة الدولة اليهودية في فلسطين عاملان هو أن لا تكون هذه الدولة تابعة لبريطانيا ، وان لا تكون على حساب نفوذها بالمنطقة . ولهذا تميز الموقف الفرنسي من هذه القضية ـ خلال الحرب العالمية الأولى ـ بعدة عوامل .

١ ــ كانت فرنسا تريد السيطرة على بلاد الشام ، بما فيها فلسطين ، ليمتد نفوذها من الحدود التركية حتى الحدود المصرية ، لتكون قريبة من قناة السويس . واقامة وطن مستقل لليهود يحد من هذا الطموح .

٢ ــ أرادت فرنسا أن يكون لها نفوذ ثقافي وحضاري في المنطقة العربية . ورأت أن تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين لن يشجع على نشر الثقافة والحضارة الفرنسية في هذه المنطقة .

٣ ــ اعتبرت فرنسا نفسها منذ أيام شارلمان مسئولة عن حماية المصالح المسيحية ـ الكاثوليكية بالذات ـ في فلسطين ورأت أن تحقيق الهدف الصهيوني سيكون ضربة لنفوذها في المنطقة الذي حققته عبر السنوات .

٤ ــ كما كانت في فرنسا حركات تناهض الحركة الصهيونية مثل « التحالف الاسرائيلي المعارض للصهيونية » . "Anti-Zionist Alliance Israelite" .

ولم يكن للحركة الصهيونية تأثير كبير في هذا الوقت على الرأي العام الفرنسي[١٦]

٥ ــ وأكثر ما كان يقلق فرنسا ، تخوفها من أن تصبح الدولة اليهودية في فلسطين تابعة للنفوذ البريطاني ، في المنطقة التي كانت تعتبرها دائما داخلة ضمن نفوذها . ولهذا كانت تؤيد أحيانا المخططات الصهيونية في فلسطين ، واحيانا تتحفظ عليها ، حتى لا تخرج الأمور من يدها . ولهذا عارضت الاتفاق الذي تم بين الحركة الصهيونية وبريطانيا في لندن ، والذي أصبحت بموجبه صاحبة النفوذ الوحيد في فلسطين .

٦ ــ كانت فرنسا ما زالت واقعة تحت تأثير قضية دريفوس* واتهمت الحركة الصهيونية من عارض مخططاتها في فرنسا بأنه معاد للسامية . ولهذا كانت معالجة المطالب الصهيونية ، لها وضع خاص في السياسة الخارجية الفرنسية .

٧ ــ لم تكن فرنسا تريد أن يؤثر تأييدها « للوطن القومي اليهودي في فلسطين » ، على وجودها الاستعماري في المغرب العربي . لأنها لا تريد ان تثير العرب في هذه المنطقة ضدها .

ومع ذلك ، فقد كشف الزعماء الصهاينة من نشاطهم في فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى ، واستطاعوا اقناع الحكومة الفرنسية اصدار تصريح كامبو ، الذي

(*) قضية دريفوس : L'Affaire Dreyfus : دريفوس ، ضابط يهودي فرنسي ، اتهم بنقل أسرار عسكرية الى السفارة الألمانية في باريس . واكتشفت السلطات الفرنسية وثيقة تسمى "Le Borderau" قالت أنها مكتوبة بخط يد الضابط اليهودي تحتوي على معلومات مهمة ، منها الخطة العسكرية التي وضعتها وزارة الحرب الفرنسية لغزو جزيرة مدغشقر ، ومعلومات اخرى عن الأسلحة الثقيلة التي يستخدمها الجيش الفرنسي ، وتشكيلات جديدة باسم Troupes de Couverture تقوم بتغطية مراكز تجمعات الجنود عند التعبئة العامة .

=

اعتبر اعترافا رسميا من قبل فرنسا بالحركة الصهيونية شبيها بوعد بلفور(١٧) .

تصريح كامبو في الرابع من يونيو ١٩١٧ :

لم يكن هناك اتصالات على المستوى الرسمي بين فرنسا وقادة الحركة

= وصدر الحكم على هذا الضابط في ٢٢ ديسمبر من عام ١٨٩٤ ، بتجريده من رتبته العسكرية ، وطرده من الخدمة ، وسجنه مدى الحياة في جزيرة الشيطان "Ile du diable" المقابلة لمستعمرة جيانا الفرنسية ، وأثار أمر هذا الضابط ، الرأي العام الفرنسي الذي اعتبره خائنا في حق الوطن .

واعتبرت هذه القضية اهم أحداث الجمهورية الفرنسية الثالثة ، حيث شغلت الصحافة والمسئولين ، وسقطت عدة وزارات بسببها ، كما انتحر العديد من المسئولين خلالها . ولعب اليهود الفرنسيون دورا كبيرا في تصعيد الازمات التي اثارتها القضية في الحياة السياسية في فرنسا . كما استغلها زعيم الحركة الصهيونية تيودور هرتزل Theodor Herzel ، الذي كان مقيما في باريس في هذا الوقت ، لاثارة المشاعر في فرنسا وأوربا مع اليهود لأنهم عللوا اسباب القضية، بمعاداة السامية عند بعض المسئولين .

وأثار الروائي الفرنسي المعروف اميل زولا Emile Zola ، قضية دريفوس في كتاباته ، حيث هاجم فيها المعادين للسامية في فرنسا ، وكانت اشهر مقالاته ، رسالة مفتوحة لرئيس الجمهورية فليكس فور Felix Faure ، نشرها في صحيفة الأورور ، التي كان يصدرها جورج كليمنصو ، بعنوان « اني اتهم » هاجم فيها من اسماهم بأعداء الحق والعدالة ، واتهم قادة الجيش بأنهم ارتكبوا « الخيانة العظمى ضد الانسانية » . وطالب زولاوغيره من المفكرين الفرنسيين باعادة محاكمة دريفوس .

وخضعت الحكومة الفرنسية للضجة التي اثارها اليهود واصدقاؤهم ، وجيء بالضابط من منفاه ، واعيد محاكمته ، حيث صدر قرار ببراءته من التهم الموجهة له ، ومنح وسام الشرف ، Legion d'Honneur ، كما اعيد للخدمة في الجيش من جديد . واعتبرت قضية دريفوس مثالا على النفوذ اليهودي في فرنسا ، الذي بدأ يقوي ويشتد ، والذي استطاع تحويل قضية ضابط اتهم بالخيانة الى ضابط حكم عليه بالبراءة ومنح وسام الشرف .

واستغلت الحركة الصهيونية هذه القضية فيما بعد ، لتضغط على الحكومة الفرنسية ، من أجل أن توافق على خططها في اقامة « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين . أنظر د . صبري الخولي ، المرجع السابق ، ص٥٧ ـ ٦٥ . وانظر ايضاً

Voir, Michel Marrus, Les Juifs de France a l'epouque de l'affaire Dreyfus, Paris, Ed. Calmann-Levy, 1960, Johnson Douglas, **France and the Dreyfus Affair,** London, Blandfond Press, 1966, Et, Philippe Bourdrel, **Histoire des Juifs de France,** Paris, Ed. Albin Michel, 1974, pp. 203-300.

الصهيونية ، قبل الحرب العالمية الأولى ، وتم اللقاء الاول بين سوكولوف Sokolov أحد زعماء الحركة الصهيونية وممثلها في باريس ، وبين رئيس الوزراء الفرنسي ريبو Ribot ، وسكرتير عام وزارة الخارجية جولز كامبو ، Jules Cambon ، في ٢٥ من مايو ١٩١٧ ، وتعددت المقابلات فيما بعد بين المسئول الصهيوني والمسئول الفرنسي كامبو الذي شرح فيها مطالب الحركة الصهيونية من فرنسا ، حيث طالب سوكولوف أن تصدر الحكومة الفرنسية بيانا كتابيا ، تعبر فيه عن عطفها على أهداف الحركة الصهيونية ، فيما يختص بقيام دولة يهودية في فلسطين . واستجابت الحكومة الفرنسية لهذا الطلب ، لعدة أسباب منها الوضع الدولي غير المستقر خلال الحرب العالمية ، والموقف الحربي الصعب لفرنسا ، وعدم رغبة فرنسا بالابتعاد عن لعب دور مؤثر في منطقة الشرق ، حتى لا تصبح الأمور كلها في يد بريطانيا ، إلى جانب الضغوطات التي مارسها اليهود الفرنسيون عليها .

ونشرت الحكومة الفرنسية الرسالة التي أرسلتها لسوكولوف ، ممثل الحركة الصهيونية في فرنسا ، في الرابع من يونيو ١٩١٧ ، وفيها اعلان صريح من جانب الحكومة الفرنسية ، عن عطفها على المخطط الصهيوني والرسالة موقعة من قبل سكرتير وزارة الخارجية الفرنسية كامبو ، وجاء فيها .

« لقد تفضلتم بتقديم المشروع الذي تكرسون جهودكم له ، والذي يهدف الى تنمية الاستعمار اليهودي في فلسطين ، انكم ترون أنه اذا سمحت الظروف من ناحية ، واذا توافر ضمان استقلال الاماكن المقدسة من ناحية أخرى ، فان المساعدة التي تقدمها الدول المتحالفة من أجل بعث القومية اليهودية في تلك البلاد ، التي نفى منها شعب اسرائيل منذ قرون عديدة ، ستكون عملا ينطوي على العدالة والتعويض .

« ان الحكومة الفرنسية التي دخلت هذه الحرب الحالية ، للدفاع عن شعب هوجم ظلما ، والتي لا تزال تواصل النضال لضمان انتصار الحق على القوة ، ولا

يسعها الا ان تشعر بالعطف على قضيتكم التي يرتبط انتصارها بانتصار الحلفاء ، انني سعيد لاعطائك مثل هذا التأكيد[١٨] .

فرنسا والصراع العربي الاسرائيلي

وكما هو واضح من الرسالة ، فان فرنسا شجعت الاستعمار اليهودي لفلسطين ، بشرط عدم الاساءة للأماكن المقدسة ، وهذه الرسالة أعطت اعترافا فرنسيا بالجنسية اليهودية في فلسطين ، قبل صدور وعد بلفور بعدة أشهر .

وبعد صدور وعد بلفور ، أرسل Pichon وزير الخارجية الفرنسية ، الى سوكولوف مثل المنظمة الصهيونية ، صور من رسالة رسمية مؤرخة في التاسع من فبراير سنة ١٩١٨ ، توضح الاتفاق الذي تم بين كل من حكومتي فرنسا وبريطانيا ، بالنسبة لكل ما يخص مسألة توطين اليهود في فلسطين .

"En ce qui concerne la question d'un etablissement Juif en Palestine"[١٩] .

فرنسا واتفاقية سايكس بيكو :

طالبت فرنسا باستمرار ، تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو المعقودة بينها وبين بريطانيا الا أن الأخيرة رفضت لأنها أرادت ان تكون فلسطين تحت انتدابها لوحدها ، وليس كما اتفق عليه في الاتفاقية ، بان يكون لها وضع دولي خاص تشرف عليه الدولتان . وثارت حملة داخل فرنسا بتشجيع من الحكومة ضد بريطانيا . حيث اتهمتها الصحافة الفرنسية بتجاهلها تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بينهما . كما اتهمت فرنسا الحكومة البريطانية بانها تشجع العرب في سوريا على التمرد ضدها . وعقد اجتماع بين رئيس الحكومة الفرنسية كليمنصو وبين رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج في لندن . إلا أن هذا اللقاء لم يسفر عن أي اتفاق

حول تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو لأن كليمنصو طالب من جهته بالاسراع بتنفيذ الاتفاقية . وطلب لويد جورج صراحة بتعديل الاتفاقية بما يتعلق في فلسطين لكي تصبح بالتالي تابعة للنفوذ الريطاني مثل العراق والاردن . لكن كليمنصو أصر على ان تبقى فلسطين منطقة دولية ، لكي تحافظ بلاده على المصالح الكاثوليكية فيها . وعاد كليمنصو الى باريس من دون اتفاق مع حكومة لندن ، وساءت العلاقات على أثرها بين البلدين(٢٠) .

وكانت فرنسا تراقب الوضع بالشرق بقلق ، لأن الأمور كانت تسير ضدها . وجاء تقرير لجنة كنج ـ كرين الامريكية التي أرسلها الرئيس الأمريكي نلسون لتقص الحقائق بالمنطقة ، ليظهر بان العرب يمقتون فرنسا ويعارضون النفوذ الفرنسي بمنطقتهم(٢١) . وخشي الفرنسيون ان تضيع الأمور من أيديهم ، وطالبوا بعقد مباحثات جديدة مع بريطانيا للاتفاق من جديد ، بشرط ان تعترف الحكومة البريطانية بمصالح فرنسا في سوريا ، وبالنفوذ التقليدي الذي تتمتع فيه بالشرق منذ الحروب الصليبية . وعقدت مباحثات جديدة بين كليمنصو ولويد جورج في لندن في الخامس عشر من سبتمبر ١٩١٩ ، حيث أسفرت عن تعديلات جوهرية في احكام اتفاقية سايكس ـ بيكو ، أهمها موافقة فرنسا على جعل فلسطين داخلة ضمن النفوذ البريطاني ، ووضعها تحت الانتداب البريطاني . وهذا يعني استبعاد فكرة قيام حكم دولي في فلسطين ، كما نصت عليه اتفاقية سايكس ـ بيكو » وتنازلت فرنسا أيضا عن منطقة الموصل الغنية بالبترول لبريطانيا(٢٢) . ودخلت فلسطين تحت الانتداب البريطاني بناء على قرار عصبة الأمم المتحدة في السادس عشر من سبتمبر ١٩٢٢ ، ونفذ القرار في التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٢٣ .

ردود فعل العرب :

عندما بدأت فرنسا وبريطانيا بتنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو ثارت ثائرة العرب في سوريا وفلسطين ولبنان والعراق ، وانكشفت النوايا الاستعمارية لهاتين

الدولتين مما اجبرهما على اصدار تصريح مشترك في السابع من نوفمبر ١٩١٨ ، لكي يطمئن العرب في هذه المنطقة . وجاء في التصريح الذي وزعته الدوائر الاستعمارية على نطاق واسع في بلاد الشام ، « ان الغرض الوحيد الذي من أجله خاضت فرنسا وبريطانيا العظمى الحرب في الميدان الشرقي ـ وهي الحرب التي أشعلتها أطماع المانيا ـ هو التحرير التام والنهائي للشعوب التي طال ظلم الأتراك لها . واقامة حكومات قومية وادارات قومية تستمد سلطتها من الادارة المستقلة والاختيار الحر يعبر عنه السكان الاصليون .

« وان فرنسا وبريطانيا العظمى اللتين تجيش في نفوسهما هذه المقاصد قد اتفقتا على تشجيع اقامة الحكومات والادارات الوطنية ومساعدتها في اجزاء سوريا والعراق التي سبق ان حررها الحلفاء وفي الاقاليم التي لا تزال تعمل على تحريرها ، وستعترفان بهذه الحكومة بمجرد تأليفها .

« وان فرنسا وبريطانيا العظمى ـ وليست تحدوهما رغبة في فرض نظام سياسي معين على سكان هذه الاقاليم ـ تهتمان بأن تقدما تأييدا فعالا ، ومساعدة تضمن سير العمل سيرا هادئا لا تعتريه عقبات مهما كان شكل الحكومة والادارة اللتين يختارهما السكان بارادتهم الحرة ، ويقف الجميع أمامها على قدم سواء ، وتيسير التقدم الاقتصادي للبلاد ، بتشجيع النشاط المحلي والعناية بنشر التربية ، واخيرا القضاء على الخلافات والمنازعات التي طالما أشعلتها السياسة العثمانية ، هذا هو الواجب الذي ترغب الدولتان المتحالفتان القيام به في الاقاليم المحررة »[٢٣] . وجاء هذا التصريح المشترك ليخفف من غضب الشعب العربي في المنطقة ، ولكن تبين مثل هذه التصاريح في سياسة الدول الاستعمارية مجرد وعود كاذبة ، لأنه لم يتحقق شيء منها وخاصة بالنسبة لفلسطين ، لأن الوعد الذي جاء في التصريح بعدم رغبة الدولتين في فرض نظام سياسي معين على سكان الاقاليم التي حررها الحلفاء ، لم يطبق عليها ، بل على العكس فرض عليها نظام ضد رغبة أبنائها[٢٤] .

مؤتمر فرساي :

عقد هذا المؤتمر في ضواحي باريس في يناير ١٩١٩ ، لوضع أسس السلام بعد الحرب العالمية الاولى بين الدول المشتركة في الحرب ، ولتقسيم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية . وحضر جانبا من المؤتمر الأمير فيصل عن العرب ، إلا أن مشاركته في المؤتمر ، لم يمنع فرنسا وبريطانيا من تقسيم الدول العربية فيما بينهما حيث طالب رئيس الوفد الفرنسي بيشو Pichon ، بأن تدخل سوريا ولبنان ـ تحت الانتداب الفرنسي ، كما لعب الزعماء الصهاينة دورا بارزا في هذا المؤتمر ، لاقناع الدول المشاركة فيه ، بتنفيذ وعد بلفور .

واعتبرت فرنسا ان لها الحق في التواجد في سوريا ولبنان ، لعلاقتها التاريخية في المنطقة ، وكان بعض المسؤولين الفرنسيين ، لايخفون ، تعلقهم بهذه المنطقة الاستراتيجية ، لأهميتها بالنسبة لفرنسا . كما اعلن ريمون بوينكار Raymond Poincare ، في مجلس الشيوخ في ٢١ من ديسمبر ١٩١٢ « لست بحاجة الى القول في مجلس الشيوخ بان لنا في لبنان وسوريا بشكل خاص مصالح تقليدية ، ننتظر احترامها وأنا سعيد لأضيف بأن الحكومة البريطانية ، أعلنت لنا بأنه لا يوجد لها في هذه المنطقة أي طموحات سياسية »(٢٥) .

وقوبل الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، بمعارضة شديدة من قبل الشعب العربي فيهما . حتى ان فرنسا كانت تتهم بريطانيا بأنها هي التي تثير السكان العرب ضدها . واستمر الرفض العربي للاستعمار الفرنسي في سوريا ولبنان إلى أن انسحبت قوات الانتداب منهما .(٢٦) .

موقف فرنسا في عصبة الأمم :

بسبب معارضة الشعب الفلسطيني للسياسة البريطانية في وطنه ، التي كانت تشجع اليهود على الاستيطان في فلسطين ، تنفيذا لوعد بلفور ، أعلنت

بريطانيا أنها قررت عرض القضية على مجلس عصبة الأمم في جلسة ١٤ سبتمبر ١٩٣٧ ، وأعلن وزير الخارجية البريطاني انطوني ايدن بان بلاده وافقت على اقتراحات لجنة بيل بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود .

وانقسمت الدول الأعضاء بين مؤيد ومعارض للتقسيم ، وكانت فرنسا من المعارضين ، بعد أن لاحظت ان موافقتها على التقسيم ـ ستثير العرب في الدول التي تستعمرها ضدها . وكانت معارضتها من موقف مبدئي ، جاء على لسان مندوبها في عصبة الامم الذي قال في جلسة المناقشة « ان الذين يحاولون ان يجدوا في فلسطين حلا للمشكلة اليهودية العالمية ،بارسالهم اليها عددا لا يحصى من اليهود الذين عانوا تلك الآونة ، اضطهاداً في بعض البلدان ، ان هؤلاء الذين يقومون بهذه المحاولة ، يعيدون الى ذاكرتنا قصة الطفل الذي صادفه القديس أوغسطيتوس على احد الشواطيء الافريقية ، يحفر حفرة صغيرة في الرمل ، وامسك الطفل بصدفة صغيرة ، وجعل ينقل الماء من البحر الى الحفرة ، ولما سأله القديس عن غرضه من ذلك أجاب « أردت ان أنقل البحر إلى هذه الحفرة » وفلسطين لا تستطيع ولا يجب ان تكون ملجأ لليهود المضطهدين[٢٧] » .

ومن الملاحظ ان الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية في هذا الوقت ، كان يتأثر بموقف وعلاقة الزعماء السياسيين الموجودين في السلطة ، مع الحركة الصهيونية ، لأنه تارة يؤيد الدولة اليهودية في فلسطين وتارة يعارض .

المبحث الثالث
الجمهورية الرابعة واسرائيل
من ١٩٤٥ الى ١٩٥٨

تمهيد :

كانت السياسة الخارجية للجمهورية الرابعة منذ عام ١٩٤٧ ـ مثلها مثل دول أوربا الغربية ـ واقعة تحت النفوذ الأمريكي ، حتى أن بعض المعلقين قال بأن رد الفعل لدى معظم الوزراء الفرنسيين حيال أية مشكلة جديدة ، ليس التحرك لحلها ولكن انتظار ما يمكن أن يفعله الأمريكان .[٢٨] . ولهذا فان السياسة الخارجية لفرنسا لم تكن مستقلة ولا محايدة ، بل كانت سياسة حليفة للولايات المتحدة والدول الغربية ضد الاتحاد السوفييتي ، وكان يدعم هذه السياسة الاحزاب اليمينية الفرنسية ، والحزب الاشتراكي الحاكم الذي انشق عن الشيوعيين . وكانت سياسة المعسكر الغربي سياسة عدوانية لدول العالم الثالث بشكل عام والدول العربية بشكل خاص[٢٩] . الا ان هذه السياسة تغيرت في الفترة التي يتناولها البحث .

الجمهورية الرابعة وتقسيم فلسطين :

لم تكن فرنسا تؤيد فكرة اقامة وطن لليهود في فلسطين تأييدا مطلقا ، لأنها وجدت ان زمام الامر لم يعد بيدها ، وبأن هذه الدولة ستصبح تحت النفوذ البريطاني[٣٠] . وبالرغم من تصويت رئيس الوفد الفرنسي بالامم المتحدة رينيه ماير Rene Mayer على التقسيم ، في جلسة ١٩ من نوفمبر ١٩٤٧ ، الا ان الموقف الفرنسي كان متذبذبا من القضية ، لا هو مشجع ولا هو معاد ، في نفس الوقت كما ان فرنسا كانت تريد ان تمتنع عن التصويت او حتى تعارضه ، وقدم احد اعضاء الوفد الفرنسي بالامم المتحدة — Pierre Olivier Lapie استقالته ، احتجاجا على موقف بلاده من التقسيم . وكان يشد الموقف الفرنسي عاملان مختلفان ، الاول مؤيد لليهود ، والثاني رغبتها في عدم اثارة العرب والمسلمين في الدول التي

تستعمرها ، خاصة في المغرب العربي[٣١] . وعند الاقتراع على التصويت ـ طلب المندوب الفرنسي رفع الجلسة لاستشارة حكومته وخشيت الحركة الصهيونية معارضة قبول فرنسا للتقسيم ، ووصف شاريت Sharet رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق الموقف الفرنسي المتردد من التقسيم بانه « كمن يضربنا بخنجر من الخلف »[٣٢] .

وفي النهاية وافقت فرنسا على التقسيم ، بعد ضغوط مكثفة من قبل الحركة الصهيونية من الداخل والخارج .*

فرنسا والاعتراف باسرائيل :

في اليوم الأول لقيام اسرائيل ـ الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ ـ اعترف بها العديد من الدول وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، الا أن فرنسا لم تعترف بها مباشرة ، بعد قيامها ، كبقية الدول الغربية ، وذلك لأنها كانت مترددة من الأساس ، لأنها خشيت اثارة العرب ضدها ، وأن تخسر نفوذها في شمال افريقيا ، وهي الخارجة توامن استعمارها لسوريا ولبنان ، نتيجة ثورة شعبي البلدين ضدها ، ومطالبتهم بالاستقلال . ولهذا تأخرت فرنسا عدة أشهر قبل أن تعترف باسرائيل ، مما دفع بالصهاينة واصدقائهم للضغط على الحكومة لتعترف بها . وطالبت صحيفة لوموند الواسعة الانتشار بسرعة الاعتراف وقالت « يجب على فرنسا أن تعترف باسرائيل ، وهذا الاعتراف هو مسألة ساعات أو أيام »[٣٣] .

كما أن بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل السابق ، طالب فرنسا بالاعتراف

---

* ويصف الصهيوني جاكوب تسور في كتابه « ثورة اليهود » شعور الحركة الصهيونية من التصويت الفرنسي ويقول « لن انسى ابدا تلك الليلة الهادئة والباردة من نوفمبر ١٩٤٧ عندما كنا نتابع التصويت في الأمم المتحدة ، وكنا نعد النعم واللا والممتنعين عن التصويت ، وكانت هناك المفاجأة في آخر لحظة هي التصويت الفرنسي الذي لاقى الترحيب والتصفيق من الجانب الآخر من العالم » .

باسرائيل ، وقال « انني أأسف كثيرا لأن الحكومة الفرنسية لا تريد أن تقيم للآن علاقات طبيعية معنا ، وفرنسا هي القوة العظمى في المتوسط »[٣٤] .

وجاء اغتيال الوسيط الدولي برنادوت Bernadott ومساعده الفرنسي Serot على أيدي العصابات الاسرائيلية ، ليؤخر الاعتراف ، لأن فرنسا علقت على الحادث بقولها : « هذا برهان على عدم قدرة الحكومة الاسرائيلية لفرض النظام في الأراضي التابعة لها »[٣٥] .

في هذا الوقت زار وزير الخارجية الفرنسية Georges Bidault ـ الذي عرف عنه مواقفه المؤيدة للعرب ـ كلا من دمشق وبيروت والقاهرة ، وأعلن عن تبرع حكومته بمبلغ خمسمائة مليون فرنك « للاجئين الفلسطينيين » كما أعلن بأن فرنسا ستبقى على الحياد في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، لأن لبلاده مصالح اقتصادية مهمة بالمنطقة .

وتميز الموقف الفرنسي بالنسبة لقضية الاعتراف باسرائيل بثلاثة عوامل :

١ ـ مصالحها الاقتصادية والثقافية بالدول العربية ، وعدم رغبتها باثارة العرب ضدها .
٢ ـ تأثر فرنسا ـ الكاثوليكية ـ بموقف الفاتيكان المعارض لقيام اسرائيل .
٣ ـ رغبة فرنسا باستمرار ، بالمحافظة على وصول المسيحيين للمناطق المقدسة في فلسطين ، وكانت لها رغبة دائمة أن تشارك في حماية هذه المناطق منذ القرن الخامس عشر . ولهذا كانت تطالب بتدويل القدس .

وبالرغم من كل هذه الأسباب ، الا أنها لم تستطع الا أن تعترف باسرائيل بعد سبعة أشهر من قيامها ، في التاسع عشر من يناير ١٩٤٩ . وهذا الاعتراف جاء مشروطا بمحافظة اسرائيل على مصالح فرنسا في فلسطين . وعين ادوار جيون Edouare Guyon الذي كان يشغل مستشارا في السفارة الفرنسية في بيروت كأول سفير لفرنسا في اسرائيل[٣٦] .

العلاقات الفرنسية الاسرائيلية منذ قيام اسرائيل حتى العدوان الثلاثي :

استمرت فرنسا في سياستها تجاه قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، بعد اعترافها باسرائيل ، بالسير في خطين متوازيين ، تأييدها لاسرائيل ، ومراعاة مشاعر العرب ، بعدم اثارتهم ضدها . واستمرت هذه السياسة ، حتى قبيل العدوان الثلاثي بقليل . حيث لم تنجح هذه السياسة طويلا ، بسبب حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ، ودخول القضية الجزائرية في وجدان كل انسان عربي ، من المحيط الى الخليج ، مما جعل العرب ينظرون لفرنسا نظرتهم للكيان الاسرائيلي ، اي نظرة المستعمر الأجنبي . وهذا الأمر ، دفع بفرنسا لزيادة تعاونها مع اسرائيل ، لأنها وجدت فيها خير المعين ضد الدول العربية ، وأنهما يحاربان معا عدوا مشتركا . مع ان العلاقات بينهما كانت فاترة بعد قيام اسرائيل الى حد طرد وفد اسرائيل برئاسة البروفسور جويتان Goytein من مؤتمر دولي عقد في باريس عن الاسلام في شهر اغسطس حيث طلب رئيس الوفد الفرنسي وبشكل علني من الوفد الاسرائيلي مغادرة قاعة الاجتماعات . مما دفع باسرائيل بتقديم احتجاج على هذا العمل الذي استنكرته .

لجنة التوفيق الدولية :

سبقت الاشارة ، الى أن فرنسا حاولت أن تعطي انطباعا بأنها تسير في خط متوازن من قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ولهذا دخلت عضوا في اللجنة الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة ، والتي أطلقت عليها لجنة التوفيق الدولية ، بقرار من مجلس الأمن الدولي في ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ ، وضمت الى جانب فرنسا كلا من الولايات المتحدة وتركيا ، وذلك في محاولة دولية لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي . وكان الخلاف الذي بحثت فيه اللجنة ، مطالبة الحكومة الاسرائيلية باجراء مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية منفردة من جهة ، واصرار الحكومات العربية على دخول المفاوضات كتلة واحدة ، بصورة غير مباشرة ، بحيث تعمل

اللجنة كوسيط بين الطرفين . وكان الموقف العربي ناجما عن القرار الذي تم اتخاذه بالاجماع في اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي انعقد في القاهرة من ٢٥ مارس الى ١٣ أبريل من عام ١٩٤٩ ، والذي نص على :

« منع الدول العربية من اجراء مفاوضات منفردة مع اسرائيل او عقد اية معاهدة سلام منفصلة معها على أن تخضع الدول المخالفة الى عقوبات مثل الطرد من الجامعة العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية والمالية والاقتصادية معها هذا بالاضافة الى اغلاق الحدود معها » [٣٧].

وللخروج من المأزق ، تقدمت لجنة التوفيق بمشروع بتسوية لاسرائيل والدول العربية في ٢٩ مارس ١٩٥٠ ، اقترحت فيه انشاء لجنة مشتركة تجتمع برئاسة ممثل عن اللجنة وتكون مؤلفة من ممثلين عن البلدان المعنية بالموضوع الذي يجري البحث فيه . وقام ممثلو اللجنة بزيارة لتل ابيب والعواصم العربية ما بين الخامس والخامس عشر من ابريل ١٩٥٠ ، من أجل مناقشة الاقتراح الذي اعتبر كحل وسط بين المطلبين العربي والاسرائيلي ، وأعلنت اللجنة السياسية في الجامعة العربية في ١٢ ابريل ١٩٥٠ موافقتها على الاقتراح ، وعلى أثر القبول العربي ـ الاسرائيلي للمقترحات ، أعلنت لجنة التوفيق في ١٥ مايو ١٩٥٠ ، أن الاجابات التي تلقتها تفتح امكانية لتنفيذ مشروع المصالحة المقترح .

ولكن اللجنة توقفت عن أعمالها بعد أن صدر في هذه الفترة ، البيان الثلاثي الشهير في ٢٥ مايو ١٩٥٠ ، والذي تعهدت فيه الدول الموقعة عليه ، بحماية حدود اسرائيل القائمة . وتقديم المساعدات لها في حال تعرضها للخطر .

وبناء على ذلك اضطرت الحكومات العربية الى رفض مقترحات اللجنة بتشكيل لجان مشتركة ، مؤكدين على انه من المستحيل التفاوض مع اسرائيل تحت اشراف لجنة ، غالبية اعضائها مؤيدون لها[٣٨] .

رفعت اللجنة الدولية تقرير عن أعمالها ، بعد فشلها الى الأمين العام للأمم

المتحدة اقترحت فيه على اسرائيل باظهار حسن النية في المنطقة ، وضرورة تكييف السياسات العربية مع الواقع الجديد في المنطقة . أما بالنسبة « للاجئين الفلسطينيين » ، فقد اوصت اللجنة باعادة قسم منهم الى فلسطين المحتلة ، بما لا يتعارض مع مصالح اسرائيل ، وبالتعويض المباشر عن ممتلكات البقية ، وباتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل الدول العربية وغيرها من أجل دمج الفلسطينيين في المجتمعات الموجودة فيها ، وذلك بمساعدة هيئة الامم المتحدة ماليا وفنيا . وجاءت توصيات اللجنة بغالبيتها لصالح اسرائيل .

والمهم هو موقف فرنسا القاضي باستيعاب « اللاجئين الفلسطينيين » بالدول العربية وتوطينهم في أماكن أخرى . ولم يفكر الفرنسيون بعودة الفلسطينيين الى وطنهم . واستمر هذا الموقف حتى يونيو ١٩٦٧ . وكان موقف اللجنة شبيها بالموقف الرسمي الفرنسي[٣٩] .

واستمرت اللجنة باتصالاتها في باريس ، الا أنها لم تستطع الوصول الى اتفاق بين الأطراف المتنازعة . وفشلت في تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله[٤٠] .

التصريح الثلاثي

لم تكتف الحركة الصهيونية ولا الدول الكبرى المساندة لها بقيام اسرائيل ، بل ارادت أن تضمن بقاءها وتحافظ عليها من خطر الزوال . ولهذا أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الخامس والعشرين من مايو ١٩٥٠، تصريحاً ثلاثيا ، بعد اجتماع عقد في لندن لوزراء خارجية هذه الدول ، من أجل المحافظة على الأمن وعلى خطوط الهدنة بين العرب واسرائيل ، وعلى بيع الأسلحة لهما ضمن شروط معينة وضعوها ، آخذين بالاعتبار حاجة كل منها لهذه الاسلحة للمحافظة

على أمنها ووجودها لتتمكن من القيام بالدور الملقى على عاتقها في الدفاع عن المنطقة جمعاء[41] ، وأعلنت حكومات تلك الدول عن رغبتها في المحافظة على السلام في المنطقة ، وعن معارضتها لاستخدام القوة بين دولها . وجاء في ختام التصريح ما يشبه التهديد للدول العربية «لن تتأخر الحكومات الثلاث اذا هي علمت أن احدى هذه الدول تستعد على الحدود او خطوط الهدنة لدولة اخرى ، عن اتخاذ الاجراءات سواء في نطاق الأمم المتحدة او خارجه طبقا لالتزاماتها باعتبارها اعضاء في هيئة الامم المتحدة لتمنع هذا الاعتداء »*

وكان الهدف من هذا البيان الثلاثي ضمان امن اسرائيل ، وتحذير العرب فيما إذا حاولوا مهاجمتها . وانتقدت الدول العربية البيان الثلاثي ، واصدرت بيانا مشتركا اعلنت فيه ان الدول العربية تتسلح من اجل المحافظة على الامن بالمنطقة . وان الأمر يعود لهذه الدول وتقديراتها بالنسبة لتسليحها .

وترى الدول العربية أن أفضل الطرق للسلام في الشرق الأوسط هو حل المشاكل على أساس الحق والعدالة ، وذلك بعودة اللاجئين وتعويضهم عن أملاكهم* .

ومن الواضح أن هدف فرنسا من التوقيع على البيان الثلاثي هو محاولة للعودة بنفوذها لمنطقة الشرق الأوسط ، التي كانت قد طردت منها قبل سنوات ، ووجدت أنه عن طريق ضمانها مع الولايات المتحدة وبريطانيا للأمن في المنطقة فانه باستطاعتها التدخل في شؤون دول المنطقة بحجة حماية السلام . وأنها قد تستطيع

---

* للاطلاع على كل من نص التصريح الثلاثي وبيان الدول العربية رداً عليه انظر :
ملف وثائق فلسطين ، جـ ٢ الهيئه العامة للاستعلامات ، وزارة الارشاد القومي ، القاهرة ، ص ١٠٧٧ ، ص ١٠٧٩

خداع العرب والسير في خط متوازن في علاقتها مع الـدول العـربية واسرائيل ، خاصة وأنها في السنوات الأولى لقيام اسرائيل لم تكن علاقتها معها تؤثر على علاقتها مع الدول العربية . ولم تقدم سوى ١٥ مليون دولار في السنوات الأولى لقيامها . ارتفع المبلغ الى ٢٦ مليون دولار عام ١٩٥٣ ، الا أن هذه السياسة لم تنجح في السنوات التالية .

التعاون العسكري الفرنسي الاسرائيلي :

قبل قيام اسرائيل ، كانت المنظمات الصهيونية في فرنسا تشتري السلاح من الفرنسيين بشكل فردي وترسله للمنظمات الارهابية الصهيونية في فلسطين .

ولـكن بعـد قيام اسرائيل ، بدأت فرنسـا بتقـديم المساعـدات العسـكرية لاسرائيل ، وفي البداية كانت هذه المساعدات محدودة ، تتضمن اسلحة ومعدات خفيفة ، الا ان الأمر تطور فيما بعد الى حد اعتماد اسرائيل على فرنسا اعتمادا كاملا في تسليحها .

ومنذ قيام اسرائيل والجنرالات الفرنسيون يعطفـون عليهـا ، حتـى خلال حرب ١٩٤٨ كانوا يؤيدونها بسبب رغبتهم في هزيمة العرب في كل مكان ، لأنهم كانوا يحاربون العرب بالمغرب العربي . كما أن غالبية الجنرالات الفرنسيين كانوا أعضاء في المقاومة الفرنسية ضد النازية اثناء الاحتلال الالماني لفرنسا . وتعاونوا مع اليهود ضد الالمان . ورأى بعض الجنرالات، الجيش الفرنسي ينهزم في سوريا ومناطق أخرى في العالم كفيتنام ، ولهذا وجدوا في اسرائيل البديل على وجودهم بتلك المنطقة .

وبدأت صفقات الاسلحة تعقد بين فرنسا واسرائيل بعد زيارة موشي ديان ، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي لبـاريس ، بدعـوة من الجنـرال الفـرنسي غيوم Guillaume في عهد حكومة منديس فرانس الاشتـراكية عام ١٩٥٣ . وكان أول

جنـرال اسرائيلي يزور فرنسـا، حيث جاء لطلـب أسلحـة فرنسية، وقـال دايان للجنرال الفرنسي « لا يوجد عندنا السلاح الضروري مثل الذي عندكم ، ونجد أنفسنا أمام عدو مشترك ، العرب . وأنتم في خط الدفاع الخلفي ونحن على الجبهة في الخط الأول ، ألا تعتقدون بأنه عندما تشتعل الجبهة ، فانه من الواجب عليكم نقل السلاح من الجبهة الخلفية إلى الخطوط الامامية[٤٢] » .

وعلى أثر هذه الزيارة ، وقعت اتفاقية عسكرية فرنسية ـ اسرائيلية ، وافقت فرنسا بموجبها على بيع طائرات حربية من نوع Mystere 2 و Ouragon لاسرائيل ، كما حصل الاسرائيليون في هذا الوقت على مدافع عيار ٥٥ملم . وفي الوقت الذي كانت وزارة الدفاع الفرنسية متشجعة لتقديم المساعدات العسكرية لاسرائيل ، كانت وزارة الخارجية وعلى رأسها مايار Maillard غير متحمسة لهذا التعاون ، لأنها كانت تخشى أن يؤثر ذلك على علاقة فرنسا التي بدأت تسوء مع الدول العربية .

وقررت اسرائيل منذ عام ١٩٥٢ ، أن تكون فرنسا المصدر الرئيسي لتسليح جيشها . ومن جهة ثانية ، بدأت المشاكل تعلو بين فرنسا والعالم العربي الذي كان يكن العداوة لها ، بسبب مواقفها الاستعمارية بالمغرب العربي ووقوفها مع الدول الاستعمارية الأخرى في محاربة القومية العربية التي بدأت تبرز على السطح ، بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ووصول عبدالناصر الى السلطة .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تتراجع عن سياستها بتسليح اسرائيل ، وعـاد دايان مرة ثانية الى باريس ومعه شمعون بيريز عام ١٩٥٤ ، ليبقى الأخير فيها ، وقتا طويلا ، حيث أطلق عليه « مهندس تسليح اسرائيل في فرنسـا » . وبـدأت اسرائيل في نهاية العام بالحصول على الأسلحة الحديثة من الطائرات حيث حصلت على ٦ طائرات Mystere وستة أخرى حصلت عليها فيما بعد . وأوصت على ثلاث طائرات أخرى ، كما حصلت على دبابات AMX — 13 وعلى مدافع ٧٥مام . وفي نفس الوقت كانت الثورة الجزائرية ضد فرنسا ، تلعب دور في تطوير العلاقات

الفرنسية الاسرائيلية. الا أن فرنسا حاولت أن تبقى على علاقتها مع العرب، وأن تبيع الأسلحة لهم . خاصة بعد التوصيات التي صدرت عن اجتماع سفرائها بالشرق الأوسط ، الذين نصحوا حكومتهم بعدم اثارة العرب . ومع أن فرنسا وافقت على بيع الأسلحة لمصر في أواخر عام ١٩٥٥ ، الا أن الصفقة لم تتم ، بل ألغتها في السابع عشر من فبراير عام ١٩٥٦ ، حتى لا ترسل الى الثوار الجزائريين في الوقت الذي استمرت في توريد الأسلحة المختلفة لاسرائيل ، بعد أن طلبت الأخيرة طائرات متطورة من نوع Mystere 4 ومائة دبابة من نوع AMX, — 3، ومدافع عيار ١٥٥مم . واستلمت اسرائيل في نفس العام سربا من طائرات Ouragan الفرنسية . الا أن طائرات Mystere تأخرت بعض الشيء . بسبب الغارة التي قامت بها اسرائيل ضد سوريا في ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ ، لأن هذه الغارة أثارت فرنسا لأنها كانت تعتبر سوريا دولة صديقة لها ، بسبب علاقتها التاريخية معها . [٤٣]

وتحدث بيريز عن أهمية سوريا ولبنان بالنسبة لفرنسا في مذكراته عن الفترة التي عاشها في فرنسا ، وقال عن لقائه مع أحد مسئولي وزارة الخارجية الفرنسية « بدأت الحديث بسؤاله عما تريد فرنسا من اسرائيل ، وعن المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط ، وأجابني بأن فرنسا ترغب بخلق توازن جديد بالمنطقة وبأن هذا الأمر أساسي من أجل السلام ، وبات السلام هدف رئيسي للدبلوماسية الفرنسية . . . وتريد التأكد بأن سوريا لن تصبح أراضيها مهددة منكم لا بالكلام ولا بالفعل ، وكذلك الأمر بالنسبة للبنان ، ويجب أن لا يصبح الشرق الأوسط ملكا لاحدى القوى العظمى ، لأنه من الضروري ، وجود توازن في القوى ، وعلينا العمل من أجل ذلك » [٤٤] .

وكان لوجود شمعون بيريز في باريس ـ الذي أقام علاقات متينة ، باعترافه مع مختلف قطاعات الجيش الفرنسي ، وعرف ما يريده من الأسلحة الفرنسية ـ أهمية كبيرة في تطور التعاون العسكري بين فرنسا واسرائيل ، حيث استطاع

الحصول على احتياجات اسرائيل من الأسلحة والمعدات . خاصة بعد القرار الذي اتخذته قيادة الجيش الاسرائيلي بأن تصبح الأسلحة الموجودة مع الجيش الاسرائيلي هي نفس الأسلحة الموجودة مع الجيش الفرنسي ، ليصبح هناك نوع من الترابط بين الجيشين ، ونوع آخر من التوافق في التسليح ، وهذا الأمر شجع وزارة الدفاع الفرنسية ، من جهة ثانية على تقديم المزيد من الأسلحة لها (٤٥) لتعاطف جنرالات الجيش الفرنسي مع اسرائيل . ويصف أحد كبار الجنرالات الفرنسيين وبطل معركة بير حكيم Bir Hakim ، الجنرال كوينج Koenig ، المعروف عنه صداقته المتينة مع الحركة الصهيونية ، موقفه من تسليح اسرائيل ويقول « انني فخور لأنني كنت أول من ساعد الجيش الاسرائيلي خلال الساعات الصعبة عندما جاء بيريز ومن بعده دايان لرؤيتي من أجل اقناعي بمساعدة اسرائيل ، كنت مقتنعا من قبل ولهذا فان مباحثاتنا لم تستمر وقتا طويلا » (٤٦) .

التعاون العسكري استعدادا للعدوان الثلاثي :

يعتبر شهر يناير من عام ١٩٥٦ ، نقطة جديدة في التعاون العسكري بين فرنسا واسرائيل ، بعد وصول الاشتراكيين بزعامة جي موليه Guy Mollet ووزير الخارجية بينو Pineau الى السلطة والمعروف عنهما تأييدهما لاسرائيل .

وبدأت الطائرات الحربية الحديثة بالوصول الى فلسطين المحتلة ، وأما طائرات Mystere 4 ـ أحدث طائرة فرنسية ـ التي وافقت على ارسال ١٢ طائرة منها لاسرائيل ، فقد تأخر وصولها بعض الوقت ، لأنه كان على فرنسا أن تأخذ موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا بالأمر ، لأن مثل هذه الطائرات تابعة لقوات حلف الاطلسي . الا أن هذا التأخير لم يدم طويلا ، لأن فرنسا أرسلت الطائرات الاثنى عشر من دون موافقة الولايات المتحدة ، وعلل وزير الخارجية الفرنسية بينو على تصرف بلاده بقوله : « أرسلت فرنسا ١٢ طائرة Mystere 4 لاسرائيل ، واذا رفضت بريطانيا والولايات المتحدة أن تتحمل مشاركة المسؤولية ، فان فرنسا تتحملها لوحدها »(٤٧).

وبعد أن استلمت اسرائيل الطائرات الاثنى عشر ، طلبت ٢٤ طائرة أخرى من نفس النوع .

ولم يكن التعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي في توريد الأسلحة وتدريب الجيش الاسرائيلي عليها فقط ، بل أن التعاون تطور الى حد أن فرنسا قدمت المساعدات الفنية لاسرائيل لانشاء مفاعل ذري في ديمونه بمنطقة النقب جنوب فلسطين لانشاء المياه الثقيلة الضرورية للأبحاث الذرية ، وكان يرأس هذه الأبحاث البروفسور الاسرائيلي Dostrovski . واعترفت فرنسارسمياعلى لسان مندوبها في الأمم المتحدة J. Moch بأن بلاده وقعت اتفاقية للتعاون الذري بينهما . وكانت المساعدات الفرنسية في بناء المفاعل الذري الاسرائيلي في ذلك الوقت ، أثر كبير في احتمال امتلاك اسرائيل للقنبلة الذرية فيما بعد . ويمكن القول بأن تسليح فرنسا لاسرائيل مر عبر ثلاث مراحل .

المرحلة الأولى :

عندما بدأت فرنسا بتقديم الأسلحة الخفيفة لاسرائيل قبل وصول حكومة موليه الاشتراكية للسلطة، وهو الذي صرح « عندما نصل للسلطة ، وتطلب اسرائيل مساعدة فرنسا ، سأعمل الواجب بارسال الأسلحة اللازمة لهذا البلد المهدد ، لانقاذ وجوده » (٤٨) .

المرحلة الثانية :

كانت وجود موليه بالسلطة ،وبدأت بارسال الأسلحة المتطورة لاسرائيل . خاصة طائرات Mystere 4 والدبابات .

المرحلة الثالثة :

كانت قبل العدوان الثلاثي على مصر ، منذ شهر أغسطس ١٩٥٦ ، حتى

نهاية الجمهورية الفرنسية الرابعة .

ردود الفعل العربية :

نتيجة تسليح فرنسا المكثف لاسرائيل ، انتقدت الدول العربية ، وبشكل خاص مصر ، الموقف الفرنسي القائم على تقديم الأسلحة المتطورة لاسرائيل . وطالبت الدول العربية بمقاطعة فرنسا اقتصاديا ، ووصلت العلاقات الفرنسية ـ العربية في هذا الوقت الى الحضيض ، خاصة بعد تزايد نشاط الثوار الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي لبلادهم . وأصبحت فرنسا تمثل « عدوا » بالنسبة للعرب ، كما أعلن عبدالناصر « الأعداء الحقيقيين لمصر هم بريطانيا وفرنسا التي ترسل الأسلحة لاسرائيل » (٤١) .

العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية من ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ حرب التحرير الجزائرية وعلاقتها بالعدوان الثلاثي

استمر التعاون والتنسيق بين فرنسا واسرائيل في جميع الميادين ، وكانت كلما ساءت العلاقات الفرنسية ـ العربية ، تطورت العلاقات الفرنسية الاسرائيلية .

وبسبب حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وتأثيرها الكبير على الحياة السياسية في فرنسا . استغلت اسرائيل كثيرا القضية الجزائرية لتظهر للمسئولين الفرنسيين والرأي العام الفرنسي ، بأن حربهم مع العرب كلهم . وبأن عبدالناصر هو الذي يقف وراء الثوار الجزائريين . وطلبت من الحكومة الفرنسية بعدم بيع الأسلحة لمصر والدول العربية الأخرى . كما أنها صورت لفرنسا بأنه لكي تقضي على الثورة الجزائرية ، عليها أن تقضي على عبدالناصر الذي كان يمد الثوار بالسلاح والمساعدات . وظهر تيار في فرنسا يؤيد الاقتراحات الاسرائيلية بالنسبة للجزائر ، التي كانت تعتبرها احدى المحافظات التابعة لها ، بل من أغنى

« المناطق الفرنسية » وهذا ما أعلنه فرانسوا ميتران ـ الذي كان وزيرا للداخلية في ذلك الوقت ـ « ان الجزائر هي مركز وقلب الجمهورية الفرنسية وهي ضمانه لمستقبل الفرنسيين سندافع عنها بمختلف الطرق» (٥٠) . وكانت المخابرات الاسرائيلية تساعد المخابرات الفرنسية « بشكل خاص حول الثوار الجزائريين وعن مصادر تمويلهم وتسليحهم من مصر » .

وحاولت فرنسا اقناع مصر في البداية، بالتوقف عن تقديم المساعدات للجزائريين. ولهذا زار وزير خارجيتها بينو في ١٤ مارس ١٩٥٦، القاهرة، لهذا الهدف، أو على الأقل «لتحييد» مصر في الصراع. واجتمع مع عبدالناصر، حيث صرح الوزير الفرنسي بعد الاجتماع « أعتقد بأن الكولونيل ناصر تفهم برأيي الفرق بين الجزائر التي كانت دائما جزءا من الدولة الفرنسية ، وبين تونس والمغرب التي كانت دولا ذات سيادة ، وأعتقد بأنه يرغب في البحث عن حل سلمي للمشكلة ، وأعطاني الرئيس ناصر كلمة شرف بأنه منذ عدة أشهر لم يتدرب أي مقاتل جزائري في معسكر في مصر » (٥١) .

الا أن الوزير الفرنسي ، اعترف فيما بعد بأنه تأكد بعد اجتماعه مع عبدالناصر بانه لا سبيل لتصفية الثورة الجزائرية الا بضرب عبدالناصر (٥٢) وشهدت فترة الخمسينات توتر العلاقات الفرنسية ـ المصرية ، التي مهدت للعدوان الثلاثي .

وتطور الموقف في الجزائر ، لغير صالح فرنسا . وخرجت المظاهرات في العواصم العربية ضدها . واعتقدت الحكومة الفرنسية بأن مصر هي وراء اثارة العداوة ضدها عند العرب ، وهي التي تقف وراء الثوار الجزائريين ، ورفع شعار في باريس « النصر في الجزائر يمر عبر القاهرة » . ووجدت بأن معركتها واحدة مع اسرائيل ضد مصر .

العدوان الثلاثي :

في السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦ ، أعلن عبدالناصر تأميم شركة قناة

السويس كنتيجة لسحب الدول الغربية لمعونات السد العالي ، وبدأ العد العكسي للهجوم على مصر من قبل باريس ولندن وتل أبيب . حيث بدأ التنسيق بينهما لضرب مصر (٥٣) . وبدأت الاتصالات على المستويات العسكرية والسياسية بين فرنسا واسرائيل،وكان الجو السياسي مهيأ في فرنسا لذلك ، وفتحت مستودعات الأسلحة الفرنسية أمام الجيش الاسرائيلي ، وذلك تمهيدا لشن العدوان . وأعطي قسم من الأسلحة الفرنسية لاسرائيل بأسعار رمزية ، وقسم آخر قدم كهبة . ووصل الخبراء العسكريون الفرنسيون لاسرائيل (٥٤) ، وزار بن جوريون ومعه دايان و بيريز ، باريس سرا في أكتوبر ١٩٥٦ ، للبحث مع المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين في الاستعدادات النهائية للعدوان . واعترف جي موليه في مذكراته عن هذا الاجتماع السري « لم أخف أبدا بأنني قابلت القادة الاسرائيليين بن غوريون و بيريز ودايان ، قبل أحداث سيناء ، وقال لي بن غوريون بأن المصريين يملكون ١٢٠ طائرة ميج Mig ، ٨٠٠ اليوشن Illoyouchine ، وفي عام ١٩٥٦ انقذت اسرائيل » (٥٥) .

وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ ، تم التوقيع على البروتوكول النهائي لغزو مصر ،وفي ٢٩ من نفس الشهر بدأت حرب السويس . ودعمت معظم الأحزاب الفرنسية ـ باستثناء الحزب الشيوعي واليسار المتطرف ـ موقف الحكومة الفرنسية من العدوان . وأما الديجوليون فقد كانوا متحفظين ، وان أيد البعض منهم العدوان بحرارة (٥٦) .

واتخذت الجمعية الوطنية الفرنسية في ٣١ أكتوبر١٩٥٦، قرارا بأغلبية ٣٨٠ ضد ١١٠ بتأييد الحكومة في عدوانها (٥٧) .

وبسبب الانذار السوفياتي والضغوطات الأمريكية ، ومقاومة الشعب المصري للعدوان ، وافقت بريطانيا على وقف اطلاق النار ، الا أن فرنسا ، خاصة وزير خارجيتها بينو، أرادت الاستمرار حتى لو بقيت لوحدها في المعركة . وعقد مجلس الوزراء الفرنسي اجتماعا لبحث الموضوع . ولم يوافق على استمرار الحرب سوى ثلاثة وزراء هم :

(٥٨) Max Lejeune, Bourges — Maunoury, Pineau

ومن غير الضروري التوسع بالحديث عن العدوان الثلاثي على مصر لأن هذا خارج الموضوع ، ولكن لابد من ذكر بعض الأسباب التي دفعت هذه الدول للقيام بالعدوان الثلاثي لعلاقة ذلك ، خاصة بالنسبة لفرنسا بالبحث :

١) خنق الثورة في المنطقة العربية وخاصة في الجزائر والقضاء على نظام عبدالناصر .
٢) القضاء على النفوذ السوفياتي الذي بدأ يتزايد خاصة في مصر .
٣) اعادة النفوذ لفرنسا وبريطانيا الذي خسروه خاصة بعد تأميم شركة قناة السويس .
٤) ابقاء الجزائر فرنسية .
٥) اعطاء اسرائيل اراضي جديدة ونفوذا جديدا بالمنطقة العربية .
٦) السماح لاسرائيل بالقضاء على الفدائيين في غزة ، وتثبيت قوتها العسكرية وتحطيم القوة العسكرية لمصر .

استمرار التعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي بعد العدوان :

كان العدوان الثلاثي فرصة أمام اسرائيل لتوثق علاقتها مع فرنسا . واستمر هذا التعاون بعد العدوان ، وكانت السنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ ، سنوات العصر الذهبي في العلاقات بين البلدين ، وخاصة التعاون بين وزارتي الدفاع الفرنسية والاسرائيلية ، وهو الأكثر تمييزا بين مختلف أوجه التعاون (٥٩) .

وأصبحت وزارة الدفاع الفرنسية تنظر لاسرائيل على أنها المفتاح الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط ، وحارسة خطوط النفط التي تزود فرنسا بالوقود . وكذلك وجدت في اسرائيل أنها حلقة الوصل بينها وبين قواعدها العسكرية في جيبوتي على ساحل البحر الأحمر القريبة من منابع النفط . « وازاء هذا الدور الذي أنيط باسرائيل أن تلعبه فقد أصبحت بمثابة القاعدة الوحيدة التي

تستطيع بسط النفوذ الفرنسي خصوصا ، والغربي عموما ، على منطقة الشرق الأوسط ، اذ أن اسرائيل هي القاعدة الأصلب والاكثر وثوقا في هذه المنطقة » [٦٠] .

ووصل الأمر في العلاقات بين باريس وتل أبيب الى أن تقول الحكومة الفرنسية للحكومة الاسرائيلية « طالما يوجد خبز لفرنسا هناك خبز لاسرائيل » . وكانت فرنسا مستعدة لتلبية كل الطلبات التي تطلبها اسرائيل ، كما أن التعاون في المجال الذري أزداد بعد أن أنشأت اسرائيل بمعاونة فرنسا مفاعلا ذريا في ديمونه بصحراء النقب [٦١] .

وكان نتيجة للعدوان الثلاثي على مصر ، ومشاركة فرنسا بهذا العدوان ، أن قطعت كل الدول العربية ـ باستثناء لبنان علاقتها معها ، ولهذا حاولت في نهاية عام ١٩٥٧ تحسين صورتها عند العرب ، بايهامهم أنها ابتعدت قليلا عن اسرائيل الا أنها لم تنجح في ذلك ، واستمرت العلاقات مقطوعة بينها وبين غالبية الدول العربيةحتى قيام الجمهورية الخامسة ، وحل قضية الجزائر [٦٢] .

كما حدثت بعض التغيرات السياسية داخل الكيان الاسرائيلي ، عندما أصبح ليفي أشكول رئيسا للحكومة خلفا لـ بن غوريون ، واستقال شمعون بيريز من منصبه كمدير عام لوزارة الدفاع الاسرائيلية ، ومن المعروف أن بن غوريون وبيريز هما اللذان أرسيا قواعد العلاقات المتينة والخاصة بين فرنسا واسرائيل خلال الجمهورية الرابعة . الا أن ذلك لا يعني أن تغيير الأشخاص كان له تأثير على الموقف الفرنسي . كما حدث تغيير في الوضع السياسي في فرنسا ، اذ انتهت الجمهورية الرابعة ووصل الجنرال شارل ديجول الى السلطة ، لينشىء الجمهورية الخامسة ، موضوع البحث منذ عام ١٩٥٨ . وكانت المشكلة الجزائرية ، هي أحد الأسباب الرئيسية في التبدل السياسي الذي تم في فرنسا ، بسبب فشل حكومة الاشتراكيين بحل النزاع مع الثوار الجزائريين ، وابتدأت في فرنسا سياسة خارجية جديدة من مجمل القضايا الدولية بشكل عام ومن القضية الفلسطينية بشكل خاص ، وهذا ما سيبحث بالتفصيل في الصفحات القادمة .

هوامش الفصل الاول

(1) Voir. Manuel Ancel, **Historique de la question d'orient** Paris Ed, Delagrave, 1923.
(2) Isaac Lipschits. **La Politique de la France au levant.** Paris, Ed. A. Pedone, 1963, P. 12.
(3) Denys Krynen "La Politique-Orientale du Generale de Gaulle". 1958-1969, These : sciences politiques. Toulouse, 1976, P. 7, Non publie.
(4) I. Lipschits, **Op. Vit.,** p.14.
(5) Voir, **La politique oriental de la Revolution Francaise,** Ed. Alcan. 1927. 2 Tomes. Tome:, P. 69. . .
(6) Voir, **Edouard Driault-La politique orientale de Napoleon, Paris, Ed. Alcan, 1904.**
(7) **Edouard Driault, La question d'orient,** Paris, 1921, Paris, 1921, P. 72.
(8) I. LIPSCHITS. **OP. Cit.,** P. 16.

٩) للمزيد من المعلومات عن نابليون في فلسطين ، أنظر كتاب ج . كريتوفرهيدولد ـ بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد اندراوس ـ القاهرة ـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ص ص ٣٥٩ ـ ٤٢٤ . (غير معروفة عام النشر) .

(10) A. Lilientai, **The Other Side of the Coin,** New York, Devin- Adair, 1965. P. 86.
(11) Voir, Achar, **La France et l'Angleterre dans le Proche-Orient,** Lyon, Ed. Imprimerie Martin, 1934.
12) I. Lipschits, **Op. Cit.,** PP. 18-1.

(١٣) د . حسن صبري الخولي ، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين . القاهرة دار المعارف ، ١٩٧٣ ، المجلد الأول ، ص ١٩١ ـ ١٩٢ .

14) I. LIPSCHITS, **Op. Cit.,** P.20.
15) Sami Hadawi, **Les revendications "Bibliques et "Historiques" des sionistes sur la Palestine,** les Temps Modernes, 1967, No. 253 bis. Paris, P. 109.
Voir, Michel Marrus, Les Juifs de France a l'epouque de l'affaire Dreyfus, Paris, Ed. Calmann-Levy, 1960, Johnson Douglas, **France and the Dreyfus Affair,** London, Blandfond Press, 1966, Et, Philippe Bourdrel, **Histoire des Juifs de France,** Paris, Ed. Albin Michel, 1974, pp. 203-300.

(١٦) الخولي ، المرجع السابق ، ص٢١١ .

(17) Neher Berhein, **La Declaration Balfour,** Paris, Ed. Juillered, 1969, p. 456.
(18) Andre CHCURAQUE. **L'etat d'Israel,** Paris. P.U.F., 1956, P. 19.
(19) Archives, **Ministere des Affaires Etrangeres,** Paris, 1918.

(٢٠) الخولي ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

(21) Riad AlSamad, "La Veme republique et L'Orient Arabs." These Sciences Economiques, Grenoble II, 1971, P. 213, Non publie.
(22) Voir Baumkoller, **Le Mandat sur la Palestine,** Paris, Ed. Rousseau, 1930.
(24) Voir, Barres, **Enquete aux pays du levant,** Paris, Ed. Plon, 1923, 2 volume.
(25) Edmond Rabbath. **La question d'orient sous L'Empire Ottoman,** Beyrouth, Kayath, 1966, P. 126.
(26) Fabre-Luce, **Duil au levant,** Paris, Ed. Fayard, 1950, pp. 49-56.

(٢٧) جريدة الأهرام ، ٢٤ سبتمبر ١٩٣٧ .

(28) Guy de Carmoy, **Le Politique etrengere de la France, 1944-1966.** Paris, Ed. La Table Ronde, 1967, pp.231-47.
(29) Monsa A.M.Sayed. "Les relation France-Egyptiences de 1962 a 1973" Memoire D.E.S.S., Paris II, 1977, pp.23-8. Non publie.
(30) Riad Al-Samad, **Op. Cit.,** p. 64.
(31) **Ibid.,** p. 215.
(32) Michel Bar-Zohar, "Les Relations entre la France et Israel,1948-1961, Paris, These Doctorat de Recherche, Foundation Nationale des Sciences Poliques, 1963.
Jacob Tsur, **Le revolte Juive,** Paris, Ed. Plon, 1970, P.228.
(33) **Le Monde,** 20 Mai, 1948.
(34) Bar-Zohar, **Op.Cit.,** P.32.
(35) **Ibid.,** P.33.
(36) **Ibid.,** P. 44.

(٣٧) مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت ، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية ، عدد ٢٢ ، يونيو ١٩٧٣ ، ص ص ٨٤ ـ ١٢٤ ، ص ٨٥ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ص ٨٦ ـ ٨٧ .

(٣٩) عبد العال الباقوري ، فرنسا والعرب واسرائيل وأمن البحر الابيض المتوسط ، مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت ، عدد ٤٣ ، مارس ١٩٧٥ ، ص ص ٧٤ ـ ٨٩ .

(٤٠) شؤون فلسطينية ، عدد ٢٢ ، يونيو ١٩٧٣ ، ص ٨٩ .

(41) Sadar Safran, **from war to war (Arab Israelo confration, 1948-1967,** Western Publishing Company. U.S.A. 1969. pp. 133-9.
(42) Bar Zohar, **Op. Cit.,** p.92.
(43) **Ibid.,** P.142.
(44) Shimon Peres, **David et Sa Fronde,** Paris, Ed. Stock, 1970, pp. 65-70.
(45) Bar-Zohar, **Op.Cit.,** p.106.
(46) **Ibid.,** P.107.
(47) Bar-Zohar, **Op.Cit.,** p.168.
(48) Guy Mollet, **Bilan et perspective s socialistes,** Paris, Ed.Plon, 1958, P. 34.
(49) **Chronologie internationale,** documents politiques, la documentation fransaise, 16 Mars, 1966, p. 78.
(50) Guy de Carmoy, **Op. Cit.,** pp. 193-230.
(51) Bar-Zohar, **Op.Cit.** P.165.

(٥٢) أمين هويدي ، حروب عبد الناصر ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٧ ، ص ٥٩ .

(53) Bromberger Nerry et Serge-**Les secretes de l'expedition d'Egypte,** Paris, Ed. des 4 Pils Aymon, 1957.
(54) Henri Azeau, **Le piege de Suez (5 Nov. 1956)** Paris, R. Laffont, 1964, PP. 125 et suiv.
(55) Guy Mollet, **Op. Cit.,** P. 225.
(56) Silvia Crosbie, **Atacit Alliance, France and Israel from Suez to the Six Day War,** New Jersey, Princeton, 1974, PP. 71-87.
(57) Voir Guy Chambon. "L'affaire de Suez et le parlement francais" Poiters. Memoires D.E.S. Sciences Politiques, 1964, Non publie.
(58) Rene Aggiouri, **Le conflit de Palestine dans le jeu des puissance, 1959-1967,** Beyrouth. Ed. Les cahiers de L'Est. 1968.
(59) Michel Bar-Zohar, **Bridge over the Mediterranea, French-Israeli Relations,** 1947-1963. Til Aviv. 1965, P.73.

(60) Sylvia Crosbie, **Op. Cit.,** P. 86.

(٦١) زاهي الأقراع ، العلاقات الاسرائيلية ـ الفرنسية ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ شؤون فلسطينية عدد ٧٨ ، مايو ص ١٠١

(62) Jean Pierre Alem, **Le moyen Orient Arabe,** Paris, Ed. P.U.F. que Sais-je ? 1964, P. 83.

الفصل الثاني
الجمهورية الخامسة
فترة رئاسة الجنرال ديجول
من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٩

المبحث الأول : الجمهورية الخامسة

المبحث الثاني : ديجول والعرب قبل قيام الجمهورية الخامسة

المبحث الثالث : سياسة ديجول من القضية الفلسطينية .

المبحث الرابع : موقف فرنسا في الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية .

المبحث الخامس : تأثير الاقتصاد والبترول على موقف فرنسا السياسي .

المبحث السادس : العلاقات العسكرية بين فرنسا واسرائيل .

المبحث السابع : ديجول والفلسطينيون .

المبحث الثامن : إستقالة ديجول وتقييم لسياسته .

المبحث الاول

الجمهورية الخامسة

تعريف الديجولية وسياستها

يعـرف موريس ديفـرجيه Maurice Duverger الديجـولية في كتابـه عن الجمهورية الخامسة بأنها « تبدو عملية رجل واحد ، أكثر من كونها تنظيما سياسيا حقيقيا وأنها ترتبط من نواح كثيرة بتقليد هام في التاريخ الفرنسي هو البونابرتية ، وأن تحديد مفهومها يقتضي فهم الايديولوجية الديجولية واسسها الاجتماعية ، وأنها تجربة الرجل الواحد الذي نادرا ما يتذوق النظم والايديولوجيات لأنه بطابعه تجريبي ، ولكن الشيء المؤكد عنده هو « الوطنية » .[1]

فالديجولية هي ديجول ، وديجول هو الديجولية ، أي هي عبـارة عن أفـكار ومبادىء شخص واحد ، آمن بها الالآف . ومن غير الممكن الادعاء أن الديجولية في فرنسا تشبه اللينينية في الاتحـاد السوفياتـي أو الماوية في الصـين ، لأن اللينينية والماوية ، نظريات سياسية كاملة في أسلوب الحـكم ، بينما الديجـولية هي منهـج سياسي سار عليه ديجول ، وجاء أتباعه الذين آمنوا به وساروا عليه ، يجمعهـم أمر واحد هو فرنسا ، ومصلحة فرنسا . ولكن لكل فرد منهـم أسلوبه الخاص في فهمه وتطبيقه للديجولية .

ولهذا وجدت الديجولية اليمينية واليسارية والمعتدلة ، التي نشبت الخلافات فيما بينها بعد رحيل ديجول .

ويعرف الكاتب والصحفي الفرنسي فينسون بونتي المتخصص بالديجولية ، الجنرال أنه « انسان أحب فرنسا ، وكان له مفهوم معين عن السلطـة والدولـة . ويحرص على عظمة فرنسا . وهي تجربة عاشها مع أتباعه المخلصين . »[2]

أما تعريف الديجولية من داخل الديجوليين ، فقد جاء على لسان أحد زعمائها الرئيسيين وهو مشيل دوبريه الذي عرفها بأنها « واحدة من أكبر تجارب ثورة الضمير الانساني على النازية ، وأنها كفاح طويل من أجل الاستقلال واحياء الأمة »[٣] كما يعرفها بومبيدو بأنها « فيلم أو مراحل متعددة ، واختلط فيها تاريخ انتصارات الديجولية في نداء ١٨ يونيو ١٩٤٠ ، والمقاومة والتحرير والمحافظة على وحدة واستقرار الدولة ، وحل ازمة الجزائر ، وتصفية الاستعمار في افريقيا ، وانتهاج سياسة وطنية مستقلة ، وتحقيق التقدم الاجتماعي . اختلط كل ذلك لأكثر من ربع قرن مع تاريخ اعداء الديجولية الذي هو تاريخ الانتكاسة الفرنسية ، الاستسلام للنازي والتعاون معه والعجز وعدم القدرة على الحركة الخارجية الفعالة . والهزيمة في ديان بيان فو ، والسويس والتبعية الأميركية » .[٤]

والديجولية لم تبدأ مع بداية الجمهورية الخامسة ، بل ابتدأت قبل ذلك بسنوات ، خلال الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في ١٨ يونيو ١٩٤٠ ، عندما كان لديجول من العمر خمسون عاما . لحظة اطلاقه نداءه المشهور من اذاعة لندن يدعو فيه الشعب الفرنسي لمقاومة الاحتلال النازي لفرنسا . منذ ذلك التاريخ بدأ نجمه السياسي يظهر ويرتفع ، وعرفه الفرنسيون بمثابة البطل الوطني المدافع عن استقلال وطنه ، والقادر على تحويل الهزيمة الى النصر .

المبحث الثاني

ديجول والعرب قبل قيام الجمهورية الخامسة

لم تكن افكار يجول عن القضية الفلسطينية ، واضحة ، قبل عام ١٩٥٨ . مع أن الجنرال كان له اتصال مباشر مع دول المشرق العربي ، حيث زار القاهرة ودمشق وحلب والقدس عام ١٩٢٩ . وبقي في لبنان حوالي العامين ، حيث عين قائدا لقوات فرنسا في سوريا ولبنان وعرف عنه تفهمه لمشاعر السوريين واللبنانيين في هذا الوقت . وبعد ستة اشهر من اقامته في الشرق ، كتب لصديقه لوسيان ناشان « انطباعي أن الناس غرباء عنا ، والعكس صحيح ، انهم هكذا كانوا دائما ، صحيح أننا تبنينا أسوأ نظام في هذه البلاد ، في الوقت الذي لم نحقق أي شيء هنا ، لا أقنيه النيل ، ولا قناطر تدمر ، ولا طريق روماني ، ولا مزرعة زيتون ، لا تعارضنا . وفي رأيي أن مهمتنا التوصل الى هذا الأمر والرحيل من هنا »[٥] ، الا ان ديجول كان يعتقد أن الشرق مهم لفرنسا ، وأن هناك دورا تاريخيا عليه ان يلعبه في الشرق . ويقول عام ١٩٣١ « فرنسا التي ورثت حماية دول الشرق ، هي شكل خاص مهيئة لهذا العمل بسبب دورها التاريخي في هذه الدول . حيث كانت الحملات الصليبية تنشط فيها ، لأن فرنسا كان لها بشكل خاص دور نشط وفعال خلالها . والمملكة المسيحية دامت قرنين ، وكانت تحت النفوذ الفرنسي ، وسانت لويس وصل حتى صيدا بالأسلحة الفرنسية . وعلى طول لبنان وجبال العلويين ، كذلك في فلسطين ، هناك قلاع قوية تشهد على القوة التي استعملها مواطنونا في العصور الوسطى »[٦]

وكان ديجول ، يرى أن عظمة فرنسا وقوتها ، هي بامتداد نفوذها في كل مكان ، وبشكل خاص في الشرق الذي أراد دائما أن يحافظ عليه . وتحدث خلال

مؤتمر صحفي في الخامس من يونيو ١٩٤٥ ، عن النفوذ الفرنسي بالشرق وقال « في هذا الشرق فان فرنسا بسبب نفوذها الثقافي والروحي والأخلاقي ، وبسبب تجانسها الخاص مع العالم العربي . فانها تلعب منذ قرون دورا هاما .[٧]

وزاد اهتمام ديجول بالشرق الأوسط ، وأهميته بالنسبة لفرنسا من خلال الحرب العالمية الثانية ، وقيادته لقوات فرنسا الحرة ، حيث عرف أكثر من قبل ، أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية لفرنسا . وقال في الرابع من يونيو ١٩٤٣ « الامبراطورية الفرنسية بمواردها البشرية ، والمواد الأولية ، وعمل واخلاص موظفيها وشعوبها الشجاعة العزيزة . هي التي تريدها فرنسا الجديدة ، وستكون بصورة أوسع وأكثر حيوية »[٨] .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، عاد ديجول الى الشرق الأوسط حيث زار (لبنان عام ١٩٤١ ، ومكث فيها ثلاثة أشهر) . في الوقت الذي كانت فيه قوات فرنسا الحرة تخوض الحرب ضد قوات فيشي . وبالرغم من الثورة الشعبية في سوريا ولبنان ضد الاستعمار الفرنسي ، ومطالبتهم بالاستقلال . الا أن ديجول في مؤتمره الصحفي الذي عقد في بيروت ، أعلن عن استمرار الانتداب الفرنسي ، وعارض فكرة بريطانيا باقامة فيدرالية لهذه الدول مع العراق والأردن ، حتى لا تصبح تابعة لها . وعارض أيضا فكرة وحدة الدول العربية بالمشرق العربي ، لأنه كان يعتقد أن هذه الدول ستكون تابعة لبريطانيا وغير مواقفه السابقة بالنسبة للشرق ، حيث بدأ يتفهم موقف الحركة الصهيونية في فلسطين ودعاها عندما اجتمع مع ممثل الهستدروت في فرنسا مارك جاربلوم في أكتوبر ١٩٤٥ الى طرد الانجليز من فلسطين « ماذا تنتظرون اذن لتطردوا الانجليز من فلسطين »[٩] .

كما أن ديجول كان يعتقد بشكل خاص أن أمن فرنسا من أمن دول البحر المتوسط . ولهذا فانه يرى أنه من الضروري أن تكون هناك علاقات جيدة بين هذه الدول . وعام ١٩٤٤ قال « مستقبلنا مرتبط بشكل مباشر مع حوض البحر

المتوسط ، لأنه على ضفاف البحر ، أقمنا قاعدة امبراطوريتنا الافريقية ، وعلى ضفافه يعيش بصداقة البلقان والأتراك والعرب والمصريون ، حيث كانوا متلازمين مع تاريخنا الذي نعتبره أساسا لمستقبلنا »[١٠]

وعلى الرغم من اعتراف ديجول مرارا ، قبل قيام الجمهورية الخامسة بأهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية في المشرق والمغرب . وحديثه عن العلاقات التاريخية بين العرب وفرنسا ، وضرورة استمرارها . من أجل المحافظة على النفوذ الفرنسي السياسي والاقتصادي والثقافي في المنطقة العربية ، الا أنه بعد أن شاهد بنفسه العداوة التي تواجهها فرنسا عند الشعوب العربية في المناطق التي تحتلها . ومطالبة هؤلاء بالاستقلال عن فرنسا ، أخذ ينظر للعرب نظرة استعمارية عدوانية . وتساءل عند مقابلته للصحفي الأمريكي سيروس سولز برغر ، عمن يكون العرب ؟ وأجاب « العرب هم شعب منذ أيام محمد لم ينجحوا بانشاء دولة . هل شاهدت سدا أقامه العرب ؟ ولا في أي مكان هذا موجود . والعرب يقولون أنهم ابتكروا علم الجبر ، وأنشأوا عدة مساجد ، ولكن كان هذا من أجل استعباد المسيحيين الذين أسروهم ، والعرب لا يستطيعون عمل أي شيء وحدهم »[١١]

وحسب رواية السفير الاسرائيلي السابق في باريس جاكوب تسور ، التي لم يكذبها أحد ، فان الجنرال ديجول استنكر عندما اجتمع معه في ٢٨ ابريل ١٩٥٥ « سيطرة العرب على منطقة الشرق الأوسط لوحدهم دون ان تشاركهم أمة أخرى غيرهم ، ومنذ أيام انحطاط دولة الخلفاء ، لا توجد دولة عربية في هذا القسم من العالم . والدول العربية أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية . وعبر تاريخهم كله ، فان العرب خضعوا طوال حياتهم الى سيطرة أجنبية ، امتدادا من الرومان والبيزنطيين والمماليك والأتراك . ولهذا لا يحق لهم اليوم المطالبة بالسيطرة على كل أقاليم الشرق الأوسط » .[١٢]

وعلى نفس المضمون، لأفكار ديجول عن العرب، فقد ذكر الصحفي الفرنسي

تورنو Tournoux ، نقلا عن ديجول قوله عشية حملة السويس في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٦ « العرب لا شيء ، ولم يسبق أبدا أن رأينا العرب يقيمون الطرق أو السدود أو المصانع ، هم سياسيون بارعون ، بارعون كالمتسولين » .[١٣]

آراء ديجول عن العرب هذه لم تستمر ، اذ بعد قيام الجمهورية الخامسة ، واقتناعه ان عداوة العرب ، لن تكون في صالح فرنسا بالمنطقة . بدلها بطريقة بيرجماتية ، وبطريقة تخدم في النهاية فرنسا ، ولا شيء غير فرنسا .

مواقف ديجول من القضية الفلسطينية :

ابتدأت علاقة ديجول والديجوليين بالقضية الفلسطينية خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما كان اليهود في فلسطين يقدمون المساعدات للقيادة الفرنسية التابعة لديجول أثناء وجود قوات فيشي Vichi في لبنان . وكانت المساعدات في البداية تأتي عن طريق العملاء اليهود في فلسطين . كما أن منظمة الهاجاناة الصهيونية اشترت محطة اذاعة من المسئولين في قيادة فرنسا الحرة ، اخذت تذيع من منزل ديفيد هاكوهين David Hacohen الرئيس السابق للجنة الدفاع والعلاقات الخارجية في الكنيست الاسرائيلي .[١٤]

كما ساعدت الحركة الصهيونية على انشاء اذاعة فرنسية في المناطق التي كانت تسيطر عليها في فلسطين ، لمخاطبة الفرنسيين في سوريا ولبنان خلال وجود قوات فيشي فيها . وكانت الاذاعة تابعة لقوات فرنسا الحرة ، تبث بأصوات ضباط فرنسيين هم « كوليه وشميتيلين وفلوريو » Francois Coulet, Raymond Schmittlein, Jean Fleuroit .

كما كانت تجرى اتصالات بين الحركة الصهيونية ومسئولين في قيادة فرنسا الحرة باستمرار ، خلال الحرب العالمية الثانية . وكان يترأس هذه الاتصالات من الجانب الفرنسي ، ثلاثة مسئولين أعدموا في شهر يوليو ١٩٤٤ ، خلال الاحتلال

الألماني لفرنسا هم الضباط أنفسهم الذين كانوا يذيعون من محطة الاذاعة الفرنسية في فلسطين . ومن الجانب الاسرائيلي ترأسها هاكوهين وشرتوك Shertok وأحيانا كانت تجرى المباحثات مع ويزمان Weizman نفسه . والى جانب اشتراك اليهود الفرنسيين في المقاومة المسلحة مع الفرنسيين التابعين لقيادة فرنسا الحرة بزعامة ديجول ، فان بعض اليهود كانوا يقومون بأعمال معينة لصالح القوات الفرنسية ضد قوات فيشي في جنوب لبنان ، والبعض الآخر كان يقوم بدور المرشد ، كما أنهم كانوا يقومون بقطع أسلاك الهاتف ونسف الجسور لإعاقة تقدم قوات فيشي على الحدود بين سوريا ولبنان وفلسطين . واشترك موشى دايان في هذه العمليات التي فقد فيها عينه اليسرى في جنوب لبنان .[١٥] الى جانب أن المؤتمر اليهودي العالمي كان له مثل خاص هو البرت كوهين Albert Cohen ، لدى قيادة الجنرال ديجول في لندن .

وفي سبتمبر ، فتحت قوات فرنسا الحرة الموجودة في سوريا قنصلية لها في المناطق التي تسيطر عليها المنظمات الصهيونية في القدس ، وقنصلية أخرى فيما بعد في تل ابيب .

وعن العلاقات بين الحركة الصهيونية والجنرال ديجول تحدث بن غوريون في مؤتمر صحفي عقده في مايو ١٩٤٤ ، مدح فيه الجنرال ديجول كثيرا ، وتمنى أن تلعب فرنسا دورا مهما في الشرق الاوسط ، بعد الحرب العالمية . وتساعد الشعب اليهودي » .[١٦]

وعندما اعترفت حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، بالحكومة المؤقتة لفرنسا ، أرسل المؤتمر اليهودي العالمي برقية تهنئة لديجول ، جاء في البرقية التي ارسلها بن غوريون « تتمنى اللجنة التنفيذية الصهيونية لكم أخلص الأماني بمناسبة تحرير باريس ، بأيدي مواطنيها ، وأنتم تعبرون بذلك عن مدى فرحة الشعب اليهودي »[١٧]

ومع أن ديجول ذكر اسم فلسطين لأول مرة في مؤلفاته في كتابه الصادر عام ١٩٢٤ ، عندما تحدث عن تركيا في الحرب العالمية الأولى وقال « تركيا معزولة وفي مكان آخر مهزومة ، حتى في فلسطين ، لا تستطيع في هذه اللحظة متابعة الحرب »[١٨] الا انه لم يتحدث عن المشكلة الفلسطينية ، الا بعد الحرب العالمية الثانية . وبعد أن كون فكرة حقيقية عن الصراع في المنطقة ، هذه الفكرة التي أخذها خلال اتصالاته مع الزعماء الصهاينة ، وقبل قيام اسرائيل ، وخلال وجوده على رأس الحكومة الفرنسية ، أرسل ديجول مبعوثا هو جورج بيدو Georges Bidault ، الى لندن ، وقال له « اخبر بيفين Bevin أنني كنت في فلسطين وشاهدت أن اليهود هم القوة الوحيدة التي تنمي البلد »[١٩] .

وحاول ديجول أن يكون لفرنسا دور في الصراع منذ البداية ، فحسب ما جاء على لسانه لصحيفة التايمز اللندنية في سبتمبر ١٩٤٥ قال « ان شؤون الشرق الاوسط يجب أن تحل بالتعاون بين فرنسا وبريطانيا بما فيها مشكلة المهاجرين اليهود الى فلسطين » .[٢٠] وقد كان موقفه كموقف الغرب عموما اذ ذاك منحازا بشكل قوي الى الجانب الصهيوني لكي يكسبهم ضد الانجليز ، لأن ديجول كان يسعى الى طرد الوجود البريطاني في فلسطين ، والحلول محله ، بتعاطفه مع اليهود لتصبح سوريا ولبنان وفلسطين في الفلك الفرنسي .

وكان يرى أن دولة يهودية في فلسطين وأخرى مسيحية في لبنان ، ومسلمة في سوريا ، هي افضل حل لمشكلة الأقليات في المنطقة . وعبر عن أفكاره هذه بقوله « هذه المرة ليست مشكلة أقلية وطنية ولكن مشكلة دولة أقليات ، محاطة بدول ذات أغلبية ، والقضية نفسها مع لبنان المسيحي ، ومع دولة يهودية في فلسطين . وبغض النظر عما اذا كانت هذه الدولة تضم كل فلسطين أو جزءا فقط من البلد ، الا أن هذا سيضمن وجود هذه الدول للأقليات »[٢١] .

بعد هذا التصريح المؤيد لقيام اسرائيل ، بشكل غير مباشر ، قابله موفد

الوكالة اليهودية في فرنسا مارك جاربلوم Marc Jarblum وقال له « نحن نعتمد عليك وعندنا ثقة بك بخصوص مطالبنا » ورد عليه الجنرال بقوله « أشكركم على ثقتكم ، بالسابق اجريت محادثات بخصوص فلسطين مع الدكتور ويزمان ، وسنرى ذلك جيداً » .[٢٢]

في هذا الوقت ، أي قبل قيام اسرائيل ، كانت تتنازع ديجول فكرتان .

الأولى :

طرد بريطانيا من المنطقة بمساعدة الحركة الصهيونية ، وذلك باقامة دولة لليهود في فلسطين تكون تابعة للنفوذ الفرنسي ، لأن ديجول كان يعتقد أن اليهود يقاتلون الانجليز ، وليس العرب في فلسطين ، وبقيام اسرائيل يستمر النفوذ الفرنسي بالتنسيق مع الحركة الصهيونية في فلسطين .

الثانية :

لم يكن ديجول يريد اثارة العرب ضده ، لا في المشرق ولا في المغرب العربي ، ولهذا ، كانت اتصالاته مع الحركة الصهيونية شبه سرية . وكان يرى أن العرب في المشرق العربي ، يعارضون النفوذ الفرنسي بسبب اثارة بريطانيا لهم ضد فرنسا . ولهذا عليه مساندة الحركة الصهيونية ضد بريطانيا ، مقابل مساندة الأخيرة للعرب . ولكنه لا يريد معاداة العرب في شمال افريقيا ، حيث الاستعمار الفرنسي ما زال موجودا .

موقف ديجول من قيام اسرائيل :

قبل قيام اسرائيل ، وموافقة الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، أيد ديجول التقسيم ، وطالب فرنسا بالموافقة عليه بدلا من الامتناع ، حيث كانت تفكر الكي دورسيه لأنه كان خارج السلطة . وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده قبل التقسيم في ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ في باريس قال « في فلسطين كل العالم يبالغ ، ولا نستطيع الحصول على القمر على الأرض ، ويجب ارضاء

الجميع . وان قرارات الأمم المتحدة تسمح لليهود ان يعيشوا مع بعض . وتتيح للعرب ان يفعلوا ما يريدون . وعلى أي حال فان العالم الآن يجب أن لا يؤيد النزاع بين اليهود والعرب في فلسطين . ويجب وضع نهاية للحريق ، والتفكير المشترك لوضع شروط لمنعه »[٢٣]

وعن القواعد التي من الممكن ان تكون اساسا لحل الصراع بين العرب والاسرائيليين في فلسطين قال في مؤتمر صحفي آخر « أعتقد أن قواعد الحل هي البحث عن السلام ، وأنا تأكدت أنه أصبح من الصعب رفض اليهود في النقب والجليل ، وسأكون مندهشا جدا أن لا تصبح القدس جزءا من دولتهم ، **بشرط أن تكون خاضعة لنظام دولي يضمن حقوق المسيحيين**[٢٤] .

وبعد قيام اسرائيل ، كان ديجول والديجوليون من مؤيديها في فرنسا . بل ان الجنرال اعتبر قيامها « ضرورة تاريخية ، وبأن الشعب اليهودي له الحق تماما في المطالبة باصلاح ما وقع عليه منذ عدة قرون[٢٥] . ونقل عن السفير الاسرائيلي في باريس جاكوب تسور قوله « ان وجودكم في الشرق الأوسط أصبح حقيقة ، ولا مذهب يمكن أن ينسى ذلك والوضع الدولي يتطلب اقناع القوى العظمى أنه من الضروري ضمان وجود اسرائيل في المنطقة » كما أكد الجنرال أنه يجب « أن تضمن اسرائيل لنفسها مخرجا على البحر الأحمر ولو أدى ذلك الى اندلاع الحرب »[٢٦]

الا أن ديجول وجد أن توقعاته لم تكن صحيحة ، لأن اسرائيل لم تؤمن النفوذ الفرنسي في المنطقة ، بل على العكس ساعدت في انهائه ، عندما شاركت فرنسا مع بريطانيا واسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر . كما أنه وجد اسرائيل ترتمي في احضان الولايات المتحدة . وهذا ما كان يخشى حدوثه ، كما كان يخشى أن تقع تحت النفوذ السوفياتي . وسيلاحظ ذلك فيما بعد عندما ، يعود ديجول الى السلطة عام ١٩٥٨ .

ديجول وحملة السويس عام ١٩٥٦ :

لم يعلن ديجول موقفه من حملة السويس صراحة ، ويبدو لنا ان وراء ذلك عدة أسباب :

١) أنه منذ عام ١٩٥٥ حافظ على عدم اعطاء تصاريح أو ابداء الآراء في القضايا التي تحدث في فرنسا .

٢) ان الديجوليين كانت مواقفهم متفاوتة من العدوان ، ولم يرغب ديجول أن يزيد في انقسام مؤيديه . وهو ، وان لم يعط موقفا صريحا خلال الأحداث ، الا انه اظهر موقفا مؤيدا بشكل غير مباشر لما تم ، بعد انتهاء العدوان . الى حد أنه قيل على لسانه أنه قال « في السياسة الخارجية للحكومة السابقة ، لم أؤيدها سوى في أمر واحد ، هو موقفها من اسرائيل وبشكل خاص من معركة السويس » .[٢٧]

وبالنسبة للديجوليين ، الذين بدأوا ، يظهرون كقوة سياسية فعالة في فرنسا . فقد كانت أحداث ١٩٥٦ ، فرصة لكي يظهروا فيها تأييدهم لاسرائيل ، وبشكل خاص ديوميد كاترو Diomede Catroux ، سكرتير الدولة للطيران الفرنسي ، وأول من وقع اتفاقية عسكرية مع اسرائيل . وبيير كونيج Pierre Koenig ، وزير الدفاع الفرنسي ، الذي قدم الأسلحة لاسرائيل عام ١٩٥٥ . وجاك سوستيل Jacques Soustelle من أشد المؤيدين لاسرائيل في فرنسا ، الذي عارض انسحاب فرنسا من الجزائر ، واختلف مع الجنرال ديجول فيما بعد . وترأس جمعية الصداقة الفرنسية الاسرائيلية في باريس . وادموند ميشليه Edmond Michelet عضو الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة . ومشيل دوبريه Michel Debre رئيس الوزراء الفرنسي السابق الذي وصف عبد الناصر « بالدكتاتور » عام ١٩٥٦ وقال « عبد الناصر ، دكتاتور ، نظرياته عنصرية وامبريالية ، واهدافه مثل نظرياته القضاء على اسرائيل ، وطرد فرنسا من افريقيا ، ووسائله كنظرياته أيضا القوة

والاحتيال ، والقضاء على عبد الناصر ضروري للمصلحة العامة » . [٢٨]

وفي مقال آخر قال « انتصار ناصر يعني نهاية فرنسا في أفريقيا . » [٢٩]

وخلال مناقشة حملة السويس في الجمعية الوطنية الفرنسية تحدث دوبريه باسم الجمهوريين الاجتماعيين « الديجوليين » وأيد العدوان ، وعلل هذا التأييد ، بسبب تأميم قناة السويس وموقف مصر من ثوار الجزائر . ومن أجل ضمان حماية اسرائيل .

وانتقد الديجوليون موقف الولايات المتحدة من حملة السويس لأنها لم تدعم فرنسا وبريطانيا ، ولهذا بدأ يظهر عندهم بعض المطالبين علنا بالانسحاب من الحلف الأطلسي عام ١٩٥٧ . كما ان عدم دعم الحلف لفرنسا في حرب الجزائر ساعد في بلورة هذا المطلب للديجوليين .

أما موقف ديجول ، فقد صرح به للصحفي الفرنسي جان ريموند تورنو ، الذي ألف كتابا عن الجنرال . ونقل على لسانه في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٦ عن رأيه بأحداث السويس قوله « من الواضح أن الهدف جيد ، ولأول مرة يعمل شيء ، والعملية كانت صعبة جدا ، وكان يحضر لها بشكل عظيم في المجالين السياسي والعسكري ، وتركنا للبريطانيين لكي ينظموا وحدهم ، وكان تنظيمهم سيئا جدًا » وتساءل الجنرال عن السبب في ترك القيادة في كل مكان للبريطانيين وقال « كانوا يقودون في البحر والبر والجو . لذلك كان هناك بعض الجنرالات الفرنسيين الذين ثاروا » . وانتقد موقف الولايات المتحدة من الحملة وقال « كان يجب تحذير الأمريكان ـ هذا ما سنفعله ، واذا لم توافق فلن يكون هناك حلف أطلسي ، وعندها سيقبلون . واليوم نحن مهددون بعدم وصول الوقود الينا . حسنا ، أنا أقول أنه اعتبارا من هذا المساء ، ساعة الصفر ، فانه لم يعد من حق القوات الأمريكية التنقل داخل فرنسا ، ولم تعود هناك قواعد أمريكية في فرنسا حتى اشعار آخر . » [٣٠]

كما صرح في اليوم نفسه لألان سافاري Alain Savary وزير الدولة الفرنسي « لقد انقدنا لاسرائيل والبريطانيين ، لقد انتظرنا الانجليز ، والانجليز يصلـون دائما متأخرين »[٣١]

من خلال تصريحات ديجول ، يلاحظ أنه لم يعارض فكرة العـدوان الثلاثي بل عارض اعطاء قيادة الحملة لبريطانيا . أي أن معارضته انصبت على بريطانيا ، والولايات المتحدة ، والسياسيين الذين وافقوا على اعطاء القيادة لبريطانيا ، مما أفشل العملية في نظره . لأنه حسب ما قاله ، لو كان التخطيط للعملية سار بشكل جيد لنجحت الحملة ، ولخف انتقاده لها . ولـكن بمـا أن الظـروف سارت ، كما سارت عليه ، فان ديجول يعتقد أن الحملة كانت مغامرة . ونقل جاك بلوبريدل Jacques blue-Bridel وهو واحد من ابـرز النـواب الديجـوليين في الجمهـورية الرابعة ـ نقل على لسان . ديجول قوله « هذه مغامرة ، ولهذا لن آخذ المسؤولية ، واعتبرها كأنها لم تحدث . »[٣٢]

ويرى ان العدوان الثلاثي لو نجح ، لكان لديجول موقف آخر منه ، لأنه بذلك ، يعود النفوذ الفرنسي الى المنطقة التي حاولت فرنسا منذ العصور الوسطى أن يكون لها وجود فيها . وديجول لم يكن غريبا عن فكرة ضمان النفوذ الفرنسي في الشرق . ولهذا فلو نجـح العـدوان ، لأصبـح لفرنسـا وجـود على ضفـاف قنـاة السويس .

ولكن بعد فشل العملية ، تحفظ ديجـول في تأييدهـا . لأنـه عرف أن هذا الفشل يعتبر نهاية النفوذ والوجود الفرنسي في الشرق الأوسط . وهذا سيكلف فرنسا كثيرا . وستحتاج الى سنين طويلة ، قبل أن يعـود نفوذهـا الى ما كان عليه قبـل العدوان . وهوالأمر الذي خطط له ديجول عند عودته الى السلطة عام ١٩٥٨ ، أي محاولة اعادة الوجود الفرنسي الى الشرق الأوسط من جديد .

المبحث الثالث

سياسة ديجول تجاه القضية الفلسطينية

تمهيد :

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ، برئاسة جي موليه ، التي امتازت بعلاقة التحالف بينها وبين اسرائيل ، وكان قمة التحالف ، العدوان الثلاثي على مصر . قامت الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديجول ، الذي أراد أن يطبق سياسة خارجية جديدة ، تختلف كلية عن السياسة الخارجية للجمهورية الرابعة ، بعد أن أجرى التعديلات الدستورية بما يلائم أهدافه السياسية ، حيث فصل بين الحكومة والبرلمان ولم يعد باستطاعة النائب الفرنسي أن يشارك في الحكومة . وأصبح غالبية الوزراء من التقنيين الفرنسيين الذين لم يتعاطوا السياسة من قبل . والذين لا تربطهم روابط وثيقة مع اسرائيل . أمثال كوف دي مورفيل Couve de Murville وزير خارجيته لمدة عشر سنوات تقريبا ، الذي كان سفيرا لبلاده في القاهرة ، وكان له دور مهم في تحسين علاقات فرنسا مع البلدان العربية ، المقطوعة منذ سنوات بسبب حملة السويس*. أي أن ديجول بدأ سياسة جديدة منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية الخامسة . ولكن هذا لا يعني ، أن هذه السياسة كانت تعني التضحية باسرائيل ، من أجل مصالحه مع العالم العربي ، بل أراد السير في خط متوازن بين طرفي النزاع بالشرق الأوسط ، دون أن يثيرها ضده . ولكي يطمئن اسرائيل طلب من جي موليه الذهاب في زيارة خاصة لاسرائيل ، لاعلام المسؤولين الاسرائيليين عن رضاه عن موقف فرنسا الجمهورية الرابعة من اسرائيل ، وأنها تستطيع الاعتماد على مساعدة فرنسا ، اذا تعرض وجودها أو حريتها لأي تهديد[٣٣] .

---

* مقابلة خاصة مع موريس كوف دي مورفيل ، باريس ، ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩ .

ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها سياسة الجنرال ديجول من الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى ثلاثة مراحل هي :

المرحلة الأولى :

منذ قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٢ ، أي فترة السنوات الأربع الأولى ، التي حل فيها ديجول قضية الجزائر ، وفيها كانت العلاقات الدبلوماسية مع غالبية الدول العربية مقطوعة .

المرحلة الثانية :

من عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ ، فترة تطور الموقف الفرنسي تجاه العرب . وفتور العلاقات مع اسرائيل .

المرحلة الثالثة :

من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٦٩ ، أي السنوات الأخيرة لديجول ، التي حدثت فيها شبه قطيعة بين فرنسا واسرائيل بعد فرض حظر تصدير الأسلحة الى دول المواجهة في الشرق الأوسط .

المرحلة الأولى « ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢ »

في بداية الجمهورية الخامسة ، قال ديجول للسفير الفرنسي في تل أبيب « منذ البداية ، وأنا معجب بأعمال الشعب الاسرائيلي ، وأخبر الاسرائيليين بأنني سأبقى دائما الى جانبهم من أجل المحافظة على وجودهم »[٣٤] وكرر ديجول قوله بالمحافظة على وجود اسرائيل منذ قيام الجمهورية الخامسة حتى عشية حرب يونيو ١٩٦٧ . وفي مايو ١٩٥٩ ، زار جي موليه تل أبيب وطلب منه ديجول أن يخبر الاسرائيليين وقوف فرنسا الى جانبهم اذا ما تعرض وجودهم للخطر . وأن يطمئن بن غوريون

عن رضى ديجول على قرارات الحكومات السابقة في عهد الجمهورية الرابعة فيما يتعلق باسرائيل[٣٥] وقبل مغادرة السفير الفرنسي جيلبير باريس الى تل أبيب ، وبعد أن طلب منه الجنرال توصيل كلامه للاسرائيليين ، يسأله عن رأيه بالعرب ، فيرد عليه مؤسس الجمهورية الخامسة « ولكن يا جيلبير ، العرب ، أناس عاطفيون ، وأحيانا مجانين ، ماذا تريدني أن أفعل معهم ؟ »[٣٦] .

وفعلا استمرت فرنسا ، على سياستها القديمة المؤيدة لاسرائيل ، مع بداية الجمهورية الخامسة . ولم تتوقف الأسلحة الفرنسية عن الوصول الى اسرائيل . ولم تتبدل السياسة الفرنسية ، لا مع اسرائيل ولا مع الدول العربية ، وكانت اسرائيل تستغل حرب الجزائر ، لتوطد علاقتها مع فرنسا ، لأن العدو المشترك كان العرب للطرفين . الا أن الجنرال ديجول كان جادا في حل القضية الجزائرية ، ومضت السنوات الأربع الأولى من عمر الجمهورية الخامسة ، وهو يحل القضية الأولى بالنسبة لفرنسا .

وعندما وصل ديجول الى السلطة عام ١٩٥٨ ، كانت العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية قد وصلت الى حد التحالف العسكري . كما أن فرنسا كانت ملتزمة بأمن اسرائيل ، نتيجة توقيعها على «البيان الثلاثي»، الى جانب العلاقات الثنائية الخاصة التي كانت تربط فرنسا مع اسرائيل . وحتى بعد زوال الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة ، فان العلاقات الحسنة والمميزة استمرت بين فرنسا واسرائيل . وساعدت ثورة الجزائر ، على خلق مناخ جيد ، لتوطيد العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية ، واستمرت هذه العلاقات الخاصة حتى عام ١٩٦٤ ، عندما بدا في الأفق بوادر تقارب في العلاقات الفرنسية ـ العربية ساعد عليها استقلال الجزائر .

الا أن هناك بعض المؤشرات التي حدثت بين فرنسا واسرائيل ، وكان لها انعكاسات ملحوظة ، على العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية .

بداية الخلافات الفرنسية ـ الاسرائيلية :

الاتفاقية الثقافية :

كانت الحكومة الفرنسية في أواخر الجمهورية الرابعة ، قد اتفقت مع الحكومة الاسرائيلية على توقيع معاهدة ثقافية بينهما في أواخر عام ١٩٥٨ ، تنص على أن يكون للغة العبرية وضع خاص في فرنسا ، وعلى افتتاح كلية للغة العبرية في باريس . مقابل الشروط نفسها بالنسبة للغة الفرنسية في اسرائيل . وعندما قامت الجمهورية الخامسة ، أوقفت الحكومة الفرنسية الجديدة التوقيع على الاتفاقية . وثارت اسرائيل ، وشدد سفيرها في فرنسا تسور على توقيع الاتفاقية قبل نقله من باريس ، بل انه رفض استلام وسام الشرف المقدم له من ديجول ، الا بعد التوقيع على الاتفاقية . وأعلنت فرنسا للسلطات الاسرائيلية بأنه لا داعي للتوقيع عليها . وسوى الأمر بينهما ، مع بعض التعديلات ، ووقع عليها في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٩ .

قضية سيارات رينو :

بدأت هذه القضية في الخامس من أكتوبر ١٩٥٩ ، عندما أرسل مدير عام ورئيس مؤسسة رينو الفرنسية للسيارات ، رسالة الى مدير المصنع الاسرائيلي كيزر فرازر Kaiser Frazer يخبره فيها أن مؤسسة رينو الفرنسية ، قررت أن تنهي أعمالها في اسرائيل . وأن توقف العمل بالاتفاقية المعقودة بين الطرفين التي تنص على تجميع السيارات من نوع دوفين Dauphins ، في مصنع أقيم على جبل مطل على مدينة حيفا ، بدأ العمل فيه عام ١٩٥٥ .

واحتجت اسرائيل على هذا القرار ، لأنه يعني « رضوخ فرنسا للمقاطعة العربية » . وبعد أيام من اذاعة الخبر ، كانت القضية تبحث بوسائل الاعلام بشكل واسع في فرنسا واسرائيل[٣٧] .

وتخوفت اسرائيل من هذا الأمر ، ليس لأهميته من الناحية الاقتصادية ـ لأن

المصنع الاسرائيلي الذي يعمل فيه ٩٠٠ عامل اسرائيلي سيتوقف عن العمل ، أو لأنها ستخسر كثيرا لعدم تكملة المصنع والبدء في الانتاج ـ بل لأن القرار الفرنسي يعني رضوخ المؤسسات الفرنسية لقوانين المقاطعة العربية . كما اعتقدت أن هذه أول اشارة من فرنسا بخصوص نوعية العلاقات التي ستكون عليها بين البلدين في المستقبل[٣٨] .

وعلى ما يبدو ، فان المؤسسة الفرنسية كانت تطمع في انشاء مصنع لتجميع السيارات ، لانتاج أربعة آلاف سيارة في العام في مصر ، ولكي تفتح الأسواق العربية أبوابها أمام المؤسسات الفرنسية . واحتجت اسرائيل رسميا ، كما طالبت بمقاطعة المؤسسة الفرنسية ، وطالب السفير الاسرائيلي في واشنطن من اليهود الأمريكان ، بمقاطعة الشركة .

أما في فرنسا ، فبرز لأول مرة ، ما سمي فيما بعد ، بقوى الضغط الصهيونية ، التي احتجت على القرار . وبعث الجنرال كوينج ، باسم لجنة الصداقة الفرنسية ـ الاسرائيلية رسالة للرئيس الفرنسي ، يطلب منه التدخل لايقاف تنفيذ هذا القرار . وفي ٢٨ أكتوبر من العام نفسه ، أرسل ديجول رسالة لكوينج يقول فيها « حولت رسالتك للسيد وزير الخارجية ، حيث هو المختص ، بالبت ، فيما اذا كان الطلب الذي تسألون عنه يعتبر ومن وجهة النظر الاقتصادية ، أو بالعكس ، يجب معاملته من وجهة النظر السياسية »[٣٩] .

ورد وزير الخارجية الفرنسية كوف دي مورفيل فعلا على رسالة جمعية الصداقة الفرنسية ـ الاسرائيلية ، حيث تحدث عن القضية من زاوية اقتصادية ، وقال « لقد فعلنا كل ما في وسعنا ، لاقناع الحكومة الاسرائيلية ، بأنه لا توجد أية أسباب سياسية ، وأعطيت أنا نفسي لمدام جولدا مائير ، الضمان أن هذه القضية لن تؤثر على العلاقات الاقتصادية الفرنسية ـ الاسرائيلية ، لأنني أريد تطويرها . وأنا متأكد بأن الحكومة الاسرائيلية تعرف بأن ذلك لن يؤثر على الصداقة التي تجمع بين بلدينا[٤٠] وكان وزير الخارجية الفرنسية قد أرسل رسالة من قبل ، الى جولدا

مائير ، يعلل فيها القضية ، بأنها تعود لأسباب اقتصادية ، ولن تؤثر على العلاقات الجيدة بين فرنسا واسرائيل[٤١] .

كما أن غالبية المسؤولين في فرنسا ، كانوا يرفضون التعليق على الموضوع ، ويعتبرونه أمرا يخص الشركة الفرنسية فقط ، لأنه يعود لأسباب اقتصادية وليس سياسية[٤٢] .

وأكد كوف دي مورفيل ، لنا ، عندما سألناه ، ان كانت هناك أي خلفيات سياسية في الموقف الفرنسي من الشرق الأوسط دفعت فرنسا لاتخاذ هذا القرار ، بأنه لم تكن هناك أي أسباب سياسية ، وأن مؤسسة رينو الفرنسية اتخذته لأسباب اقتصادية بحتة[٤٣] .

الا أنه من الصعب ، عدم الربط بين الاقتصاد والسياسة في مثل هذه القضايا الحساسة بين الدول .

وبالرغم من الضغوطات التي تعرضت لها الحكومة الفرنسية وشركة رينو - الا أن الاتفاق ألغى فعلا مع الشركة الاسرائيلية بعد ذلك بأشهر .

قضية مؤسسة الطيران الفرنسية :

حادثة أخرى حدثت بعد حادثة شركة رينو ، بوقت قصير . عندما طلبت شركة اير فرانس في ديسمبر ١٩٥٩ من اسرائيل ، الغاء الاتفاق الذي كان معقودا بين المؤسسة الفرنسية وشركة العال El All الاسرائيلية ، وفعلا ألغى الاتفاق ، على الرغم من الاحتجاجات الاسرائيلية . والسبب الذي دفع المؤسسة الفرنسية لالغاء العقد هو مطالبة العراق بوضع اير فرانس في القائمة السوداء ، المحظور التعامل معها ، بسبب تعاونها الوثيق مع اسرائيل .

ردت اسرائيل على فرنسا ، بأن وقعت مع شركة هولندية لبناء مشروع

سياحي ضخم في حيفا ، بينما كان في المناقصة ، شركة فرنسية الى جانب الشركة الهولندية . الا أن الحكومة الاسرائيلية أرست العقد على الشركة الهولندية ، بحجة توفير مبلغ مائتي ألف دولار . وقالت ان ذلك يعود لأسباب اقتصادية أيضا .

ولكن هذا التوتر في العلاقات الاقتصادية لم يؤثر على العلاقات السياسية ، اذ استمرت العلاقات الحسنة بين فرنسا واسرائيل ، كما عبر ديجول عدة مرات ، بعد ذلك عن صداقته لاسرائيل ، ووافق عام ١٩٦١ على بيعها ٧٠ طائرة ميراج ـ ٣ . وكان ديجول يعزو سبب ذلك الى أنه يحاول خلق توازن بين السلاح السوفييتي للعرب . والسلاح الفرنسي لاسرائيل .

العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية من خلال علاقات ديجول مع بن غوريون

منذ قيام الجمهورية الخامسة ، أراد رئيس الوزراء الاسرائيلي بن غوريون أن يجتمع مع الرئيس ديجول ، ليعرف وجهة نظره بالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي . علما أن بن غوريون كان يكن له الاعجاب ، منذ الحرب العالمية الثانية وكذلك ديجول الذي وصفه رئيس الوزراء الاسرائيلي في مذكراته بأنه « مناضل وبطل شجاع وأحمل له الكثير من العاطفة والاعتبار »[٤٤] الا أن فرنسا لم توجه الدعوة لبن غوريون الذي انتظر طويلا دون فائدة . وفي النهاية نجح أصدقاء اسرائيل من جنرالات الجيش الفرنسي ـ في التمهيد لهذه الزيارة التي وافق عليها من حيث المبدأ الرئيسي الفرنسي . الا أن المشكلة بقيت قائمة في وقت الزيارة ، وفي موضوع المباحثات ومدتها لأن الاسرائيليين كانوا يرغبون أن تتم الزيارة ، خلال وجود الزعيم السوفياتي خروتشوف في باريس ، في لقاء قمة مع ديجول في شهر مايو عام ١٩٦٠ ، لكي تتاح له الفرصة ليجتمع مع الزعيم السوفييتي . الا أن الكي دورسيه (وزارة الخارجية) تحفظت على هذا الوقت .

وتمت الزيارة فعلا في ١٤ يونيو ١٩٦٠ الا أنها لم تكن رسمية ونشأت صداقة متينة بين الرجلين ، منذ الاجتماع الأول والوحيد الذي كان مخصصا بين ديجول وبن غوريون الا أن الجنرال طلب أن يجتمع مع رئيس الوزراء الاسرائيلي مرة ثانية . وخلال الاجتماع الأول ، رحب الرئيس الفرنسي بضيفه الاسرائيلي بقوله « نحن نشعر بالاعجاب والمحبة والثقة نحو اسرائيل ، وأنت سيد بن غوريون ، تمثل في شخصك ، البعث العظيم ، والميلاد الجديد والفخر والنشاط لاسرائيل ، وأنني أراكم أعظم رجل دولة لهذا القرن » . وسارع بن غوريون للرد عليه بقوله « أنتم أعظم رجل دولة في زمننا . وأنا وجدت منكم ومن أمتكم ، المساعدة العظيمة التي منحتموها »(٤٥) .

وخلال سيرهما في حديقة الاليزيه ، بعد اجتماعهما ، سأل ديجول رئيس الوزراء الاسرائيلي وكان بصحبتهما ، مشيل دوبريه وشمعون بيريز ، « قل لي سيدي الرئيس ، ما هي بالضبط أحلامكم بخصوص حدود اسرائيل ؟ أخبرني ، ولن أخبره لأحد » وأجاب بن غوريون « أقول لكم بكل صراحة ، أنه لو سألتموني هذا السؤال منذ ٢٥ عاما ، لقلت لكم ، اننا نريد نهري الليطاني والأردن . ولكن بما أنكم تطرحون عليّ السؤال اليوم . يجب أن أقول لكم بأنه توجد عندنا مشاكل أكثر أهمية ، وأكثر الحاحا ، والمشكلة الأولى هي مشكلة الهجرة ، لأن دولة اسرائيل يجب أن تكون بلد الشعب اليهودي كله . وعندنا أيضا مشكلة السلام . ولا نستطيع أن نرسل شبابنا دون توقف الى الخطر » . وعندها سأله ديجول عن « العلاقات بين دولة اسرائيل والطائفة اليهودية في العالم » . فأجابه بن غوريون ، بأنه « قسم من الشعب اليهودي يعيش في اسرائيل ، والغالبية تعيش في الولايات المتحدة حياة هانئة . وحتى هذه اللحظة يشعرون بأمان ، ولكن عندهم عاطفة عميقة لاسرائيل » . وعندها وجه ديجول حديثه لكوف دي مورفيل الذي لحق بهم ودوبريه ، وقال « هل رأيتم ؟ الرئيس بن غوريون لا يريد مليونين من اليهود ، هو يريد مضاعفة العدد ، وحتى أكثر ، وبرأيه فان الرجال أهم كثيرا من الأرض »(٤٦) .

وخلال هذه الزيارة ، كانت وجهة نظر الرئيس الفرنسي ، ضرورة المحافظة على الوضع القائم Statu Quo في الشرق الأوسط . وأن فرنسا ستستمر في ارسال الأسلحة التي تطلبها اسرائيل . الا أن ديجول تحدث عن ضرورة ايجاد حل لمشكلة « اللاجئين الفلسطينيين » من الناحية الانسانية . كما بحث الجانبان الفرنسي والاسرائيلي أثناء هذه الزيارة ، قضية الجزائر ، التي كانت أهم القضايا التي تواجه فرنسا ، وقضية اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة[٤٧] .

بعد حوالي عام واحد ، وفي السادس من يونيو ١٩٦١ ، عاد بن غوريون الى باريس ، ليلتقي مع الرئيس الفرنسي من جديد ، الذي رحب به وأطلق قوله المشهور ، الذي أرضى اسرائيل طويلا « نريد أن نؤكد لكم ، تضامننا وصداقتنا ، وأرفع كأسي لأشرب على شرف اسرائيل ، صديقتنا وحليفتنا » (Notre ami et notre allie).[٤٨]

واستمرت الروابط المتينة تجمع بين الرجلين حتى بعد خروجهما من السلطة ، عن طريق الرسائل . حيث طلب ديجول من رئيس الوزراء الاسرائيلي ، عندما التقيا ، أن يتشاورا دائما عن طريق الرسائل ، وفعلا ، كتب كل منهما للآخر عدة رسائل، أهمها الرسالة الثالثة التي أرسلها بن غوريون في السادس من سبتمبر ١٩٦٧ ، ورد الرئيس الفرنسي عليها في ٣٠ ديسمبر . وأعلن عن هاتين الرسالتين بن غوريون في مؤتمر صحفي عقده في تل أبيب في ٩ يناير ١٩٦٨ .

وبعث رئيس الوزراء الاسرائيلي رسالته المكونة من ١٤ صفحة بعد تصريحات ديجول في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١٩٦٧/١١/٢٧ ، وبدأ الرسالة بتحليل تاريخي وفلسفي لليهود والصهيونية في اسرائيل وقال ان « العديد من المسيحيين في العالم لا يفهمون حقيقة اليهودية والصهيونية ، وأنه من الضروري أن يشرح ذلك للجنرال الذي ما زال يعتبره كصديق » وانتقد بن غوريون وصف الرئيس الفرنسي لليهود بالمسيطرين ووصفها بأنها « عبارة قاسية بسبب معلومات خاطئة »[٤٩] .

أما رسالة ديجول المختصرة ، فقد أكد فيها على أن فرنسا « صديقة طبيعية للعرب » بيد أن اسرائيل تبقى « دولة صديقة وحليفة » لها . ونفى ديجول أنه قصد في أي وقت اهانة اسرائيل أو اليهود عندما وصفهم بأنهم « نخبة واثقة من نفسها ومسيطرة » ، وبالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، فقد ربط الرئيس الفرنسي الوضع في المنطقة بحرب فيتنام ، ولم يتحدث برسالته عن الأراضي العربية المحتلة ، ولا عن القدس « الا أنه في ختام رسالته ذكر بمشروعه لايجاد حل بالمنطقة ، يتلخص بالاعتراف باسرائيل من قبل الدول العربية ، وبحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية ، وحل مشكلة اللاجئين »(٥٠) وفي هذه الرسالة فان ديجول وضع خطاً واضحا بين « اعجابه بالشعب اليهودي » وانتقاده لسياسة الحكومة الاسرائيلية .(٥١)

وبالرغم من الصداقة التي جمعت بينهما ، الا أن ديجول رفض استقبال « بن غوريون عند زيارته لباريس بعد خروج الرئيس الفرنسي من السلطة ، لأنه قرر عدم مقابلة أي شخص « وسيكون من غير اللائق عمل استثناء »(٥٢) .

المرحلة الثانية ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦

بعد استقلال الجزائر ، زالت احدى العقبات التي كانت تقف ، في وجه اقامة علاقات طبيعية بين فرنسا والدول العربية ، والتي كانت تستغلها اسرائيل ، لتبقى على علاقاتها الخاصة مع فرنسا . وكانت رغبة الطرفين الفرنسي والعربي بعودة العلاقات الطبيعية بينهما ، وان كان الجانب العربي يأمل أن تقلل فرنسا من دعمها لاسرائيل ، خاصة في مجال التسليح . بينما كان الجانب الفرنسي ، يرغب بعودة العلاقات مع العرب ، دون أن يؤثر ذلك على علاقاتها المميزة مع اسرائيل . بل كان يريد الجمع بين الاثنين والسير في سياسة متوازنة بين طرفي النزاع ، مع العرب من أجل المصالح الفرنسية في المنطقة ، ومع اسرائيل بصفتها

القاعدة الأمبريالية للحفاظ على المصالح الغربية . ووضع ديجول مقارنة بين مصالح فرنسا مع ثلاثة ملايين يهودي في اسرائيل يخضعون للنفوذ الأمريكي بشكل خاص ، وبين مائة مليون عربي ، معادين للأمبريالية ، وبشكل خاص الأمريكية . ومستعدين في الوقت نفسه باقامة علاقات مع الدول الغربية بشرط أن تغير من موقفها المعادي ضدهم ، خاصة بالنسبة لتعاملها مع القضية الفلسطينية .

وبعد أن استقلت الجزائر ، أصدر مجلس الجامعة العربية في الثالث من ابريل ١٩٦٢ . بيانا دعا الى اقامة علاقات جديدة مع فرنسا . « ان الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي يفتحون بعد هذا الاستقلال مع الجزائر ، ومع بقية الدول العربية علاقات جديدة ومثمرة . »[٥٣]

وبالنسبة للجانب الفلسطيني ، فقد صرح مفتي القدس ، أنه لم يعد هناك من خلافات في وجهات النظر بين فرنسا والدول العربية . وطلب المفتي من فرنسا « أن تكون حيادية في الصراع بين العرب والصهاينة ، وبوقف ارسال الأسلحة لاسرائيل »[٥٤] .

أي أن الظروف كانت مهيئة عام ١٩٦٣ ، لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع العالم العربي . في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تراقب عن كثب ما يدور بالشرق الأوسط . خاصة ان هذه الفترة كانت مليئة بالأحداث في المنطقة العربية . حيث شهدت تحالفا مصريا ـ سوريا ـ عراقيا ، فشل عام ١٩٦٣ . وزيارة خروتشوف لمصر ـ ومؤتمرات القمة العربية . وقيام منظمة التحرير الفلسطينية مع بداية الكفاح المسلح الفلسطيني داخل فلسطين . وقطع الدول العربية علاقاتها مع ألمانيا الغربية ، بعد أن انكشفت قضية صفقة الأسلحة الألمانية لاسرائيل . حيث لاحظت فرنسا في تلك اللحظة ؛ أن الدول العربية قررت فيما يبدو ، أن تحدد علاقتها مع أي دولة أجنبية على ضوء موقف هذه الدول من اسرائيل .

وفي الوقت نفسه ، كانت السياسة الخارجية قد اتضحت وتبلورت أكثر

بالنسبة لموقف فرنسا مع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي ، ووحدة أوربا والعلاقة مع دول العالم الثالث . حيث مثلت هذه المحاور الثلاثة ، ركائز أساسية في السياسة الخارجية الفرنسية . ولهذا وجد الجنرال ديجول ، الدول العربية كتلة مهمة داخل العالم الثالث . والتعامل معها لا بد أن يمر عبر الدول العربية . وعرفت السياسة الفرنسية خاصة بعد تقرير جنوني Jeanneney الذي رفع لديجول ، أنه للتقرب من الدول العربية ، لا بد من الابتعاد عن اسرائيل .

ويمكن القول أن هذه المرحلة ، كانت فترة تكوينية لاتجاه جديد في السياسة الخارجية الفرنسية في الشرق الأوسط . وكان عام ١٩٦٦ ، فترة اختبار لهذا الاتجاه ، الذي بدأ بتطبيقه عمليا في الفترة اللاحقة لعدوان يونيو ١٩٦٧ حتى عام ١٩٦٩ . بعد ذلك ، أصبح هذا الاتجاه راسخا في سياسة فرنسا الخارجية ، كما سيتضح في الفصول القادمة .

أي أن موقف ديجول عام ١٩٦٧ ، لم يكن وليد الصدفة ، ولم يكن قرارا فرديا ، لقائد كان يرى أن فرنسا هي ديجول وديجول هو فرنسا . وانما كانت نتيجة تغيير شامل في السياسة الخارجية ابتداء من عام ١٩٥٨ ، وانتهاء الى أن ديجول الذي قال عام ١٩٦١ و ١٩٦٤ « اسرائيل صديقتنا وحليفتنا » . الى القول في نوفمبر ١٩٦٧ « ان العاطفة والعقل يحتمان أن تكون الصداقة والتعاون مع الشعوب العربية ، احدى الدعامات الأساسية لسياسة فرنسا الخارجية »[٥٥]

واذا كان ديجول قد تدخل شخصيا عام ١٩٦١ ، لحسم الخلاف الذي أثير حول عقد صفقة الطائرات من نوع ميراج -٣ ، لصالح اسرائيل[٥٦] فان ديجول نفسه هو الذي فرض حظر ارسال السلاح لاسرائيل في يونيو ١٩٦٧ ، ليخلق بذلك نقطة تحول أساسية في موقف فرنسا من الصراع العربي - الاسرائيلي[٥٧] .

ووجد الرئيس الفرنسي أن أحد الأسباب الذي من أجله كان لفرنسا علاقات مميزة مع اسرائيل ، وهو أحداث السويس لم يعد قائما[٥٨] الا أن ديجول كان يرفض

باستمرار عندما كان يلتقي مع المسؤولين العرب ، الابتعاد عن اسرائيل . لأنه حتى عام ١٩٦٧ ، كان يعتبر فرنسا من أصدقاء اسرائيل وأنها مهتمة بحماية أمنها وسيادتها . كما قال رئيس الوزراء الفرنسي السابق ووزير الخارجية كوف دي مورفيل لنا[٥٩] ، كما أنه كان يطلب من الزعماء العرب الاعتراف بها ، كشرط لايجاد حل شامل للصراع العربي الاسرائيلي .

تقرير جنوني ـ Jeanneney

قبل أن يبدأ ديجول بتنفيذ سياسته الجديدة تجاه العالم العربي ودول العالم الثالث ، طلب من الوزير الفرنسي السابق جان مارسيل جنوني Jean-Marcel Jeanneney ، بوضع دراسة عن العلاقات بين فرنسا وهذه الدول . وبدأ فريق البحث المكون من مختصين بالدول النامية في آسيا ، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الدراسة في مارس ١٩٦٣ . وكان جان شوفال Jean Chauvel . المسؤول عن دراسة فرنسا ودول الشرق الأوسط ، الذي قدم التقرير في يوليو ١٩٦٣ ، للجنرال ديجول .[٦٠] وطالب التقرير بأن لا تؤثر علاقات فرنسا المميزة مع اسرائيل على علاقتها مع الدول العربية الا أنه عليها أن تدعم سياسة الأمر الواقع Statu Quo الموجودة في المنطقة . وعليها ألا تتدخل في الصراعات المحلية بين الدول العربية . كما نصح التقرير بعدم تشجيع الوحدة العربية التي يتبعها عبد الناصر ، الا أن على فرنسا أن لا تقف ضد عبد الناصر والدول العربية حيث نصح التقرير بأن يكون تحرك فرنسا بالمنطقة يرتكز على ركيزتين هما اسرائيل والدول العربية . الا أن التقرير لم يطلب التوقف عن ارسال الأسلحة الفرنسية لاسرائيل . كما نصح بتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية للدول العربية . وعلى فرنسا أن لا تغالي بقوتها في منطقة الشرق الأوسط . وعليها أن تستثمر نفوذها وقوتها في مساعدة أكثر الدول حاجة لفرنسا ، التي يمكن أن تفيد بدورها فرنسا أكثر من غيرها .[٦١]

اهتم ديجول بالعديد من توصيات اللجنة المتعلقة بالشرق الأوسط . وبما أن فرنسا طردت من الشرق الأوسط من غرب قناة السويس ، فان عليها أن تعود من شرقها ، [٦٢] لأهميتها النفطية . . وبدأ فعلا مع دول الخليج العربي لتحسين العلاقات معهم لأن الدول الأخرى كمصر ، كانت تربطها علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفياتي ، الى جانب أن ديجول لم يكن انتهى بعد من مشاكله مع جنرالات الجيش الفرنسي بعد استقلال الجزائر الذين كانوا ينظرون لمصر على أنها المساعد الأول لثوار الجزائر . الا أنه كان يعرف جيدا ان مصر هي الأساس في التعامل مع العرب . كما صرح أندريه مالرو بأن مصر « هي القوة العربية الحقيقية في المنطقة » . [٦٣]

وأعادت فرنسا علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة مع جميع الدول العربية ، سوريا والأردن والسعودية في عام استقلال الجزائر ، والعراق عام ١٩٦٣ ، ومصر عام ١٩٦٤ .

وقدمت فرنسا لمصر مساعدات مالية بقيمة ١٢٠ مليون دولار ، وبدأت المؤسسات الفرنسية تقيم مشاريع عديدة في الدول العربية . وقام عدة وزراء فرنسيين بزيارات للعواصم العربية . بينما لم يقم أي وزير فرنسي بزيارة اسرائيل زيارة رسمية . وبدأت العلاقات الفرنسية العربية تسير في طريقها الطبيعي ، بعد أن كانت مقطوعة .

الأسباب التي دفعت ديجول لتطبيع علاقاته مع العرب :

قيل الكثير في تفسير الأسباب التي دفعت فرنسا لتحسين علاقتها مع الدول العربية، البترول، التجارة والاقتصاد، الرأسمال العربي، نفوذ العرب لدى بلدان العالم الثالث ، الموقع الاستراتيجي الهام للوطن العربي القريب من فرنسا ، العلاقات التاريخية بين الجانبين ، تبعية اسرائيل للولايات المتحدة ، البحث عن

دور جديد لفرنسا يعيد لها هيبتها وعظمتها . ويمكن اختصار كل ذلك ، بمصلحة فرنسا في المنطقة العربية ، تلك المصلحة التي فقدتها عشية العدوان على مصر عام ١٩٥٦ ، والتي حاول ديجول أن يعيدها لمنطقة يعرف جيدا أهميتها بالنسبة لبلاده وللقوى العظمى . والمعروف ان المصالح هي العنصر الرئيسي في السياسة الخارجية لأي دولة ، وخاصة الدول الكبرى . والسياسة الفرنسية ، وضعت مصالح فرنسا فوق أي اعتبار لأي صداقة مع أي دولة . وهذه المصالح التي تخدم فرنسا هي التقارب مع العالم العربي . ويعترف دوبريه « أن فرنسا ليست موالية للعرب ولا لاسرائيل ، ولكنها موالية لمصالح فرنسا » . [٦٤]

والى جانب المصالح الفرنسية ، هناك قضية الأمن في حوض البحر المتوسط . لأن فرنسا ديجول ، كانت ترى ضرورة التلاقي والتعاون بين البلدان الواقعة على الشاطىء الشمالي للبحر المتوسط مع البلدان العربية التي لا تطل مباشرة على البحر المتوسط ، كالسعودية والكويت والعراق . ودعا ديجول عدة مرات الى تحييد الدول المطلة على البحر المتوسط ، لأنه كان يريد اخراج الدول الكبرى منه وجعله « بحيرة متوسطية » بعيدة عن النفوذ السوفياتي والأمريكي . والرئيس الفرنسي يبحث عن أمن المتوسط لأن أمن فرنسا له علاقة مع أمن الدول المطلة على المتوسط ، كما أن أمن أوربا هو أيضا من أمن المتوسط الذي يكاد يمثل قاعدة للمثلث العادي الأوربي الذي كان مؤسس الجمهورية الخامسة يسعى لتوحيده . [٦٥]

وجاءت حرب ١٩٦٧ ، لترسخ هذه الفكرة عند المسؤولين الفرنسيين ، بعد أن اكتشفت أوربا الغربية أنها « أكثر اقترابا على عروبة البحر المتوسط منها الى انجلوساكسونية المحيط الأطلنطي » . [٦٦]

دافع رئيس الوزراء الفرنسي السابق دوبريه عن السياسة الديجولية في الشرق الأوسط « ان هدف فرنسا هو توفير الأمان في المناطق الغربية من حوض البحر المتوسط » . [٦٧]

ووجد ديجول أن تحسين علاقات بلاده مع العرب أمر ضروري ولمصلحة فرنسا بالدرجة الأولى . ومن جهة أخرى ، كان يرى أن وجود فرنسا قوية وذات سيادة ، تتولى قيادة أوربا ، أو على الأقل توجيهها لتقوم بدور فعال في العالم ، خاصة في العالم الثالث ، هي القوة المؤثرة ، هو أمر أساسي ليعيد لفرنسا عظمتها . ونقطة البداية لتحقيق ذلك هي اتخاذ موقف منصف من الصراع العربي ـ الاسرائيلي .(٦٨)

وفي هذا البحث ، سيلاحظ أن المصلحة الفرنسية ، بالمعنى الشمولي لها ، هي التي ستقود السياسة الخارجية لفرنسا في عهد الرؤساء الثلاثة للجمهورية الخامسة .

بوادر التقارب الفرنسي ـ العربي :

شعرت فرنسا أن اسرائيل ، بدأت تبتعد عنها لارتباطها بعجلة السياسة الأمريكية في المنطقة . وهذا الأمر ، لم ينظر اليه الجنرال ديجول بعين الرضا ، وهو الذي كان يناصب العداء للسياسة الأمريكية ، ويستقل عنها . لهذا قطع العلاقات الخاصة بين المخابرات الفرنسية والاسرائيلية التي كانت نشطة خلال الثورة الجزائرية . كما أن الجنرال تحدث صراحة لبعض المقربين اليه ، عن النفوذ الصهيوني الواسع في فرنسا . وخطر هذا النفوذ ـ المرتبط بالولايات المتحدة ـ على الاستقلال الوطني الذي يريد ديجول المحافظة عليه .(٦٩)

كما قال الوزير الديجولي تيرنوار لنا أن الرئيس الفرنسي لاحظ النفود الاسرائيلي في كل الوزارات الفرنسية ، خاصة الدفاع ، ورئاسة الأركان ، ووزارة الداخلية وأنه حاول التقليل من وجودهم قدر الامكان ، منذ السنوات الأولى من قيام الجمهورية الخامسة .(٧٠)

وبدأت ثمار التقارب الفرنسي ـ العربي ، تظهر ، حيث زار باريس العديد

من الزعماء العرب ، كان في طليعتهم الملك حسين ، الذي كان أول مسؤول عربي يزور فرنسا منذ استقلال الجزائر ، تبعه شارل الحلو ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، وعبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية ، ورئيس الوزراء السوري . الخ . . . وكان آخر زعيم يقابل الجنرال ديجول قبل خروجه من الأليزيه ، هو أمير الكويت الشيخ صباح سالم الصباح في ١٨ أبريل ١٩٦٩ . الا أن الزيارة التي أقلقت اسرائيل ، وكان لها ردود فعل عنيفة ، هي زيارة المشير عبد الحكيم عامر ، نائب الزعيم عبد الناصر ، حيث استقبله ديجول بحرارة ، أدهشت المراقبين وأثار هذا الاستقبال الخاص للمسؤول المصري قلق اسرائيل أكثر من الزيارة نفسها . ووصف الرئيس الفرنسي ، عبد الناصر بأنه « رئيس هادىء وواضح يقود مصر الحديثة في الطريق نفسه التي تسير عليها فرنسا الحديثة » .[٧١]

وكان لهذه الزيارة أهمية كبيرة في تدعيم العلاقات بين مصر وفرنسا ، التي انعكست بالتالي على الموقف الفرنسي خلال حرب يونيو ١٩٦٧ ، كما وافقت فرنسا على منح مصر ٣٠٠ مليون دولار .

واستمر المسؤولون الفرنسيون والعرب بالتزاور ما بين باريس والعواصم العربية . وبدأت الاتفاقيات التجارية توقع بين الطرفين . وأصبحت الدول العربية تأتي في المرتبة الثانية بعد المانيا الغربية في التبادل التجاري مع فرنسا ، أي بنسبة ١١٪ . بينما اسرائيل ، لم تكن سوى ٣٪ من التبادل التجاري معها .[٧٢]

قلق اسرائيل من التقارب الفرنسي ـ العربي :

لم تنظر اسرائيل بعين الارتياح للتقارب الفرنسي ـ العربي . ولهذا زار ليفي أشكول رئيس الوزراء الاسرائيلي باريس في ٢٨ يونيو ١٩٦٤ ، وبصحبته وزير الدفاع شمعون بيريز . وحاول أشكول ، معرفة ما يدور من أفكار في ذهن الرئيس الفرنسي ، بالنسبة للتطورات الجديدة في موقف فرنسا من الدول العربية . وتأثير ذلك على العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية . وكذلك مدى التزام فرنسا ، بسياسة

البيان الثلاثي الموقع بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، في مواجهة التطورات المرتقبة بالشرق الأوسط . وارتاح أشكول من تكرار الرئيس الفرنسي للعبارة التي قالها سابقا لبن غوريون عام ١٩٦١ ، « اسرائيل صديقتنا وحليفتنا » . وأعرب ديجول عن اهتمامه باستتباب السلام في الشرق الأوسط . وفي المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة ، وأكد التزام فرنسا بتعهداتها السابقة .

وتحدث آلان بيريفيت ، وزير الأنباء الفرنسي ، خلال الزيارة عن علاقات بلاده مع اسرائيل ، بعد جلسة مجلس الوزراء الفرنسي في ٢ يوليو ١٩٧٤ . فاعتبر أن بامكان فرنسا المحافظة على صداقة الجانبين العربي ـ والاسرائيلي ، الا أنه ألمح بأن فرنسا ما زالت تتمسك بالتزاماتها تجاه الشرق الأوسط ، وبشكل خاص تجاه اسرائيل . وبخصوص ارتباطها بالبيان الثلاثي قال « من المؤكد أنه بعد أن مرت فرنسا بمرحلة صعبة من العلاقات مع العالم العربي ، بسبب القضية الجزائرية ، أصبحت الآن ، ترتبط بعلاقات جيدة ، مع العالم العربي أجمع . وهذا لا يعني أبدا في نظرنا ، أن صداقتنا مع دولة اسرائيل يجب أن تضمحل ، بل على العكس . فاننا نعتبر أن العلاقات الجيدة التي تمكنا من اقامتها مع الفريقين المتضادين مخولة لأن تسهم في المحافظة على السلام والوضع الراهن ، وهذا سيبقي هدفنا في الشرق الأدنى » . [٧٣]

واعتبرت اسرائيل تصريح الوزير الفرنسي ، بمثابة احياء للبيان الثلاثي ، وتأكدت من جديد أن التقارب الفرنسي ـ العربي لن يتم على حساب المصلحة الاسرائيلية . وذكرت صحيفة لوموند الفرنسية أن الأوساط الاسرائيلية رحبت بتأكيدات ديجول على الصداقة الفرنسية الاسرائيلية في هذه المرحلة من التقارب الفرنسي ـ العربي ، [٧٤] لأن ديجول كان يشدد دائما على حق اسرائيل في الوجود ، عند لقائه بالزعماء العرب . وبالنسبة للقضية الفلسطينية ، كان ينظر اليها في هذه المرحلة على أنها قضية « لاجئين » يجب حلها لدوافع انسانية .

وعند عودته الى اسرائيل ، صرح أشكول أنه مقتنع بعد زيارته للولايات المتحدة وفرنسا أن « اسرائيل ليست وحدها في نضالها » .(٧٥)

الا أنه أوضح بعد خمسة أيام من تصريحه السابق ، بأنه « يتوجب على اسرائيل تقوية قوتها الرادعة ، مع مواصلة مساعيها المستمرة لاقناع الدول الصديقة بدعم استقلالها وكيانها(٧٦) . مما يحمل على الاعتقاد أن مفاوضات اسرائيل للحصول على أسلحة جديدة ، كانت أنجح نسبيا من مساعيها للحصول على ضمانات سياسية من الدول الغربية ، بشأن تثبيت الوضع الراهن في الشرق الأوسط . ولم يجتمع ديجول بعد لقائه مع أشكول بأي مسؤول اسرائيلي سوى وزير الخارجية ، عشية حرب ١٩٦٧ .

ولم تثمر زيارة أشكول في مجال التعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي ، سوى عن بحث امكانية تعاون الجانبين في حقلي سبر البحار واخصاب الصحاري ، دون التوصل الى اتفاق نهائي بهذا الشأن .(٧٧)

وفي العام نفسه انعقد أول مؤتمر قمة عربي بالقاهرة ، الذي قرر تحويل مياه الحاصباني وبانياس وانشاء قوة عسكرية موحدة ، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية . كل ذلك أثار اسرائيل ، التي طلبت العون من فرنسا ، وفعلا زادت فرنسا من كميات الأسلحة المرسلة اليها ، كما أنها ساندت وجهة النظر الاسرائيلية من تحويل مياه نهر الأردن .(٧٨)

أي أن فرنسا استمرت في مساندة السياسة الاسرائيلية بشكل عام ، وبتقديم الأسلحة المتطورة لها ، في الوقت الذي كانت تسعى لتوثيق علاقتها مع الدول العربية، واقتناعها بأن تأييدها لاسرائيل، لن يؤثر على علاقتها معهم. وكما يقول كاتبان فرنسيان في كتابهما « سياستنا تجاه النزاع الاسرائيلي ـ العربي » فان التصريحات المتعلقة بالصداقة كانت تذهب دائما نحو اسرائيل ، ولكن في الوقت نفسه كان يعمل المسئولون للتقارب مع العرب .(٧٩) ومنذ عودة الجنرال ديجول الى

السلطة ، كانت توجد دلائل معينة ، أشارت بطريقة خفية الى تبدل في المشاعر الفرنسية نحو العرب . كان هدف الرئيس الفرنسي حينئذ ، هو وضع الأسس التي تسمح له عندما يعلن استقلال الجزائر ، « أن يجني دون اراقة واضحة لماء الوجه ثمار سياستنا الجزائرية »[٨٠] ، وكان ما يهم اسرائيل هو أن تبقى علاقاتها مع فرنسا من خلال ابعاد ثلاثة .

١) على الصعيد الدولي ، تشكل فرنسا احدى دعامات « تثبيت » الوضع الراهن في الشرق الأوسط ، لالتزاماتها نحو اسرائيل بموجب البيان الثلاثي .
٢) على الصعيد العسكري ، أن تستمر فرنسا في لعب دور المورد الرئيسي للسلاح لاسرائيل ، وبشكل خاص في مجال سلاحها الجوي .
٣) على الصعيد الاقتصادي ، تعتمد اسرائيل على المساعدات الاقتصادية الخارجية اعتمادا كبيرا . وكانت فرنسا من الدول الرئيسية التي تقدم المساعدات لاسرائيل . ولهذا كانت تريد أن تستمر هذه المساعدات ، ولا تتوقف او تنخفض وكذلك مساعدتها في دخول السوق الاوربية المشتركة .

ولم ينته قلق اسرائيل من تطور الموقف الفرنسي مع الدول العربية، بعد زيارة رئيس وزرائها لباريس . ولهذا عادت جولدا مائير وزيرة الخارجية الى فرنسا في ١٥ مارس ١٩٦٥ . ومع أنها أعلنت خلال الزيارة ، أنها غير قلقة من تطور علاقات فرنسا مع الدول العربية . الا انها تحدثت عن مفهوم اسرائيل لهذه العلاقات بقولها « لا يمكن لاسرائيل قبول المبدأ القائل أنه اذا ما أنشأت دولة ما علاقة مع الدول العربية لا يمكنها الابقاء على صلاتها مع اسرائيل » .[٨١]

وما أثار اسرائيل من زيارات الزعماء العرب لباريس أن هذه الزيارات كانت تتم بدعوات رسمية من الحكومة الفرنسية ، بينما كانت زيارات المسئولين الاسرائيليين تتم بزيارات خاصة وغير رسمية ، رغم كونهم يجرون مباحثات مع المسئولين الفرنسيين . كما أن فرنسا لم ترسل أي وزير فرنسي في زيارة رسمية لتل

أبيب ، كرد على زيارات المسئولين الاسرائيليين لها . « وهذا أمر غير طبيعي بالنظر للعلاقات الودية التي تربط البلدين . وان العدالة تقضي بأن تمنح اسرائيل معاملة مماثلة » .[٨٢]

وفي هذا المجال ، أرسل زلمان شازار ، رئيس اسرائيل دعوة للرئيس الفرنسي لزيارتها، ضمت التهنئة باعادة انتخابه في الخامس من ديسمبر ١٩٦٥. وعبرت هذه الدعوة « على ان التراث النضالي المشترك لليهود وديجول ، يجعل الشعب الاسرائيلي راغبا من صميم قلبه أن تتاح له فرصة التعبير لديجول عن طريق زيارته لاسرائيل ، عن عميق امتنانه لنضاله الشريف »[٨٣]

الا أن ديجول اعتذر عن قبول الدعوة ، مما ضايق اسرائيل ، التي كانت تتمنى أن تتم الزيارة ، لما في ذلك من أبعاد دولية مهمة لها .

وعقد مجلس الوزراء الاسرائيلي في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٥ ، جلسة خاصة ، لبحث العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية ، على ضوء التقارب الفرنسي ـ العربي . وطمأنت وزيرة الخارجية الاسرائيلية ، الوزراء الاسرائيليين ، بأنه لا يوجد ثمة سبب يوجب تخوف اسرائيل من ازدياد علاقات فرنسا مع دول الشرق الأوسط . واعتبرت جولدا مائير أن « الوجود الفرنسي المتزايد في الشرق الأوسط ، يمكن في الواقع أن يؤدي الى تطورات لصالح اسرائيل » .[٨٤]

الا انه حدثت حادثتان عام ١٩٦٦ ، زادتا في تعكير صفو العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية .

الحادثة الاولى :

الاعلان عن زيارة وزير الخارجية الفرنسية كوف دي مورفيل للقاهرة ، وخوف اسرائيل من أن تتبعها زيارة ديجول . مع العلم أنه لم يقم أي وزير فرنسي بزيارتها منذ قيامها .

الحادثة الثانية :

كان تصويت فرنسا في مجلس الأمن الى جانب قرار المجلس ، بشجب الاعتداءات الاسرائيلية على قرية السموع الأردنية .

وبسبب هذا التصويت الذي فاجأ اسرائيل ، زار وزير خارجيتها أبا ايبان العاصمة الفرنسية أواخر العام . وصرح ، بعد هذه الزيارة « اننا مقتنعون أن العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية جيدة . وان تباين الآراء في الأمم المتحدة لا يمكن أن يبدل هذه الصداقة » .[٨٥]

ويمكن القول أن عام ١٩٦٦ ، شهد نهاية العلاقة الخاصة بين فرنسا واسرائيل . وانتهى بذلك التحالف والتعاهد غير المكتوب الذي بدأ عام ١٩٥٥ . وفي المقابل ، شهد تطورا في العلاقات الفرنسية العربية ، خاصة على الصعيد الاقتصادي وارتفاع التبادل التجاري بين الطرفين . ومع ان المسئولين الاسرائيليين ، كانوا يخفون قلقهم خلال تصريحاتهم ، العلنية ، الا أن الصحافة الاسرائيلية كانت تعبر عن تخوفات اسرائيل من تطور الموقف الفرنسي مع الدول العربية . كما أن المسئولين الاسرائيليين كانوا يعبرون عن قلقهم ، للمسئولين الفرنسيين ، وأصدقائهم في فرنسا . لأن الموقف الفرنسي ، كان لا يبعث على الارتياح عند الاسرائيليين . مما دفع كوف دي مورفيل لطمأنة ابا ايبان ومخاطبته ان « اسرائيل سريعة الانفعال وعصبية ، ونوعية الروابط بين اسرائيل وفرنسا لا تبرر ، من الجنرال ديجول بأن يضع يده على كتفكم من أجل أن تطمئنوا » .[٨٦]

اسرائيل والسوق الأوربية المشتركة

كانت اسرائيل تطمع باستمرار بدخول السوق الأوربية المشتركة ، وكانت قد قدمت طلبا لسكرتارية السوق من اجل السماح لها بدخوله . واعتمدت بذلك على تأييد فرنسا لها . وعند زيارة بن جوريون لباريس عام ١٩٦٠ طلب من الجنرال

ديجول مساعدة اسرائيل في توقيع عقد خاص مع السوق المشتركة ، لتسهيل تصدير المنتجات الاسرائيلية ، لدول السوق ، كما اجتمع مع البروفسور هالستين ، رئيس اللجنة الاوربية الفرنسية للغرض نفسه . الا أن فرنسا لم تكن متشجعة لابرام اتفاقية خاصة بين السوق الاوربية واسرائيل . ومع أنها كانت تعلل موقفها هذا لأسباب اقتصادية لأنها بلد زراعي ، والمنتوجات الزراعية الاسرائيلية تؤثر عليها ، لو أعفيت من الجمارك في دول السوق . رغم ذلك ، فهناك أسباب سياسية ايضا ، دفعت الجنرال ديجول الى عدم تشجيع اسرائيل على دخول السوق ، مع أن مستشاره السياسي سانت ليجيه Saint L'egier نفى ذلك « ان أسباب معارضة رئيس الدولة لاشتراك اسرائيل في السوق الأوربية المشتركة ، لم تكن أسبابا سياسية . »[٨٧]

ونعتقد ان ديجول لم يكن يريد اثارة العرب ـ الذين يحاصرون الاقتصاد الاسرائيلي ـ في الوقت الذي كان يسعى فيه لتهيئة الأجواء السياسية ، من أجل تحسين علاقات بلاده مع الدول العربية .

وبسبب الحاح اسرائيل ، والزيارات المتكررة لباريس للمسئولين فيها . كزيارة جولدا مائير في فرنسا ١٩٦٤ وتصريحها أن سبب زيارتها هو « حث الفرنسين على اتخاذ موقف أكثر ايجابية بالنسبة لطلب انتساب اسرائيل للسوق الأوربية المشتركة »[٨٨] .

فقد وافقت فرنسا خلال زيارة اشكول لباريس في يونيو ـ يوليو ١٩٦٤ ، على تعهد وزارة الزراعة الفرنسية ، بالعمل على تنسيق الانتاج الزراعي الاسرائيلي مع الانتاج الاوربي . وهذا التنسيق أساسي لقبول اسرائيل عضوا في السوق المشتركة ، دون اثارة معارضة الدول الأعضاء المتخوفة من منافسة الصادرات الاسرائيلية ، لانتاجها الزراعي المماثل . وسمح التعهد الفرنسي لاسرائيل بتوقيع اتفاق مع السوق الأوربية مدته ثلاث سنوات قابل للتجديد سنة رابعة ، وبموجب

هذا الاتفاق خفضت دول السوق الرسوم الجمركية على عدة منتجات ومحاصيل زراعية اسرائيلية.(٨٩)

الا أن اسرائيل ، لم تستطع ، رغم محاولاتها العديدة توقيع اتفاق خاص مع دول السوق خلال وجود الجنرال ديجول في السلطة . وكتبت لوموند في ١٣ مايو ١٩٦٩ تقول « مادام الوضع في الشرق الأوسط على حاله ، فان فرنسا ترفض باستمرار التفاوض من أجل توقيع اتفاق اقتصادي مميز مع حكومة القدس » .(٩٠)

وهذا يعني أن ، معارضة ديجول كانت تعود لأسباب سياسية ، الى جانب العامل الاقتصادي في رفضه اعطاء اسرائيل في السوق الأوربية صفة الدولة الأكثر رعاية .

المرحلة الثالثة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩

موقف فرنسا ، عشية حرب ١٩٦٧ :

تمهيد :

لم يأت الموقف الفرنسي في حرب ١٩٦٧ ، بشكل عرضي أو عشوائي ، وانما كان مخططا له من قبل . ولم تكن حرب يونيو ، سوى عامل مساعد لبلورة الموقف الفرنسي الجديد من القضية الفلسطينية . لأن الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية تجاه العرب واسرائيل بدأت تتحدد وتتضح بعد استقلال الجزائر ، وزوال أحد الاسباب الأساسية التي قادت الى سوء العلاقات العربية ـ الفرنسية ، وكان من نتيجتها مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر .(٩١) وصاحب ازدياد التقارب الفرنسي مع الدول العربية ، خاصة النفطية ، ازدياد قلق اسرائيل من الموقف الفرنسي الجديد . وجاءت حرب ١٩٦٧ ، لتعطي الموقف الفرنسي أبعادا جديدة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وليكون الموقف الجديد لفرنسا ، نقطة تحول

هامة في العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، ولم يكن هذا الموقف الجديد ، بعيدا عن موقف فرنسا الذي بدأه ديجول بالابتعاد عن الولايات المتحدة ، وتميز عام ١٩٦٧ ، بالتخلي الفرنسي التدريجي عن التزامات حلف الاطلسي العسكرية ، والابتعاد عن سياسة محور « بون ـ باريس » مع استمرار معارضة انتساب بريطانيا للسوق الأوربية المشتركة ، وفي نفس الوقت حدث تقارب فرنسي ـ سوفياتي . واستمر ديجول في العمل على دعم علاقات بلاده مع دول العالم الثالث . الا انه من غير الممكن أن يرجع الموقف الفرنسي في حرب ١٩٦٧ ، لمحاولات فرنسا التقرب من العالم الثالث ، بما فيها الدول العربية فقط ، خاصة أن سياسة ديجول في تطوير علاقات بلاده مع دول العالم الثالث ، كانت تأتي في المرتبة الثانية بعد طموحه الأوربي . على اعتبار أن الجنرال كان يدرك ان تزعم فرنسا لتحالف اوربي ، هو وسيلتها لممارسة سياسة العظمة الديجولية في كافة أرجاء العالم .

ويعتقد أن ديجول ، ربما يكون قد ساءه تحالف اسرائيل مع الولايات المتحدة الذي بدأ يظهر بوضوح أكثر وذلك في الوقت الذي كان يعارض فيه السياسة الاميركية في العالم ، بما فيه الشرق الاوسط ، لأنه لاحظ ان النفوذ الفرنسي انحسر بعد حملة السويس عام ١٩٥٦ ، ليحل محله النفوذ الاميركي والسوفياتي بالمنطقة .

ولهذا كان عليه ان يلعب ورقة جديدة ، لكي تعود فرنسا من جديد الى الشرق الأوسط . وهذه الورقة استعملها ديجول بذكاء خلال حرب ١٩٦٧ ، بعد ان لاحظ ، الثورة العارمة عند الشعوب العربية ضد المصالح الأميركية في المنطقة . وكانت الظروف مهيئة له ، كي يشغلها لصالح فرنسا ومصالحها في الشرق الأوسط ، وهو ما حدث فعلا . وظهرت فرنسا خلال احداث عام ١٩٦٧ ، وكأنها صديقة للعرب ، ومدافعة عنهم مع العلم أن الجنرال طوال فترة رئاسته ، لم يغير موقفه العام بالنسبة لاسرائيل ، وضرورة المحافظة على وجودها ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

كما ان ديجول كان يخشى حدوث مجابهـة نووية بـين الـولايات المتحـدة ، والاتحاد السوفياتي ، خلال حرب يونيو . واخطار هذه المجابهة لو تمت على اوربا والعالم . ولهذا ربط ديجول حرب فيتنام بحرب الشرق الاوسط . وحـاول مرارا الضغط على اسرائيل كي لا تبدأ الحرب .

وكانت اسرائيل ، قد هيأت الرأي العام الفرنسي ، لعدوانها قبل حدوثه . وفي الانتخابات النيابية التي جرت في مارس ١٩٦٧ ، نزل فيها مرشحون يهود أكثر من المرشحـين اليهـود في الـدورة السابقـة . وكانـت مشكلـة الصراع العربـي - الاسرائيلي من بين الموضوعات التي كان يتطرق اليها المرشحون ، وخاصة المؤيدون لاسرائيل . حيث ظهرت لاول مرة في الانتخابات الفـرنسية مشكلـة الصراع في الشرق الاوسط ، خلال بيانات وخطب المرشحين ، وخاصة المؤيدون لاسرائيل . والظاهرة البارزة في هذه الانتخابات أن غالبية المرشحين المؤيدين لاسرائيل ، كانوا من الحزب الديجولي .

الموقف السياسي الفرنسي قبل احداث يونيو ١٩٦٧

بدأ الوضع في الشرق الاوسط ، يتأزم ويقترب من الانفجار ، بعد الهجوم الجوي الاسرائيلي على سوريا في ابريل ١٩٦٧ . واتخذت الدبلومـاسية الفـرنسية موقفين لهما مغزى ، بالنسبة لمستقبل علاقتها مع دول الشرق الأوسط .

الأول ، مقاطعتها للعرض العسكري الأسرائيلي الذي جرى في القدس ، بمناسبة « عيد الاستقلال » .

الثاني ، عقد مؤتمر السفراء الفرنسيين المعتمدين في الشرق الأوسط في بيروت بما فيهم سفير فرنسا في اسرائيل ، في مايو ١٩٦٧ ، بدلا من عقده في تل أبيب كما كانت تأمل الحكومة الاسرائيلية .

وقبل الحرب تحركت فرنسا في اتجاهين واضحين :

١) اتجاه على المدى القصير ، يرمي الى ابقاء الوضع في الشرق الأوسط على ما هو عليه بعد انسحاب القوات الدولية ، واغلاق خليج العقبة . ومحاولة عدم ازدياد تدهور الموقف .

٢) اتجاه على المدى الطويل ، يسعى الى حمل الدول الأربعة الكبرى في مجلس الأمن على الاجتماع للبحث بحل رباعي للأزمة .

ضمن هذين الاطارين ، تحركت فرنسا قبل أحداث يونيو ، وكلما اقترب الوضع في الشرق الأوسط من الانفجار ، كان الموقف الفرنسي يتضح أكثر في مواجهة الأحداث التي حدثت قبل اشتعال الموقف بالمنطقة . وسار الموقف الفرنسي في مواجهة الأحداث من اجتماع الدبلوماسيين الفرنسيين في بيروت ، الى موقفها من قوات الطوارىء الدولية في خطوط الهدنة ، وحرية الملاحة في خليج العقبة . الى لقاء ديجول مع ايبان ، وموقف الحياد الذي وقفته فرنسا وانتقدته اسرائيل ، منتهيا الى حظر ارسال الأسلحة ، لدول الشرق الأوسط ، عشية الحرب .

اجتماع السفراء الفرنسيين :

بعد ازدياد التوتر في الشرق الأوسط ، واحتمال حدوث المواجهة بين الدول العربية ـ واسرائيل . عقدت فرنسا اجتماعا لسفرائها في الشرق الأوسط في ١١ مايو ١٩٦٧ في بيروت ، برئاسة هرفي ألفاند Herve Alphand ، السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية . وكان هدف المؤتمر هو اطلاع الدبلوماسيين الفرنسيين على الموقف الفرنسي ، المتطور في الشرق الأوسط ، وبعد انتهاء المؤتمر ، صرح الفاند ان فرنسا تسعى لتطوير علاقتها مع جميع الدول العربية ، الا أنها تريد المحافظة على « علاقتها مع اسرائيل » . وأنها ستقدم العون الاقتصادي والتقني لأي دولة تطلب المساعدة .* وقال أن فرنسا مع عدم تحيزها لأي جانب من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، فانها تؤيد الاتفاقات القائمة ، وقرارات الأمم المتحدة ، كما تؤيد السلام العادل . وتعارض العنف كوسيلة لتسوية المشاكل الدولية .[٩٢]

*راجع تقرير جنوني ص ٨٤ .

الموقف الفرنسي من قوات الطوارىء وحرية الملاحة :

ظلت فرنسا صامتة حتى ٢٤ مايو ١٩٦٧ ، من تطور الأحداث في الشرق الأوسط ، بعد أن طلبت مصر من الأمين العام للأمم المتحدة ، انسحاب قوات الطوارىء من خطوط الهدنة . وبعد اغلاق خليج العقبة ومضيق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية .

ومع أن الدول الغربية انتقدت سحب قوات الطوارىء الدولية الا ان فرنسا اتخذت موقفا مستقلا عن الدول الغربية . في الوقت الذي استمرت فيه في ارسال الأسلحة المتطورة لاسرائيل . وكان موقف الحكومة الفرنسية عام ١٩٥٧ من حرية الملاحة في خليج العقبة ، يختلف عن موقفها قبل حرب ١٩٦٧ . ففي عام ١٩٥٧ عبر المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة جورج بيكو Georges Picot ، عن موقف الجمهورية الرابعة من حرية الملاحة ، فقال « ان موقف حكومتي ، يعتبر خليج العقبة ، بسبب اتساعه ، ولأنه يقع بين أربع دول ، بأنه ممر مائي دولي . لهذا حسب القانون الدولي فان حرية الملاحة يجب أن تؤمن في هذا الخليج ، وفي المضائق المؤدية اليه . ولا يحق لأي دولة أن تمنع حرية المرور لأي ملاحة كانت ، والحكومة الفرنسية من جهتها تطالب بحرية الملاحة في خليج العقبة » .[٩٣]

بينما جاء موقف الجمهورية الخامسة من حرية الملاحة على لسان وزير خارجيتها كوف دي مورفيل ، عندما قلل من أهمية اغلاق مضائق تيران ، على اسرائيل ، لأن عدد السفن الاسرائيلية التي ستستخدم خليج العقبة قليل . وقال الوزير الفرنسي « ان غلق المضائق لا يمثل خطورة على اسرائيل وبالتالي لا يبرر الحرب . أما حق اسرائيل في مرور سفنها بالمضائق ، فهو مسألة قانونية معقدة »[٩٤]

وبالنسبة لانسحاب قوات الطوارىء الدولية ، فقد انتقدت فرنسا هذا الانسحاب ، على لسان وزير الاعلام الفرنسي ليوهامون Leo Hamon الا أنه قال « ان طلب مصر واستجابة يوثانث كانا قانونيين . الا أنه كان من الأفضل مشاورة

الدول الأربع الكبرى قبل الاقدام على سحب القوات الدولية » .[٩٥]

ومن جهة اخرى ، عارضت فرنسا ، ارسال قوة بحرية دولية الى خليج العقبة أثر دعوة ، بريطانيا لانشائها . كما اجتمع ديجول مع السفير المصري ، وحمله رسالة لعبد الناصر يدعوه فيها الى الاعتدال ، والى عدم اتخاذ أي اجراء قد يوصل الوضع الى نقطة اللا عودة .[٩٦]

ومن الملاحظ أن الموقف الفرنسي ، لم يكن ، كما أرادته اسرائيل ، بل أن مؤيديها في فرنسا ، اتهموا الجنرال ديجول بأنه لو لم يؤيد عبد الناصر في خطوته « لما تجرأ على اغلاق المضائق »[٩٧]

ومع اقتراب حدوث المجابهة في الشرق الأوسط ، اقترب الموقف الفرنسي أكثر من المجابهة مع اسرائيل ، بسبب موقفها من الصراع ، الذي بدأ يتضح أكثر ، من خلال عدم انتقادها لموقف مصر من اغلاق المضائق وقوات الطوارىء . كما فعلت غالبية الدول الغربية ـ وقبل أن تعلن فرنسا موقفها ، الذي جاء متأخرا ، عن مواقف الدول الأخرى أرسل ليفي أشكول ، رسالة لديجول في ٢٣ مايو حول هذا الموضوع لكي تعلن فرنسا معارضتها له . الا أن ديجول لم يرد على هذه الرسالة . مما دفع بالخارجية الاسرائيلية للاعلان عن الرسالة ، بعد ثلاثة أيام من ارسالها لكي تحرج الجنرال . وبعد ارسال الرسالة ، بيوم واحد وصل وزير الخارجية الاسرائيلية أبا ايبان الى باريس للتباحث مع المسؤولين الفرنسيين . ومن بينهم الرئيس الفرنسي ، حول الوضع المتفجر في الشرق الأوسط .

لقاء ديجول ـ ايبان :

بسبب أهمية اللقاء ، بين الرئيس الفرنسي ، الذي لم يقابل أي مسؤول اسرائيلي منذ عام ١٩٦٤ ، وبين وزير الخارجية الاسرائيلية أبا ايبان ، وبسبب تعدد الروايات التي تحدثت عما تم خلال اللقاء ، وجدنا أنه من الضروري عرض

ما تم في اللقـاء بشيء من التفصيل ، وبعـرض وجهـات النظـر الفـرنسية والاسرائيلية ، والمحايدة ، التي تحدثت عما تم في لقاء ديجول مع أبـا ايبان في ٢٤ مايو ١٩٦٧ ، وتحذير الرئيس الفرنسي لاسرائيل بعدم البدء بالحرب .

التمهيد للقاء :

لم تكن باريس ، في برنامج زيارة أبا ايبان ، عند زيارته لواشنطن ولندن . وتقررت الزيارة في آخر لحظـة ، لأن المسؤولـين العسـكريين الاسرائيليين كانـوا يفضلون لو سافـر ايبـان الى واشنطـن مبـاشرة ، من دون المرور في باريس لأن الجنرالات الاسرائيليين الذين خططوا لحرب ١٩٦٧ ، أرادوا بأن تكون رحلة ايبان عسكرية وليس سياسية ، وفضلوا لو سافر الوزير الاسرائيلي لواشنطن مبـاشرة ، للحصول على المزيد من الأسلحة .

وبعد مغادرة ايبان لتل أبيب في ساعة مبكرة من صباح يوم ٢٤ مايو متوجها الى باريس ، وفي وقت لاحق من نفس النهار ، وصل ايغال آلون ، وزير العمل الاسرائيلي الى تل أبيب ، بعد زيارته للاتحاد السوفياتي . وذهب على الفـور الى رئاسة الأركان الاسرائيلية ، حيث اجتمع مع رئيس الأركان اسحق رابين ، وبعدد من القادة العسكريين وفي هذا الاجتماع أعرب القادة الاسرائيليون عن عدم رضاهم من رحلة أبا ايبان ، مدعين أنـه حتـى في حال حصـول الـوزير الاسرائيلي على تطمينات فرنسية ، الا أنها لن تجـدي هذه التطمينـات في التخفيف من الوضـع العسكري الـذي بدأ بعـد انسحـاب قوات الطـوارىء الـدولية . لأن المؤسسـة العسكرية الاسرائيلية ، كانت تخشى أن تؤدي زيارة ايبان لباريس الى فتح مجـال الضغوط الغربية عليها . وتجبرها على ايقاف أي عمل عسكري ، بعد أن بدأ العد العكسي لبدء الحرب . ونقل آلون لرئيس الـوزراء أشـكول ، تحفظـات القـادة العسكريين على زيارة ايبان لفرنسا ، الا أن الوقت كان متأخرا لالغائها بعـد أن وصلت طائرة الوزير الاسرائيلي مطار أورلي في باريس .[٩٨] حيث وصلها في طائرة

خاصة تابعة لشركة العال الاسرائيلية ، ونزل في فندق هيلتون المطار . وكان من المقرر أن يمكث حوالي أربعة ساعات فقط ، يقابل خلالها بعض المسؤولين الفرنسيين . الا أن السفير الاسرائيلي في باريس ايتان Eytan ، كان قد أجرى اتصالات مع الاليزيه ، من أجل عقد اجتماع بين الرئيس الفرنسي والوزير الاسرائيلي . ومع أنه كانت في هذا اليوم جلسة مجلس الوزراء الفرنسي العادية برئاسة ديجول في الاليزيه ، الا أن الجنرال ديجول وافق على الاجتماع مع وزير الخارجية الاسرائيلية ، وحدد اللقاء فعلا ، خلال اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي ، على أن ينسحب ديجول من الاجتماع ليلتقي مع ايبان[٩٩] نظرا لأهمية ما يريد الرئيس الفرنسي نقله الى الوزير الاسرائيلي .

ماذا دار في اللقاء ؟

الرواية الفرنسية :

انسحب ديجول من اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي ، وبصحبته وزير خارجيته كوف دي مورفيل ، وبعد أن استقبل الوزير الاسرائيلي مصحوبا بالسفير ايتان ، نصح الرئيس الفرنسي ايبان بضبط النفس . وشدد على ضرورة عدم اقدام اسرائيل على البدء باطلاق النار . كما تعهد بأن لا يسمح بتدمير اسرائيل في حال مهاجمة الدول العربية لها . وهذه الرواية أكدها ديجول فيما بعد ، في مؤتمره الصحفي في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ . كما أكدها كوف دي مورفيل ، لنا[١٠٠]. وخلال مؤتمره الصحفي في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ تحدث ديجول عن هذا اللقاء وبأنه قال للوزير الاسرائيلي « لو هوجمت اسرائيل فاننا لن نسمح بتدميرها ، ولكن اذا بدأتم الهجوم ، فسندين عملكم . وبالرغم من قلة عدد شعبكم ، الا أنكم منظمون ومجندون ومسلحون أكثر من العرب ، وأنا لا شك عندي بأنه لو استدعى ذلك فأنكم ستحققون نصرا سياسيا ، ولكن بعد ذلك تجدون أنفسكم مرتبطون بالأرض . ومن جهة القانون الدولي ومع ازدياد المشاكل ستصبحون

محتلين » . [١٠١]

الرواية الاسرائيلية :

الاسرائيليون يقولون أن ديجول كان وديا مع الوزير الاسرائيلي ، الا أنه لم يتعهد بحماية اسرائيل اذا تعرضت للدمار من جانب العرب .

ويصف ايبان في مذكراته التي نشرتها صحيفة الصنداي تايمز اللندنية ، لقاءه مع الرئيس الفرنسي بقوله « قبل أن أجلس على المقعد بجانبه ، قال لي بصوت مرتفع بالفرنسية ، لا تبدأوا الضربة الأولى . في ذلك الحين لم نكن قد تعارفنا بعد ، وتبادلنا المجاملات ، ومضى الجنرال يؤكد كلامه « لا تبدأوا الضربة الأولى في ظل أي ظرف من الظروف ، لأن ذلك سيؤدي الى كارثة ، اذ ينبغي أن يفسح المجال أمام الدول الأربع الكبرى لحل النزاع ، وسنضغط على الاتحاد السوفييتي ليتخذ موقفا أقرب الى السلام » . ورد عليه الوزير الاسرائيلي « ان اسرائيل لن تبدأ الحرب ، ولكن بما أن الحرب بدأت بالفعل باقدام عبد الناصر على اغلاق مضايق تيران ، فان من حق اسرائيل أن ترد . والدولة يمكن أن تتعرض للهجوم بأي وسيلة غير الحرب » . ولم يقتنع ديجول ورد ، « ان اغلاق المضائق وحشد القوات لن يستمر طويلا ، وأنه ينبغي على اسرائيل أن تحتفظ بمواقعها ، ولكن ينبغي عليها أن لا ترد في الوقت الحاضر . وينبغي افساح المجال أمام فرنسا لتنسيق جهودها مع الدول الكبرى للسماح للسفن بالمرور عبر مضائق تيران . فاسرائيل غير قادرة على حل كل مشاكلها بنفسها . وينبغي عليها ألا تتصرف دائما لوحدها ، وأن تفسح المجال أمام المشاورات الدولية ، وسوف تظل فرنسا تعمل لخلق اسرائيل قوية » وقال ايبان « في بعض الأحيان يكون عدم التحرك أخطر بكثير من التحرك » فرد ديجول « ان ديجول يعرف مخاطر عدم التحرك ، وأنا أنصحكم الآن بعدم العناد ، ولا تبدأوا الحرب » . [١٠٢]

من الملاحظ ، في مذكرات أبا ايبان ، انه لم يتطرق الى تعهد ديجول بمساعدة فرنسا لاسرائيل اذا ما تهدد وجودها للخطر ، فقد ذكر الوزير الاسرائيلي أن ديجول تحدث عن مساعدة فرنسا لاسرائيل لتبقى قوية . كما أن ايبان لم يتحدث في مذكراته عن الموضوعات الأخرى التي تم البحث فيها خلال اللقاء .

الرواية المحايدة :

هناك روايتان عن الجانب الفرنسي المحايد ، وعن الجانب الاسرائيلي غير الرسمي لما تم في هذا اللقاء .

الرواية المحايدة الفرنسية :

عن مصادر دبلوماسية فرنسية ، يتحدث الكاتب صامويل سيجوف عن لقاء ديجول وايبان ، الذي كان أول لقاء يتم بين الرجلين ويقول ، ان ديجول استقبل الوزير الاسرائيلي ضاحكا وهو يقول « أنا أعرف من تكون ، فلقد رأيتك وسمعتك عدة مرات في التلفزيون » . وتابع يقول « اذا لقد قررتم أن تحاربوا ، وأنصحكم أن لا تكونوا البادئين ولا تشعلوا الحرب » . ومن الخمسة والثلاثين دقيقة التي استغرقهم الاجتماع تحدث ايبان حوالي ربع ساعة ، عن وجهة نظر اسرائيل من اغلاق مضائق تيران ، وخوفها من هجوم عربي ضدها ، ومن الأعمال « الارهابية » من الفدائيين الذين يدخلون من جنوب اسرائيل ، وذكر ايبان الرئيس الفرنسي ، بمواقف فرنسا السابقة من حرية الملاحة في خليج العقبة . كما قال أن خطاب عبد الناصر أعطى انطباعا أن العرب سيهاجمون اسرائيل ، وأن ما تريده اسرائيل هو حرية الملاحة . وهو أمر ضروري ومهم بالنسبة لها . وفي النهاية شكر ايبان ، الرئيس الفرنسي ، على المساعدات العسكرية الفرنسية لبلاده .

بعد أن استمع ديجول للوزير الاسرائيلي مطولا ، رد عليه أن اسرائيل تبالغ

في خطورة ما فعله المصريون . وأن فرنسا لا ترى اغلاق المضائق قضية خطيرة ، وأنه يمكن الاتفاق على حل سياسي عن طريق الدول الأربع الكبرى . وبخصوص تعهدات فرنسا ، تحدث ديجول عن علاقات المودة بين فرنسا واسرائيل . ولكن ظهر من كلام ديجول أن هذه العلاقات لا تعني أن فرنسا ستضغط على مصر لالغاء قرار اغلاق المضائق . وقال ديجول ان أي صراع محلي بالمنطقة سيتحول الى صراع دولي . وعاد ايبان للحديث ، حيث أعلن عن شكه بامكانية حل قضية اغلاق المضائق عن طريق الدول الأربع الكبرى . لأن الاتحاد السوفييتي يتبنى موقف العرب . فقاطعه ديجول قائلا « الاتحاد السوفييتي لم يعارض وجود اسرائيل ، ولم يظهر للآن أن موسكو تعارض ايجاد حل سلمي لحرية الملاحة » . وقال أيضا أنه ينصح اسرائيل من موقف الصديق لها ، بعدم اطلاق الرصاصة الأولى .

ورد عليه ايبان قائلا « حتى لو أن اسرائيل لم تبدأ الحرب ، فانها ستحارب فيما بعد لأن المصريين بدأوا باغلاق المضائق . وأن الرصاصة الأولى انطلقت من جانبهم . واسرائيل تعرف أنه في حالة قيام حرب جديدة ، فان خسائرها ستكون أكثر من معركة سيناء ١٩٥٦ .

والحالة التي نشأت الآن ، لا تسمح لها بالخضوع والتساهل » الا أن ديجول عاد وختم اللقاء ، بالطلب من ايبان ، بعدم البدء في الحرب . وظهر من هذا الاجتماع أنه لأول مرة يصبح موقف فرنسا واسرائيل ، السياسي متنافراً[١٠٣]

الرواية الاسرائيلية الغير رسمية :

في كتاب « الطريق الى الحرب » لوالتر لاكور ، الصادر في لندن ، وصف مسهب لهذا اللقاء ، الذي نقله الكاتب عن مصادر اسرائيلية مطلعة ، ويقول بأن الاجتماع لم يكن غير ودي ، وأن ديجول تحدث في البداية عن صداقته القديمة لاسرائيل . الا أنه في الوقت الذي بدأ فيه ايبان بمناقشة قضية الشرق الأوسط ،

أصبح ديجول أكثر جدية . وعندما تحدث ، قال أنه لا تسوية من دون استشارة الاتحاد السوفييتي . وأن مؤتمرا للدول الأربع الكبرى ، هو أفضل طريق للتوصل الى اتفاق . وألمح ديجول ، أنه اذا شاء ايبان أن يضع « ثقته » في الولايات المتحدة ، فان ذلك من اختصاصه لوحده .

أما بالنسبة لحصار خليج العقبة ، فقد أوضح ديجول أنه لا يمكن اعتباره بمثابة اعلان حرب ـ كما ذكر ايبان ـ وأن على الدول الأربع الكبرى أن تجد « حلا مقبولا من الجميع » . وأبرز بعد ذلك الوزير الاسرائيلي ، كون حكومته غير مستعدة ، في أي حال من الأحوال ، للقبول بالحصار ، وأن أي تأخير في حل الأزمة « يقرب احتمالات الحرب » وأن الخيار المطروح على اسرائيل « اما الاستسلام أو المقاومة ، وأن اسرائيل اختارت المقاومة ، تماما كما فعل ديجول في يونيو ١٩٤٠ » الا أن منطق ايبان ، لم يؤثر على ديجول . الذي حذر من حرب عالمية نووية ، وأبلغ ايبان بأنه « اذا ما بدأت اسرائيل اطلاق النار فان الوضع سوف يصبح أكثر خطورة أيضا » . [١٠٤]

من الملاحظ أن الروايات الأربع ، قد اتفقت على أن الرئيس الفرنسي ، حاول أن يقدم نصيحة لاسرائيل بعدم القيام بالحرب . وأن اسرائيل رفضت نصيحته فيما بعد ، كما أنه قلل من خطورة ما قام به عبدالناصر ، من سحب القوات الدولية ، واغلاق مضائق تيران على أمن وسلامة اسرائيل . وبأنه يمكن حل القضية سلميا . الا أنه في الوقت الذي أظهر ايبان لديجول عن عدم رغبة اسرائيل البدء بالحرب ، كانت قد استعدت لها ، من قبل ، ونفذتها ، أي أن اسرائيل لم تقبل نصيحة ديجول ، وخدعته في نفس الوقت . وهذا الأمر ، ضايقه كثيرا . لهذا انتقد الموقف الاسرائيلي ، خاصة في مؤتمره الصحفي في نوفمبر ١٩٦٧، وفي أحاديث خاصة، مثل حديثه مع الحاخام اليهودي كابلان ، عند لقائه له بمناسبة بداية العام الجديد لليهود . حيث طلب الحاخام من ديجول ، استعمال نفوذه ، من أجل ايجاد حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط ، فأجابه الرئيس الفرنسي « أي نفوذ ، في ٢٤ مايو ،

نصحت ايبان بعدم القيام بالحرب الا أنهم أشعلوها » [١٠٥] .

حياد فرنسا في حرب يونيو :

في اليوم التالي من لقاء ديجول ـ ايبان ، أبلغ الرئيس الفرنسي مجلس الوزراء ، أن على فرنسا أن تقف موقفا محايدا من النزاع العربي ـ الاسرائيلي . وبعد الاجتماع ، صرح جورس وزير الأنباء الفرنسي ، أن الحكومة الفرنسية « مهتمة » بالتطورات الأخيرة وعلى الأخص مشكلة الملاحة في خليج العقبة . وأنها تنوي الاستمرار في مساعيها الرامية الى تجنيب الدول المعنية أي عمل قد يؤدي الى تهديد السلام . كما أوضح الوزير الفرنسي أن حكومته ، تعتبر « البيان الثلاثي » لعام ١٩٥٠ ، لم يعد يلائم الوضع الحالي على اعتبار أن مشاكل من نوع أزمة الشرق الأوسط ، لا يمكن أن تحلها الدول الغربية الثلاث بمفردها . ولهذا دعا الوزير الفرنسي الى مباحثات رباعية لحفظ السلام ، يشترك فيها الاتحاد السوفياتي كبديل لسياسة البيان الثلاثي . وبالنسبة لخليج العقبة ، أوضح جورس أنه « من وجهة نظر القانون الدولي ، يجب أن تتمتع جميع البواخر التجارية بحق الملاحة عبر الخليج » الا أنه أشار الى أن مصر لا توافق على هذه النظرية . وبالنسبة لسحب القوات الدولية من سيناء ، قال جورس أن يوثانت تصرف تصرفا « محض قانوني » رغم أنه كان « من الحكمة من وجهة نظر سياسية أن يتشاور مع الدول العظمى قبل الاقدام على خطوته هذه » [١٠٦] .

استمرت فرنسا في موقفها المحايد من الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وأعلنت مرارا أنها غير ملتزمة بالبيان الثلاثي عام ١٩٥٠ . الذي يضمن سلامة وأمن اسرائيل . لأنه لا يلائم الظروف الحالية [١٠٧] . وطالبت اشراك موسكو في المفاوضات .

وبسبب حيادها ، لم تنضم فرنسا الى بريطانيا والولايات المتحدة في انتقاد مصر في الأمم المتحدة لاغلاق خليج العقبة . وأعلن ديجول نفسه في بيان ألقاه أمام

مجلس الوزراء الفرنسي ، في الثاني من يونيو ١٩٦٧ أن « فرنسا لن تنحاز بأي صورة ، ولا بالنسبة لأي موضوع ، لأي دولة معينة في المنطقة ، وأنها تعتبر أن لكل دولة الحق في الحياة ، ولكنها ترى الخطر في البدء بالحرب . ولهذا فان الدولة التي تستخدم السلاح في البداية ، لن تحظى بمساندتها . وأنه حتى يتحقق تقارب وتهدئة في الوضع القائم ، يجب أن تدرس مشاكل الملاحة في خليج العقبة . ووضع « اللاجئين الفلسطينيين » (١٠٨) .

موقف الحياد هذا ، لم يرض اسرائيل ، التي كانت تأمل أن تحافظ فرنسا على تعهداتها السابقة بالنسبة للبيان الثلاثي . وأما بالنسبة للدول العربية فقد رحبت بالموقف الفرنسي المحايد . وشكر عبدالناصر ، الرئيس الفرنسي على موقفه غير المنحاز لاسرائيل ، في رسالة أرسلها لديجول قبل حرب يونيو بأيام (١٠٩) .

وتعرض الموقف الفرنسي لانتقاد عنيف داخل فرنسا ، من قبل مؤيدي اسرائيل ، حتى داخل الديجوليين . مما دفع كوف دي مورفيل أن يدافع عن السياسة الفرنسية ، في الجمعية الوطنية ، وقال ان فرنسا غير منحازة لا للجانب العربي ولا لاسرائيل ، وكرر فكرة حل رباعي للأزمة (١١٠) .

حظر الأسلحة :

بعد ما تأكد ، لفرنسا ، استعداد اسرائيل لشن هجوم على الدول العربية . ولكي تكبح جماحها . قررت فرض حظر على ارسال الأسلحة للشرق الأوسط ، قبل الحرب بيومين وأخبر وزير الخارجية الفرنسية في الثالث من يونيو ١٩٦٧ ، سفير اسرائيل في باريس بهذا القرار . وتحللت فرنسا من التزاماتها السابقة نحو اسرائيل .

وهذا القرار ، أثر في اسرائيل ، أكثر من الدول الأخرى في الشرق

الأوسط ، لأنها تعتمد بشكل خاص في تسليحها على فرنسا ، بينما الدول العربية كمصر وسوريا تعتمد في تسليحها على الاتحاد السوفياتي ، والأردن على بريطانيا والولايات المتحدة . وتوقع ديجول ، أن تعدل اسرائيل ، بعد قرار فرض الحظر الجزئي على تصدير الأسلحة اليها ، عن استعداداتها للبدء بالعدوان . بعد أن اكتشفت المخابرات الفرنسية ، قرار اسرائيل بالحرب . ولكن تخطيطها لعدوان خمسة يونيو ، كان يبدو ، وقد وضع في الحسبان ، ما قامت به فرنسا ، ولهذا استمرت في خطتها . وقامت به صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ .

موقف فرنسا عشية العدوان

أصبح الموقف الفرنسي واضحا ، عشية البدء بعدوان خمسة يونيو ١٩٦٧ . ولخص وزير الأنباء الفرنسي جورج جورس ، بعد اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي في ٢ يونيو ، موقف الجنرال ديجول الذي حدده خلال الاجتماع بالنقاط التالية :

١) « لاسرائيل والدول العربية الحق في الوجود » .
٢) « أسوأ ما يمكن أن يحدث بالمنطقة هو أن تندلع الحرب بين الدول العربية واسرائيل » .
٣) « اذا ما بدأت الحرب ، فان الدولة التي ستبدأ بها لن تحصل على تأييد فرنسا ولا مساعدتها » .
٤) « ان مشاكل الملاحة في خليج العقبة وقضايا اللاجئين الفلسطينيين والعلاقات بين اسرائيل والدول العربية يجب أن تسوى بقرارات دولية . »
٥) « على فرنسا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا الأعضاء في مجلس الأمن أن يشاركوا في تنفيذ هذه القرارات » .

وأكد الوزير الفرنسي أن بلاده غير مرتبطة « بأي طرف » وأنه اذا أصدرت الدول البحرية بيانا بشأن حرية الملاحة في خليج العقبة « لن يكون متفقا مع اطار المشاورات الرباعية التي نرغب بها ، لن يساعد على تقدم الأوضاع » . كما أعلن

البيان الفرنسي أنه اذا أمكن الاحتفاظ «بموقف الترقب الحالي وتحويله الى حالة من الانفراج ، تصبح أمرا واقعا ، فان المشكلات الناشئة عن الملاحة في خليج العقبة ، وعن قضية اللاجئين الفلسطينيين وظروف الجوار ، بين الدول المعنية يجب أن تسوى بقرارات دولية ، وهذه القرارات تأتي ، قبل كل شيء نتيجة تفاهم الدول الأربع الكبرى . وعليه فان فرنسا متمسكة باقتراحها في هذا الصدد » [١١١] .

الموقف الفرنسي بعد الحرب

طبقت فرنسا ما كانت قد وعدت باتخاذه ضد الدولة التي تبدأ الحرب ، وأعلنت فرض حظر الأسلحة على اسرائيل والدول العربية . ونتيجة للهجوم الذي قام به الجيش الاسرائيلي ضد الدول العربية . أجل ديجول زيارته لبولندا ، كما طلب من وزير خارجيته عدم حضور مؤتمر « المجلس الاقتصادي الأوربي » في بروكسل لبحث الوضع في الشرق الأوسط [١١٢] .

وخلال الحرب كان ديجول على اتصال مباشر مع رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيجين ، عن طريق « الخط الساخن » بين الاليزيه والكرملين . طيلة أيام الحرب وكان للتفاهم الفرنسي ـ السوفياتي ، داخل الأمم المتحدة أثر كبير في حمل مجلس الأمن على اتفاق وقف اطلاق النار .

وفي ١٥ يونيو ، عقد مجلس الوزراء الفرنسي اجتماعا برئاسة ديجول ، أصدر على أثره بيانا بخصوص الشرق الأوسط . جاء فيه أن فرنسا تقف موقفا محايداً ، وترفض أية مكاسب اقليمية عن طريق العدوان المسلح ، وأنها لن تعترف بأي واقع اقليمي ناتج عن الحرب في الشرق الأوسط . وأن تسوية يجري التفاوض بشأنها وتقبل من جميع الأطراف المعنية وتقر من الأسرة الدولية هي الكفيلة بحل جميع المشاكل العالقة [١١٣] .

قبل ذلك ، تحدث كوف دي مورفيل أمام الجمعية الوطنية الفرنسية رابع أيام

الحرب ، عن ضرورة تسوية آثار الحرب ، ابتداء من مشكلة انسحاب القوات ، كما تحدث عن موقف فرنسا الحيادي (١١٤) .

وبالنسبة لديجول ، فقد ساءه أن لا تستمع اسرائيل لنصيحته لها بعدم البدء بالحرب وكان يخشى أن يتطور القتال لكي يصبح مواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ولهذا اعتبر الصراع العربي - الاسرائيلي ، أنه صراع أمريكي - سوفياتي في الشرق الأوسط ، هي تكملة لصراع بين الدولتين في فيتنام وفي مناطق أخرى من العالم . وكان ديجول يرى أن أصول المشكلة موجودة في مكان آخر ، غير الشرق الأوسط أي في فيتنام وانه بسبب الحرب في فيتنام كان الامريكان يتحدثون مع السوفيات بواسطة الدبابات في الشرق الأوسط (١١٥) .

وفي الوقت الذي كانت السياسة الفرنسية تنتقد السياسة الأمريكية في العالم ، كان الموقف الفرنسي يقترب أكثر من الموقف السوفياتي المؤيد للعرب . ومنذ عام ١٩٦٤ وفرنسا توطد علاقتها مع الاتحاد السوفياتي ، وأقامت محور باريس - موسكو ، بعد فشل محور باريس - بون . وأعطى التقارب الفرنسي - السوفياتي ثماره عام ١٩٦٧ في اتخاذ الدولتين مواقف متقاربة الى حد كبير بالنسبة لعدد من القضايا الدولية - وقد ظهر التقارب في موقف البلدين من مشكلة الشرق الأوسط خاصة في الأمم المتحدة اثناء مناقشتها للمشكلة وكان هناك اتصال مستمر بين باريس وموسكو للبحث في الموقف بالشرق الأوسط ، والمعروف أن الاتحاد السوفياتي هو اول من وافق على فكرة عقد اجتماع رباعي للدول الاربعة الكبرى في مجلس الأمن الذي طالبت بعقده فرنسا وبسبب موقف موسكو المؤيد للعرب وموقف باريس القريب من الموقف العربي ، فقدبدأت اسرائيل تتأكد بأن موقف الجنرال ديجول لا رجوع فيه ولهذا بدأت تصعد هجومها على السياسة الفرنسية ، من دون

انتقاد ديجول شخصيا ، مع العلم بأن المراقبين توقعوا ان يكون موقف الرئيس الفرنسي من الدولة التي تبدأ الحرب ، أكثر قوة ، الا أن ديجول بالرغم من انتقاده لاسرائيل لقيامها بالعدوان ، استمر يؤيد حقها في الوجود من خلال احاديثه والبيانات الرسمية المشتركة التي يصدرها مع الدول الأخرى مثل البيان الفرنسي التركي في ٢٧ يونيو ١٩٦٧ ، والفرنسي ـ الباكستاني في ٢٧ أكتوبر . كل ما فعله الجنرال بعد ان اوقف ارسال الأسلحة ، هو أنه وطد علاقات بلاده ـ مع الدول العربية واصبح موقفه أكثر صلابة في تعامله مع اسرائيل . ولكن الجنرال يعترف خلال زيارته لألمانيا الغربية بضرورة تطور علاقات فرنسا مع الدول العربية حتى لا تجد نفسها بعد هزيمة يونيو مجبره على التوجه للاتحاد السوفياتي طلبا للمساعدة بعد ان وقفت الدول الغربية مع اسرائيل « سياستنا الآن هي اقامة علاقات جيدة مع الدول العربية حتى لا تكون علاقتها جيدة مع الاتحاد السوفياتي فقط » [١١٦] وهذا السبب كان أحد العوامل التي دفعت الجنرال لتحسين علاقاته مع الدول العربية. وهذا غير ممكن ، من دون اتخاذ موقف معتدل من القضية الفلسطينية بشرط عدم المساس بوجود اسرائيل واوضح الرئيس الفرنسي موقفه بعد حرب يونيو في جلسة مجلس الوزراء حيث قال ان فرنسا اتخذت موقفا مناهضا للحرب في الشرق الأوسط في الوقت الذي تعتبر فيه أنه من العدالة « أن يكون لكل دولة معينة ـ وخاصة اسرائيل ـ الحق في الوجود » الا انها « تدين بدء اسرائيل بالعمليات الحربية » [١١٧]. وربط ديجول حرب الشرق الأوسط بحرب فيتنام وقال ان فرنسا اتخذت موقفا مناهضا لحرب فيتنام وللتدخل الأجنبي ونادت بضرورة انسحاب الولايات المتحدة وانهاء الحرب . كما اتخذت موقفا مناقضا للحرب في الشرق الاوسط وذكر الرئيس الفرنسي بأنه كان قد اقترح سعيا لتجنب الحرب الى اجتماع للدول الاربع الكبرى للبحث في تجنب النزاع ، كما أنه ابلغ الجانبين المتنازعين بأن فرنسا ستضع اللوم على « الجانب الذي يفتح النار أولا » كما ان فرنسا لا تعترف بأي تغيير في المنطقة نتيجة أي عمل عسكري على انه تغيير نهائي . وأنه منذ أن بدأت الحرب في الشرق

الأوسط كان رأي فرنسا انه لا توجد اي فرصة للتوصل الى تسوية سلمية في الوضع العالمي الحاضر ما لم يبرز « عامل دولي جديد » وهذا العامل « يمكن ويجب - أن يكون انهاء الحرب في فيتنام بانهاء التدخل الأجنبي »(١١٨) .

اثارت مواقف الرئيس الفرنسي بتحميل التدخل الامريكي في فيتنام مسئولية التوتر في العالم واقتراع فرنسا في الامم المتحدة الى جانب دول المجموعة الاشتراكية تأييدا لمشروع القرار اليوجسلافي الداعي لانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة بعد حرب يونيو دون شروط مسبقة ، اثارت هذه المواقف الفرنسية مخاوف اسرائيل والدول الغربية وأحزاب المعارضة الفرنسية من احتمال وجود تبدل في التحالفات الدولية .

الا أن توضيح ديجول السابق اظهر ان الموقف الفرنسي من الصراع في الشرق الأوسط لم يكن لاسباب شخصية كما دعت اسرائيل ومؤيدوها بل جاء بناء على خط سياسي واضح للجنرال من قضايا دولية عديدة . كالموقف من دول العالم الثالث ، والتوازن بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وموقفه من لندن وبون .

وضمن هذه السياسة ظهر موقف ديجول من أزمة الشرق الأوسط منسجما مع التطور الجديد في السياسة الخارجية لفرنسا وبعث الوجود الفرنسي في العالم الثالث ، وهو ما سار عليه منذ استقلال الجزائر .

ردود الفعل في الموقف الفرنسي

ردود الفعل الداخلية :

أثار موقف الجنرال ديجول من الشرق الاوسط ردود فعل مختلفة داخل فرنسا ، فباستثناء موقف الحزب الشيوعي وبعض الاحزاب اليسارية المتطرفه فان

الاحزاب الفرنسية الاخرى انتقدت الموقف الفرنسي الجديد .

ووصل الانتقاد الى الديجوليين أنفسهم ، وهذا يدل على مدى تأثير ديجول شخصيا في تحديد السياسة العامة لسياسته الخارجية . وداخل الاغلبية الديجولية كان أكثر الزعماء ابتعادا عن سياسة الجنرال فاليري جيسكار ديستان . وتعود أهمية موقفه بالنسبة للتحالف الديجولي في كون الانتخابات النيابية التي جرت قبل ثلاثة أشهر من حرب يونيو (بداية مارس) قد خفضت الاكثرية الديجولية في الجمعية الوطنية حيث اصبح الديجوليون يحتلون ٢٤٤ مقعدا من أصل ٤٩٠ مقعد . وهذا الانخفاض الكبير في عدد الأكثرية الديجولية جعل من جيسكار ديستان وجماعته الذين يحتلون ١٤ مقعدا ، اهمية خاصة لزيادة الاغلبية الحاكمه في الجمعية الوطنية .

وحتى داخل مجلس الوزراء فان قله من الوزراء امثال ادجارفور Edgar Faure وزير التربية ، كوف دي مورفيل الخارجية ، جورس الانباء ، وآلان بيرفيت Alain Peyrfitte ، ايدوا سياسة الجنرال ، بينما وقف عددا اخر من الوزراء موقفا منزعجا من سياسة ديجول ، من هؤلاء مشيل دوبريه وموريس شومان Maurice Schuman . الا ان احدا من الوزراء لم يكن يجرؤ على اعلان معارضته العلنيه ، لسياسة ديجول وهذا أمر طبيعي اذا علمنا بان احدا من الوزراء الفرنسيين لم يكن يجرؤ على التدخين بحضور الجنرال مهما طالت جلسة مجلس الوزراء [١١٩] . أما عند الأحزاب المشاركة في الأغلبية الحاكمة فقد اعلن بعضهم معارضتهم لسياسة ديجول الشرق اوسطيه، امثال جان جاك سرفان شريبر Jean Jacques Servan Shreiber وتريبونيه Tribonet وفوتون Fauton وسانجوينيستي Sanguiencetti ونويرث Neuwirth واعتبر هؤلاء بان موقف الجنرال تجاه اسرائيل « لا اخلاقي » ويقدم مصالح فرنسا في العالم الثالث على «سلامة وأمن اسرائيل» . كما عارض مفكرو اليسار الديجولي سياسة الجنرال ، وأيدوا اسرائيل تأييدا مطلقا، ومن هؤلاء الكتاب ديفيد روسيه David Rousset

والاديب جان كو Jean Cau بالاضافة الى الكاتب المسرحي اوجين يونيسكو Eugene Yonesco الذي دعا في صحيفة الحزب الى « تأييد مطلق لاسرائيل والشعب اليهودي » (١٢٠) .

وقيل ، حسب ما اذاعت وكالة الاسوشيتدبرس أن بعض قطاعات الجيش الفرنسي قد عارض سياسة الجنرال . وقالت الوكالة الامريكية للانباء في نبأ لها من باريس يوم ١٨ يونيو ان عددا من قادة الجيش الفرنسي عارضوا بقوة موقف ديجول وكانوا على وشك التمرد عليه (١٢١) .

ردود الفعل الاسرائيلية :

تأكدت اسرائيل ان الجنرال ماضي في سياسته الجديدة تجاهها خاصة بعد حظر شحن الأسلحة الفرنسية ، لا انها كانت تتحاشى التهجم بشكل مباشر عليه بل كانت تعتب عليه حتى لا تساهم في تدهور العلاقات بين فرنسا على أمل ان توافق الحكومة على تسليمها طائرات الميراج الخمسين . الا أن الحكومة الفرنسية استمرت في فرض الحظر خاصة بعد ان استمرت اسرائيل في تحدي المجتمع الدولي ، وضمت القدس العربية مما اثار الحكومة الفرنسية واعلنت في بيان رسمي عدم التزامها بالقرار الاسرائيلي بشأن (توحيد) القدس (١٢٢) . هذا الأمر جعل اسرائيل تصعد انتقادها لفرنسا ، وجاء الانتقاد من ليفي اشكول ـ رئيس الحكومة في مقابلة صحفية مع لوموند الفرنسية قال فيها أنه « يبدو لي بأن خطأ جديا اقترفته الحكومة الفرنسية تجاه اسرائيل » الا أنه متأكد بأن فرنسا وديجول سيعودان بعد مراجعة سياستهما الى ماأسماه « بحبهما الاول » واشتكى رئيس الوزراء الاسرائيلي من الحظر المفروض على اسرائيل . وقال « انني أشدد على الظلم الحاصل على ضحية هي دولة صغيرة وثقت بصديق كبير بغيه بناء قوتها الجويه فاذا هي تواجه الان خطرا

من قبله ، وربما حل الوقت هذه القضية ، والا ستضطر الى التفتيش عن مصادر أخرى للتزود بالسلاح » (١٢٣) .

وقال أشكول للسفير الفرنسي في تل أبيب فرانسوا هوري Francois Huré « ان فرنسا الصديقه في اللحظات الصعبة هي الان في الصفوف الاولى مع من يقف ضدنا » (١٢٤) .

كما ان وسائل الاعلام الاسرائيلية كانت توجه انتقاداتها للجنرال ديجول شخصيا لأنه كان وراء السياسة الجديدة لفرنسا .

وكان رد الحكومة الفرنسية على الانتقادات الاسرائيلية تأكيدها على موقفها غير المنحاز في الشرق الأوسط . وجاء هذا الرد من ديجول في خطاب ألقاه في التليفزيون الفرنسي في العاشر من أغسطس ، اعلن فيه ان سياسته الخارجية تعمل في سبيل التقدم والسلام المبنيين على حرية العمل خارج الكتلتين الشرقية والغربية . كما كرر ادانته للعدوان الاسرائيلي في حرب يونيو .

وأعلن كوف دي مورفيل امام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية بان سياسة فرنسا مبنية على « الموضوعية » لا الحياد ، وانها تسعى لحفظ السلام وان الحكومة الفرنسية تعتقد بأن حصار خليج العقبة كان يمكن تسويته بواسطة المفاوضات وان حرب يونيو ١٩٦٧ لم تنه النزاع . وأكد الوزير الفرنسي بان رفع الحظر عن الأسلحة الفرنسية لاسرائيل قضية سياسية أكثر منها عسكرية (١٢٥) .

المؤتمر الصحفي لديجول في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧

مع نهاية عام المجابهة بين فرنسا واسرائيل ، فترت العلاقات الى حد بعيد بينهما . وجاءت انتقادات الرئيس الفرنسي في مؤتمره الصحفي والذي رسم فيه سياسة فرنسا من الصراع العربي ـ الاسرائيلي للسنوات القادمة ، لتزيد من تدهور العلاقات بين تل ابيب وباريس .

استعرض الرئيس الفرنسي في مؤتمره الصحفي ملابسات انشاء اسرائيل وقال « ان اقامة وطن صهيوني ما بين الحربين ـ ذلك انه ينبغي العودة الى تلك الفترة ـ على أرض فلسطين ، ثم اقامة دولة اسرائيل بعد الحرب العالمية ، اثارت حينئذ بعض التخوفات وقد حدث التساؤل حتى بين الكثيرين من اليهود حول ما اذا كان توطين هذه الفئة على ارض تم الاستيلاء عليها بظروف يمكن تبريرها ، ووسط شعوب عربية معادية في الصميم لن يؤدي الى احتكاكات او نزاعات ، لا تتوقف ولا تنتهي بل ان البعض تخوف من ان يقوم اليهود الذين كانوا حتى ذلك الوقت مشتتين ومستثمرين كما كانوا دائما ، أي شعب نخبه واثقا بنفسه ونازعا الى السيطرة تخوف البعض من أن يقوم اليهود بتحويل امانيهم المؤثرة التي تتفاعل فيهم منذ ١٦ قرنا المنادية ـ العام القادم في أورشليم ـ إلى طموح جامح وتوسعي بعد أن يتجمعوا في مكانهم القديم ثم استعرض ديجول علاقات فرنسا مع اسرائيل وقال « إذا وضعنا جانبا مساهمة الاوساط اليهودية في الولايات المتحدة واوروبا بالمال والنفوذ والدعاية وكانت دول عديدة بينها فرنسا ، ترى بعين الرضى اقامة دولة اسرائيل على الارض التي اعترفت لهم بها الدول الكبرى وكانت تتمنى في الوقت نفسه لو ان اسرائيل تستطيع ان تتعايش سلميا مع جيرانها باستعمالها بعض التواضع ولكن اسرائيل وبفضل الحملة الفرنسية ـ البريطانية على السويس بدت للناس بمظهر

الدولة المحاربة والمصممة على التوسع كما لوحظ النشاط الذي تقوم به لمضاعفة عدد سكانها بواسطة هجرة العناصر الجديدة اليها مما دفع الى التفكير بأن الارض التي احتلتها لن تكفيها طويلا . وأنها قد تميل الى توسيعها باستغلال كل الارض التي احتلتها » وذكر ديجول في مؤتمره الصحفي ما قاله خلال مقابلته لابا ايبان في ٢٤ مايو بأن فرنسا لن تسمح اذا ما هوجمت اسرائيل بتدميرها « بيد انه اذا ما بادرت اسرائيل بالهجوم فان فرنسا ستدينها » كما أشار للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وتصاعد المقاومة ضد الاحتلال ، وبذلك اشارة واضحة للمقاومة الفلسطينية . وقال ان احتلال الاراضي سيصاحبه بالتأكيد « اضطهاد وقمع واقصاء » .

وبالنسبة لحل مشكلة الشرق الاوسط ، ، فقد اشار ديجول بان حل الازمة يجب ان يتم على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع المناطق التي تم الاستيلاء عليها بالقوة وانهاء حالة الحرب واعتراف جميع الدول المعنية بعضها بالبعض الاخر وبعد ذلك يمكن تحديد الحدود النهائية وتقرير مصير اللاجئين وضمانه حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس وطالب من الامم المتحدة مدعومة من الدول الكبرى ان تضمن بقواتها الخاصة ، خطوطا واضحة للحدود ونظاما لحرية الملاحة لجميع الدول الا انه انتقد الولايات المتحدة عندما قال بانه لا يمكن التوصل الى اتفاق ما لم تعمد « احدى الدول الكبرى الى التخلي عن الحرب القذرة ، التي تحاربها في مكان آخر . اذ ان كل شيء اليوم هو جزءا من كل واكد الجنرال انه لولا حرب فيتنام لما وصل النزاع العربي ـ الاسرائيلي الى ما وصل اليه . واذا ما تحقق السلام في جنوب شرقي آسيا فانه سرعان ما سيشمل الشرق الاوسط »[١٢٦] .

ردود الفعل على تصريحات ديجول :

أثارت تصريحات الجنرال ديجول في مؤتمره الصحفي ، ضجة ذات ابعاد دولية . واثارت ملاحظاته عن اليهود ، الرأي العام اليهودي في فرنسا والعالم بالنسبة لمواجهة التساؤلات التي اثارها . وفلجأ الرئيس الفرنسي بعنف انتقاداته

لتصرفات اسرائيل ، الرأي العام الاسرائيلي الرسمي والشعبي وكذلك الرأي العام الفرنسي والعالمي ، خاصة ان الجنرال ديجول كان اول رئيس غربي يتهم اسرائيل بالعدوان المتعمد على الدول العربية .

رد الفعل الاسرائيلي :

كان رد الفعل الاسرائيلي عنيفا ، ضد تصريحات الرئيس الفرنسي . فعلى الصعيد الرسمي « استدعى السفير الفرنسي في اسرائيل الى وزارة الخارجية الاسرائيلية ، وطلب منه ايبان ابلاغ الحكومة الفرنسية رد فعل اسرائيل تجاه « بعض ملاحظات الرئيس ديجول» في مؤتمره الصحفي .واصدرت الحكومة الاسرائيلية بيانا في ٢٩ نوفمبر اوضحت فيه الملاحظات التي لفتت نظر فرنسا اليها ، تلك المتعلقة « بالشعب اليهودي ، والدولة الاسرائيلية والشرق الاوسط » وقال البيان ، أن وزير الخارجية ابلغ السفير الفرنسي «الرغبة والامل في اعادة العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية ، الى سابق وضعها ومضمونها ومناخها التقليدي » واعطى الوزير الاسرائيلي نسخة من البيان للسفير الفرنسي ليوصله لحكومته لكي يعرب لها عن « الاسف على ملاحظات ديجول التي تشكل تشويها للتاريخ واهانة كبرى للشعب اليهودي ، والحكومة الاسرائيلية[١٢٧] » .

ولوحظ في ردود فعل اسرائيل الرسمية انها لم تأخذ طابع الاثارة والعنف بل حاولت ان تظهر بانها متألمة من موقف ديجول المتسم بالقسوة « تجاه دولة مسالمة تصر على الاستمرار في صداقتها مع الشعب الفرنسي »[١٢٨] .

ردود الفعل الصهيونية ومؤيدوها في فرنسا :

بعكس ما كانت الانتقادات الاسرائيلية هادئة ضد تصريحات ديجول ، كانت ردود الفعل الصهيونية ومؤيديها في فرنساوالعالم شديدة وجارحة الى حد اتهام الرئيس الفرنسي باللاسامية وهو ما صرح به كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا السابق بأن ديجول « شديد العداء للسامية »[١٢٩] وعلى الصعيد الصهيوني دعت

المنظمات الصهيونية الاوروبية الغربية الى مؤتمر في بروكسل في ٤ ديسمبر ١٩٦٧ لمناقشة تصريحات ديجول واصدر المؤتمر في اليوم التالي بيانات اعرب فيه عن « صدمته العميقة لانتقادات ديجول للتاريخ و الضحية اليهودية »[١٣٠] .

وفي فرنسا تنادي قادة الجالية اليهودية للاجتماع بغية مناقشة تصريحات الرئيس الفرنسي ، وترأس الاجتماع الذي عقد في اليوم التالي للمؤتمر الصحفي للجنرال واستغرق يومين متتاليين ، الحاخام اليهودي جاكوب كابلان ، الذي حذر المجتمعين بان ملاحظات ديجول « قد تشعل تيارا من اللاسامية » في فرنسا ورغم هذا التخوف ، اعلن الحاخام بان اليهود الفرنسيين « يعربون عن تضامنهم مع اسرائيل ويؤيدونها في مساعيها للتوصل الى سلام عادل ودائم »[١٣١] .

واصدر كابلان بيانا باسم اليهود الفرنسيين ، اعرب فيه عن « تأثره العميق للاساءة لليهودية من قبل أطروحات الجنرال ديجول في مؤتمره الصحفي »[١٣٢] .

وبالنسبة لمؤيدي اسرائيل في فرنسا ، فقد وقع ٢٥٠ نائبا من اصل ٤٩٠ في البرلمان الفرنسي على منشور يدعو فرنسا لاعلان تضامنها مع اسرائيل وارسل عدد من الوزراء في الحكومة الفرنسية رسائل الى لجنة الصداقة الفرنسية ـ الاسرائيلية في باريس يعلنون فيها عن استمرار تأييدهم للجنة في نشاطها . وكان رئيس اللجنة كوينج ، قد وجه الى الوزراء الفرنسيين الاعضاء فيها سؤالا فيما اذا كانوا لا يزالون يرون انفسهم اعضاء في اللجنة ، على الرغم من سياسة الجنرال ديجول وكانت اجوبتهم بالايجاب ، ومن المعروف ان ستة من الوزراء الفرنسيين كانوا اعضاء في اللجنة[١٣٣] .

وبالرغم من الاصوات التي ارتفعت في فرنسا مؤيدة لاسرائيل ومنتقدة لتصريحات الجنرال ديجول منها . الا ان ٤٤٪ من الفرنسيين ايدوا ، وصف الرئيس الفرنسي لليهود بأنهم « شعب نخبه واثقا من نفسه ونازع للسيطرة » وهو الوصف الذي اثار اليهود بينما خالفه ٣٥٪ ولم يعط جوابا ٢١٪ في استفتاء اجري بعد

تصريحات ديجول[١٣٤] .

ومع ان الاوساط الصهيونية تخوفت من ان تكون تصريحات الرئيس الفرنسي قد حركت شبح اللاسامية في فرنسا ، الا ان المعلق الفرنسي اليهودي جورج بروسين G. Broussine قال ان ملاحظات ديجول عن « الشعب اليهودي ، تشكل اعترافا بشعب يهودي اثبت وجوده وان ديجول لم يسبق له ان كان لا ساميا ، بل انه على العكس محب للساميين » ولم يخف اعجابه بالشعب اليهودى وبمساهمته في الحضارة وبطريقته في المحافظة على هويته عبر الاجيال وقال المعلق الفرنسي ، بأن ملاحظات ديجول عن اليهود كانت بسبب رسالة وجهها البارون ادموند روتشيلد في يوليو ١٩٦٧ ، ليهود فرنسا بصفته الزعيم « الزمني للجالية اليهودية » وانتقد بروسين البارون اليهودي لكونه جعل « الوطنية اليهودية تطغى على الوطنية الفرنسية » كما هاجم المعلق اليهودي الحاخام كابلان ، واتهمه بالتنكر للديمقراطية في دعوته اليهود الفرنسيين « الى تأييد حكومة لم ينتخبوها ، ولا يمكنهم بالتالي الاشراف على سياستها »[١٣٥] .

أما وزير الانباء الفرنسي جورس فقد انتقد الاتهامات التي اطلقتها الاوساط الاسرائيلية بحق ديجول خاصة اتهامه باللاسامية . وقال ان « اللاسامية تستدعي اعتبار يهود فرنسا كمواطنين لدول أجنبية » وبين ان ما يفعله الرئيس الفرنسي « هو العكس تماما » وفيما يتعلق بتصريحات ديجول عن الشرق الاوسط فتوجد « ظلال خفية لمعاني كلامه ، لم تكن كلها لغير صالح اسرائيل » وانطلاقا من هذه الملاحظة ، ذكر جورس ان الرئيس الفرنسي يحبذ اعطاء « حدودا اكثر قابلية للدفاع » . وهذا اول اعلان فرنسي يتراجع عن الموقف السابق من مطالبة فرنسا انسحاب اسرائيل الكامل من كل الاراضي المحتلة . ويبدو ان تصريح الوزير الفرنسي ، جاء ليخفف من حدة الانتقادات الاسرائيلية ، ضد فرنسا ، ولكي يقدم لها بعض الترضيات .

ونعتقد ان تصريحات ديجول ، لم تكن كلها ضد اسرائيل فهو وان كان قد انتقدها لعدوانها في يونيو على الدول العربية الا انه طالب بان يكون الحل الشامل « باعتراف كل دول المنطقة بعضها بالبعض الاخر » وهذا ما تريده اسرائيل فعلا ان يعترف بها العرب لأن اعترافها بهم لن يؤثر عليهم . كما ان الجنرال تحدث عن القضية الفلسطينية وكأنها قضية عدوان اسرائيلي على مصر وسوريا والاردن والمطلوب هو ازالة اثار هذا العدوان ولم يتحدث عن اساس المشكلة وهم الشعب الفلسطيني الا من خلال كونهم « لاجئين » وان كان قد تطرق بشكل غير مباشر الى المقاومة الفلسطينية عندما تحدث عن « الاضطهاد والقمع والاقصاء » ضدهم وان الاحتلال الاسرائيلي يولد مقاومة ، والمقاومة يتبعها ارهاب.اي ان الجنرال اراد في مؤتمره الصحفي ان يتحدث عن سياسته في الشرق الاوسط ، وهي السياسة المتوازنة التي سار عليها منذ ان اعاد علاقات بلاده مع الدول العربية . انتقد السياسة الاسرائيلية ، ليكسب العرب في مقابل التركيز على حق اسرائيل في الوجود لكي يعطي لفرنسا دور الى جانب الدول الكبرى المهتمة بالبحث عن السلام في المنطقة ، ولكن اسرائيل التي كانت تربطها مع فرنسا علاقات متينة اساءها هذا التحول بينما العرب الذين كانت علاقتهم مع فرنسا مقطوعه سرهم الموقف الفرنسي الجديد .

ولهذا فان الرئيس الفرنسي لم يكن يتوقع ان تقابل اسرائيل تصريحاته في مؤتمره الصحفي بالشكل الحاد الذي قابلته فيه . وهنا يعترف لكبير حاخامات فرنسا كابلان ، بعد مدة ، بأنه « كان مندهشا لردود الفعل غير الملائمة »[١٣٦] ويقول الحاخام اليهودي ، بعد لقائه مع ديجول « ان الرئيس قال لي بان كلامه كان مديحا للشعب اليهودي ، وسألت الرئيس ، عما اذا كان هناك معارضة برأيه بين واجب اليهودي الفرنسي تجاه حكومته ، وبين عاطفته الطبيعية التي يحملها لاسرائيل ، وأجابني الجنرال ديجول بالنفي ، واضاف بان اي عاطفة لشعب ودولة اسرائيل امر مفهوم وطبيعي برأيه »[١٣٧] .

ولم يقطع ديجول بعد حرب ١٩٦٧ اتصالاته مع الاسرائيليين وان كان قد رفض الغاء الحظر المفروض عليهم . كان يريد باستمرار ان يحافظ على خط متوازن في سياسته بين العرب والاسرائيليين الذين رفضوا هذه السياسة بينما رحبت بها الدول العربية* .

الا ان الامور سارت بغير ما اراده الزعيم الفرنسي مع اسرائيل لأن اسرائيل كانت من اشد المعارضين للسياسة الفرنسية خاصة بسبب اقتراح فرنسا اجتماع

(*) عن دور فرنسا الذي اراده الجنرال ديجول وعن رغبته بلعب دور الوسيط في النزاع العربي الاسرائيلي ، كتب اندريه فونتين André Fontain رئيس تحرير صحيفة لوموند الفرنسية الواسعة الاطلاع تحت عنوان « فرنسا في الازمة » تحدث فيه عن افكار ومواقف ديجول من الشرق الاوسط وقيل انه كان ينقل افكار الزعيم الفرنسي ، وقال فونتين بان ديجول كان يستطيع ان يلعب دور الوسيط بين العرب والاسرائيليين « كان ديجول يستطيع ان يتوجه للاسرائيليين ويقول لهم « القدر يحتم السلام ، استفيدوا من خبرتنا الطويلة في فرنسا والهند الصينية والمغرب . زمن الهيمنة والسلام المفروض ولى ولم يعد ، ولكن لو وقع احد القادة العرب معاهدة معكم ، فسيكون في موضع الشك خلال سنة او عشر سنوات او عشرين سنة من قبل خليفته او يلغيه . تخلوا عن فرض ارادتكم على جيرانكم الذين هم في النهاية اولاد عمكم . ساعدوهم بقوة على تضميد جراحهم هذا هو الحب النقي . قدموا لهم اتفاقا شاملا يتضمن عودة جزء او اكثر من اللاجئين الى مساكنهم ، تخلوا عن ضم الاراضي واذا كانت تسوية الحدود بحاجة الى ذلك قدموا لهم شيئا مقابل ذلك . اقبلوا على تدويل القدس . وفي النهاية تأكدوا انه بما انكم المنتصرون فان الخطوة الأولى يجب ان تأتي جانبكم » .

كما قال الكاتب الفرنسي المعروف الذي كان ينقل وجهة النظر القريبة من وجهة النظر الرسمية موجها كلامه للعرب ، وكأن ديجول يخاطبهم « لقد قامت ثلاثة حروب خلال اقل من قرن للوصول الى الوفاق الفرنسي - الالماني . افلا تعتقدون ان ثلاثة حروب خلال عشرين عاما هي كافية للتوفيق بين العرب واسرائيل لقد كان هناك ظلم لكم عند تأسيس دولة اسرائيل ، واننا نعترف بذلك ونعترف - ايضا بأننا شاركنا في هذا الظلم . ولكن حان الوقت لحل هذه المشكلة وتقبلوا اليد التي طلبنا من الاسرائيليين ان تمتد لكم . واذا قبلتم حقهم في فلسطين فهذا يعتبر غير مقبول منكم ، ولكن اعترفوا على الاقل بالعمل نفسه اي باسرائيل . وكل شيء قابل للنقاش . وجودهم والنتائج العملية لوجودهم ، حرية المنافذ البحرية مقابل حق وجود ممر بين مصر والاردن عن طريق اسرائيل وخذوا امثلة من الامم العظيمة ، كاليابان والالمان الذين تحطموا بالامس والذين هم الان من الدول الكبرى اقتصاديا » واختتم فونتين قوله « من غير ديجول يستطيع ان يخاطب الطرفين بهذا المنطق » . Le Monde, 6 juillet, 1967

الدول الاربع الكبرى ولكن في المقابل فقد بدأت فرنسا تجني ثمار سياستها مع العرب اذ زادت المشاريع الفرنسية في الدول العربية . كما زاد التبادل التجاري بين الجانبين وهو ما سيبحث في الفصول القادمة .

الاتصالات الفرنسية ـ الاسرائيلية
وتطور الموقف الفرنسي بعد الحرب

على الرغم من تصريحات ديجول في المؤتمر الصحفي في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ وردود الفعل الاسرائيلية عليها إلا أن الاتصالات الفرنسية ـ الاسرائيلية لم تنقطع ، واستمرت ضمن اطار ثنائي غير مباشر أحيانا وأحيانا بشكل رسمي . لأنه لا أحد من المسئولين الفرنسيين أو الاسرائيليين كان يرغب بقطع العلاقات أو الاتصالات بينهما ـ خاصة أن اسرائيل كانت تلح في اتصالاتها على إلغاء الحظر المفروض عليها من قبل فرنسا . وفي بداية عام ١٩٦٨ تلقى رئيس الكنيست الاسرائيلي كاديش Kadish دعوه من رئيس المجلس الوطني الفرنسي ، الديجولي جاك شابان دلماس Jacques Chaban—Dalmas لزيارة باريس .[١٣٨]

وفي ١٩ يناير وصل وفد يمثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية في فرنسا ضيفا على الهستدروت وصرح رئيس الاتحاد موريس بولادو Maurice Bouladoux فور وصوله إلى مطار اللد ، بأن موقف الحكومة الفرنسية تجاه اسرائيل « لا يعكس الرأي العام الفرنسي بصورة عامة ولا الرأي العام العمالي بشكل خاص »[١٣٩]

وفي الوقت نفسه وصل إلى اسرائيل وفد مؤلف من ٤١ شخص من كبار ضباط سلاح الهندسة في الجيش الفرنسي[١٤٠] وفي ٢٤ يناير استقبل رئيس الوزراء الاسرائيلي « بعثة دراسية » من « النداء الاسرائيلي الموحد في فرنسا » برئاسة البارون ايلي دو روتشيلد Elie de rothscild حضرت لاسرائيل من أجل اجراء دراسة محلية عن امكانية مساعدة اسرائيل بشتى الوسائل وصرح روتشيلد بأن الوفد تعهد برفع

مساهمة اليهود الفرنسيين في الجباية الاسرائيلية بنسبة ٢٠ ٪ خلال السنة الجارية .[١٤١]

وعلى الصعيد الرسمي قابل السفير الفرنسي في تل أبيب وزير الخارجية الاسرائيلية في ١٧ يناير ، ووصفت صحيفة جيروزلم بوست الاسرائيلية الاجتماع بأنه « روتيني » تناول شرح « التطورات السياسية الأخيرة » بما فيها مهمة يارنج وزيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي للولايات المتحدة وبريطانيا .

وبعد أيام من دخول قوات حلف وارسو للأراضي التشيكية ، في ٢١ ـ ٢٢ أغسطس ١٩٦٨ ـ وهو عمل اعتبرته الحكومة الفرنسية بأنه « يؤثر على جو التعايش في أوروبا[١٤٢] » أعلن في القدس المحتلة « أن وزير الخارجية الاسرائيلية ايبان سيزور باريس في منتصف سبتمبر ليقابل وزير الخارجية الفرنسية ميشال دوبرية ، من أجل إعادة الحوار الشبه مقطوع مع الحكومة الفرنسية منذ لقاء ديجول مع ايبان في ٢٤ مايو ١٩٦٧ » وقالت صحيفة اسرائيلية أنه لوحظ في الأسابيع الأخيرة وجود « بعض المؤشرات عن تبدلات في الموقف الفرنسي الرسمي تجاه اسرائيل ، وأن ايبان سيذهب لباريس لسبر غور وأبعاد هذا التبدل »[١٤٣]. وكانت اسرائيل تأمل باعادة الحوار مع الحكومة الفرنسية في ضوء الوقائع الجديدة التي طرأت في العالم ،[١٤٤] لأنه إلى جانب احداث تشيكوسلوفاكيا ، فان انتفاضة الطلاب والعمال في باريس في مايو ١٩٦٨ جعلت الجنرال ديجول لا يبتعدكثيراً عن حلفائه الغربيين . ولأن الرئيس الفرنسي كان يربط اسرائيل مع الولايات المتحدة ولو تحسنت علاقته مع الادارة الأمريكية فسوف تنعكس على علاقته مع اسرائيل . خاصة أن اسرائيل توقعت أن تحمل التطورات الدولية والداخلية في فرنسا الحكومة الفرنسية على إعادة ارتباطاتها العسكرية مع حلف الاطلسي . وبالتالي تعيد النظر في سياستها الشرق أوسطية[١٤٥] .

إلا أن الرئيس الفرنسي ذكر بموقف بلاده القديم من النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، عند قبوله لأوراق اعتماد السفير المصري الجديد بالعاصمة الفرنسية

حيث أكد على ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، باعتبار ذلك ضرورة للتسوية السياسية .[١٤٦]

ويبدو أن ديجول أراد أن يوضح موقف بلاده عشية زيارة أبا ايبان لباريس التي تمت في ٢٥ سبتمبر وكان القصد من هذه الزيارة حسب ماقاله الوزير الاسرائيلي هو « اعادة الحوار مع فرنسا » كما أعرب عن أمله أن يصبح لقاءه مع وزير الخارجية الفرنسية دوبريه بداية حوار يمكن أن يستمر[١٤٧]

إلا أن الجانب الفرنسي أراد من هذه الزيارة أن يقنع اسرائيل لكي توافق على فكرة فرنسا بعقد اجتماع رباعي للدول الأربع الكبرى كما أنها كانت فرصة لتشدد على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وموقفها من حق جميع دول المنطقة بالوجود .[١٤٨]

إلا أن هذه الزيارة فشلت كما يبدو باعتراف المسئولين الاسرائيليين بتغير الموقف الفرنسي الذي تحدث عنه وزير الخارجية دوبرية بعد خمسة أيام من اجتماعة مع الوزير الاسرائيلي والذي أعلنه عند افتتاح دورة الخريف للجمعية الوطنية الفرنسية في ٢ اكتوبر ، أكد دوبريه أن حكومته لا تتصور حلا لأزمة الشرق الأوسط من دون انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة . كما أنه من غير الممكن « مكافأة من ينتصر عسكريا على حساب العدالة وحقوق الشعوب القومية »[١٤٩]

بعد اسبوع واحد من هذا الخطاب كرر وزير الخارجية الفرنسية موقف حكومته من مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي من على منبر الجمعية العمومية للأمم المتحدة فألقى خطابا في ٧ اكتوبر طالب فيه انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة كشرط أساسي لتنفيذ قرار مجلس الأمن . كما اعتبر دوبريه أن « المفاوضات المباشرة اقتراح غير علمي » إلا أنه أكد على حق جميع الدول بالعيش بأمان ورفض فرنسا للأمر الواقع بالنسبة للحدود الجغرافية في الشرق الأوسط وخيب الوزير

الفرنسي آمال الاسرائيليين عندما أكد على أن موقف فرنسا لم يتبدل من الشرق الأوسط « حتى بعد احداث تشيكوسلوفاكيا »[١٥٠]

كما اعتبر دوبريه أن الشرط اللازم لحل الأزمة هو « اتفاق الدول الكبرى » وأعلن مع دعوته لاستمرار مهمة يارينج استعداد فرنسا للمساهمة في « نظام ضمانات ينتج عن اتفاق عام على تطبيق القانون الدولي العادل في هذه المنطقة من العالم »[١٥١]

انتقدت اسرائيل خطاب الوزير الفرنسي ، واعتبرت أن دوبريه « ذهب أبعد من جروميكو » في مطالبه حيث طالب الوزير الفرنسي « بانسحاب مسبق وغير مشروط» للقوات الاسرائيلية بينما طالب الوزير السوفياتي انسحاب على مراحل .

إلا أن اسرائيل أبدت « ارتياحها » لاشارة الوزير الفرنسي إلى « تصاعد أعمال الارهاب والقمع » واعتبرت أن هذا الوصف ألطف وقعامن مقارنة المندوب الفرنسي بالأمم المتحدة أرمان بيرار قبل أشهر « المقاومة العربية في الأراضي المحتلة بأعمال المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي » .[١٥٢]

وكانت الدبلوماسية الفرنسية تشدد في هذا الوقت على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وعلى إزالة الصعوبات التي تواجه مبعوث الأمم المتحدة يارنج . وهذا يتحقق عن طريق اجتماع الدول الأربع الكبرى وحق اسرائيل في الوجود . وحدد وزير الخارجية الفرنسية موقف بلاده من النزاع في الشرق الأوسط بأربعة نقاط مترابطة :

١ ــ الامن في حوض البحر المتوسط .
٢ ــ الرغبة في المحافظة على « العلاقات التقليدية » بين فرنسا والدول العربية .
٣ ــ الاعتراف بشرعية الوجود الاسرائيلي والحقوق التي يستلزمها هذا الوجود « كضمان الحدود » وحرية الملاحة بصورة خاصة .
٤ ــ السعي إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ .[١٥٣]

التغيير في الموقف الفرنسي

منذ عدوان ١٩٦٧ وقفت فرنسا إلى جانب قرارات الأمم المتحدة التي تطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة . من هذه القرارات قرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي . كما أن تصريحات المسؤولين الفرنسيين كانت تسير في نفس الخط « أي المطالبة بانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة » .

إلا أنه حدث تبدل في الموقف الفرنسي من هذه القضية عندما ألمح وزير الأنباء الفرنسي في أحد مؤتمراته الصحفية إلى احتمال حدوث تغيير في حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ كما أعطى وزير الخارجية الفرنسية موافقة بلاده على سياسة التوسع الاسرائيلية عندما أكد أن فرنسا لا ترى أي مانع في تعديل حدود « اسرائيل » وتعتقد بأن الحل يتوقف على اتفاق بين الدول الأربعة العظمى بالتنسيق مع الأمم المتحدة[١٥٤] .

وخلال زيارة نيكسون للعاصمة الفرنسية أبلغه ديجول عن موافقته على حدوث تعديل في رسم حدود ما قبل حرب خمسة يونيو وذلك لكي يضمن موافقته على الاجتماعات الرباعية التي تقترحها فرنسا وأوضحت الحكومة الفرنسية أنها عدلت عن المطالبة « بانسحاب اسرائيلي كامل » من الأراضي العربية المحتلة كشرط أساسي في تسوية أزمة الشرق الأوسط إلى موافقتها على حدوث « تعديل في حدود اسرائيل » وأوضحت الحكومة الأمريكية إلى أن المسئولين الفرنسيين قدموا توضيحا خطيا للمسؤولين الأمريكيين والاسرائيلين تحدثوا فيه عن « تعديل متفق عليه » لخطوط وقف اطلاق النار في ١٩٦٧[١٥٥]

ويبدو أن هذا الموقف الفرنسي الجديد جاء بناء على رغبة الولايات المتحدة لكي تشجعها على الاشتراك في المفاوضات الرباعية ولكي تظهر فرنسا بمظهر المحايد

بين العرب واسرائيل . وتنفي عنها تهمة اسرائيل بأن موقفها يشابه موقف الاتحاد السوفياتي .

إلا أن الحكومة الاسرائيلية رفضت التطور في الموقف الفرنسي الذي حدث بينما رحبت الادارة الأمريكية التي اعتبرته بمثابة اقتراب من الموقف الأمريكي .

المشروع الفرنسي لحل مشكلة الشرق الأوسط :

استمرت فرنسا بمحاولتها أن يكون لها دور في ايجاد حل لقضية الشرق الأوسط وتراجعت عن موقفها السابق بمطالبتها القوات الاسرائيلية بالانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة لعدم موافقتها على مبدأ ضم أراضي أخذت بالقوة ولهذا قدمت مشروعا للدول الثلاث الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن ، الاتحاد السوفياتي وبريطانيا والولايات المتحدة دعت فيه إلى مجموعة حلول من ثلاث نقاط لأزمة الشرق الأوسط :

١ ــ تنفيذ عاجل وخصوصا « اعلان نية » من قبل اسرائيل بشأن رغبتها في الانسحاب من الأراضي التي احتلت في حرب يونيو ١٩٦٧ « ويخضع لتعديلات متفق عليها » واعلان عربي مقابل بخصوص « وقف حالة الحرب والاعتراف بوجود دولة اسرائيل »[١٥٦]

٢ ــ تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ رقم ٢٤٢ « على عدة مراحل » وهذا يعني انسحاب اسرائيل إلى « حدود آمنة ومعترف بها من الأطراف المتنازعة في السابق وحرية الملاحة عبر قناة السويس وعودة اللاجئين العرب منذ ١٩٦٧ وتسوية مشكلة الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس » .[١٥٧]

٤ ــ تبني « مبادىء عامة » بالنسبة إلى مشكلات أساسية هي « في جذور النزاع العربي ـ الاسرائيلي كمصير اللاجئين العرب من حرب ١٩٤٨ ووضع العرب الفلسطينيين ومستقبل القدس . والعلاقات السياسية والانسانية بين

اسرائيل وجيرانها العرب » (١٥٨)

رفضت اسرائيل المشروع الفرنسي لأنه بنظرها عدواني ضد مصالحها لأنه يقترح مفاوضات عل مرحلتين تستوجب انسحابا اسرائيليا ، قبل أن يتم التوصل إلى تسوية مشكلات أساسية كقضية « اللاجئين الفلسطينيين » ووضع القدس . كما أن اسرائيل انتقدت المشروع الفرنسي لأنه لا ينص على حرية الملاحة في مضائق تيران كما تخوفت اسرائيل من أن يعطي المشروع الفرنسي دورا ضمنيا للمقاومة الفلسطينية في مباحثات التسوية العربية ـ الاسرائيلية(١٥٩)

إلا أن استقالة ديجول في ٢ ابريل وخروجه من الأليزية بعد فشله في الاستفتاء على الاصلاحات الداخلية جعل فرنسا تتوقف عن متابعة مشروعها .

دعوة فرنسا للمشاورات الرباعية

التمهيد للمشاورات :

كانت فكرة الدعوة لاجراء محادثات رباعية للدول الاربع العظمى في مجلس الامن تراود الجنرال ديجول باستمرار قبل حرب يونيو ١٩٦٧ وكان الرئيس الفرنسي يهدف من هذه الاجتماعات ان يضع فرنسا في مصاف الدول العظمى ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وبألا يتحكما في مصير الشرق الأوسط لوحدهما وبذلك يعود النفوذ الفرنسي الى المنطقة ولتصبح دولة عظمى ، مسئولة عن حماية السلام الدولي .

واول مره دعا فيها ديجول لعقد مثل هذه المباحثات ، كان خلال مؤتمره الصحفي في فبراير ١٩٦٢ ، حيث طالب بعقد اجتماع رباعي يشترك فيه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا الى جانب فرنسا لمناقشة قضية نزع السلاح والقضايا الدولية الأخرى (١٦٠) .

الا انه لم يلب نداءه اي من الدول الثلاثة الاخرى وعندما بدأ التوتر يسود الشرق الأوسط قبل حرب يونيو عاد ديجول ودعا من جديد الى عقد مباحثات رباعية لضمان السلام في المنطقة (١٦١) . وذهب نداءه المتكرر ادراج الرياح . وكانت فرنسا ترى ان الصراع في الشرق الأوسط سيؤثر ، ليس فقط على دول المنطقة بل على العالم بأكمله واعلن كوف دي مورفيل أن « الحكومة الفرنسية تقترح محادثات رباعيه لتجنب الصراع في الشرق الأوسط » (١٦٢) .

وشرحت فرنسا الاسباب التي دفعتها الى دعوة اجتماع الدول الاربع الكبرى وليس لاجتماع دول خمسه او عشرة ولم تدع دولا اخرى كالمانيا وايطاليا او الصين بانها ارادت من دعوتها ان تشرك الدول الاربع الكبرى الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، التي تملك حسب ما جاء في بيان مجلس الوزراء « وسائل الحرب وبالتالي يكونون مسئولين عن السلام في العالم » (١٦٣) .

كما ان ديجول ربط قضية الشرق الأوسط بحرب فيتنام وارادت دعوته لموسكو وواشنطن بحضور باريس ولندن التفاهم على تحقيق السلام في العالم . وبالنسبة للشرق الأوسط كان يعرف ان الولايات المتحدة لا تريد أن تدين اسرائيل لعدوانها على الدول العربية وكانت تريد ربط الانسحاب الاسرائيلي بانهاء حالة الحرب وحرية المرور في الممرات المائية اما الاتحاد السوفياتي فقد كان يدين اسرائيل ويريد سحب قواتها الى خطوط الهدنه . اما الموقف الفرنسي برأي الجنرال ، فقد كان وسطيا . فهو يدين اسرائيل على عدوانها كما تريد موسكو ، الا انه بدأ يطالب باجراء بعض التعديلات على الحدود لصالح اسرائيل وهذا الامر يرضيها ويرضي الولايات المتحدة .

وبعد أربعة أشهر من يونيو ، وفشل مجلس الأمن الدولي في اتخاذ قرار لحل مشكلة الاحتلال الاسرائيلي ، والقضية الفلسطينية . طالب وزير الخارجية الفرنسية من جديد بعقد اجتماع للدول الاربع الكبرى لانها قادرة على حل مشكلة

الشرق الأوسط ولانه من المستحيل ايجاد حل للمشكلة من دون اتفاق الدول الاربع الكبرى على ذلك لان كل قرار يتخذه مجلس الامن يواجه الفيتو من احدى الدول ولا يخرج المجلس باي نتيجة .

استمرت الدول الثلاثة المعنيه * برفض الفكرة الفرنسية الا انه بعد حدوث تقارب في وجهات النظر بين باريس وموسكو من ازمة الشرق الأوسط تشجعت فرنسا وعرضت فكرتها من جديد فأعلن وزير الاعلام الفرنسي في ٨ يناير بعد اجتماع مجلس الوزراء ان افضل حل لتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، هو قبول المذكرة السوفياتية وقبول مجلس الامن للخطة التي تضعها الدول الكبرى[١٦٤] .

كما دعت فرنسا في بيان آخر لها في الثالث من يناير الى ضرورة عقد اجتماع للدول الاربع الكبرى. ولاول مرة ايد الاتحاد السوفياتي الاقتراح الفرنسي بينما تحفظت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وزعمتا انهما ترفضان تجنب « فرض تسوية من خارج المنطقة»- ما تطالب به اسرائيل - الا انهما لم تعارضا الاتصالات بين الدول الكبرى . وجاء الاعلان الفرنسي في نفس اليوم الذي نشرت فيه رسالة ديجول للرئيس الامريكي جونسون ورد جونسون عليها حيث دعا ديجول الولايات المتحدة للتشاور مع فرنسا «للمساعدة معا في حل المشكلات الخطيرة التي تثقل مستقبل العالم ومن بينها فيتنام التي اتخذ جونسون قرارات شجاعة كوقف قصف فيتنام الشمالية والشرق الاوسط حيث اصبح من الضروري وقف أعمال العنف المتبادل » كما اعرب ديجول عن سروره « بالبوادر » التي تشير الى سير الولايات المتحدة في طريق التعاون بين البلدين من اجل السعي للانفراج الدولي [١٦٥] .

ومن الملاحظ أن ديجول اراد التأثير على الولايات المتحدة لتشجيعها على

---

* الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا .

الموافقة على اقتراحه بعد ان أمن موافقة الاتحاد السوفياتي . واما بريطانيا فان موافقتها مرتبطة بالموافقة الامريكية .

وحمل التجاوب المحدود لاقتراحه بالمباحثات الرباعيه ، الرئيس الفرنسي الى تحريك دعوته من جديد ، خاصة بعد أن رحب الامين العام للامم المتحدة ، السيد ثانت « بالمبادرات » لعقد اجتماع رباعي لبحث ازمة الشرق الأوسط . فاعلنت الحكومة الفرنسية اقتراحها من جديد في ١٧ يناير في بيان اصدرته ، فسرت فيه موقفها واعلن البيان ان فرنسا اقترحت على حكومات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا لكونهم اعضاء دائمين في مجلس الأمن « الاجتماع لايجاد وسائل تقود الى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بالتعاون مع الامين العام للامم المتحدة » [١٦٦] . جاء رد الاتحاد السوفياتي فوريا وارسل موافقته في ١٩ يناير الى الحكومة الفرنسية معربا عن مشاركته قلقها من الوضع في الشرق الأوسط .

أما جواب بريطانيا فقد ورد في ٢٧ يناير بالموافقة على الاجتماع بشرط ان ترتبط هذه المباحثات بعمل يارينج بعد ان لاحظت ان الحكومة الامريكية ستوافق هي الاخرى على الاقتراح الفرنسي .

موقف الولايات المتحدة :

على الرغم من ان الرئيس الامريكي الجديد ريتشارد نيكسون لم يلتزم باي اتجاه محدد في اول مؤتمر صحافي له في ٢٧ يناير ١٩٦٩ ، الا انه لم يرفض الاقتراح الفرنسي لان رفضه قد يمس مساعيه في اوربا وخصوصا رغبته في مصالحة الجنرال ديجول وتحسين علاقاته معه تمهيدا لزيارته المرتقبة لفرنسا وكانت الادارة الامريكية قد انتقلت من الحزب الديمقراطي الى الحزب الجمهوري ، حيث خلف نيكسون الرئيس السابق جونسون ، الذي كان يعارض الاجتماع الفرنسي ويفضل اجراء مباحثات ثنائية مع الاتحاد السوفياتي لايجاد تسوية للنزاع .

وجاء الرد الامريكي في الخامس من نوفمبر معلنا ان الحكومة الامريكية توافق « مبدئيا » على الاقتراح الفرنسي . الا انها تقترح اجراء مباحثات على اساس ثنائي بين المندوبين الدائمين للدول الاربع الكبرى في الامم المتحدة من « اجل التوصل الى صيغة من التفاهم تهدف الى جعل الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين في الامم المتحدة تكمله بناءه ومثمرة لمهمة السفير يارينج » (١٦٧) .

وعاد الرئيس الامريكي لكي يؤكد موافقته على الاقتراح الفرنسي خلال زيارته لباريس اوائل مارس ١٩٦٩ ، بعد اجتماعه مع ديجول .

بداية المشاورات :

بعد ان اعلنت الدول الثلاث موافقتها على الاقتراح الفرنسي بدأ الاستعداد لعقد المشاورات بين ممثلي الدول الاربع الكبرى في الأمم المتحدة وهم ارمان بيرار ـ فرنسا ، وجاكوب مالك ـ الاتحاد السوفياتي ، واللوردكارادون ـ بريطانيا وتشارلز بوست ـ الولايات المتحدة ، وعقدوا عده اجتماعات ثنائية ـ حسب رغبة الولايات المتحدة ، قبل ان يعقدوا اجتماعهم المشترك الاول في ٣ ابريل ١٩٦٩ في منزل المندوب الفرنسي ، لان فرنسا كانت الدولة الداعية للمباحثات . وتناوب المندوبون رئاسة الاجتماعات شهريا وعقدوا اجتماعهم الثاني في ٨ ابريل في منزل المندوب السوفياتي . واستمرت الجوله الاولى من المشاورات الرباعية حتى ٢٤ يونيو ، حيث صدر بيان عن المجتمعين قالوا فيه :

١ ــ ان الدول الاربع الكبرى متفقه على ان الوضع في الشرق الاوسط خطر ويجب ان لا يسمح له بتعريض الامن العالمي للخطر .

٢ ــ انهم بدأوا بحث الموضوعات ذات المضمون المهم وعرفوا نقاط الاتفاق .

٣ ــ أعرب المندوبون عن وجود اهتمام مشترك بين دولهم لاحراز تقدم سريع .

٤ ــ كما أكدوا على موافقتهم على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وعلى دعمهم لمهمة السفير يارينج (١٦٨) .

الا ان المجتمعين لم يتفقوا على رسم الحدود الواجب على اسرائيل ان تنسحب منها او كيفية قبول العرب للحدود الآمنة لاسرائيل .

وعلى الرغم من عقدهم خمسة عشر اجتماعا الا ان مباحثاتهم لم تسفر عن اي اتفاق بل على العكس فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اجتمعا بشكل ثنائي عندما وجدا استحالة وصول المباحثات الرباعية الى اي اتفاق وكشفت وزارة الخارجية الامريكية في الاول من يونيو ١٩٦٩ النقاب عند تقديمها في ٢٦ مايو « بعض المقترحات المحددة » التي تتعلق بحل ازمة الشرق الأوسط ، الى السفير السوفياتي في واشنطن ، اناتولي دوبرنين .

واستغرق الاجتماع الاخير الذي عقد في يوليو ساعة واحدة ، اعلن بعدها ممثلو الدول المجتمعة عن عدم تحديد تاريخ الاجتماع القادم . وجرت مشاورات لعقد اجتماع آخر في ٢ ديسمبر الا انهم لم يجتمعوا ، وتوقفت بعد ذلك لانها وصلت الى طريق مسدود . ويبدو ان خروج الجنرال ديجول صاحب الاقتراح من السلطة الذي كان له تأثير كبير على الدول الثلاث للموافقة على اقتراحه جعل هذه الدول يقل حماسها لمتابعة الاجتماعات ، ودفع الولايات المتحدة الى اطلاق مبادرة روجرز .

الى جانب ان الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا لا تريدان اثارة اسرائيل التي كانت ترفض باستمرار فكرة عقد الاجتماعات الرباعية .

ردود الفعل على المشاورات :

رد فعل اسرائيل :

كانت اسرائيل ترفض باستمرار الاقتراح الفرنسي بعقد اجتماعات رباعية للبحث في ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط لانها كانت تفضل اجراء مباحثات مباشرة مع الدول العربية .

وعندما اجتمع ابا ايبان مع نيكسون في ١٤ مارس ١٩٦٩ طلب الوزير الاسرائيلي من الولايات المتحدة ان تسحب موافقتها على هذه المباحثات . كما اعلنت الحكومة الاسرائيلية في ٣٠ مارس ١٩٦٩ ، انها لن توافق على اية توصيات من قبل أية دولة تتعارض مع مصالحها الحيوية ومع « حقوقها وأمنها » كما انها تعارض الخطة الرامية الى عقد اجتماع لممثلي الدول الواقعة خارج الشرق الأوسط لان في ذلك تأثيرا سلبيا على الدول المعنيه مباشرة بالنسبة لمسؤولياتها في التوصل الى السلام فيما بينها . كما اكدت الحكومة الاسرائيلية في بيانها معارضتها لاية تسوية لا تتوصل اليها الحكومات المعنيه مباشرة بالنزاع على اساس معاهدات يتم الاتفاق عليها عبر مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنيه ، وحل المشاكل العالقة بينها بالطرق السلمية [١٦٩] .

وفي ١٣ ابريل ١٩٦٩ اعلن وزير الخارجية الاسرائيلية ان تدخل الدول الاربع شل مهمة يارينج ، كما ان محادثاتهم لا فائدة منها ، لانها لا تشمل الاطراف المعنيه بالنزاع مباشرة [١٧٠] .

رد فعل العرب :

بعكس اسرائيل فان الدول العربية رحبت باستمرار بالاقتراح الفرنسي للمباحثات الرباعية لانها وجدت فيه طريقا يبعدها عن اجراء مباحثات مباشرة مع اسرائيل الامر الذي كانت الدول العربية ترفضه [١٧١] .

كما ان الدول العربية كانت تأمل ان تؤدي محادثات الدول الاربع الكبرى الى بعض النتائج الايجابية بالنسبة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتعزيز مهمة يارينج ، الا ان واقع الحال خيب هذه الامال لان المعارضة الاسرائيلية والعرقله الامريكية والمماطلة البريطانية افشلت المحادثات بعد ان ابقتها عقيمة طوال فترة انعقادها .

ولم تتخلى فرنسا عن هذه الفكرة واستمرت بعد ذلك تطالب بها في المحافل الدولية لانها كانت لا تريد ان يبقى الحل في ايدي واشنطن وموسكو فقط بل ان يكون لفرنسا والمجموعة الاوربية دور في ايجاد حل لهذه المشكلة ليصبح لها دور مهم في المحافظة على السلام في المنطقة .

المبحث الرابع

موقف فرنسا في الامم المتحدة من القضية الفلسطينية

تمهيد

كانت فرنسا كبقية الدول الغربية تنظر للقضية الفلسطينية على انها قضية « لاجئين » بحاجة الى حل من الناحية الانسانية وليس قضية شعب طرد من وطنه يعمل من اجل حقه في تقرير مصيره كبقية شعوب العالم .

وفي الامم المتحدة التي كانت تعالج القضية الفلسطينية على انها قضية « لاجئين » كان الموقف الفرنسي منسجما مع الدول الغربية بالنسبة للشرق الأوسط . الا انه مع تطور الموقف الفرنسي السياسي كان موقفها يتطور في الأمم المتحدة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ . والى جانب معالجة الامم المتحدة سنويا لقضايا

---

* تحولت قضية فلسطين الى قضية لاجئين ، منذ الدورة السابقة للجمعية العامة عام ١٩٥٢ عندما ادرج الامين العام للأمم المتحدة تريغفالي مناقشة قضية فلسطين تحت عنوان « تقرير مدير وكالة الاونروا » دون ذكر اسم فلسطين . الا ان الدول العربية طلبت اضافة مادة على جدول الاعمال هي « لجنة التوفيق لفلسطين وعملها على ضوء قرارات الامم المتحدة » وسرعان ما طالب الوفد الاسرائيلي باضافة بند آخر عن خرق الدول العربية لالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الامم المتحدة واحكام الهدنه المعقودة مع اسرائيل . الا انه في الدورة الثامنة عام ١٩٥٣ أزيلت قضية فلسطين من جدول الاعمال وحل محلها بند « تقرير مدير وكالة اغاثة اللاجئين العرب في فلسطين » واستمر الامر كذلك حتى عام ١٩٧٣ .

وفي عام ١٩٦٩ ، استخدمت الجمعية العامة للمرة الاولى منذ ١٩٤٨ عبارة شعب فلسطين ، واكدت على حقوقه غير قابله للتصرف ، وفي عام ١٩٧٠ اعترفت الجمعية العامة بأن احترام حقوق الفلسطينيين يعتبر عنصرا ضروريا لاقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط . كما اعترفت بحقه في تقرير مصيره . اما في عام ١٩٧١ فقد اعترفت بحقه في الحرية والاستقلال واستعادة حقوقه المشروعة وطالبت بعودة اللاجئين ـ ولا شك ان هذه القرارات مهدت لطرح القضية الفلسطينية من جديد على الامم المتحدة في عام ١٩٧٤ .

ـ من مرجع دكتور جورج طعمه قرارات الامم المتحدة . بشأن قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٥ ـ مركز الوثائق والدراسات .

« اللاجئين » كانت تبحث في قضايا الاشتباكات المسلحة بين الدول العربية واسرائيل .

قضايا « اللاجئين الفلسطينيين » في الامم المتحدة *

في الدورة الرابعة عشر للجمعية العمومية للامم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٥٩ صوت ممثل فرنسا بالجمعية العمومية مع قرار رقم ١٤٥٦ المطالب بتطبيق القرارات السابقة رقم ١٩٤ في الدورة الثالثة بخصوص « اللاجئين الفلسطينيين » . وفي ٢١ ابريل ١٩٦١ لم تصوت فرنسا مع قرار رقم ١٦٠٤ في الدورة الخامسة عشر المقدم من باكستان وماليزيا والصومال وافغانستان والقاضي بحماية الحق بالتملك للاجئين في فلسطين ، والذي طالب الجمعية العمومية بالاهتمام بهم وحماية ممتلكاتهم (١٧٢) .

الا انها امتنعت عن التصويت في ٢٠ ديسمبر ١٩٦١ على قرار رقم ١٧٢٥ في الدورة السادسة عشر الذي ينص على انشاء لجنة توفيقية والتشديد على اعمالها بتثمين ممتلكات اللاجئين في فلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ . وادعت فرنسا بان مثل هذا القرار صعب تحقيقه (١٧٣) .

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢ صوت المندوب الفرنسي الى جانب المشروع الامريكي رقم ١٨٥٦ في الدورة السابعة عشرة للجمعية العمومية ، القاضي بضرورة التركيز على القرارات الستة عشر السابقة بخصوص « وكالة الامم المتحدة من اجل اللاجئين » .

وكانت فرنسا تصوت سنويا الى جانب القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية والقاضية بوضع حد للحالة الغير محتمله « للاجئين » كالقرارات الصادرة في ٣ ديسمبر ١٩٦٣ و ١٠ فبراير ١٩٦٥ و ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ و ١٧ نوفمبر ١٩٦٦ (١٧٤) .

بعد حرب ١٩٦٧ ، ناقش مجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية « مشكلة اللاجئين » وصوتت فرنسا في ١٤ يونيو ١٩٦٧ على قرار رقم ٢٣٧ لمجلس الامن القاضي بتقديم مساعدات للمدنيين المتضررين من الحرب . كما صوتت كذلك على قرار رقم ٢٢٥٢ في ٤ يوليو ١٩٦٧ الصادرة عن الجمعية العمومية والقاضي بتقديم مساعدات عاجله لوكالة غوث اللاجئين المختصه « باللاجئين الفلسطينيين » [١٧٥] .

وفي ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ خلال الدورة الثانية والعشرين للجمعية العمومية ، صوتت فرنسا مع قرار رقم ٢٣٤١ المطالب بتطبيق جميع القرارات السابقة الصادرة عن الهيئة الدولية منذ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ والمتعلقة « باللاجئين الفلسطينيين » وعندما فتحت مناقشة في اللجنة السياسية للامم المتحدة حول « اللاجئين الفلسطينيين » في ١٨ نوفمبر ١٩٦٨ ، طالب المندوب الفرنسي بيرار Berard باسم حكومته بوقف خروج اللاجئين القادمين من قطاع غزة الى الاردن وقال « ان الحكومة الفرنسية مهتمه ومتعاطفه مع مسألة عوده اللاجئين الى منازلهم التي طردوا منها » [١٧٦] .

كما صوتت فرنسا في ١٩ نوفمبر ١٩٦٨ على قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٥٢ في الدورة الثالثة والعشرين المطالب بتطبيق القرارات السابقة المتعلقة « باللاجئين الفلسطينيين » [١٧٧] .

الموقف الفرنسي في الامم المتحدة بعد حرب يونيو ١٩٦٧

حاولت فرنسا التخفيف من حدة الموقف في الشرق الأوسط خلال مناقشتها في الامم المتحدة وقال مندوبها الدائم سيدو « في الحالة الراهنه من الازمة ومع وجود خلافات بين اعضاء المجلس ، فان المشكلة في الاساس هي عما اذا كان من المفيد العمل ضمن الظروف الحالية لصيانة السلام أم لا [١٨١] .

الا أنه بعد أن بدآت اسرائيل عدوانها على ثلاثة دول عربية كان الموقف الفرنسي في الايام الاولى هو مطالبه اسرائيل بوقف عملياتها العسكرية ضد الدول

العربية وبسحب قواتها فورا من الاراضي التي احتلتها خلال الحرب .

وفي اليوم الاول للحرب عقد مجلس الامن الدولي جلسه طارئه لمناقشة الوضع في الشرق الاوسط وكان واضحا ان الدول الغربية والاسيوية والافريقية والكتلة الاشتراكية تريد ادانة اسرائيل على هجومها ، الا ان مجلس الامن اكتفى بالمطالبة بوقف اطلاق النار ، ولم تمتثل اسرائيل للقرار الذي اتخذ في السابع من يونيو . وأما الموقف الفرنسي فقد كان يطالب بوقف اطلاق النار وانسحاب القوات الاسرائيلية الى مواقعها . وتحدث المندوب الفرنسي عن الروابط التقليدية بين بلاد ودول المنطقة « تلك الروابط التي تستطيع فرنسا المحافظة عليها باتخاذ موقف موضوعي » وطمأن المندوب الفرنسي الدولة المعتدية بان بلاده تتعاطف مع حقها في الوجود كما عبر عن تفهم حكومته لمشاعر العرب بالاستقلال والكرامة[١٨٢] .

وفي ١٤ يونيو ناقش مجلس الامن الدولي ، بطلب من الاتحاد السوفياتي مشروع قرار « بادانة كل اعمال اسرائيل العدوانية واستمرارها باحتلال الاراضي التابعة لمصر وسوريا والاردن » وطالب المشروع السوفياتي « بانسحاب اسرائيل الفوري من كل الاراضي المحتلة » الا ان فرنسا امتنعت عن التصويت على المشروع السوفياتي وعلل المندوب الفرنسي موقفه بان « طريق السلام ليس بالادانة » ولكن طريق المفاوضات كما قال « نحن نتفهم دواعي القلق في المشروع الذي قدم من قبل الوفد السوفياتي . ومن ناحية المبدأ فنحن نؤيد الموقف السوفياتي . ولكن ما يهمنا الان هو البدء في مفاوضات تقودنا الى اتفاقات مرضية للجميع »[١٨٣] وبالرغم من هذا الكلام ، الا انه امتنع عن التصويت وسقط المشروع السوفياتي .

بعد ذلك قدمت ١٧ دولة من دول عدم الانحياز مشروعا يطلب انسحاب اسرائيل الفوري الى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ . ويطلب من السكرتير العام للامم المتحدة بوضع ممثل شخصي لهلتطبيق هذا القرار .كما يطلب من مجلس

الامن بالبحث في الوضع بالشرق الاوسط ، والبحث بوسائل سلميه عن حل للقضايا القانونية والسياسية والانسانية[١٨٤] ، اي دعوة مجلس الامن لتسوية كل جوانب الصراع وهو يتفق مع وجهة النظر الفرنسية بتسوية شاملة للنزاع . ولهذا وافقت على مشروع دول عدم الانحياز . وبذلك تكون فرنسا قد وافقت مع الدول العربية وعدم الانحياز ضد المشاريع الامريكية المؤيدة لاسرائيل .

وعلق رئيس الوزراء الفرنسي جورج بومبيدو في ٩ يوليو ١٩٦٧ خلال زيارته لموسكو على تصويت بلاده على قرار مجلس الامن المقدم من دول عدم الانحياز بقوله ان فرنسا « لا تعترف بالاعمال الناتجه عن العمل العسكري ولهذا فقد صوتت في الامم المتحدة على قرار دول عدم الانحياز الذي يطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية »[١٨٥] .

وفي الدورة العادية للجمعية العامة للامم المتحدة في سبتمبر ١٩٦٧ عبر وزير الخارجية الفرنسية عن موقف بلاده من ازمة الشرق الاوسط حيث اشار الى ضرورة ان تكون التسويه من خلال المجموعة الدولية . وعلى هذه التسوية ان تتضمن حق الحياة والامن لكل دولة وضمان حرية الملاحة وتسوية وضع « اللاجئين الفلسطينيين » وتحديد شروط الحوار بين الدول في المنطقة[١٨٦] .

وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ صوتت فرنسا على مشروع القرار البريطاني الذي تقدمت به لمجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الذي ينص على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وانهاء حالة العداوة بين الاطراف المتنازعة وارسال مبعوث الى الشرق الاوسط[١٨٧] .

واصبح الموقف الفرنسي أكثر اقترابا من الدول العربية وابتعادا عن اسرائيل في الامم المتحدة . وأيدت فرنسا الشكوى الاردنية ضد اسرائيل لعدوانها على منطقة الكرامه . ورفض المندوب الفرنسي الجديد آرمان بيرار Armand Berard الاقتراح الامريكي بوضع الاعتداءات الاسرائيلية وأعمال المقاومة

الفلسطينية على مستوى واحد من المسئولية . وقال المندوب الفرنسي « ان بلدا مثل فرنسا عرف الاحتلال الاجنبي وما يلازم هذا الاحتلال من آلام وردود فعل حتمية ، يعرف انه يتوجب التمييز تمييزا واضحا بين عمليات عسكرية ، تنفذ عن سابق عمد وتخطط بعناية واعمال ناجمه عن افرادا ومجموعة افراد تحركهم مشاعر واضحة »[188] .

واثارت مقارنة المندوب الفرنسي للمقاومة الفلسطينية بالمقاومة الفرنسية ، اسرائيل ومؤيديها في فرنسا . وقال صحيفة جيروزلم بوست الاسرائيلية « ان اسرائيل تنظر الى ملاحظة المندوب الفرنسي في مجلس الامن التي شبه فيها رجال فتح برجال المقاومة الفرنسية خلال الاحتلال النازي ، على انها ملاحظة تخلو من الذوق »[189] .

وفي باريس قال رئيس لجنة التضامن الفرنسية مع اسرائيل بيار كوينيج ، بان المندوب الفرنسي يشجع « الارهاب العربي ويبرره ، وانه من المهين مقارنة الاحتلال الالماني بفرنسا عام ١٩٤٠ بالوجود العسكري الاسرائيلي في اراضي احتلت بعد حرب ١٩٦٧ » واضاف ان « الاكثرية الساحقة للشعب الفرنسي تشعر بالفضيحة الناجمة عن موقف دبلوماسي ادعى التكلم باسم فرنسا »[190] .

وبعد الغارة الاسرائيلية على بيروت كان موقف فرنسا في الامم المتحدة أكثر حده وانتقادا لاسرائيل فخلال اجتماع مجلس الامن الدولي يوم ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ ، قال المندوب الفرنسي بعد صدور القرار الذي ادان اسرائيل « ان الوفد الذي انتمى اليه قد صوت بتأييد مشروع القرار الذي وان لم يأت مرضيا تماما ، فقد اجاب على اهم الانشغالات التي عبرت عنها منذ افتتاح الجلسة وان الهجوم الذي قامت به اسرائيل يشكل خرقا صارخا لا يمكن قبوله لمختلف القرارات التي اتخذها المجلس بشأن الوضع في الشرق الادنى واخيرا فان العدوان الاسرائيلي قد بسط الاعمال الحربية الى منطقة ظلت حتى الساعة بعيدا عنها ، وهو بذلك قد زاد العوائق في سبيل الحفاظ على السلام »[191]

يمكن تلخيص موقف فرنسا في الامم المتحدة :

١ ــ انها أكدت باستمرار معارضتها لاي تهديد بأمن وسلامة اسرائيل ، وكانت تطالب باستمرار « بحق كل دول المنطقة بالعيش ضمن حدودها » الا انها انتقدت اسرائيل لانها بدأت الحرب . كما رفضت الاعتراف بأي تغييرات اقليمية قامت على اساس الهجوم المسلح وكانت فرنسا تؤيد تسوية تستند على الجلاء عن المناطق المحتلة ، وانهاء كل مظاهر العداء واعتراف كل دولة من دول الاطراف المتنازعه في الصراع بالاخرى . اي انها كانت تنظر الى ان الحل يكمن في التسوية الشاملة لقضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي وليس انسحاب اسرائيل فقط من الاراضي العربية المحتلة وان هذه التسوية لا تأتي بالتفاوض المباشر بل عن طريق المجموعة الدولية .

٢ ــ أثار موقف فرنسا من قبولها بمشروع عدم الانحياز ردود فعل مختلفة لانها كانت في السابق تنتقد باستمرار الدور المتزايد لدول العالم الثالث التي تنضم للامم المتحدة ووقوف فرنسا الى جانبها له دلالته الخاصة ، فسر على انه تقارب مع موسكو وابتعاد عن واشنطن[١٩٢] ، الى جانب انه يظهرها انها الدولة المؤيدة لسياسة عدم الانحياز والعالم الثالث وهذا يجعلها ترتبط أكثر فأكثر مع دول العالم الثالث وهو ما سعى اليه ديجول طويلا .

٣ ــ دعوة فرنسا لعقد اجتماع ممثلي الدول الاربع الكبرى في مجلس الامن ، لان فرنسا كانت ترغب في ان يكون لها دور في تسوية القضايا الدولية الهامة .

٤ ــ كان الموقف الفرنسي من العدوان الاسرائيلي على بلده الكرامة الاردنية وعلى مطار بيروت أكثر عنفا تجاه اسرائيل الى حد اتهامها بأنها كانت تطلب من الدول الافريقية التي تربطها مع فرنسا علاقات خاصة وتتكلم الفرنسية بأن تصوت مع القرارات التي كانت تدين اسرائيل . من الملاحظ ان الموقف الفرنسي في الامم المتحدة قد تطور مع الموقف الفرنسي في باريس بالنسبة

للقضية الفلسطينية . وبعد ان كان ينظر الى القضية على أنها قضية « لاجئين » قبل حرب ١٩٦٧ ، اصبح يشبه المقاومة الفلسطينية ضد اسرائيل بالمقاومة الفرنسية ضد المانيا وهذا امر طبيعي ، نظرا للموقف الفرنسي الجديد من القضية الفلسطينية .

موقف فرنسا من القدس

بسبب موقفها التقليدي من القدس ، والاماكن المقدسة الاخرى المحيطة بها منذ قرون ، وتصورها انها حاميه للاماكن المقدسة المسيحية في فلسطين والشرق، كانت فرنسا تطالب باستمرار بتدويل القدس وعندما قامت اسرائيل طالبت فرنسا بان يكون للقدس وضع دولي خاص كشرط لاعترافها بها . كما انها كانت ترفض منذ عام ١٩٤٩ الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل . وقال ديجول في مؤتمره الصحفي في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ « نحن نرفض رسمياً السكوت على اقامتهم في الجزء الذي احتلوه من القدس وسنبقي على سفارتنا في تل ابيب »[١٩٣] .

قبل ذلك ، وخلال زيارة الملك حسين لباريس في ١٧ نوفمبر ١٩٦٤ ، تحدث ديجول عن القدس وقال « ان فرنسا التي تتابع باهتمام ما يحدث للاثار والمراكز المقدسه ، متأكده بأنكم تحيطونها بمنتهى الحذر »[١٩٤] .

وعندما احتلت اسرائيل كامل مدينة القدس خلال حرب يونيو ، لم تعترف الحكومة الفرنسية بقرار الكنيست الاسرائيلي في ٢٨ يونيو ١٩٦٧ بضم القدس العربية إليها[١٩٥] .

كما انها احتجت على ما قامت به سلطات الاحتلال الاسرائيلية من تغيير لمعالم القدس ، واعتبارها عاصمة لها وجاء الاحتجاج على لسان مندوبها في الامم المتحدة . عندما طلب في جلسة الجمعية العامة التي عقدت ما بين ٤ ـ ١٤ يوليو ١٩٦٧ ، من اسرائيل « بالعودة عن كل القرارات التي اتخذتها وبالكف فورا عن

جميع الاعمال التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية من اجل ضمانه حرية الدخول للاماكن المقدسة »[١٩٦] .

كما ان فرنسا امتنعت عن التصويت على قرار رقم ٢٢٥٣ الصادر عن الجمعية العمومية للامم المتحدة في ٤ يوليو ١٩٦٧ الذي يطالب اسرائيل بالغاء جميع التدابير التي اتخذتها لتغيير معالم القدس[١٩٧] .

وعن موقف فرنسا من القدس بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ تحدث وزير الخارجية الفرنسية في ٧ نوفمبر امام الجمعية الوطنية الفرنسية وقال ان مصير القدس سيبقى مع مشاكل اخرى « كمصير اللاجئين » المشكلة الاكثر الحاحا خاصة وانه لم تظهر اي مبادرة تدل على ان اي شيء حدث منذ حرب يونيو بما في ذلك مناقشات الامم المتحدة ، مما لا يوحي بوجود « اي فرصة تقود الى حل ايجابي »[١٩٨]؟

وكما قال الوزير لويس تيرنوار لنا ، فان موقف فرنسا من القدس قريب من موقف الفاتيكان ، اي مع التدويل[١٩٩] . واستمر الموقف الفرنسي من القدس على حاله ـ رافضا اي اعتراف بالوجود الاسرائيلي فيها ، ومطالبا بأن يكون لها وضع دولي خاص لحماية الاماكن المقدسة فيها .

المبحث الخامس

تأثير الاقتصاد والبترول على موقف فرنسا السياسي

البترول :

يعتبر البترول شريان الحياة الاقتصادية في أوروبا الغربية ، وعام ١٩٥٦ كانت بلدان السوق الأوروبية تستهلك من كل عشرة أطنان من الطاقة التي تحتاجها لتسيير مصانعها، طنين فقط من البترول ، والباقي من الفحم الحجري . غير أن الأمور تبدلت بشكل كبير خلال وقت قصير ، وحل البترول كمصدر أساسي للطاقة محل الفحم وأصبحت آلاف المصانع تدار بالطاقة الجديدة . وفي نفس الوقت تطورت المصانع البتروكيميائية بطريقة سريعة ، وأصبحت تشكل ٤٥ ٪ من الانتاج الصناعي في أوروبا الغربية . وكانت هذه المصانع تنتج المنتجات الكيميائية المركبة والمشتقة من البترول .(٢٠٠)

وما يجعل البترول ذا أهمية بالغة لأوروبا الغربية واليابان أنهما غير منتجين بعكس الدول الصناعية الأخرى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وإذا وجد عندها فبكميات محدودة لا تكفي احتياجاتها النفطية . ولهذا فهي مجبرة على استيراد النفط من الخارج حتى تستمر مصانعها في الدوران .

ويوضح هذا الجدول استهلاك الدول الصناعية الغربية للبترول عام ١٩٧٠(١)(٢٠١)

البلد	انتاج البترول الخام بملايين الأطنان	الاستهلاك	النقص	الفائض
الولايات المتحدة	٥٤٣	٥٣٧	–	٥
كندا	٩٦,٥	٩٤,٧	–	
السوق المشتركة	١٣	٤١٤	٤٠١	
بريطانيا	,٠٨	٨٩,٥	٨٩,٤٢	
اليابان	,٨	١٨٦	١٨٥,٢	

يلاحظ أن نقص البترول عام ١٩٧٠ في دول السوق المشتركة يقارب ٥٠٠ مليون طن وبالنسبة لفرنسا فان انتاجهامن الطاقة غطى عام ١٩٦٠ ، ٦٢ ٪ من إحتياجاتها . إلا أنه عام ١٩٧٠ لم يغط سوى ٣٥٪ .

وحسب تقديرات لجنة الطاقة للخطةالسداسية فانه لن يغطي على أفضل تقدير أكثر من ٢٠ ٪ من إحتياجاتها عام ١٩٨٠ .

ونمو مصادر الطاقة في الاستهلاك الفرنسي بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ يختصرها من حيث النسبة الجدول التالي :[٢٠٢]

مصادر الطاقة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
فحم	٢٦	١٤	٨
بترول	٥٩	٦٨	٧٠
غاز طبيعي	٦	١٠	١٢
كهرباء هيدروليكية	٨	٦	٤
كهرباء ذرية	١	٢	٦

وارتفاع استهلاك فرنسا من النفط يزيد سنة عن سنة ، ففي عام ١٩٧٢ كان ١٠٠,٠٢ مليون طن مقابــل ٨٩,٨ مليون طن عام ١٩٧١ أي بزيادة قدرهــا ١١,٣ ٪[٢٠٣] . ويقدر العارفون بأن فرنسا ستبقى محتاجة للنفط على مدى الثلاثين سنة القادمة لكي تضمن استمرار نموها الاقتصادي وستبقى تستورد النفط وبكميات كبيرة لسـداد هذه الاحتياجـات ، مثلهـا مثـل بقية الـدول الصنـاعية في العالـم الغربي .*

فرنسا والبترول العربي :

اعترف الجنرال ديجول بأهمية النفط العربي في مذكراته بالنسبة لفرنسا « إن الأهمية الكبرى الاستراتيجية والسياسية لمناطق النيل والفرات ودجلة والبحر الأحمر والخليج (الفارسي) هي الآن بسبب البترول الذي له قيمة اقتصادية من الدرجة الأولى »[٢٠٤]

وهنا إشارة واضحة من الرئيس الفرنسي لأهمية البلاد العربية وربـط هذه الأهمية بوجود البترول وكأن الجنرال كان على علم بمـا سيحـدث في السبعينـات بالنسبة للبترول بعد أن تصاعد اعتماد بلاده على النفط العربي بشكل خاص . ففي عام ١٩٥٠ كانت حاجة فرنسا للبترول يعادل ٣١ ٪ من حاجتها للطاقة على العموم وعام ١٩٥٥ ، ٣٥,٢ ٪ وعـام ١٩٧٠ ، ٤٨ ٪[٢٠٥] والانتـاج الوطنـي للبتـرول ضئيل جدا ولهذا فهي بحاجة لاستـيراد النفـط الـذي تضـاعف مابـين ١٩٦١ - ١٩٦٧ ، فقــد كان عام ١٩٦١ - بمــلايين الأطنــان ٣٥,٩٣٩ عام ١٩٦٢ - ٣٩,٥١١ ، عام ١٩٦٣ - ٤٧,٥٢٩ عام ١٩٦٤ - ٥٣,٨٠٠ وعــام ١٩٦٦ - ٦٣,٧٤٩ ، وعام ١٩٦٧ - ٧٣,٣٤٨[٢٠٦] . وغالبية استيراد فرنسا للبتـرول من الشرق الأوسط فمثلا من أصل ٥٣,٨٠٠ مليون طن استوردتهـا عام ١٩٦٤ ، توزعت على الدول الآتية[٢٠٧] :

---

* بما في ذلك اليابان .

الشرق الأوسط	٢٥,٩٧٠ مليون طن
الجزائر	١٧,١١٣ مليون طن
فنزويلا	٤,٥٩٤ مليون طن
الاتحاد السوفياتي	٠,٠٩٢ مليون طن
المجموعة الأوربية	٢,٢٠٣ مليون طن
دول أخرى	٢,٢١٢ مليون طن

أي أنها استوردت من الدول العربية وإيران ٤٣,٠٨٣ مليون طن من أصل ٥٣,٨٠٠ مليون طن عام ١٩٦٤ كما تضاعف استيرادها من البترول العربي في عام واحد ٦٥ ـ ١٩٦٦ من ٣٤,٨ مليون طن إلى ٦٢,٧ مليون طن .

وكان ديجول يرغب في تأمين الامدادات البترولية لفرنسا بتنويع مصادرها ومحاولة رفع فرنسا إلى مصاف الدول ذات الاهتمامات البترولية الكبرى والتأكيد على الاستقلال الفرنسي في مواجهة الكارتل العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة حتى لا يبقى تحت رحمتها لكي يتعمق الاستقلال الاقتصادي. وبما أن قوة فرنسا الاقتصادية في مجال النفط متوسطة فان ديجول لجأ إل التحرك السياسي والاستفادة من نفوذ فرنسا السياسي ـ الأقوى من الاقتصادي ـ وهذا الاختيار يتلاءم مع طبيعة المشاكل البترولية التي هي أولا مشاكل سياسية قبل أن تصبح اقتصادية ونجح ديجول برفعه شعار « الاستقلال والتعاون » من أن يعطي لفرنسا ، في نظر الدول النفطية صورة الدولة النموذجية في التعاون معها وحاول أن يعطي التعاون البترولي صيغة جديدة فكانت القرارات تنبع من الارادة السياسية أكثر من الارادة الاقتصادية وجاءت اتفاقيات التعاون بين فرنسا والجزائر في مجال النفط ، خطوة مهمة نحو نظام المشاركة التعاونية وكانت الاتفاقية التي وقعت في ٢٩ يوليو ١٩٦٥ مع الجزائر هي الاتفاقية الأولى التي وقعتها فرنسا مع دول عربية نفطية .

وارتبط تطور العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والدول العربية بالتطور السياسي في الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية وبدأت تجني ثمار سياستها من الاتفاقيات البترولية مع الدول العربية على حساب المصالح الانجلو ساكسونية في الوطن العربي . واحتجت الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا على العقد الذي وقعته شركة ايراب Erap في ٤ فبراير ١٩٦٨ مع الحكومة العراقية لاستثمار النفط في العراق على مساحة ١٠٠,٨٠٠ كيلو متر مربع وادعت الدول الثلاث بأن جزءا من هذه المنطقة يقع ضمن منطقة أعطي حق استثمارها لشركة نفط العراق IPc وان الدول الثلاثة تملك حصصا في الحقل الذي أممته الحكومة العراقية .[٢٠٨]

واعتبر اتفاق شركة ايراب ـ التابعة للحكومة الفرنسية مع شركة النفط العراقية ، مقدمة لمنح فرنسا حق استثمار بترول حقل الرميلة الشمالي الذي يبلغ مخزونه حوالي مليار طن وأن فرنسا تسعى لتأمين تموينها بالبترول على نطاق واسع . وهذا يأتي عن طريق « مد نفوذها إلى الشرق الأوسط »[٢٠٩] .

وكان الرئيس الفرنسي قد قال لسفير لبنان السابق في باريس جورج نقاش عام ١٩٦٦ « إن كون مائة مليون عربي يعيشون فوق نصف احتياطي العالم من النفط أمر لا يمكن تجاهله »[٢١٠] ولهذا فانه من غير الممكن فصل أهمية البترول العربي لفرنسا عن تطور موقفها السياسي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي . مع أن رئيس وزراء ـ فرنسا السابق كوف دي مورفيل أكد لنا بأن الجنرال ديجول لم يفكر بالبترول عندما طور علاقات فرنسا مع الدول العربية لأنه في ذلك الوقت لم تكن هناك قضية بترول كما حدث عام ١٩٧٣[٢١١] . إلا أن البترول العربي كان في طليعة اهتمامات الجنرال عندما استقلت الجزائر لكي يعزز من نفوذ بلاده مع الدول العربية بشكل عام والنفطية منها بشكل خاص . ومع نهاية رئاسة ديجول عام ١٩٦٩ كانت فرنسا تستورد معظم استهلاكها للنفط من الدول العربية ويبين هذا الجدول ترتيب الدول المصدرة للنفط لفرنسا عام ١٩٦٩ بملايين الفرنكات[٢١٢]

١ ـ العراق	١,٢٣٨,٩٥٨	٢ ـ ليبيا	١,١٨٤,٢٩
٣ ـ الكويت	٦٧٩,١٢٨	٤ ـ عمان	٥٠٩,٧٢٥
٥ ـ السعودية	٤٣٧,٧٥٨	٦ ـ ايران	٣٣٢,٩٨٩
٧ ـ قطر	١٧٢,١٥٢	٨ ـ دول أخرى	٤,٢٦٥
سوريا	٣,٦٨١		

أي أن ديجول الذي ربط السياسة بالاقتصاد ، وطد علاقات بلاده مع الدول النفطية العربية . وأصبح من الصعب على من يأتي بعده تغيير السياسة التي سار عليها مؤسس الجمهورية الخامسة لأنه ربط مصالح فرنسا مع الدول العربية بموقف سياسي معين بالنسبة للقضية الفلسطينية . ومن دون هذا الموقف الصعب على فرنسا أن تحافظ على مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية ـ بعد أن زاد اعتمادها على النفط العربي فبعد أن كانت تستورد في عام ١٩٦٤ من دول الشرق الأوسط قيمة ٢٥,٩٧ مليون طن سيرتفع وارداتها من النفط العربي عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٩٣ مليون طن(١١٣) .

فرنسا والتبادل التجاري مع الدول العربية

عندما قامت الجمهورية الخامسة ، كانت العلاقات السياسية والاقتصادية مقطوعة بين فرنسا والدول العربية ـ ما عدا تونس والمغرب ولبنان ـ ولكن بعد استقلال الجزائر وعودة العلاقات بينهما بدأت فرنسا تستعيد مصالحها الاقتصادية التي فقدتها مع حملة السويس وفي بداية رئاسة الجنرال ديجول تغير الوضع قليلا . وبدأ التبادل التجاري يتحسن مع تحسن العلاقات السياسية بين باريس والعواصم

العربية ونعتقد أن ديجول الذي كان يبحث لبلاده عن موضع قدم في الوطن العربي بعد أن وجد الأسواق العربية مليئة بالمنتجات الأمريكية والألمانية واليابانية وقليلة من المنتجات الفرنسية إلى جانب قلة المشاريع التجارية الفرنسية داخل الدول العربية وجد أنه من صالح فرنسا أن تحسن علاقتها مع مائة مليون عربي ، فذلك خير من مجرد الابقاء على علاقاتها مع ثلاثة ملايين اسرائيلي ، لا يفيدون كثيرا الاقتصاد الفرنسي بل على العكس فهم يمثلون عبء عليه ، من حيث أن فرنسا كانت تقدم المساعدات لاسرائيل . وكان كل تقدم في الموقف الفرنسي السياسي تجاه الوطن العربي يصاحبه تقدم في التبادل التجاري والمشاريع الاقتصادية مع العواصم العربية إلى حد أن الدعاية الصهيونية كانت تتهم الرئيس الفرنسي ، أنه « باع ثلاثة ملايين اسرائيلي من أجل النفط والرأسمال العربي » وكانت الرأسمالية الفرنسية المتنافسة مع الرأسماليات الغربية الأخرى تشجع ديجول على اتخاذ موقف سياسي قريب من الدول العربية من أجل مصلحتها ومصلحة فرنسا .

وفعلا غزت المنتجات الفرنسية الأسواق العربية ، وقامت المشاريع الفرنسية الضخمة في الدول العربية ، بعد عام ١٩٦٧ بشكل خاص أثر تبلور الموقف الفرنسي ووضوحه أكثر فأكثر من القضية الفلسطينية .

وتوضح الاحصائية التالية الفرق في الاستيراد والتصدير بين باريس والعواصم العربية ما بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٩ وهي الفترة التي بدأت فرنسا تحسن من علاقاتها مع الدول العربية في عهد الجنرال ديجول . والاحصائية بملايين الفرنكات[٢١٤]

السعودية :

الاستيراد عام ١٩٦١ ـ ٢٣١٩٩٨ ، عام ١٩٦٩ ـ ٤٣٨٣١٣

التصدير عام ١٩٦١ ـ ٢٣٨٢٤ ، عام ١٩٦٩ ـ ١٨٨٥٣٠

مصر :

الاستيراد ، ١٩٦١ ـ ٦٦٨٢٠ ، ١٩٦٩ ـ ١٠٠٩٧٤ عام ١٩٦٩ بشكل

خاص ٦٢٠٠٠ قطن و ٢٢٨٠٠ مواد غذائية

التصدير ، ١٩٦١ - ٧٨٧٨٣ ، ١٩٦٩ - ٤٣٣٤٣٤

العراق :

الاستيراد : ١٩٦١ - ٦٦٦٢٦٥ ، ١٩٦٩ - ١,٢٤٥٩٧٣

التصدير : ١٩٦١ - ١٦٣٨٩ ، ١٩٦٩ - ٩٤٦٦٦

الاردن :

الاستيراد : ١٩٦١ - ٢٨ ، ١٩٦٩ - ٣١٥

التصدير : ١٩٦١ - ١١٧٢٥ ، ١٩٦٩ - ٢٢٧٦٤

الكويت :

الاستيراد : ١٩٦١ - ٩٧٣٩٤٢ ، ١٩٦٩ - ٦٨١٨١٨

التصدير : ١٩٦١ - ٢٧٧٨١ ، ١٩٦٩ - ١٥٧٤٣٩

ليبيا

الاستيراد : ١٩٦١ - ٢٥٠٠٥ ، ١٩٦٩ - ١,١٨٤٧٦٠

التصدير : ١٩٦١ - ٧٤٦١ ، ١٩٦٩ - ٢٠٦٣٠٦

سوريا :

الاستيراد : ١٩٦١ - ٤٣٨٩٥ ، ١٩٦٩ - ٣٠١٤٧

التصدير : ١٩٦١ - ٤٩٨٧٩ ، ١٩٦٩ -١١٤٣٢٣

وكانت الواردات الفرنسية من الدول العربية ، النفط بشكل رئيسي والقطن . والصادرات ، الملابس والمواد الغذائية . وأصبح العرب المتعامل الثاني لفرنسا بعد ألمانيا الغربية حيث كانت قيمة الواردات الفرنسية من ألمانيا الغربية ١٩٧٠٠ مليون فرنك ، ومع الولايات المتحدة ٧٥٢٠٠ مليون فرنك وبريطانيا ٤٠٥٤ مليون فرنك والاتحاد السوفياتي ١٠٥٦ مليون فرنك والصادرات مع نفس

الدول كانت ١٥٨٢٣ مليون فرنك ، و ٤٢١١٨ و ٣١٩٣ و ١٣٧٣ . وأما مجموع الـدول العـربية فقـد بلغـت الصـادرات ٧٦٣٩٦ مليون فرنـك . والـواردات ١١٦٥٩٥ مليون فرنك[٢١٥] .

كما أن فرنسا قدمت بعض المساعدات الاقتصادية لبعض الـدول العـربية كمصر ولبنان والعراق .[٢١٦] .

فرنسا والتبادل التجاري مع اسرائيل

كانت اسرائيل تعامل من قبل فرنسا معاملة الدولة الأكثـر رعـاية في عهـد الجمهورية الرابعة ، وبداية الجمهورية الخامسة وكانت العلاقات التجارية مزدهرة والمشاريع الاقتصادية الفرنسية عديدة والمساعدات الاقتصادية لاسرائيل مستمرة إلا أن هذا لم يدم طويلا ، فبعد أن ساءت العلاقات الثنـائية بينهما بسبـب موقف الجنرال ديجول منها ساءت العلاقات الاقتصادية إلى حد أن الصحافة الاسرائيلية كانت تحض المواطنـين على عدم التعامـل مع المنتجـات الفـرنسية وبـدأ التبـادل التجـاري ينخفض تدريجيا ولـكن ليس بمستـوى انخفـاض العلاقـات السياسية بينهما . أي أن باريس وتل أبيب حافظتا على العلاقات الاقتصادية بينهما بشكل طبيعي ولكن ليس على مستوى العلاقات الاقتصـادية مع الـدول العـربية التـي تطورت ، بل وتضاعفت في مجالات عديدة .

فمثـلا عام ١٩٦٦ كـان التبـادل التجـاري الفـرنسي ـ العربـي يعـادل ١٠,٢٤ ٪ من إجمالي تجارة فرنسا الخارجية بينما كان التبـادل التجـاري الفـرنسي الاسرائيلي يمثل ٠,٢٨ ٪ من هذه التجارة . وفي الوقت الذي احتلت فيه الدول العربية المرتبة الثانية بعد ألمانيا الغربية في معاملات فرنسا الاقتصادية الخارجية كانت اسرائيل تمثل المرتبة التاسعة والأربعين . كما ارتفـع حجـم المبـادلات التجـارية

العربية الفرنسية بنسبة ١٨٥ ٪ ما بين عام ١٩٦١ - ١٩٦٦ وبين فرنسا واسرائيل بنسبة ١٣٤ ٪ وفي حين استقبلت الدول العربية عام ١٩٦٦ نسبة ٧٦ ٪ من الخبراء الفرنسيين العاملين خارج فرنسا ، فان اسرائيل لم تستقبل واحدا منهم في العام نفسه[٢١٧] . أي أن نسبة ارتفاع معدل التعامل التجاري مع الدول العربية كانت تتزايد بينما ينخفض مركز اسرائيل النسبي في هذا المجال بسبب موقف ديجول من الصراع العربي الاسرائيلي خاصة بعد عام ١٩٦٧ . إلا أن ديجول كان يتوقع فوائد أكثر لفرنسا من الدول العربية وأن تغزو المنتجات الفرنسية الأسواق العربية بعد أن رفع شعارا عاطفيا خلال حرب ١٩٦٧ « قاطعوا المنتجات الأمريكية من السيجارة حتى السيارة » فقد توقع الجنرال ديجول أن تحل البضائع الفرنسية محل البضائع الغربية الأخرى ، بعد أن ساءت العلاقات العربية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية بسبب مواقفهم من اسرائيل خلال حرب يونيو . إلا أن هذا لم يحدث ، مع العلم أن دبلوماسيا سوفياتيا قال لبول بالطا « إن تراجع النفوذ الانجلو ساكسوني على الصعيد الاقتصادي سيكون لصالح فرنسا وليس روسيا لأن روسيا لا تستطيع أن تقوم بكل شيء ولأن المعونات الفرنسية أصبحت مرغوبة »[٢١٨] .

والسبب أن المقاطعة العربية للمنتجات الانجلوساكسونية لم تكن فعلية ، ومع أن الدول العربية قاطعت الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٦٧ إلا أن التبادل الاقتصادي ارتفع بعد ذلك ولم تؤثر العلاقات المقطوعة بين واشنطن والعواصم العربية ، على الصادرات الأمريكية فمثلا دولة عربية كالعراق تضاعف تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة بعد أن قطعت علاقتها الدبلوماسية معها . هذا إلى جانب أن المنتجات اليابانية غزت الأسواق العربية بطريقة أذكى من فرنسا . ويبقى التنافس التجاري هو المسيطر على العرض والطلب في الأسواق العربية . أما بالنسبة للتعامل الرسمي فان الحكومات العربية كانت تشجع المؤسسات الفرنسية على العمل في الدول العربية خاصة دول الخليج العربي . إلى جانب أن فرنسا بدأت تعقد في نهاية رئاسة ديجول صفقات ضخمة مع الدول العربية النفطية لشراء

البترول العربي وأثبتت سياسة مؤسس الجمهورية الخامسة صحتها بعد أعوام من رحيله عن السلطة عندما نشبت أزمة البترول ، بعد حرب اكتوبر **١٩٧٣** ، ومعاملة الدول العربية النفطية فرنسا معاملة خاصة نتيجة لموقفها السياسي القريب من الموقف العربي .

المبحث السادس
العلاقات العسكرية بين فرنسا واسرائيل

الاتفاقات العسكرية قبل يونيو ١٩٦٧

اعتمدت اسرائيل في تسليحها اعتمادا كبيرا على السلاح الفرنسي خاصة بعد حملة السويس ١٩٥٦ ، واستمرت الجمهورية الفرنسية الخامسة ، تقدم السلاح لاسرائيل من دون حدود ، وكان ديجول يتدخل شخصيا في بعض الأوقات من أجل تسهيل عقد صفقات الأسلحة معها كما فعل عام ١٩٦١ ، عندما سمح ببيع ٧٢ طائرة لها من نوع ميراج ـ ٣ .

وخلال خمسة عشر عاما باعت فرنسا لاسرائيل من الأسلحة ما يعادل مليارا ونصف المليار دولار . ما بين ١٩٥٤ ـ ١٩٦٩ .[٢١٩]

وأما في عهد الجنرال ديجول حتى عام ١٩٦٧ فقد بلغت ما يعادل ٥٥٠٠ مليون فرنك من الأسلحة واعترف وزير المالية الاسرائيلية بنحاس سابير في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٠ بأن اسرائيل « اشترت خلال عشرة أعوام من ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ بما قيمته ٥٥٠٠ مليون فرنك من الأسلحة منها ما قيمته ٨٨٠ مليون فرنك خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٦٧ »[٢٢٠] .

وعندما بدأت العلاقات الفرنسية ـ العربية تتحسن حاولت فرنسا ديجول ، أن تبقي أمر صفقات الأسلحة سرا قدر الامكان حتى لا تثير الدول العربية ضدها .

وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٦٢ كشف النقاب عن الاتفاق العسكري بين فرنسا واسرائيل الذي وقع في العام الأول للجمهورية الخامسة في ٣٠ يونيو ١٩٥٩ . وبدأت بتنفيذه في ١١ يوليو ١٩٦٢ ، وهو ينص على التعاون العسكري بينهما ، وعلى امداد فرنسا لاسرائيل ما تحتاجه من الأسلحة .

وبعد مؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٤ بدأت اسرائيل بالتلويح بالخطر ضدها . ولهذا طلبت من فرنسا المزيد من السلاح . وشهد عام ١٩٦٤ ـ نشاطا اسرائيليا ملحوظا ، استهدف التعاون العسكري بين البلدين . وفي يناير من نفس العام قام شمعون بيريز نائب وزير الدفاع الاسرائيلي ـ الذي يعتبر مهندس العلاقات مع فرنسا ـ برفقة قائد سلاح الطيران الاسرائيلي عازار ويزمان بزيارة باريس . حيث زار خلالها العديد من القواعد الجوية الفرنسية ، ومصانع الطائرات الحربية . وفي نهاية الزيارة ، وقعا على عقد تزويد اسرائيل بمعدات حربية فرنسية خاصة لسلاح الجو .

وفي الشهر التالي قام قائد البحرية الاسرائيلية يشوع بن نون Yochai Bin Nun بزيارة فرنسا ، واجتمع خلالها بالقائد العام للبحرية الفرنسية الأميرال كابانيه Capanie .

وبعد مؤتمر القمة العربي الثاني قام رئيس الأركان الاسرائيلي اسحق رابين يرافقه قائد سلاح الطيران عايزر ويزمان في الخامس من سبتمبر بزيارة لفرنسا استغرقت عشرة أيام ، شرح رابين خلالها للزعماء الفرنسيين وجهة نظر اسرائيل بمقررات القمة العربي الثاني وطالب « الدول الصديقة بمد اسرائيل بوسائل المحافظة على التوازن في المنطقة »[٢٢١]

وفي ٦ ابريل ١٩٦٦ وقعت اتفاقية بين فرنسا واسرائيل ببيع خمسين طائرة ميراج ـ ٥ . الا أنه لم يتم تسليم هذه الطائرات لأن الاتفاقية كانت تنص على البدء بتسليمها في بداية عام ١٩٦٨ . ولكن الحظر الذي فرضته فرنسا على اسرائيل منع من استلامها للطائرات وكان مجموع الصفقة ٢٥٣,٧٢٢,٠٠٠ فرنك .

وكانت اسرائيل تبحث منذ عام ١٩٦٤ مع فرنسا لشراء طائرة ميراج جديدة أقوى من ميراج ـ ٣ ، التي تملكها . وجاء عايزر ويزمان بصفته قائدا للقوات الجوية الى باريس وتحدث مع الجنرال الفرنسي مارتان Martin قائد القوات

الجوية ، وشرح له « خطورة الأمر بالنسبة لاسرائيل » لأن مصر تملك صواريخ سام ـ ٢ ، وهذا برأيه يشكل خطرا على الطائرات الفرنسية التي تملكها اسرائيل ولهذا وافقت فرنسا فيما بعد على بيعها طائرات ميراج متطورة .

وبعد المعركة الجوية بين سوريا واسرائيل في ١٨ ابريل ١٩٦٧ اتصل كبار المسؤولين في وزارة الحربية الفرنسية مع الاسرائيليين يهنئونهم على المعركة التي أسقطت فيها اسرائيل ، بالطائرات الفرنسية سبعة طائرات ميج سورية .[٢٢٢]

الا أن القادة العسكريين الاسرائيليين كانوا يعرفون ان المقاتلات الفرنسية لا تعادل بقوتها المقاتلات السوفياتية من نوع سوخوي Soukhoy-7 التي حصلت عليها مصر من الاتحاد السوفياتي . ولهذا طلب شمعون بيريز وعايزرويزمان من الحكومة الاسرائيلية بالبحث مع المبعوث الأمريكي افريل هارمان A.Harriman الذي كان في زيارة لتل أبيب من أجل الحصول على الطائرات المقاتلة الأمريكية . كما بحث أبا ايبان مع وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا Robert MacNamarra خلال لقائهما في مايو ١٩٦٦ الحصول على طائرات سكاي هوك Sky Hawk الأمريكية .[٢٢٣] وحصلت فيما بعد على ٤٨ طائرة من هذا النوع . كما عقدت اتفاقية لشراء خمسين طائرة من نوع فانتوم Phantom .

ويبدو أن اسرائيل أرادت قبل حرب يونيو أن تنوع مصادر حصولها على الأسلحة وعدم الاعتماد على السلاح الفرنسي فقط واستاءت فرنسا من السياسة الاسرائيلية الجديدة خاصة ان ٣٠٪ من انتاج مصانع الأسلحة الفرنسية كان يذهب لاسرائيل أفضل زبون منتظم للأسلحة الفرنسية . كما أن ٩٠٪ من سلاح الجو الاسرائيلي حتى بداية ١٩٦٨ كان فرنسيا لأن طائرات سكاي هوك الأمريكية التي اشترتها اسرائيل لم تدخل السلاح الجوي الاسرائيلي الا في يناير ١٩٦٨[٢٢٤] وطمأنت اسرائيل فرنسا بأن صفقة شراء طائرات سكاي هوك الأمريكية « استثناء » لأن مواصفات الطائرات الأمريكية غير موجودة بالطائرات الفرنسية .[٢٢٥]

حظر تصدير الأسلحة الفرنسية للشرق الأوسط

الحظر الجزئي :

مع تصاعد التوتر في الشرق الأوسط ، وحتى تمنع حدوث المجابهة العسكرية بين الدول العربية واسرائيل ، قررت فرنسا فرض حظر جزئي على تصدير الأسلحة لدول الشرق الأوسط ـ مصر والأردن وسوريا واسرائيل ـ قبل حرب يونيو بيومين وفي اليوم التالي اجتمع لوبل Lebel مدير قسم أفريقيا والشرق الأوسط في الكي دورسيه ، مع الوزير المفوض في السفارة الاسرائيلية يوحنا موروز Yohana Meroz ونقل اليه القرار الفرنسي بتعليق ارسال الأسلحة بشكل مؤقت وجزئي الى دول الشرق الأوسط ، وهذا الحظر ينطبق على خمسين طائرة ميراج ـ ٥ التي كانت قد أوصت عليها اسرائيل في الماضي . وبرر مدير ادارة أفريقيا والشرق الأوسط في الخارجية الفرنسية موقف بلاده من الحظر بقوله ان فرنسا ليست مرتبطة بأي جانب من جوانب النزاع ولهذا فهي لن ترسل الأسلحة الى المنطقة .

كما شرح الرئيس الفرنسي في لقائه مع السفير الاسرائيلي الأسباب التي دفعت فرنسا لاتخاذ هذا القرار « لأنه ضروري من أجل عدم تصعيد الموقف المتأزم بالمنطقة حتى لا تندلع الحرب . وتتدخل القوى الكبرى في المنطقة لكي تصبح فيتنام جديدة »[٢٢٦] .

ولم يقتنع ديجول بوجهة نظر السفير الاسرائيلي بأن الاتحاد السوفياتي ما زال يرسل الأسلحة للدول العربية لشن هجوم على اسرائيل . كما أنه طمأن السفير بأن فرنسا لن تترك اسرائيل تتعرض للدمار[٢٢٧] .

وتوقعت اسرائيل أن يرفع الحظر بسرعة كما فعلتا الولايات المتحدة وبريطانيا الا أن الحظر استمر بالرغم من محاولاتها المستميتة لرفعه لأنها كانت هي المقصودة من وراءها ، لأن مصر وسوريا كانتا تتسلحان من الاتحاد السوفياتي والأردن من

بريطانيا والولايات المتحدة واسرائيل هي الوحيدة التي تعتمد في تسليحها على فرنسا . وكانت القيمة الاجمالية لثمن الأسلحة التي كانت اسرائيل قد تعاقدت مع فرنسا عليها وبسبب الحظر لن تتسلمها بقيمة ٤٦٠ مليون فرنك .

الا أن الحظر كان جزئيا ولم يطبق سوى على نوعية معينة من الأسلحة التي ادعت فرنسا أنها أسلحة هجومية ولهذا فقد استلمت اسرائيل بعد انتصار الديجوليين الساحق في الانتخابات النيابية في ٢٣ يونيو ١٩٦٨ ـ ٢٥ طائرة نفاثة من طراز فوجا ماجستير للتدريب العسكري وأعطت الحكومة الفرنسية لشركة بونيه ايرفوجا الترخيص اللازم لتصدير هذه الطائرات المفككة بعد أن أخذت بعين الاعتبار كون اسرائيل تملك رخصة لصنع هذا النوع من الطائرات . والجدير بالذكر أن اسرائيل سبق واستعملت هذه الطائرات في حرب يونيو كطائرات مساندة وقاذفة في آن واحد[٢٢٨] . وبلغ مجموع ما اشترته اسرائيل من الأسلحة الفرنسية عام ١٩٦٨ مبلغ ٤٠ مليون دولار .

واعتبرت هذه الطائرات بمثابة رفع جزئي للحظر الفرنسي الا أن الحكومة الفرنسية أوضحت أن هذه الطائرات تشمل قطع غيار مفككة « لا يمكن اعتبارها رفعا للحظر على الميراج[٢٢٩] كما أن اسرائيل استلمت سربا من طائرات هليكوبتر الفرنسية من نوع سوبر فرولون Super Frelon وهي نفس الطائرات التي استعملتها اسرائيل خلال هجومها على مطار بيروت .

ولم تنفع محاولات اسرائيل المستميتة ، استلام طائرات الميراج الخمسين من فرنسا ، بالرغم من الحملة الواسعة التي أثارتها ضد ديجول داخل فرنسا وخارجها من أجل أن تضغط عليه ليرفع الحظر . الا أن الرئيس الفرنسي كان يرفض باستمرار العدول عن الحظر . ومع ذلك وفي الوقت المحدد في ١٥ ابريل ١٩٦٨ ، دفعت اسرائيل آخر قسط من ثمن الطائرات[٢٣٠] .

وفي ١٧ ابريل استلمت اللجنة الاسرائيلية المكلفة بمشتريات السلاح من

فرنسا ، طائرات الميراج الخمسين « استلاما اسميا » بعد أن دفعت آخر قسط من ثمنها . الا أن ناطقا باسم شركة داسو* المنتجة للطائرات أعلن بأن شركته « ليس لديها أي دليل اطلاقا على نية ديجول رفع الحظر أو ابقائه على طائرات الميراج »[٢٣١] .

وظهر ان اسرائيل لن تتخلى عن الطائرات ، وأن فرنسا لن تتراجع عن الحظر . واستمر الحظر حتى مطلع عام ١٩٦٩ ، عندما طبقت فرنسا الحظر الشامل على ارسال الأسلحة للشرق الأوسط بعد أن كان الحظر الذي فرض في يونيو ١٩٦٧ حظرا جزئيا .

وبسبب تطور العلاقات الفرنسية ـ العربية ، كانت اسرائيل تخشى بأن تبيع فرنسا طائرات الميراج الخمسين الى الدول العربية خاصة العراق بعد زيارة الرئيس العراقي لباريس كبادرة فرنسية بعد أن وقعت شركة نفط العراق مع شركة ايراب الفرنسية اتفاقية للتنقيب عن البترول في الأراضي العراقية .

الا أنه لم يجر توقيع أي اتفاقية لشراء الأسلحة خلال الزيارة . وحسب ما قالته صحيفة لوموند الفرنسية فان ضغوطات صهيونية ايرانية ـ بسبب حرب الأكراد مع العراق ـ داخل الجيش الفرنسي أوقفت تسليح العراق بأسلحة فرنسية ، وهذا التحالف جعل من الصعب على ديجول تحويل طائرات وضعت في الأصل لاسرائيل الى العراق[٢٣٢] . الا أن فرنسا وافقت فيما بعد على تسليم ٧٠ عربة خفيفة مسلحة للعراق كان قد اتفق عليها في نهاية ١٩٦٧ .

---

*داسو ، هو الاسم الذي اطلقه على نفسه مارسيل بلوخ أثناء الاحتلال الالماني لفرنسا خوفاً من افتضاح أمره كيهودي .

ولد عام ١٩٨٢ ، ودرس الهندسة واشتغل بصناعة الطيران ثم تركها لكنه عاد اليها عام ١٩٢٠ ، حيث بدأ العمل بصناعة الطيران الحربي . وفي عام ١٩٣٨ ، وتحت الحاجة الى المزيد من الطائرات الحربية ، طلب السلاح الجوي الفرنسي من شركة مارسيل بلوخ عدداً من الطائرات . واعتقل أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا . ونقل الى معسكر اعتقال . وانتج أول طائرة نفاثه مقاتله عام ١٩٥٠ وهي طائرة اوراجون Oragon وسلحت بها اسرائيل على الفور ، ثم انتج طائرات ميستير وميراج .

كما أن عام ١٩٦٨ شهد تطور العلاقات الفرنسية ـ العربية في مجال الامدادات العسكرية خاصة مع الدول العربية النفطية حيث وصل وزير الدفاع السعودي الى فرنسا لكي يتعاقد على شراء ٢٢٠ عربة من نوع بانهار .

كما زارت بعثة عسكرية فرنسية العراق ، واستغرقت الزيارة ١٢ يوما ، أجرت خلالها محادثات لبيع ٥٤ طائرة ميراج . يبدأ تسليمها في أواخر ١٩٦٩ ، وينتهي عام ١٩٧٣ وأكدت صحيفة لوموند ان طراز الميراج المطلوب من العراق « لا يسمح بتحويل قسم من الطائرات العائدة لاسرائيل الى العراق »[٢٣٣] .

وأصدرت الحكومة الفرنسية بيانا توضيحيا حول بيع طائرات الميراج للعراق وموقفها من الحظر ، أعلنت فيه :

١ ــ ان فرنسا استمرت وسوف تستمر في تسليم اسرائيل « جميع المعدات العسكرية التي طلبتها باستثناء طائرات الميراج » .

٢ ــ بالنظر لكون الوضع في الشرق الأوسط ما يزال متفجرا فان فرنسا « لن تسلم في الوقت الحاضر طائرات ميراج لاسرائيل أو دولة أخرى في المنطقة » .

٣ ــ ان التقارير القائلة بأن طائرات الميراج التي أوصت عليها اسرائيل ممكن أن تسلم لدول أخرى هي تقارير « سخيفة » .

٤ ــ أنه اذا ما تلقت فرنسا طلبا لشراء مواد عسكرية من دول في المنطقة فليس ثمة سبب يمنع قبولها غير أنه من الواضح أن « التأخير في الانتاج والتسليم » يستغرق وقتا يجعل قبول هذه الطلبات غير ذي تأثير على المبدأ الذي تتبعه فرنسا ، بعدم بيع طائرات مقاتلة الى الدول المتحاربة[٢٣٤] .

الحظر الشامل

تمهيد :

قامت اسرائيل بغارة على مطار بيروت ليلة ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ واستعملت في هجومها طائرات هليكوبتر فرنسية من نوع سوبر فرولون ، دمرت فيه عدة طائرات لبنانية مدنية كانت رابضة في المطار .

أثار هذا العمل ضد « بلد مسالم ، تربطه مع فرنسا علاقات خاصة » فرنسا والرئيس ديجول بالذات لأنه شعر بأن اسرائيل تتحداه ، ولم تعير نصائحه الاهتمام ، الى حد مهاجمتها لبنان الذي عاش فيه ديجول عدة سنوات ، وينظر اليه المسؤولون الفرنسيون نظرة خاصة ، الى حد الاعلان عن احتمال ارسال قوة فرنسية الى لبنان وبأن فرنسا « لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه أي خطر يهدد لبنان » وجاء هذا البيان الصادر عن وزارة الخارجية يؤيد ملاحظات وزير الأنباء الفرنسي السابق جورج جورس ، بعد اجتماعه مع الرئيس اللبناني شارل الحلو في ١٣ يناير الذي قال فيه ان « ديجول أكد تأييد فرنسا التام للبنان في وضعه الدقيق الحالي »[٢٣٥] .

أي أن فرنسا فكرت بالتدخل عسكريا الى حد احتمال حدوث مواجهة مع اسرائيل لحماية لبنان اذا تعرض للخطر . وفي خطابه التقليدي ، ليلة رأس السنة . وجه ديجول نقدا عنيفا لاسرائيل بسبب غارتها على مطار بيروت .[٢٣٦] مما دفع وزير الخارجية الاسرائيلية بأن يجتمع مع السفير الفرنسي في تل أبيب في ٣ يناير ١٩٦٩ وينقل اليه مشاعر المرارة التي تحسها الحكومة الاسرائيلية ، ازاء انتقادات الرئيس الفرنسي . كما أعرب الوزير الاسرائيلي عن استياء حكومته الأوصاف التي وردت على لسان ديجول عن انتقاده لها[٢٣٧] .

فرض الحظر الشامل :

واتخذ ديجول قراره الشهير في ٣ يناير ١٩٦٩ ، بفرض حظر شامل على تصدير الأسلحة لاسرائيل وبقى القرار سرا ، مدة أربعة أيام . الا أن مراسل الاذاعة الاسرائيلية في باريس أعلنه مساء السادس من يناير ، وأكدته الأوساط الفرنسية الرسمية صباح اليوم التالي .

واشتمل الحظر على جميع أنواع الأسلحة الفرنسية بما فيها قطع الغيار . مع العلم أن الحظر الجزئي الذي فرض في ٣ يونيو ١٩٦٧ شمل الأسلحة الهجومية فقط وخصوصا طائرات الميراج .

بعد أربع وعشرين ساعة من الاعلان عن فرض الحظر أعربت اسرائيل في السابع من يناير عن « أسفها وعدم رضاها » على قرار الحكومة الفرنسية واعتبرت غايته الوحيدة « اضعاف طاقة اسرائيل الدفاعية في صراعها ضد عدوان الدول العربية المستمر »(٢٣٨) .

واستدعى السفير الفرنسي في تل أبيب فرانسوا هوري F.Hure الى وزارة الخارجية ، وأبلغ اعتراض اسرائيل على القرار ، ووصل الى اسرائيل مردخاي ليمون رئيس بعثة مشتريات السلاح في فرنسا لاجراء مشاورات عاجلة مع وزارة الدفاع . ورأت اسرائيل ان الحظر يشكل توافقا في وجهات النظر الفرنسية والعربية وأنه يجعل من غير الممكن أن تمثل فرنسا « بعد الآن دورا ايجابيا في أزمة الشرق الأوسط »(٢٣٩) .

وذكرت صحيفة لوموند الفرنسية ، ان المسؤولين الاسرائيليين كانوا على علم بالقرار الفرنسي لكنهم فوجئوا بنشره لأن اسرائيل كانت ترغب في كتم القرار حتى تتوصل الى نتيجة في المفاوضات التي كانت تجريها في باريس لرفع الحظر عن تسليم طائرات الميراج الخمسين ولكن الاعلان عن الحظر الشامل ، جعل هذه المفاوضات عقيمة(٢٤٠) .

كما تحدثت نفس الصحيفة عن تفاصيل اتخاذ قرار الحظر وقالت ان اسرائيل علمت به رسميا ، عن طريق مكالمة تلفونية من بلانكار Blancard المسؤول الحكومي الفرنسي للأسلحة الى الأميرال مردخاي ليمون ، رئيس بعثة المشتريات الاسرائيلية في باريس . وأكدت الصحيفة ان بلانكار يتصرف « بناء على تعليمات تلقاها من قصر الاليزيه» ،ولم تكن الحكومة قد استشيرت في الأمر وبأن أعضاء الحكومة الذين عرف أكثرهم تقريبا بالحظر عن طريق الصحف والاذاعات « لم يخولوا حق مناقشته حتى بعد خمسة أيام من فرضه . أي في جلسة مجلس الوزراء التي تنعقد كل أربعاء في الاليزيه » فقد كان جدول جلسة ٨ يناير يتضمن قضايا

ثانوية وبعد انقضاء أكثر من ساعة على عقد الجلسة ، تكلم وزير الخارجية دوبريه ، فوصف باسهاب تطور وازدياد قوة المقاومة الفلسطينية وطبيعتها ، وأعرب عن خشيته أن تمتد الأزمات السياسية « من لبنان الى الدول العربية الأخرى ، وتؤدي الى انتشار الفوضى في هذه المنطقة من العالم » بعد ذلك شرح ديجول للوزراء عن الأسباب التي دفعته لاتخاذ قرار الحظر ثم حمل بلهجة غاضبة على بعض ردود فعل الصحافة الفرنسية ورفعت الجلسة دون أن يتحدث أي من الوزراء عن آرائهم حول الحظر[٢٤١] . ثم صدر بيان عقب اجتماع مجلس الوزراء تلاه وزير الأنباء الفرنسي جويل لتويل Joel le Theule قال فيه ان الحكومة الفرنسية قررت فرض الحظر التام على شحن الأسلحة لاسرائيل لكي تمنع حدوث فوضى دموية في الشرق الأوسط وأكد الوزير الفرنسي أن هذا الحظر يطبق على الدول ذات الطابع العدواني ، وأنه سيستمر حتى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

واستعرض الناطق الرسمي ، العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية فذكر أن فرنسا بذلت كل ما في وسعها قبل عام ١٩٦٧ لتأييد اسرائيل وزودتها بالسلاح كي تستطيع « الدفاع » عن نفسها . الا أن الوضع تغير عندما انتهجت اسرائيل موقفا عدوانيا في يونيو ١٩٦٧ . وقبل اندلاع حرب الأيام الستة ، أكثرت فرنسا من النصائح للجانبين ، لكن اسرائيل كانت البادئة بالهجوم واحتلت مناطق ليس لها « وكانت النتيجة زيادة مليون لاجيء عربي في عدد اللاجئين بالاضافة الى مليون عربي آخر يقيمون في الأراضي التي احتلتها اسرائيل عقب الحرب وهذا وحده يؤدي الى ازدياد حركة ونشاط المقاومة العربية » وأضاف الناطق « في الأيام الأخيرة لحرب الأيام الستة ، فرضت فرنسا حظرا شاملا ولكنها بعد ذلك قررت الكف عن تزويد اسرائيل بطائرات الميراج التي تشكل رمز الهجوم لأنها قامت بدور مهم في النزاع . هذا هو القرار الوحيد الذي اتخذته فرنسا . واستمرت في تزويد اسرائيل بقطع الغيار والأعتدة العسكرية الأخرى بما في ذلك طائرات الهيلوكوبتر » وعن الاعتداء على مطار بيروت قال بأن « هذا الاعتداء عمل لا يوصف ، ولا يمكن التسامح فيه ، فلا يمكن المساواة بين الهجوم على طائرة العال في أثينا وبين

غزو مطار بيروت ، في أثينا قام بالعملية أفراد ينتمون الى منظمة سرية ، أما عملية بيروت فقامت بها دولة بعتادها العسكري ، وخصوصا بطائرات من صنع فرنسي »
وبرر الوزير الفرنسي أسباب الحظر بأنه لكي تمنع فرنسا توسع النزاع وخلق فوضى دموية في الشرق الأوسط .

وعن تصور فرنسا بالنسبة لحل مشكلة الشرق الأوسط قال لوتول ان فرنسا تتطلع الى احلال السلام في الشرق الأوسط وان هذا السلام يتحقق اذا طبق قرار مجلس الأمن[٢٤٢] .

ردود الفعل :

رد الفعل الاسرائيلي :

بعد ردة الفعل الانفعالية الأولى على قرار الحظر ، بدأت اسرائيل تحاول قدر الامكان ، وضع حد لتدهور العلاقات مع فرنسا . وسارت ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية ضمن هذه التدابير :

١ ــ اعلان مصدر مأذون في ١٢ يناير انه لن يجري في القريب أي تغيير في وضع بعثة مشتريات الأسلحة الاسرائيلية في باريس وعاد في نفس اليوم مردخاي ليمون الى فرنسا بعد أن تزود بمعلومات جديدة من حكومته .

٢ ــ اتخذ مجلس الوزراء الاسرائيلي في ١٣يناير موقف ترقب يحفظ لاسرائيل حقوقها في حال حدوث تبدل ما في موقف فرنسا .ولوحظ أن الاتجاه الرسمي كان انتقاد سياسة ديجول وحكومته ومجاراة الشعب الفرنسي . وفكرت الحكومة الاسرائيلية بمقاطعة المنتجات الفرنسية ، الا أنها عدلت عن ذلك حتى لا تثير الفرنسيين ضدها[٢٤٣] . ومع ذلك فان الشركات الفرنسية المتعاملة مع اسرائيل لاحظت بوادر مقاطعة لبضائعها ، ليس في فلسطين المحتلة فقط بل من قبل اليهود في الولايات المتحدة وبريطانيا . فقد ألغى عدد كبير من

السياح الأمريكان حجوزاتهم مع شركة اير فرانس ـ وسافروا الى دول أوروبية غير فرنسا . كما أن حملة اعلامية واسعة شنت ضد ديجول شخصيا في وسائل الاعلام الاسرائيلية والأمريكية والأوروبية التي تسيطر عليها الدوائر الصهيونية ووصفت الرئيس الفرنسي بأنه معاد للسامية . ويعرض « وجود اسرائيل للخطر »[٢٤٤] .

٣ ــ استنكر رئيس وزراء اسرائيل في خطاب له في الكنيست في ١٤ يناير الحظر الفرنسي الا أنه تجنب انتقاد ديجول بشكل مباشر وكان المسؤولون الاسرائيليون يتحاشون التعرض لديجول شخصيا عند انتقادهم للحظر .

٤ ــ وظاهرة الاحتجاج الاسرائيلية الأكثر أهمية كانت في مستعمرة بيت شميس عندما افتتح في ١٦ يناير مصنع لمحركات الطائرات من نوع « ١١ توربوميكا » الفرنسية بحضور اشكول واثنين من كبار موظفي السفارة الفرنسية نيابة عن السفير وهذا المصنع الذي يملكه الصناعي الفرنسي اليهودي جوزيف لوفسكي والحكومة الاسرائيلية هو نتيجة تعاون فرنسي . وكان يعتبر من أكبر المصانع في فلسطين المحتلة ، ويتوقع له أن يساهم خلال أربعة أعوام في تصنيع محركات طائرات التدريب العسكرية الفرنسية « فوجاماجستير » ومحركات طائرات الهليكوبتر للسوق المحلية وللتصدير وخلال الاحتفال أعرب أشكول عن أمله في عودة العلاقات بين فرنسا واسرائيل الى سابق عهدها ، وشدد على العلاقات الجيدة بين « الشعبين »[٢٤٥] كما أعلن مدير الصناعات الحربية في وزارة الدفاع الاسرائيلية ايروني Ironi خلال تدشين المصنع ان اسرائيل تقترب من الوقت الذي ستستطيع فيه الاعتماد على نفسها في التسليح وفي انتاج جميع أنواع الأسلحة والتجهيزات للسلاح الجوي التي كانت تستوردها من فرنسا وعن الحظر قال « ان الحظر الشامل الفرنسي كان متوقعا ومصانعنا كانت مستعدة له وسنصدر بعض انتاجنا ، وفرنسا ستكون من ضمن زبائننا ، ولكننا لن

نفرض حظرا مضادا عليها »[٢٤٦] .

واستمرت الانتقادات الاسرائيلية ضد فرنسا حتى آخر أيام ديجول بالسلطة .

ردود الفعل الفرنسية :

كانت الاحتجاجات في فرنسا واسعة وشديدة ضد قرار الحظر وضد سياسة فرنسا الخارجية . والتقت غالبية الأحزاب الفرنسية ـ باستثناء الشيوعي وأحزاب اليسار المتطرف ـ على انتقاد سياسة ديجول من اسرائيل الى حد دفع النائب الفرنسي دانييل مايير Daniel Mayer وهو يهودي ، لكي يعلن « انني أخجل من كوني فرنسيا »[٢٤٧] بسبب الموقف الفرنسي من اسرائيل .

أما موقف الصحافة الفرنسية فقد كان عنيفا ضد ديجول ، مما دفع وزير الأنباء الفرنسي الى انتقاد الصحافة الفرنسية على لسان الرئيس الفرنسي ، ويقول « ان هناك نفوذا وتأثيرا صهيونيا ملحوظا في أوساط قريبة من مراكز الاعلام »[٢٤٨] .

وانقسم الفرنسيين بين مؤيد ومعارض للجنرال ديجول وأصدرت الجمعية الوطنية للتضامن مع دعوة الرئيس الفرنسي بيانا أيدت فيه خطوات ديجول وبأنه اتخذ قرار الحظر لكي يردع الاسرائيليين من القيام بأعمال جديدة ضد العرب[٢٤٩] .

كما نفى بومبيدو في اجتماع للنواب الديجوليين ، ما أشيع عن أن ديجول اتخذ قرار الحظر من دون اعلام رئيس الحكومة ووزير الخارجية ، وأكد روجيه فري Roger Frey وزير الدولة الفرنسي أن كوف دي مورفيل ودوبريه كانا على اطلاع على قرار الحظر[٢٥٠] .

وبالنسبة للدول العربية فقد رحب معظم الزعماء العرب بالقرار الفرنسي ووصفوا موقف ديجول بأنه موقف شجاع ، ومنذ ذلك الوقت دخلت فرنسا عن

طريق الجنرال ديجول قلوب الملايين من العرب واعتبروه صديقا لهم .

وبالرغم من أن فرنسا خسرت حوالي ملياري فرنك فرنسي وتم الاستغناء عن ١٤ ألف عامل ، وهددت بعض المصانع بالتوقف عن العمل نتيجة الحظر وتعرض ديجول لهجوم عنيف ضده الا أن فرنسا ربحت في المقابل مصالحها مع الدول العربية التي زادت وتوسعت وتوطدت العلاقات بينها وبين العرب الذين عوضوا فرنسا خسارتها الأخرى الى جانب زيادة الاستثمارات العربية في فرنسا وما زرعه مؤسس الجمهورية الخامسة من أجل فرنسا في ذلك الوقت جنته في السنوات التالية في عهدي بومبيدو وجيسكار ديستان لأن ديجول كان يعرف بأنه يعمل من أجل مستقبل فرنسا وعظمتها . وتأكدت اسرائيل ان عدم اطاعتها لنصائح الجنرال وتحديه باستعمالها طائرات فرنسية في الهجوم على لبنان أمر لا يمكن أن يتحمله الجنرال(٢٥١) . وساءت العلاقات بين فرنسا واسرائيل من الحظر كثيرا ، ولولا حجم التخزين الضخم الذي كانت تقوم فيه منذ سنوات قبل أن يطبق الحظر الشامل لكان تأثير الحظر عليها أكثر شدة ولكن كما تصف صحيفة لوموند فان الحظر لو استمر طويلا وطبق بشكل فعال لأصبح الأمر جحيما عليها(٢٥٢) .

المبحث السابع
تطور موقف ديجول من الفلسطينيين

عندما انطلقت الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥ ، كانت دول أوربا الغربية بما فيها فرنسا ، تقف من القضية الفلسطينية والفلسطينيين ، على أساس انه تم تصفية قضيتهم نهائيا عام ١٩٤٨ ، واستطاعت عقدة الذنب الأوربية تجاه اليهود أن تتغلغل في صميم المجتمع الأوروبي واختفت مشكلة الشعب الفلسطيني نتيجة حملات التضليل الاعلامي التي قامت بها الأوساط الصهيونية لدى الرأي العام الأوروبي . وأصبحت الدول الأوروبية تنظر اليها مجرد ملاحظة قانونية على هامش ملف علاقاتها مع اسرائيل . وتقلصت القضية الى مشكلة « لاجئين » تظهر مرة واحدة في السنة على جدول أعمال الأمم المتحدة كمسألة منبثقة عن النزاع العربي الاسرائيلي . وأخطأت الحكومات الأوربية في تقديرها لمدى ارتباط القضية الفلسطينية بالنزاع في الشرق الأوسط . وكلفها هذا الخطأ رصيدا كبيرا من نفوذها في المنطقة . وبالرغم من المركز الهام الذي كانت تحتله القضية الفلسطينية في العلاقات العربية ، الا أنها لم تكن تمثل في العلاقات الأوربية ـ العربية سوى عامل سلبي يشكل عبئا على المصالح الاقتصادية الأوربية ، حيث كانت الحكومات الأوربية تنظر الى هذا العامل بحذر ، لما يشكله على المدى البعيد من تهديد لمصالحها في المنطقة العربية وكانت من مصلحتها تطويق حركة التحرر العربية . لهذا فان الكثير من الدعم والتأييد الذي حظيت به اسرائيل كان هدفه منع التفاعل بين حركة التحرر العربية وخطورة حدوث ذلك على مصالحها . لأنها تعرف ان العامل الفلسطيني سيكون بمثابة المفجر في المنطقة ، في حالة قيام حركة وطنية فلسطينية مسلحة تعمل ضد اسرائيل والتفاف الجماهير العربية حولها .

وعندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية ـ بدأت بمعاملة الدول الأجنبية على ضوء مواقفها من القضية الفلسطينية ، ولهذا قطعت الدول العربية علاقاتها مع المانيا الغربية وظلت الدول الغربية تنظر للقضية على أنها قضية لاجئين في الصراع العربي الاسرائيلي . ويمكن القول بأنه في عام ١٩٦٥ ، كانت كلمة فلسطين مشطوبة من الملفات الأوربية .

وأما بالنسبة لفرنسا . فقد كانت تطمع منذ بداية الجمهورية الخامسة باعادة علاقتها مع الدول العربية ، لتعيد نفوذها ومصالحها بالمنطقة . وكانت مثل بقية الدول الأوروبية ـ لا تعرف شيئا عن الشعب الفلسطيني سوى أنهم « لاجئون » حتى عندما كانت تتحدث عن قضية الشرق الأوسط من زاوية محايدة . كما قال وزير الخارجية أمام الجمعية العامة في الأمم المتحدة في ١٢ يونيو ١٩٦٧ بأن « الحرب أضافت مشكلة اللاجئين الذين زاد عددهم بشكل كبير ، وقبل هؤلاء كان اللاجئون الفلسطينيون الموجودون منذ ١٨ سنة ، موجودون ويريدون حلا »[٢٥٣] .

كما تحدث ديجول عن « اللاجئين » الفلسطينيين في مؤتمره الصحفي في نوفمبر ١٩٦٧ ، ولكنه عند استقباله للرئيس العراقي في ٧ فبراير ١٩٦٨ تحدث لأول مرة عن « عودة اللاجئين الذين تسمح الظروف بعودتهم الى وطنهم . وايجاد حل مناسب لمن لا يستطيعون ، وكذلك للأقليات »[٢٥٤] وبدأ الرئيس الفرنسي يعرف أهمية القضية الفلسطينية في الوجود العربي بعد أن بدأت المقاومة الفلسطينية نضالها ضد اسرائيل ، وانعكاس ذلك على الشعوب العربية وتأييدها للثورة الفلسطينية مع تزايد مصالح فرنسا مع العرب على أساس التعامل المشترك وليس على أساس استعماري كما كان من قبل ، وتناقض أهمية اسرائيل بالنسبة لها .

كما أن ديجول حسب ما نقله أحد المسؤولين الفرنسيين لنا كان قد قال له بأن نفوذ الفلسطينيين في الدول العربية النفطية يشبه نفوذ اليهود في أوروبا من الناحية

الاقتصادية والفكرية « لأن الفلسطينيين لهم نفوذ قوي في الدول العربية النفطية، فهم موجودون بكثرة في الدوائر الحكومية ويعملون كمستشارين اقتصاديين للأمراء ولهم نفوذ في وسائل الاعلام لهذا من الضروري ارضاؤهم »[٢٥٥] أي أن ـ ديجول أراد كما أوضح المسؤول الفرنسي من تشبيه الفلسطينيين باليهود ، ونفوذ اليهود في أوربا ، بالفلسطينيين في الدول العربية النفطية ، أن يربط مواقفه السياسية المعتدلة تجاه القضية الفلسطينية ، بمصالح فرنسا بالمنطقة لأن ارضاء الفلسطينيين ، يعني ارضاء العرب ولهذا على فرنسا أن تقدم لهم موقفا غير عدواني حتى يشعروا انها ليس عدوة لهم ولقضيتهم كبقية الدول الغربية .

كما أن نفس المسؤول الفرنسي أكد للباحث أنه جرت عدة اتصالات بين حركة فتح وبين مسؤولين فرنسيين ـ شارك هو شخصيا فيها ـ بموافقة ديجول عن طريق دولة عربية هي الجزائر ، وان فرنسا باعت في وقت من الأوقات أسلحة حديثة للفدائيين الفلسطينيين بعد معركة الكرامة في ٢١ مارس ١٩٦٨ بعد أن أصبحوا يشكلون عنصرا مهما في المنطقة وان الرئيس ديجول قال للمسؤول الفرنسي « كل هدف سياسي له استراتيجية ، وكل استراتيجية لها نشاط عسكري »[٢٥٦] .

كما حدثت في باريس عدة اتصالات مع المسؤولين في الاليزيه والكي دورسيه وبين مسؤولين في حركة فتح برئاسة أبو حاتم مسؤول العلاقات الخارجية فيها ، وفي احدى هذه اللقاءات ، نقل موظف في الاليزيه وجهة نظر الرئيس الفرنسي من القضية الفلسطينية الا أنه طرح على الوفد الفلسطيني سؤالا عن استراتيجيتهم وعما سيفعلون في حال انتصارهم على اسرائيل وهذا الأمر دفع برئيس الوفد الفلسطيني الى الإتصال مع ياسر عرفات ليأخذ جوابا على سؤال ديجول ، ورد عرفات بأن الفلسطينيين ، سيقيمون دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية للديانات الثلاث للعرب واليهود ـ وعندما سمع بجواب الوفد الفلسطيني ، ابتسم وقال للمسؤول الفرنسي « انه جواب معقول » .

كما أن « أبو عمار » أعلن في الجزائر بأنه تلقى رسالة من ديجول عن طريق طرف ثالث ، قبل شهر من وفاته ، يخبره فيها بأنه يتفهم ويوافق على طبيعة نضاله . وأن هذا « يذكره بالقرار الذي اتخذه شخصيا قبل ثلاثين عاما مضت »[٢٥٧] وأكد مصدر فرنسي آخر لنا هذه الاتصالات ، وهو الوزير الفرنسي في عهد ديجول ، تيرنوار، بأنه حدث اتصال فعلا بين الجنرال ديجول والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٦٨ وكان ديجول يريد معرفة ما تفكر به المقاومة الفلسطينية من حلول للقضية الفلسطينية . كما أكد نبأ رسالة ديجول لعرفات عن طريق احدى السفارات في العاصمة الفرنسية . وعن موقف الرئيس الفرنسي المتطور تجاه الشعب الفلسطيني قال الوزير لنا « لكي أكون صادقا ، فانني أقول لكم بأن الجنرال ديجول فكر بمشكلة الفلسطينيين بشكل جدي منذ عام ١٩٦٨ ، وعندما قابلته في مايو من نفس العام ، لم يحدثني سوى عن مشكلة الشرق الأوسط وبشكل خاص عن موضوعين كانا يهتم بهما ، الانسحاب من الأراضي العربية وعودة اللاجئين ، وهذا يعني أنه يفكر بالهوية الفلسطينية »[٢٥٨] .

وكان ديجول قد قال لأبا ايبان عشية حرب ١٩٦٧ عن الفلسطينيين « ان مسألة اللاجئين الفلسطينيين ستتطور الى حد ستأخذ معه بعدا دوليا »[٢٥٩] .

وبعد حرب ١٩٦٧ ، وتصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية والجو العام الذي فجرته الثورة الفلسطينية في العالم العربي وظهور الفدائي الفلسطيني كالبديل للهزيمة التي لحقت بالعرب في تلك الحرب خاصة بعد معركة الكرامة وصمود المقاتلين الفلسطينيين في وجه القوات الاسرائيلية ، أثر ذلك على الرأي العام الفرنسي خاصة عند الطلاب والمثقفين ، وبالتالي عند المسؤولين الفرنسيين الذين كانت تصلهم التقارير من العواصم العربية حول ايمان الشعوب العربية القوي بالمقاومة الفلسطينية . بعد ذلك تغيرت نظرة الفرنسيين للفلسطيني من « لاجيء » الى « ارهابي » ثم الى فدائي . ولم تعد القضية الفلسطينية قضية « لاجئين » بل

قضية شعب يقاوم « الاحتلال » وتحدث ديجول في مؤتمره الصحفي في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ عن المقاومة الفلسطينية . كما أن المسؤولين الفرنسيين شبهوها بالمقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الألماني ، عندما كان المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة يدين اسرائيل في ٢٤ مارس على هجومها على الكرامة ، ناشد مجلس الأمن أن يفصل عند تحديد المسؤولية ، بين عمليات عسكرية تقوم بها حكومة بعناية وبين أعمال يقوم بها أفراد مجموعات تحيا في ظل الاحتلال العسكري(٢٦٠) .

وبعد عودته من زيارته لمصر والأردن صرح الوزير الديجولي جورس بان « المراقب العائد من الشرق الأوسط يلاحظ عاملا جديدا في المنطقة وهو دخول الفلسطينيين الى مسرح الأحداث ، وهم لا يقومون فقط بنشاطات مسلحة مهمة وبشكل جيد ، بل يقومون أيضا ببعث أمة جديدة محاطين بزعماء شباب من الفدائيين وهم يرفضون الانفعال والخطابة وبرنامجهم تنظيم اللاجئين في الخارج وكذلك السكان في الأراضي المحتلة من اسرائيل . والمقاومة الفلسطينية سترغم اسرائيل في المستقبل القريب على الاعتراف بها . ومن المؤكد أنه في المستقبل ، ومن خلال حل سلمي للفلسطينيين سيكونون قوة معجزة ، من الصعب تحديدها ولكنها قوة قادرة على تنوير المنطقة في الشرق الأوسط» .(٢٦١)ومع استمرار الاتصالات الفرنسية الفلسطينية ـ السرية كان الموقف الفرنسي تجاه الثورة الفلسطينية يتضح أكثر فأكثر وكان ديجول يتدخل أحيانا ، لابراز هذا الموقف وتحقق فعلا ما قاله للمسؤول الفرنسي بأنه للمحافظة على النفوذ الفرنسي يجب اظهار حسن النية تجاه الفلسطينيين لكسب ودهم ، لأنهم سيؤثرون بالتالي على مواقف العرب الآخرين وفي السنوات الأخيرة من عهد ديجول ، ظهر وكأنه الصديق الأول للعرب في العالم الغربي المتفهم للقضايا العربية .وعندما خرج من السلطة وبعدها بسنوات توفي ، تأثرت الشعوب العربية كثيرا وخشيت أن تفقد بفقدانه الموقف الفرنسي القريب تجاهها . كما أن وفدا فلسطينيا على مستوى عال شارك في الاحتفال الذي أقيم في باريس بمناسبة وفاة الرئيس الفرنسي . وقدم التعازي باسم المقاومة الفلسطينية

رسميا ، للمسؤولين الفرنسيين . واحتجت اسرائيل على وجود وفد فلسطيني في هذه المناسبة .

وبالنسبة للجانب الفلسطيني فقد كانوا يطمعون في موقف فرنسي أكثر تفهما من ديجول تجاه القضية الفلسطينية . الا أنهم في الوقت نفسه كانوا سعداء من موقف الرئيس الفرنسي تجاههم . وعلق الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لمراسل اذاعة أوروبا واحد ، على موقف ديجول « لقد وجدنا أخيرا في أوروبا رجل دولة هو الجنرال ديجول الذي تفهم مشكلتنا ونحن نتمنى من الرأي العام الأوروبي أن يتفهم المشكلة الحقيقية للمأساة الفلسطينية مثلما فعل ديجول كما أننا ننتظر من فرنسا دعما مباشرا لحركة المقاومة » وعندما سئل عما يعنيه بالدعم المباشر . أجاب « مساعدة عسكرية »[٢٦٢] .

المبحث الثامن

استقالة ديجول وتقييم لسياسته

لم يستمر الرئيس الفرنسي بالسلطة وقتا طويلا ، ليتابع نتائج سياسته في الشرق الأوسط التي بدأها وسار عليها واستقال في ٢٧ ابريل ١٩٦٩ بعد أن فشل في الاستفتاء على الاصلاحات الداخلية التي أرادها وكانت نسبة المعارضين لديجول ٥٢,٤٢٪ والمؤيدين ٤٧,٥٨٪ . ولم تكن ظروف عام ١٩٥٨ هي نفس ظروف عام ١٩٦٩ بالنسبة لديجول لأنه في بداية الجمهورية الخامسة ، كان باستطاعته اجراء الاصلاحات الدستورية التي يريدها ويوافق الشعب الفرنسي عليها . الا أن الفرنسيين خذلوا رئيسهم عام ١٩٦٩ ولم يؤيدوا الاصلاحات التي أرادها . ولم يحتمل الجنرال الاهانة التي لحقت به من شعبه ، لأنه شعر بأن شعبيته لم تعد كما كانت ولهذا قدم استقالته .

وبرأينا فإن اسرائيل وأصدقاءها في فرنسا كان لهم بعض الأثر في نتيجة الاستفتاء على الاصلاحات الديجولية وبالتالي خروج الجنرال من السلطة الى جانب معارضة الحزب الشيوعي والاشتراكي الذين كان لهم أهمية كبيرة في نتيجة الاستفتاء. ومنذ أن بدأ الرئيس الفرنسي باتخاذ سياسة متفهمة من القضية الفلسطينية بدأت اسرائيل بوضع العراقيل داخل فرنسا وخارجها ضده وقد اشتكى من النفوذ الصهيوني في وسائل الاعلام الفرنسية ، بعد الحظر الذي فرضه عام ١٩٦٧ . كما أن بعض العناصر الصهيونية حاولت استغلال انتفاضة الطلاب والعمال في مايو ١٩٦٨ في فرنسا لتهاجم الجنرال وتنتقد سياسته . وما حدث في تلك الفترة أثر بلا شك على شعبيته .

واعترف رئيس الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة ، ارمان بيرار . بأن أموال أصدقاء اسرائيل « جرت بغير حساب في الاستفتاء الأخير لتكون النتيجة ضد ديجول »[٢٦٣] .

وشنت الدعاية الاسرائيلية والصهيونية حملة عنيفة على المندوب الفرنسي مما اضطر وزارة الخارجية الفرنسية لأن تنفي رسميا تلك التصريحات التي أذاعتها وكالات الأنباء العالمية نقلا عن المندوب الفرنسي الذي نقل فيما بعد الى منصب آخر(٢٦٤) .

وأبدت اسرائيل « شعورا بالفرحة » بسبب استقالة الرئيس الفرنسي وتمنت أن يأتي رئيس جديد يعيد علاقات بلاده القديمة مع اسرائيل .

وعبرت الصحف الاسرائيلية عن « فرحتها » من استقالة ديجول وقالت صحيفة معاريف « أن قلوب الاسرائيليين ، امتلأت بالفرح الشديد »(٢٦٥) .

وكتبت صحيفة علهامشمار « أيا كان الرجل الذي يخلف ديجول ، فان الاسرائيليين ، يأملون في أن يفتح صفحة جديدة في العلاقات بين باريس وتل أبيب »(٢٦٦) .

وبعكس الاسرائيليين ، فقد ساد جو من الحزن على خروج « صديق العرب » من السلطة وخشي البعض أن يأتي رئيس جديد يبتعد في سياسته الشرق أوسطية عن سياسة الجنرال الأخيرة ، بعد أن توطدت العلاقات بكل جوانبها بين فرنسا ومعظم الدول العربية في أواخر عهده* .

* هذه الخشية هي جانب نفسي جاء من الماضي لأن الظروف الموضوعية في نظرنا تعطي قوة دفع لاستمرار هذه السياسة .

تقييم سياسة ديجول

تطور موقف فرنسا في عهد ديجول من مشكلة الشرق الأوسط . فمن معاداته للعرب ونعتهم « بالمتسولين » الى اسرائيل « صديقتنا وحليفتنا » والصداقة التي جمعت بينه وبين بن غوريون. مرورا باستقلال الجزائر وعودة العلاقات الطبيعية بين فرنسا والدول العربية الى موقفه المتوازن بين الاطراف المتنازعة في الشرق الأوسط خلال حرب ١٩٦٧ ثم فرض الحظر على ارسال الاسلحة لاسرائيل ووصفها بالمعتدية ، وشبة القطيعة التي حدثت بينه وبين الاسرائيليين مقابل توثيق علاقاته مع الجانب العربي ، واجراء اتصالات غير مباشرة مع المقاومة الفلسطينية .

هذا التطور حدث خلال عشر سنوات فقط من وجود الجنرال ديجول في السلطة ولا شك أن هناك أسبابا دفعت به لاتخاذ هذا الموقف وقيادة اتجاه معين من القضية الفلسطينية في أوربا ومن غير المعتقد أن شخصا غير الجنرال كان بقدرته السير في هذا الاتجاه الى هذه الدرجة مهما كانت الظروف الموضوعية ، فديجول الذي قال لا للولايات المتحدة في فيتنام ، ولا للاتحاد السوفياتي في كوبا ولا للحلف الاطلسي ، كان باستطاعته ان يقول لا لاسرائيل . في الوقت الذي كان من الصعب على أي زعيم غربي اتخاذ هذا الموقف . ومن غير المعتقد أن تكون عدالة القضية الفلسطينية فقط هي السبب في اتخاذه هذا الموقف منها ، بل ان هناك أسبابا اخرى جعلته يتخذ هذا الموقف . وان كان موقفه في بعض الأحيان جاء كردة فعل على احداث معينة . لان الجنرال لم يكن يريد أن تصل فيه علاقات بلاده مع اسرائيل الى الشكل الذي وصلت اليه . بل على العكس ، فانه كان يرغب في لعب دور متوازن بين الاطراف المتنازعة بعد أن أعاد علاقات بلاده التي كانت مقطوعة منذ سنوات ، مع الدول العربية واصبحت هذه الدول تثق به وبسياسته تجاهها. وبالنسبة لاسرائيل « صديقتنا وحليفتنا » كان يعتقد انه قادر على لعب دور متوازن

من تأييده لها واتخاذ موقفا محايدا من الصراع العربي الاسرائيلي لانه الوحيد القادر على لعب هذا الدور ونعتقد ان التغيير التدريجي في سياسة ديجول كان لابد منه ، نتيجة التطور الذي حصل في القضية الفلسطينية نفسه ولكن اسرائيل التي سارت على سياسة « من ليس معنا فهو ضدنا » رفضت التحول في موقف فرنسا ، ولم تشجعه بعكس العرب ـ على لعب هذا الدور التي تمنى ان يلعبه وقال دايان معلقا على موقف ديجول « ان مفهوم ديجول عن فرنسا يبدو خاطئا فهو يعتقد انها تستطيع ان تقف على قدم المساواة مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في كل أزمة ولهذا التزم الحياد في النزاع . وهذا الحياد هو الذي دفعه الى فرض حظر السلاح وربط مسألة حرية الملاحة في الممرات بوضع اللاجئين الفلسطينيين . وهذا الحياد ليس صحيحا ولا فعالا » [٢٦٧] .

وفي ختام الحديث عن موقف ديجول من القضية الفلسطينية كان لابد من تقييم لهذا الموقف والبحث عن الاسباب التي دفعته لاتخاذه :

١ ــ منذ السنوات الاولى للجمهورية الخامسة حاول ديجول ابراز فرنسا كدولة عظمى، لها قرارها المستقل عن حلفائها الغربيين خاصة عن الولايات المتحدة ، وكان هناك صراع خفي بين مصالح الدول الرأسمالية على بسط نفوذها على العالم . وتصدى الرئيس الفرنسي للنفوذ الانجلو ـ ساكسوني الذي كان يقوى على حساب النفوذ الفرنسي لان فرنسا كانت تخشى ان يصل التغلغل الامريكي الى المستعمرات الفرنسية السابقة في افريقيا . وبشكل خاص في غينيا والجابون وموريتانيا . وفي الوقت نفسه كانت ترى ان منطقة الشرق الأوسط اصبحت واقعة تحت النفوذ الامريكي والسوفياتي وان فرنسا قل نفوذها كثيرا في هذه المنطقة الاستراتيجية الغنية بالنفط بسبب موقفها من الجزائر ومن ثم حرب السويس ، وتحالفها مع اسرائيل حتى بريطانيا لم تخسر مصالحها في المنطقة العربية بعد العدوان الثلاثي ، كما خسرته فرنسا . وفي المقابل حل النفوذ الامريكي محل النفوذ الفرنسي ووجد ديجول الذي كان

يبتعد عن السياسة الامريكية ، انه من مصلحة بلاده عدم الارتباط « بحليف » يكلفها نفوذها ومصالحها في الشرق الأوسط . وهذا الحليف مرتبط ارتباطا كاملا بالسياسة الامريكية ، ولهذا فك ارتباطه معها . من اجل ان لا يخدم المصالح الامريكية بشكل غير مباشر عن طريق اسرائيل وهو الذي يبحث لفرنسا عن نفوذها الضائع في المنطقة وهذا النفوذ لن يعود مادامت مرتبطة ارتباطا عضويا مع اسرائيل الى جانب ان درجة حرية الحركة لفرنسا قد تطورت الى جانب تطور الظروف الدولية الاخرى في العالم ، وهذا ساعد ديجول في تطوير موقفه المؤيد للعرب في الشرق الأوسط .

٢ ــ في الوقت الذي كانت مصالح فرنسا مع مصالح الدول الغربية الاخرى كان الجنرال ديجول لا يريد للنفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط ان يتسع هو الآخر على حساب المصالح الفرنسية بشكل خاص والمصالح الغربية بشكل عام ولان الدول الغربية اتخذت موقف المؤيد الكامل لاسرائيل فقد خشي الرئيس الفرنسي ان تتجه الدول العربية الى المعسكر الاخر اي الى الكتلة الشرقية لكي تساعدها في حماية استقلالها من الخطر الصهيوني المؤيد من الدول الغربية وربما كان ديجول يفكر « بسد فراغ » في المنطقة ، لانه اذا وقفت الدول الغربية بكاملها مع اسرائيل فان النفوذ السوفياتي سيزداد في الدول العربية ويتسع ، والدول العربية بحاجة الى من يقف الى جانبها . وان كانت بعض الدول العربية تفضل التفهم الغربي لقضاياها على الاتحاد السوفياتي . وحاولت فرنسا لعب هذا الدور أي ان تكون البديل للتفهم الغربي للعرب مقابل التأييد السوفياتي لهم . الا أن هذا الامر كان يفترض ان يصبح ديجول بمثابة المتحدث الاول ، ليس باسم فرنسا فقط بل باسم الغرب الاوربي ايضا . وكان هذا العامل بالذات العائق الرئيسي بوجه سياسة ديجول الخارجية . لانه لم يستطع ان يتحرك بمستوى النفوذين الانجلو ساكسوني عند اسرائيل والدول العربية المعتدله ، والسوفياتي في الدول العربية

الراديكاليه [٢٦٨] وكان ديجول قد عبر للمعلق الامريكي سولز بيرجر عن افكاره هذه بقوله « ليس من الحكمه ترك العالم العربي للاتحاد السوفياتي » . وعليه فهو يعتقد بأنه من الواجب ان يشعر العرب ان تأييد فرنسا لهم ، هو تأييد موازن للنفوذ السوفياتي ويضيف المعلق الامريكي بان ديجول لم يكن يعتبر بان صداقة فرنسا للعالم العربي يجب ان تكون « احتكارا » لها بل ان الجنرال اوضح انه يجب أن لا تكون فرنسا « ممثل الغرب الوحيد لدى العرب ، كما ان الدول العربية لا ترغب بأن تترك وحدها مع الاتحاد السوفياتي » [٢٦٩] .

٣ ـ كان ديجول يريد تدعيم استقلال فرنسا ، عند القوتين العظمتين لان ما يحدث في الشرق الأوسط القريب من فرنسا يؤثر بالتالي على استقلالها وأمنها ولهذا كان يريد الابقاء على منطقة البحر المتوسط منطقه محايده بعيدة عن العملاقين حتى لا يقتربا باسطولهما من الموانى الفرنسية وكلما زاد التوتر في المنطقة زاد النفوذان الامريكي والسوفياتي وكان يطالب باستمرار بتحييد البحر المتوسط وتحمست الدول العربية لهذا الاقتراح الا ان اسرائيل عارضته .

٤ ـ وجد الرئيس الفرنسي بان العالم الثالث ، المكان المثالي لكي يدعم الاستقلال الفرنسي ، ويزيد من نفوذه في هذه الدول عن طريق الظهور بموقف المدافع عن مصالح هذه الدول والمتفهم لقضاياها وكان يعرف ان الدول العربية لها اهمية كبيرة داخل دول العالم الثالث كما ان فرنسا مرتبطة من حيث اطارها الجغرافي ـ السياسي الطبيعي، كدولة اوروبية متوسطية ذات وجود مادي ومعنوي في حوض المتوسط ، مرتبطة ارتباطا شبه عضوي بالعالم العربي المتوسطي ، وبالجذور الافرواسيوية للعالم الثالث .

وادرك ديجول ان وجود عالم ثالث مستقل وقوي هو الدعامة الرئيسية للاستقلال الفرنسي الاوربي . ومنطلق انعتاق فرنسا من النفوذ الانجلو سكسوني ـ والحلف الاطلسي . كما ادرك ان العالم العربي هو الى حد بعيد

مفتاح العالم الثالث ومحوره الاكثر تجانسا وتماسكا ، وقلبه الاقتصادي والاستراتيجي دون منازع . وهذا الادراك جعله يرى في العالم العربي دعامة هامة لسياسة العظمه الديجولية . بينما استمرار وقوف فرنسا خلف اسرائيل خاصة بعد عدوانها على الدول العربية يظهرها امام دول العالم الثالث بمثابة الدولة الاستعمارية . وهو ما حاول ديجول ان يتخلص منه ، منذ استقلال الجزائر . ويزيل هذه النظرة من اذهان الرأي العام في العالم الثالث .

٥ ـ رغبة ديجول في ايجاد موقف موحد مع دول السوق الاوربية المشتركة ، في الشرق الاوسط ، وهذا الامرلو تم ،فانه يعطي الدول الغربية بزعامة فرنسا دور مهم تلعبه في العلاقات الدولية ، وبالتالي في ايجاد حل للقضية الفلسطينية ، حتى لا تبقى الامور مرتبطة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وبالتالي تمنى ديجول ان يكون له دور تلعبه الى جانب الدول العظمى ، لان فرنسا بصفتها اصغر الدول الكبرى ، لم تستطع لوحدها ان تلعب الدور الذي يطمع زعيمها ان تلعبه في العالم . ولهذا وجد عن طريق ايجاد موقف موحد لدول الاسرة الاوربية ، فانه يعطي لاوربا الغربية بزعامة فرنسا ، قوة على الصعيد الدولي ، ولكن رغبته هذه لم تتحقق في عهده ، نتيجة معارضة غالبية الدول في السوق للموقف الفرنسي المميز في الشرق الأوسط ، ولعدم رغبة هذه الدول بمعارضة موقف الولايات المتحدة . ولكنها تحققت فيما بعد ، في عهدي بومبيدو وجيسكار ديستان .

٦ ـ لم يكن ديجول يريد ان تصل الأمور مع اسرائيل الى ما وصلت اليه ، وهو الذي كان يريد ان يكون لفرنسا دور في ايجاد حل سلمي في الصراع العربي الاسرائيلي . الا ان التصرفات الاسرائيلية نفسها ضد الدول العربية وضد فرنسا ايضا جعله يتخذ موقفا متشددا معها ، منذ حرب يونيو ١٩٦٧ . وديجول الذي ظهر على المسرح الدولي كزعيم للمقاومة الفرنسية ضد

الاحتلال الالماني ، والمؤمن بالعدالة والحق من غير المعقول ان يستمر في تأييد اسرائيل التي تحتل اراضي ثلاثة دول عربية . وهو الذي كان ينظر الى نفسه باعتزاز وبأن على الآخرين تقبل توجيهاته وهناك عامل شخصي ونفسي تأثر به الجنرال بعد حرب يونيو ضد اسرائيل ، وهو انها لم تسمع كلامه واظهر ضيقه في مناسبات عديدة من الموقف الاسرائيلي*.

كما صرح للصحفي السياسي شرايبر بهذا الخصوص وقال « قلت لهم ان لا يهاجموا ولم يستمعوا الى ذلك اليوم » وقال له شرايبر « ولكن ياسيدي الجنرال انهم غير ملتزمين باطاعتك » فاجاب ديجول مبتسما « اعلم هذا ، ولكن على اي حال فانهم بالغوا . . . ويبالغون باستمرار »[٢٧٠]، كما ان استمرار تحديهم له ، عند هجومهم على لبنان باسلحة وطائرات فرنسية على دولة تربطها مع فرنسا علاقات خاصة ، دفع الجنرال لفرض حظر شامل على ارسال الاسلحة اليها ، ويزيد من تعاونه وتفهمه للقضايا العربية .

وهذا يعني ان ديجول عندما بدأ سياسة التقارب مع الدول العربية لم يكن يريد ان تتحسن علاقاته مع الدول العربية على حساب علاقاته مع اسرائيل ، الا ان التصرفات الاسرائيلية هي التي دفعته لكي يتشدد في موقفه معها . ومع ذلك استمر حتى اللحظات الاخيرة يتحدث عن حق اسرائيل في الوجود .

٧ ــ ويمكن اختصار هذه العوامل ، بعامل واحد وهو مصالح فرنسا . وديجول كان يعني جيدا اهمية الدول العربية في السنوات القادمة ويعرف حاجة فرنسا النفطية ، لكي يستمر اقتصادها على الوقوف امام منافسة المنتجات الاجنبية الاخرى . ولهذا وجد ان النفط العربي ضروري لفرنسا الى جانب دخولها من

---

* تصريحاته للبرلمانيين الفرنسيين في الاليزيه ١٢ يونيو ١٩٦٧ وفي المانيا الغربية في ٣١ يوليو من نفس العام .

الباب العـريض ، باقامة مشـاريع ضخمـة في الـدول العـربية ـ خاصـة النفطية . وتدفق رؤوس الاموال العربية الى المصـارف الفـرنسية . وزيادة التبادل التجاري بين الـدول العـربية وفرنسـا ، الى جانـب المحافظـة على العلاقات الخارجية التي ربطت بينهما ، كل ذلك ، اقنع الرئيس الفـرنسي بضرورة تحسين علاقاته مع الدول العربية وهذا لن يأتي الا باتخـاذ موقف متفهـم من القضية الفلسـطينية . وهـي القضية المركزية عنـد الشعـوب العربية . اي انه عندما اتخذ موقفه الجديد من الدول العربية كانت امامـه المصلحة الفرنسية ولا شيء غير ذلك فهو يريد فرنسا قوية ومستقلة « فرنسا العظيمة » ،لكي تقف في مصاف الدول العظمى الاخرى . وهو ما عبر عنه مرارا في مذكراته . وهذا الامر من المستحيل تحقيقه ، من دون ان يضمـن مصالح فرنسا الاقتصادية في المنطقة العربية القريبـة ـ نسـبيا ـ منهـا وهـذه المصالح الاكبر كثيرا من مصالحها مع اسرائيل ، والتي تتزايد باستمـرار في الحاضر والمستقبل ، هي من الاسباب التي دفعت ديجـول ، لاتخـاذ موقف قريب من الموقف العربي الى جانب ان ذلك يخدم هدفـه بتحقيق « عظمـة فرنسا » الذي سعى اليه طويلا . وعبـر ميشيل دوبـريه عن حقيقـة الموقف الفرنسي بقوله :

« بـان فرنسـا ليسـت موالية للعـرب ولا لاسرائيل ، ولكنهـا موالية لمصالح فرنسا »[٢٧١] .

وفعلا فان فرنسا ضمنت نفوذها ومصالحها في الدول العربية ليس في عهد الجنرال ديجول فقط بل في السنوات اللاحقة في عهدي بومبيدو وجيسكار ديستان .

ولكن مؤسس الجمهورية الخامسة ، وضع سياسة خارجية لمصلحـة بلاده وسار عليها خلفاؤه وطوروها . الا ان المصلحة الفرنسية بقيت هي الاخرى ، فوق كل اعتبار عندهما ، كما كانت عند الجنرال ديجول ، وهو ماسنحاول الكشف عنه في الفصول القادمة .

هوامش الفصل الثاني

(1) Maurice Duverger, **La Veme republique,** Paris, Presses Universitaires de France, 1970, P. 245.
(2) Pierre-Vianson-Ponte, **Les Gaullistes,** Paris, Ed. du Seuil, 1963, P. 7-8.

٣) نادية محمود مصطفى ، سياسة ديجول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة ١٩٥٨ - ١٩٦٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٦ .

٤) المرجع السابق .

٥) جان لاكوتير ، المرجع السابق ص ٣٢ .

(6) Voir, **Histoire des troupes du Levant, en collaboration avec le chef de bataillon, Tvon,** 17 A out, 1931.
(7) Ch. de Gaulle, **Discours et messages,** recueil de Textes de G.de Gaulle. Paris, Plon, 1970. Tome I. P. 558.
(8) Alfred Grosser, **La IVe Republique et sa politique exterieure,** Paris, Ed. Armand Colin, 1961, P.98.
(9) Jacob Ysur, **Prelude a Suez,** Paris, Presses de la Cite, 1968, P. 200.
(10) Discour prononce a L'Assemblee Consulative. 22 Novembre, 1944.
(11) Cyprus Sulzberger, Les derniers des geants, 1954-1963 Paris, Ed. AlbainMichel, 1972, P. 106.
(12) Jacob Ysur, **Prelude a Suez.** Op. Cit., P. 201.
(13) Jean-Raymond Tournoux, **La tragedie du general,** Paris, Plon. 1967, P. 106.
(14) David Lazare, **L'opinion francaise et la naissance de l'Etat d'Israel,** Ed. Calmann-Levy, 1972, P. 222.
(15) Ibid. P. 262.
(16) Ibid., p. 229.
(17) Ibid., P. 230.
(18) Ch. de Gaulle, **La discorde chez l'enemi,** Paris, Plon, 1972, Tome 1. P. 259.
(19) Bar-Zohar. **Ben Gourion, le prophet arme,** Paris, Fayard, 1966. P. 114.
(20) Le Monde, II Septembre, 1945.
(21) David Lazare, **Op. Cit.,** P. 238.
(22) Ibid.
(23) Ch. de Gaulle, Discours et messages, dans l'attente, 1946-1958. Paris, Ed. plon. 1970, Tome XI, PP. 152- 3.
(24) Ibid., P. 240, Conference de presse, 17 Novembre, 1948.
(25) Jacob Tsur, **Op. Cit.,** P. 200.
(26) **Ibid..** P. 201.
(27) Bar-Zohar, "Les relations entre la France et Israel de 1948 a 1961" Paris, These Doctorat de recherche, Fondation National des sciences politiques, 1963, p. 339, Non Publie.
(28) Journal Carrefour, Paris, 14 Novembre, 1956.
(29) Ibid., 12 Septembre, 1955.
(30) Jean-Raymond Tournoux, **"Op. Cit.,** pp. 214-5.
(32) Propos cite par Tournoux dans **le Figaro Litteraire,** 15, Janvier, 1968.

(32) Jacques Debu-Bridel, **De Gaulle contestair,** Paris, Ed. Plon. 1970. P. 131.
(33) Jean Raymond Tournoux, **Secrets d'Etat,** Paris, Ed. Plon. 1960, P. 117.
(34) P. Wajsman et R.F. Teissedre, **Nos politiciens Face au conflit Irae lo-arabe,** Paris, Ed. Fayard, 1969, P. 115.
(35) **Ibid.,** P.114.
(36) **Ibid.,** P.115.
(37) **Le Monde,** 18-19 October, 1959.
(38) **Ibid.,** 20 October. 1959.
(39) Sami Cohen, **De Gaulle, les Gaullistes et Israel.** Paris Alain Moreaux, 1974, P. 84.
(40) **Le Monde,** 28 October, 1959.
(41) Lettre du 19 November, 1959, **Archives du Comite France-Israel,** Paris.
(42) France-Soir, 20 October, 1959.
٤٣ ـ لقاء خاص مع موريس كوف دي مورفيل ، باريس في ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩ .
(44) Ch. de Gaulle, **Memoires d'espore, le renouveau, 1958-1962, Op.Cit.,** P.278.
(45) Michel Bar-Zohar, **BenGourion Le prophete arme, Op. Cit.,** pp. 355-6.
(46) Source, Journal personnel d'Shimon Peres, Cite par Sami Cohen, **Op. Cit.,** PP 66 — 67.
(47) M. Bar-Zohar, **Les relation entre la France et Israel, Op. Cit.,** P. 385.
(48) **Le Monde,** 8 Juin, 1961.
(49) Sami Hadawi, **La correspondance de Gaulle-Ben-Gourion,** Paris, Publie par le bureau de la ligue Arabes, 1968, PP. 4-31.
50- Ibid., PP.33-7.
(51) **Le Monde,** 10 Janvier, 1968.
(52) **Ibid.,** 18 October, 1969.
(53) Denys Krynen," la politique proche-orientale du General du Gaulle (1958-1969) le sentiment et la raison." These sciences politiques, Toulouse-France, 1975, P. 125, Non publie.
(54) **Le Monde,** 6 Avril, 1962.
(55) Ch. De Gaulle, **Discours et messages, vers le terme, 1966-1969.** Paris, Ed., Plon. 1970, Tome XIV, PP. 227-35.
(56) P. Wajsman et R.F. Teissedre, **Op. Cit.,** P. 127.
(٥٧) عبد العال الباقوري ، فرنسا والعرب واسرائيل وأمن البحر المتوسط ، مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت ، عدد ٤٣ مارس ١٩٧٥ ، ص ٧٩ .
(58) Sami Cohen, **Op. Cit.,** P. 81.
(٥٩) لقاء خاص مع كوف دي مورفيل ، باريس ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩ .
(60) Rapport Jean Chauvel, Juillet, 1963, Documention Frangaise, 1964, Annexes, P. 32.
(62) Samuel Seguev. Israel, Les Arabes, et les Grandes Puissances, 1963-1968, Paris, Ed. Calmann-Levy, 1968, PP. 224-226.
(٦٢) لقاء خاص مع بيار روسي Pierre Rossi أحد المختصين الفرنسيين بالشرق الأوسط ـ باريس ٧ ديسمبر ١٩٧٧ .
(63) **Ibid.,** p. 229 - 31.
(64) **Le Monde,** 3 Mai, 1970.
(٦٥) عبد العال الباقوري ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .
(٦٦) د . حامد ربيع ، التعاون العربي والسيسة البترولية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٠ . ص ـ ١٠٨ .

(67) **Le Monde,** 3 Mai, 1970.

(٦٨) محمد حسنين هيكل ، هل تتغير سياسة فرنسا تجاهنا بعد ديجول ؟ الأهرام ، ٢ مايو ١٩٦٩ .

(69) Wajsman et R.T. Teissedre, **Op. Cit.,** 132.

(٧٠) لقاء خاص مع الوزير لويس تيرنوار ، رئيس جمعية الصداقة الفرنسية العربية ، باريس ٢٢ يونيو ١٩٧٨ .

(71) Sami Cohen. **Op. Cit.,** P. 96.
(72) R.A.I Samad, **Op. Cit.,** P. 219.
(73) **le Monde,** 2 Juillet, 1964.
(74) **Ibid.,** 10 Juillet, 1964.

(٧٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٤ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية . ص ـ٢٧٢ .

(٧٦) المرجع السابق .

(77) **Le Monde,** 2 Juillet, 1964.
(78) Samuel Seguev, **Op. Cit.,** P.27.

79) **P. Wajsman et R.F. Teissedre, Op.Cit.,** P.124.
80 **Ibid.,** P. 131.

(٨١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ـ ١٩٦٥ ، ص ٤٨٦ .

82) **Jerusalem post,** 24 Octobre, 1965.
83) **Ibid.,** 23 Decembre, 1965.
84) **Ibid.,** 25 Octobre, 1965.
85) **Ibid.,** 14 Decembre, 1965.
86) Samuel Seguev, **P.Cit.,** P.97.
87) Denys Krynen, **Op. Cit.,** P. 249.
88) **Jerusalem post,** 27 Janvier, 1964.

(٨٩) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ، ١٩٦٤ ، ص ٢٧٢ .

90) **Le Monde,** 13 Mai, 1969.

(٩١) عبد العال الباقوري ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

92) Nasseer, Harwri Natalie Hevener, France and the Middle East, 1967-1968. **The Middle East Journal,** Washington, Vol. 23, No.4, 1969, P. 489.
93) Samuel Seguev, **Op. Cit.,** P. 121.
94) Michel Bar-Zohar, **Histoire secrete de la guerre d'Israel, Paris,** Ed. Fayrd, 1968, PP. 86-101.
95) La politique Etrangere de la France, leresemesttre, 1967, **Op. Cit. p. 101.**
96) **Le Monde,** 26 Mai, 1967.
97) Raymon Aron, **De Gaulle, Israel, et Les Juifs,** Paris, Ed. Plon. 1968, P. 121.
98) Walter Laquer, **The Road to War,** London, Wildwood House, 1967, PP. 53-4.
99) Samuel Seguev, **Op. Cit.,** P.100.

(١٠٠) لقاء خاص مع كوف دي مورفيل ، باريس ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩ .

(101) Ch. de Gaulle. Conference de presse, 27 Novembre, 1967, **Dicours et Messages,** vers Le *Terme*, 1968, Paris, Ed. Plon, 1970. *Tome* XIV, P.232.

(١٠٢) من مذكرات أبا ايبان ، نشرتها الصنداي تايمز اللندنية ، وترجمتها حرفيا جريدة القبس الكويتية ، ١١ يناير ١٩٧٨ .

103) Samuel Seguev, **Op. Cit.,** PP.100-1.
104) Walter Laquer, **Op. Cit.,** PP.151-2.
105) Samuel Seguev, **Op.Cit., P. 102.**
106) Le Monde, 25 Mai, 1967.
107) Nasseer Harwri, Natalie Hevener, **Op. Cit.,** PP. 491-2.
108) **L'Annee politique, economique, sociale et diplomatique en France,** 1967, P. 186.

(١٠٩) الأهرام ، القاهرة ٢٧ مايو ، ١٩٦٧ .

110) **Le Monde,** 26 Mai, 1967.
111) La politique etrangere de la France, **Op. Cit.,** lere Semestre 1967, p. 108.

(١١٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٧ ، ص ٨١٥ .

113) **La politique etrangere de la France, Op. Cit.,** P.120.
114) **Ibid.,** P. 110-4.

(١١٥) شحاده موسى ، علاقات اسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ، سلسله كتب فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، رقم ٣٣ ، مايو ١٩٧١ ، ص ١٣٠ .

116) Andre Cocatre Zilgien, **Diplomatie francaise et problemes internationaux contemporains,** Paris, Ed. Cujas, 1970. p. 71.
117) **Le Monde,** 22 Juin, 1967.
118) **Ibid.**

(١١٩) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ، ١٩٦٧ ، المرجع السابق ، ص ٨٢٤ .

120- **La Combat,** 29 Mai, 1967.

(١٢١) الكتاب السنوي ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

122) **Le Monde** 30 Juin, 1967.
123) **Ibid.,** 8 Juillet, 1967.

124 **Dan Uri, De Gaulle contre Israeli ; Decument sur l'embargo,** Paris, Ed. speciale, 1969, p. 113.
125) **Le Monde,** lere Septembre, 1967.
126) Ch. de Gaulle, **Discours et Messages, Vers Le terme,** Tome XIV, Ed. Plon, 1970. pp. 227-35.
127) **Jerusalem post,** I Decembre, 1967.

(١٢٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٧ ، ص٨٤٠ .

129) P. Wajsman et R.F. Teissedre, **Op. Cit.** p.165.

(١٣٠) نفس الكتاب السنوي - المرجع السابق .

131) **Jerusalem post,** 30 November, 1967.
132) Samuel Sequeuv, **Op. Cit.,** p. 237.
133) **Ibid.,**
134) **L'Expresse,** 12 Decembre, 1967.
135) **I. Herald Tribune,** 2 Decembre, 1967.
136) Samuel Seguev, **Op. Cit.,** p.237.
137) **Ibid.**
138) **Jerasalem post,** 9 Janyier, 1968.
139) **Ibid.,** 20 Janviyer, 1968.

14) **Ibid.**
141) **Ibid.**
141) **La Politique etrangere de la France, Op.Cit.,** 23m3 semestre 1968, P. 54.
143) **Jerusulem Post,** 27th of August, 1968.
144) **Le Monde,** 27 Aout 1968.

(١٤٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٨ ، ص ص ٨٣٠ - ٨٣١ .

146) **Le Monde,** 22-23 Septembre, 1968.
147) **Ibid.,** 27 Septembre, 1968.
148) **Ibid.**
149) **La Politique etrangere de la France, Op. Cit.,** 2eme Semestre, 1968, p. 103.

159) **Ibid.,** p. 109.
151) **Ibid.**
152) **Le Monde,** 9 Octobre, 1968.
153) **Ibid.,** 25 Janvier, 1969.
154) **Ibid.**

(١٥٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ص - ٦٣١ .

(١٥٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٩ ، ص ٦٣١ .

(١٥٧) المرجع السابق .

(١٥٨) المرجع السابق .

(١٥٩) المرجع السابق ص ٦٣٢ .

160) **Guy de Carmoy, Les Politiques Etrangere de la France, 1944-1966,** Paris, Ed. la table ronde, 1967, p 327.
161) **La Politique etrangere de la France, Op. Cit.,** lere Semestre, 1967, p. 19.
162) **Ibid.,** p. 110.
163) **Ibid.,** p. 166.

(١٦٤) ناديه مصطفى ،السياسة الخارجية لديجول ، المرجع السابق ، ص ٤٦٣ .

نص البيان « ان ازمة الشرق الأوسط ، بدلا من ان تهدأ كما هو مرجو فانها ازدادت خطوره ، وعلى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا الذين لهم مقعد دائم في مجلس الأمن ، ان يتفقوا في العمل على تطبيق القرار الذي اصدره مجلس الأمن في ١٢ نوفمبر ١٩٦٧ . وان الوصول الى مثل هذا الاتفاق لابد وان تسبقه مناقشات واتصالات تفتح الباب لحل الازمة ويجب ان تشترك فيها الدول المعنية بالنزاع لذلك فان الحكومة الفرنسية تقترح على الدول الاعضاء الدائميين في مجلس الأمن ، ان يجتمع مندوبوها الدائمون في مجلس الامن بالاتصال مع الامين العام للامم المتحدة ليبحثوا عن الوسائل التي بمقتضاها تستطيع حكوماتهم ان تسهم في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وذلك بتجديد شروط تطبيق احكام قرار ٢٤٢ وبتسهيل الاعمال القادمه لمجسل الامن » .

165) La politique etrangere de la France, **Op. Cit.,** 1ere Semestre. 1969. P. 40.
166) **Ibid.,** p. 67.

(١٦٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٩ ، ص ٧٦٦ .

(١٦٨) المرجع السابق ، ص ٧٦٧ .

(١٦٩) مجلة شؤون فلسطينية رقم ٢٢ يونيو ١٩٧٣ ص ١٠٦ .

(١٧٠) المرجع السابق .

(١٧١) د . بطرس غالي ، القضايا العشر في تسوية ازمة الشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية ـ القاهرة عدد ٢٤ ابريل ١٩٧١ ، ص ٤٦ ـ ٥٧ .

172) Denys Krynen, **Op. Cit.,** p. 114.
173) **Ibid.**
174) **Ibid.** p. 115.
175) **Ibid.,** p. 117.
176) **Ibid.,** p. 118.
177) **Ibid.** p. 120.

181) Articles et Documents, **Reveue de l'actualite internationales** No. o.1858, 30 Juin, 1967, Documentations Francaises. p. 29.

(١٨٢) د . سمعان بطرس فرج الله ـ الامم المتحدة والعدوان الاسرائيلي ، مجله السياسة الدولية مجلد ٤ ، عدد ١٤ ، اكتوبر ١٩٦٨ ، ص ص ١٨ ـ ٤٩ .

183) Nasseer Harwri, Natalic Hevener, **Op. Cit.,** p. 493.
184) **Chroniquo mensuelle de l'O.N.U.,** Juillet, 1967, p. 36.
185) Andre Cocrate-Zibjien, **Diplomatic Francaise, et problemes internationaux contemporains,** Paris, Ed. cujas, 1970, pp. 44-5.
186) La Politique Etrangere de la France, **Op. Cit.,** 3eme Semestre, 1967, p. 97.
187) **Ibid.** pp. 171-3.
188) **Ibid.,** lere semestre, 1968, pp. 85-8.
189) **Jerusalem Post,** 27 March, 1968.
190) **Ibid.,** 29 March, 1968.
191) **La Poltique etrangere de la France, Op. Cit.,** 2eme Semestre, 1968, pp. 251-2.
192) Andre Cocrate-Zibgien, **Op. Cit.,** pp. 46-7.
193) **La Politique etrangere de la France, Op. Cit.,** 2eme Semestre 1967, p. 176.
194) Ch. De Gaulle, **Discours et Messages,** Pour l'effort, **Op.Cit.,** p. 310.
195) La Politique **etrangere de la France Op. Cit.,** Lere Semestre, 1967., textes, p. 20.
196) **Ibid.,** p. 42.
197) Riad AlSamad, **Op. Cit.,** p. 226.
198) **Le Politique etrangere de la France, Op. Cit.,** 2eme Semestre 1967, p. 137.

(١٩٩) مقابلة مع الوزير الفرنسي سبق ذكرها .

200) Paul Balta, Claudine Rulleau, **La Politique Arabe de la France, de de Gaulle a Pompidou,** Paris, Ed. Sindibad, 1973, p. 87.
201) **Ibid.,** p. 88.
202) **Le Monde,** 31 Juillet, 1971.
203) Paul Balta, **Op. Cit.,** p. 89.
204) Ch. de Gaulle, **Memoire d'espoire, Le renouveau, Op. Cit.** p.333.
205) **Statistiques officielle du commerce exterieur de la France, 1961-1969, Ministere des Affaire economigues** et de Finances, Paris.

206) **Ibid.**
207) **Ibid.,**

(٢٠٨) الكتاب النوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٧ ، ص ٨٣٤ .

209) **Le Monde,** 5 Fevrier, 1968.

(٢١٠) باسم الجسر فرنسا الحريصة على لبنان والعرب ، مجلة المستقبل باريس عدد ٨٨ ، ٢٨ اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٦ .

(٢١١) مقابلة مع كوف دي مورفيل سبق ذكرها .

212) **Statistique officielle du commerce exterieur, Op. Cit.,**
213) **Annuaire Officials,** chambre de commerce France-Arabe, Parid, 1978, p. 27.
214) **Ibid.**
215) Paul Balta, C.Rulleau **Op. Cit.,** p. 65.

(٢١٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٧ ، ص ٨٣٤ .

(٢١٧) لطفي الخولي ، من موليه ١٩٥٦ إلى ديجول ١٩٦٧ ، الاهرام ٧ يناير ١٩٦٨ .

218) Paul Balta, C. Rulleau, **Op. Cit.,** p. 75.
219) Dan Uri, **De Caulle contre Israel,** Paris, Ed. Specialie, 1969, p. 44.
220) Roger Guillemard, "Problemes et orientations de la politique etrangere d'Israel, de 1956 a 1967, These, Universite Paris II, p. 46, Non publie.

(٢٢١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ، ١٩٦٤ ، ص٢٦٨ .

222) Dan Vri, **Op. Cit.,** p. 51.
223) **Ibid.,** p. 53.
224) **Ibid.** p. 13.
225) **Ibid.,** p. 58.
226) Michel-Bar Zohar, **Histoire Secrete de la GUERRE D'Israel, Op. Cit.** p. 211.
227) **Ibid.,** pp. 211-6.
228) **Le Monde,** 27 Juin, 1968.
229) **Ibid.,**
230) **Ibid.,** 18 Avril, 1968.
231) **Ibid.,**
232) **Ibid.,** 10 Fevrie, 1968.
233) **Ibid.,** 12 Avril, 1968.
234) **La politique etrangere de la France,** 2eme senestre, 1967, p. 206.
235) **Le Monde,** 15 Janvier, 1969.
236) **La Politique etranqere, de le France,** lere Semestre, 1969, p. 37.

(٢٣٧) اليوميات الفلسطينية ١٩٦٩ مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية بيروت ص١٩ .

238) **Jerusalem post,** 8 Janvier, 1969.
239) **Ibid.**
240) **Le Monde,** 8 Janvier, 1969.
241) **Le Monde,** 9 Janvier, 1969.
244) **La Politique etrangers de la France,** lere Semestre, 1969, p. 45-6.
243) Le Monde 15, Junvier, 1969.

(٢٤٤) شحاده موسى ـ المرجع السابق ، ص ص ١٤٥ ـ ١٤٧ .

(٢٤٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ، لعام ١٩٦٩ ، ص ٦٢٨ .

(٢٤٦) المرجع السابق .

(٢٤٧) شحاده موسى ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

248) **La Politique etrangere de la France,** lere Semestre, 1969, p. 46.
249) **Le Monde,** 16 Janvier, 1969.
250) **Ibid.**
251) **Le Monde,** 8 Janvier, 1969.
252) **Ibid.**
253) **La Politique etrangere de la France,** lere Semestre 1967, p. 1321.
254) Ch. de Gulle. **Discours et Messages, Vers le Terme, 1966-1969,** Paris, Ed. Plon, 1970, Tome XIV, p. 268.

(٢٥٥) مقابلة مع مسؤول فرنسي ، طلب عدم الافصاح عن اسمه ، باريس ١٥ أكتوبر ١٩٧٩ .

(٢٥٦) مقابلة مع نفس المسؤول وأكد قياديون من منظمة التحرير للباحث حدوث هذه الاتصالات ولكنهم لم يؤكدوا أو ينفوا شراء الأسلحة الفرنسية الا أنهم قالوا بأن الجزائر هي التي كانت تقدم الأسلحة .

257) **Paris-Match,** 19 Ferrier, 1972.

(٢٥٨) مقابلة مع الوزير الفرنسي تيرنوار ، سبق ذكرها .

259) Paul Palta، C. Rulleau, **Op. Cit.,** p. 178.
260) **La Politique etrangere de la France,** lere Semestre, 1968, p. 85.
261) **Le Monde,** Il Janvier, 1969.
262) **Ibid.,** 14 Janvier, 1969.

(٢٦٣) موسى شحاده ـ المرجع السابق ، ص١٥٣ .

(٢٦٤) المرجع السابق .

(٢٦٥) الأخبار القاهرية ، ٢٩ ابريل ١٩٦٩ .

(٢٦٦) نفس المرجع .

267) Pierre Distrai, **De Suez a Akaba,** Paris, Ed. Cujat, 1968, p. 130.

(٢٦٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٨ ص ٨٠٥ .

269) The New York Times, 4 Feb., 1968.
270) Sami Cohen, **Op. Cit.,** p. 145.
271) **Le Monde,** 3 Mai, 1970.

الفصل الثالث

فترة رئاسة جورج بومبيدو
من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٤

المبحث الأول : بداية سياسة بومبيدو من الصراع العربي الأسرائيلي .

المبحث الثاني : سياسة بومبيدو من عام ١٩٧٠ حتى بداية حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

المبحث الثالث : موقف فرنسا من حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

المبحث الرابع : فرنسا والنفط العربي .

المبحث الخامس : بومبيدو والفلسطينيون .

تمهيـــد :

لم يكن جورج بومبيدو معروفا في الأوساط السياسية الفرنسية عندما بدأ حياته السياسية عام ١٩٦٢ كرئيس للحكومة الفرنسية ، وماضيه السياسي لا يعرف عنه اي موقف مسبق من القضايا العربية سوى انه منذ عام ١٩٥٤ وحتى توليه رئاسة الحكومة كان يعمل مديرا عاما لبنك روتشيلد*.

ولم تكن أفكار بومبيدو بعيدة عن أفكار ديجول ، فخلال عمله الى جانبه كرئيس للحكومة ، كان لا يناقش في السياسة الخارجية التي يضعها الجنرال بل كان يهتم أكثر في الشئون الداخلية . وبالنسبة للسياسة التي وضعها ديجول تجاه الشرق الأوسط فقد كان ينفذها من دون أن يبدي أي موقف علني معارض أو مؤيد ، كما كان يفعل بعض الوزراء الفرنسيين . وعبر عن تفهمه للسياسة الديجوليه في الشرق الأوسط بسكوته عنها .

وخلال الحملة الانتخابية للرئاسة عام ١٩٦٩ أظهر ميلا تجاه اسرائيل في تصريحاته . ووزع مذكره على النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية عرض فيها السياسة الخارجية التي سيسير عليها في حالة انتخابه رئيسا . وبخصوص الحظر على الأسلحة قال « ان بقاء الحظر على ارسال الاسلحة الفرنسية لاسرائيل يتوقف على الوضع في الشرق الأوسط . وأن هدف فرنسا الأول في تلك المنطقة يجب أن يكون احقاق سلام عادل ودائم بين العرب واسرائيل . وهو امر يتطلب انهاء حالة العداء ، واعتراف دول المنطقة ببعضها ، وبحدود آمنه ومعترف بها لاسرائيل .

وان قرار مجلس الأمن ، وضع المبادىء العامة للتسوية بين العرب

---

*جي روتشيلد رئيس الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد ، واحد زعماء الحركة الصهيونية الفرنسية تربطه مع بومبيدو صداقة حميمه منذ مطلع الخمسينات .

واسرائيل ، وان ذلك لن يتم الا اذا توقفت الدول الكبرى عن تزويد دول المنطقة بالسلاح »[1]

الا أنه عاد وصرح بأنه اذا تبين له عدم امكان فرض حظر شامل وحقيقي على شحن الأسلحة الى جميع اطراف النزاع في الشرق الأوسط « فان فرنسا ستضطر الى اعادة النظر في موقفها بالنسبة الى قرار حظر شحن الأسلحة الى اسرائيل »[2]

واما موقف المرشح الآخر للرئاسة آلان بوهير* فقد كان أكثر صراحة في تأييده لاسرائيل ومطالبته برفع الحظر ، اذ قال في سياق حديثه مع لجنة الصداقة الفرنسية ـ الاسرائيلية ، ان فرنسا يجب الا تميل الى طرف على حساب طرف آخر ، وان حظرا تاما تفرضه جيمع الدول الكبرى على شحن الأسلحة الى دول الشرق الأوسط المعنيه في النزاع كان امرا ضروريا عام ١٩٦٧ . الا انه اوضع بأن خطوة فرنسا المنفرده لم تساهم في الانفراج [3].

وفي ١٥ يونيو ١٩٦٩ ، بدأ جورج بومبيدو رئاسته للجمهورية الفرنسية لكي تستمر الجمهورية الخامسة التي أسسها ديجول قبل عشرة سنوات وتستمر معها السياسة الخارجية للجنرال ، ولكن بوسائل تختلف قليلا عن الوسائل التي اتبعها مؤسس الجمهورية الخامسة ، وهو ما سيبحث في الصفحات القادمة .

---

*خاض بومبيدو كمرشح ديجولي الانتخابات في الدورة الاولى ضد مشرح الحزب الاشتراكي جاستون دوفير Gaston Defferre ومرشح حزب الوسط ، آلان بوهير Alain Bohair صديق اسرائيل ، والحزب الشيوعي جاك دوكلو Jacques Duclos والاشتراكية الموحده ميشال روكار Michel Rocard ومرشح اليسار التروتسكي آلان كريفين Alain Krivine اليهودي الشاب الذي دعا في حملته الانتخابية الى تصفية الوجود الصهيوني المستغل في اسرائيل . وحاز بومبيدو في الجولة الاولى على ٤٤,٤٧٪ من الاصوات . وبوهير على ٢٣,٣١٪ ، ودوكلو ٢١,٢٧٪ وفي الدورة الثانية حاز بومبيدو على ٥٧,٥٨٪ ، وبوهير الذي أيده الحزب الاشتراكي على ٤٢,٤٢٪ . وكانت أصوات اليهود الفرنسيين بغالبيتها معاديه للمرشح الديجولي ومؤيده لبوهير . عن الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٩ ، ص ٦٣ .

المبحث الاول

سياسة بومبيدو من القضية الفلسطينية

تمهيـــــد :

امتازت فترة رئاسة جورج بومبيدو ، بالنسبة للموقف الفرنسي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، بحدوث قضايا ساعدت في زيادة توتر العلاقات الفرنسية الاسرائيلية . بدلا من حدوث تقارب بينهما حسب ما توقعته اسرائيل في بداية رئاسته . وكانت اسرائيل هي السبب في كثير من هذه القضايا ، كخطف خمسة زوارق حربية فرنسية من ميناء شيربورغ ، واثارتها ليهود امريكا ضد الرئيس الفرنسي عند زيارته للولايات المتحدة الى جانب رفضها في البداية ، استلام ثمن طائرات الميراج الخمسين بعد أن قررت فرنسا شراءها . وجاءت قضية صفقة الميراج الليبية ومن ثم موقفها من حرب اكتوبر ١٩٧٣ لتزيد من تأزم المواقف بين باريس وتل ابيب في عهد بومبيدو .

بداية موقف بومبيدو :

عندما وصل بومبيدو للرئاسة الفرنسية استبشرت اسرائيل به خيرا ـ مع العلم أنها عملت على اسقاطه في الانتخابات ـ وذلك لانه كان في وقت من الأوقات في خدمة آل روتشيلد الى جانب تصريحاته المعتدله بالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي خلال حملة الانتخابات . وصاحب ذلك حملة صهيونية منظمة على سياسة الجنرال ديجول من اسرائيل وضرورة قلب هذه السياسة المتبعه منذ عام ١٩٦٧ في عهد الرئيس الجديد . الا أنه كما يقول جوبير وزير خارجية فرنسا السابق فان مسببات هذه السياسة لم تتغير ، ولهذا لم يحدث تبدل في السياسة الخارجية لبومبيدو في الشرق الأوسط[٤] ـ مع العلم أنه أظهر في بداية رئاسته ميل الى التراجع عن قرار الحظر الشامل على الأسلحة المرسله لاسرائيل وظهر ذلك على لسان رئيس الحكومة الفرنسية الجديدة جاك شابان دلماس الذي أعلن في برنامج تلفزيوني في ٢٨ يونيو ١٩٦٩ أن فرنسا « قد تعيد النظر » في الحظر المفروض على شحن الأسلحة

لاسرائيل والعرب[٥]. واثار احتمال التراجع عن قرار الحظر الشامل الذي أعلنه رئيس الحكومة الفرنسية الدول العربية ، وأرسل عبدالناصر نائبه حسين الشافعي الى باريس حاملا رسالة لبومبيدو ، ورد الرئيس الفرنسي على الرسالة بأن فرنسا « ستستمر كما في الماضي في عملها في سبيل السلام والعدل »[٦] الا انه في مؤتمره الصحفي الاول الذي عقده في العاشر من يوليو كان أكثر صراحه عندما أعلن بأن أقصى ما يمكن أن يفعله هو ان يوافق على العودة الى حظر « انتقائي » على الاسلحة . وهذا يعني السماح بشحن قطع الغيار اللازمة للصيانة والمعدات الدفاعية أو المعدات ذات الطاقة الهجومية المتدنيه « الخفيفه » وربط ذلك بتطور الوضع في الشرق الأوسط . وفي ختام مؤتمره قال الرئيس الفرنسي الجديد أنه « لن يوجد حل دائم لاسرائيل ، ولا بالحرب ، ولا بالانتصارات العسكرية كما أكد على المصالح الفرنسية المعنوية والمادية في المتوسط والعالم العربي بشكل خاص »[٧].

جاءت تصريحات بومبيدو لتزيل الآمال التي عقدتها اسرائيل عن احتمال الغاء الحظر الشامل على الاسلحة المرسلة اليها ومع ان الحكومة الاسرائيلية أعربت عن عدم رضاها على تصريحاته ، الا انها لم تصدر بيانا ضده . وكانت تأمل من الرئيس الفرنسي ان يبحث في القضايا الثلاث الرئيسية التي تهمها :

١ ــ الغاء الحظر على طائرات الميراج .
٢ ــ الموافقة على طلبها بالارتباط بالسوق الاوروبية المشتركة .
٣ ــ موقف فرنسا من أزمة الشرق الأوسط المتقارب من الموقف العربي .[٨] ووصل شمعون بيريز في ٤ اكتوبر الى فرنسا ، لكي يبحث مع وزير الدفاع الفرنسي بقضية طائرات الميراج ، وبالعلاقات بين البلدين . وأعرب عن تأثيره بمشاعر العطف التي اظهرها الشعب الفرنسي تجاه اسرائيل كما أكد بأنه « لا يمكن القول بأن فرنسا اليوم كما كانت في عهد رئيسها السابق ، ففي الأوساط الرسمية الفرنسية الان ، اصدقاء كثيرون لاسرائيل »[٩].

وحاولت اسرائيل الايحاء أن هناك تغييرا في موقف فرنسا تجاهها لكي تحرجها ، الا أن وزير الخارجية الفرنسية موريس شومان M. Schuman أعلن في الجمعية العمومية للأمم المتحدة استمرار السياسة الفرنسية الخارجية تجاه الشرق الأوسط التي ابتدأها الجنرال ديجول ، كما تحدث عن حق جميع دول المنطقة في الوجود كدول مستقلة ذات سياده ، واعتبر انه من الضروري في اية تسويه أن تتضمن « تدابير ذات طابع دولي ، تسمح بضمان صيانة وحماية جميع الأمكنة المقدسة وحرية الوصول اليها للجميع »[١٠]

ولوحظ أن الوزير الفرنسي الجديد لم يصف حرب ١٩٦٧ بالعدوان الاسرائيلي ، كما كان يفعل سلفه السابق دوبريه في عهد ديجول .

وعندما وجدت اسرائيل بان السياسة الفرنسية الجديدة تجاهها ، لم تتغير عادت وتابعت هجومها الاعلامي على فرنسا الذي كانت قد اوقفته بعد رحيل ديجول عن السلطة . واعترفت صحيفة معاريف الاسرائيلية بان « سياسة بومبيدو تجاه اسرائيل اكثر تشددا مما كانت عليه في عهد ديجول ، وذلك مرده الى مصالح فرنسا البترولية والاقتصادية في الدول العربية »[١١] .

وأما موقف المسؤولين الاسرائيليين من السياسة الفرنسية الجديدة فقد جاء على لسان رئيسة الحكومة الاسرائيلية جولدا مائير وابا ايبان وزير الخارجية ، فقد صرحت مائير لصحيفة فرنسية بأنه « لا يمكن أن يكون شك في اننا نرغب في اعادة العلاقات الطبيعية بين فرنسا واسرائيل ، لكننا مرغمون على القول بعد تحليل تصريحات بومبيدو ، أن الظلم الاساسي الذي ارتكب بحقنا لا يزال مستمرا »[١٢]

وأما ابا ايبان فقد هاجم الحكومة الفرنسية وقال « اننا نشعر بالأسف لأنه في الوقت الذي يقوم فيه وزير فرنسي بزيارة للقاهرة* فانه ما من شخصية فرنسية زارت اسرائيل منذ حرب يونيو ، كما ان الحظر الذي تفرضه فرنسا على تصدير الأسلحة

(*) يشير الى زيارة وزير الدولة الفرنسي اندريه بيتانكور لمصر في تلك الفترة ومقابلته لعبدالناصر .

لاسرائيل ، لا يزال هو العامل الأساسي لاي تحسن محتمل في العلاقات بين البلدين ، وانه لم يطرأ أي تغير على موقف فرنسا في هذا الصدد »[١٣] .

ويمكن القول بأن اسرائيل ارادت من استمرار انتقاداتها للحكومة الفرنسية ان تحقق ثلاثة أهداف :

١ ـ السعي للانتقاص من سمعة فرنسا الدوليه ، بصفتها احدى الدول الكبرى العامله في سبيل ايجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط . لكي تثبت أن السياسة الفرنسية معادية لها كالسياسة السوفياتية وأن فرنسا لا يمكنها أن تلعب دور المحايد في الشرق الأوسط .

٢ ـ حاولت اسرائيل ان تظهر السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط على أنها سياسة تفرضها مصالح انانية لدول كبرى تسعى لاستغلال النزاع ، بغية الحصول على مكان لها في العالم العربي الغني بالنفط .

٣ ـ كما أرادت أن تضغط على فرنسا ، لكي تسلمها طائرات الميراج الخمسين ولكي تخرجها وتمنعها من بيع الأسلحة الفرنسية للدول العربية .

أما السياسة الفرنسية في مجملها ، فقد تركزت على نقطتين أساسيتين في الشرق الأوسط هما نفس المبدأين اللذين سارت عليهما السياسة الفرنسية في عهد ديجول .

١ ـ التأكيد على عدم شرعية احتلال الاراضي بالقوة وضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، حسب ماجاء في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

٢ ـ التأكيد على وجود اسرائيل داخل حدود آمنة ، مضمونة ، وحقها في العبور في الممرات المائية[١٤] مع حقها في الاندماج في المنطقة لتصبح دولة شرق اوسطيه كأية دولة أخرى في المنطقة تتفادى أن تبقى مقتصره على جنس ودين واحد[١٥] .

خطف الزوارق من ميناء شيربورغ

بعد عام واحد على الهجوم الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي وفرض ديجول للحظر الشامل على ارسال الأسلحة للشرق الأوسط . قامت اسرائيل بخطف خمسة زوارق حربية من ميناء شيربورغ الفرنسي الى ميناء حيفا ، في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ ، قبل عشرة أيام من بناء الزورق الأخير*. وكانت اسرائيل قد احضرت معها بعثه تلفزيونية لتصوير مراحل خطف الزوارق ، وكأنها عملية بطوليه لتستخف بالسلطات الفرنسية الرسمية التي لم تكن على علم بالحادث . وأقلعت الزوارق الحربية الخمس ليلة عيد الميلاد الى جهة مجهولة في البداية بعد أن قيل أنها بيعت لشركة نرويجية . وأكدت وزراة الدفاع الفرنسية ، بعد أن كشفت الصحف الفرنسية عن عملية الخطف بثلاثة أيام ، أن الزوارق بيعت لشركة نيرويجية ، وأنها لم تعد ملكا لاسرائيل[١٦] .

الا أن الغموض صاحب خروج الزوارق من فرنسا بطريقه سريه . ولهذا أعلن مكتب الوزراء الفرنسي بأن الحكومة الفرنسية ، فتحت تحقيقا في الموضوع عندما علمت بأن الحكومة النرويجية تشك في جنسية الشركة التي اشترت الزوارق . كما أعلن التصريح الفرنسي بان الحكومة اعطت موافقتها على بيع الزوارق الخمس الى شركة نرويجية تجارية « تدعى انها تخضع للقوانين النرويجية » وأن اسرائيل وافقت خطيا على التخلي عن هذه الزوارق ، لشركة في دولة ثالثه بعد أن أعادت فرنسا لها المبلغ الذي دفعته ثمن الزوارق[١٧] .

(*) الزوارق الخمس ، هي من ضمن ١٢ زورقا حربيا ، كانت اسرائيل قد أوصت عليها واستلمت سبعه منها ، ولكن عندما فرض الحظر على ارسال الاسلحة اليها ، منعت الزوارق الخمس من مغادرة الميناء الفرنسي حيث تبنى وتبلغ حمولتها ٢٥٠ طن مزوده بصواريخ بحر - بحر من طراز جبرئيل الاسرائيلي . وباستطاعة هذه الزوارق الابحار بسرعة تبلغ ٤٠ عقده ومداها الاقصى ٣٧٠٠كلم . وهي شبيهه بزوارق الخفر السوفياتيه من طراز أوسا المستعملة في مصر واما صواريخ جبريئيل التي صممتها اسرائيل فيبلغ مدى الواحد منها ما بين خمسة كيلومترات وعشرين كيلومتر ويطير على ارتفاع ١٥ قدما من سطح البحر مما يجعل اعتراضه صعبا .

وأعلنت النرويج ، بأنه لا يوجد اي سجل يثبت بيع الزوارق الفرنسيه لشركة نرويجية[١٨] .

كما صرح المدير لمجموعة « ايكر » وممثل « شركة ستاربوت اويل » Starbout — Oil Co. التي اشترت الزوارق ، بأنه أنشأ شركة « ستاربوت اويل » في بنما لحساب مصالح أجنبية . الا أن التلفزيون النرويجي ، أعلن فيما بعد أن الشركة البحرية لنقل الفواكه في حيفا هي صاحبة الأسهم الرئيسية في « ستاربوت اويل »[١٩] .

أما اسرائيل ، فقد اعلنت على لسان سفارتها في باريس بأنها كانت قد تخلت عن حقوقها في الزوارق وانها باعتها لجهة ثالثة بموافقة فرنسا ونفت أن يكون لها اي علاقة بعملية خطف الزوارق . لأن الشركة الفرنسية التي صنعتها ، أعادت لاسرائيل ثمنها ، وأنها تخلت بالتالي عن ملكيتها وتصرفت الشركة الفرنسية فيها ببيعها الى طرف ثالث ، من حقه أن يفعل بها مايشاء . وعن أطقم الزوارق الخمسة الذين كانوا من الجنود والضباط الاسرائيليين الموجودين في فرنسا قبل تهريب الزوارق ، قالت السفارة الاسرائيلية بأنها سمحت لمشتري الزوارق الجدد باستعارة افراد الطاقم الاسرائيلي لقيادتها بشكل مؤقت[٢٠]

وفضلت فرنسا أن تبقى صامته ، او يبدو بأن المفاجئة اذهلت المسؤولين الفرنسيين ، حتى بعد تأكدهم بأن الزوارق الخمس وصلت الى ميناء حيفا في فلسطين المحتله . واتهمت الصحف الفرنسية ، جهات معنيه في وزارة الدفاع الفرنسي بالتواطؤ مع اسرائيل لتهريب الزوارق . وهذه ليس أول مرة يتهم فيها الجيش الفرنسي بالتواطؤ مع اسرائيل . وكان الجنرال ديجول ، قد اعترف من قبل ان قوى الضغط الاسرائيلي في فرنسا ليس السفارة الاسرائيلية ولا الرأسمالية اليهودية الامريكية ، وليس حتى الطائفه اليهودية بل الجيش الفرنسي ، لان الجنرالات الفرنسيين معادون للعرب بسبب فشل حملة السويس ، وهزيمتهم في الجزائر[٢١] .

ومع تزايد الأتهامات ضد المسؤولين الفرنسيين قدم الوزير والنائب الديجولي لويس تيرنوار* استجوابا في الجمعية الوطنية الفرنسية حول القضية وصرح في ٢٩ ديسمبر ، بأن القضية توحي ، اما أن الحكومة الفرنسية راغبة في رفع جزئي لحظر الأسلحة لاسرائيل ، وذلك أمر غير مستبعد ، أو أنها خدعت من قبل المخابرات الاسرائيلية مع وجود « تواطؤ على مستوى عال »[٢٢]

انتهى الصمت الرسمي الفرنسي في ٣١ ديسمبر عندما اجتمع مجلس الوزراء الفرنسي لمناقشة قضية خطف الزوارق ، وصرح الناطق الرسمي باسم الحكومة اليوهامون ـ يهودي ـ بأن « مجلس الوزراء قرر بناء على اقتراح رئيس الحكومة ووزير الدولة المكلف بشؤون الدفاع الوطني ، اعفاء الجنرال كازيل Cazelles الامين العام للدفاع الوطني ، والمهندس الجنرال لويس بونتي** Louis Bonte مدير الشؤون الدولية في وزارة الدفاع ورئيس لجنة المعدات ، من جميع مهامهما »[٢٣] كما أوضح رئيس الجمهورية بان هذا الحادث لن يؤثر بأي شكل من الأشكال على المبادىء الأساسية في السياسة الفرنسية تجاه مشكلة الشرق الأوسط ، وبشكل خاص القواعد المتعلقة بخدمات السلاح التي حدد في السابق « وسوف تستمر فرنسا في تقديم مساهمتها لايجاد سلام عادل ودائم ، وفقا للوسيلة الوحيدة التي تبدو لها ممكنه حاليا . وهي وسيلة السعي المشترك للدول الأربع الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، بقصد تطبيق قرارات هذا المجلس »[٢٤] كما تقرر طرد مردخاي ليمون رئيس بعثة المشتريات في السفارة الاسرائيلية مع العلم بان بيان الحكومة الفرنسية قرر طرد البعثه العسكرية الاسرائيلية في باريس[٢٥].

وجاء رد الفعل الفرنسي مفاجئا ، حتى لاسرائيل التي كانت تتوقع أن يكون الرد الفرنسي أكثر عنفا ، الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما . ولكن هذا الموقف المعتدل من جانب فرنسا ، وعدم استدعاء سفيرها في تل أبيب جاء بسبب

(*) رئيس جمعية الصداقة الفرنسية ـ العربية سابقا

(**) منحه الرئيس الفرنسي بومبيدو وسام الشرف فيا بعد .

رغبة الحكومة الفرنسية بأن تلعب دورا محايدا ايجابيا في الشرق الأوسط[٢٦] وكذلك لعدم رغبتها باثارة اليهود الامريكيين قبل زيارة بومبيدو الرسمية للولايات المتحدة وقرارها ببيع الميراج الى ليبيا . ولكنها في الوقت نفسه خشيت أن يؤثر الحادث على علاقتها الجيدة مع الدول العربية . وبالرغم من انتقاد الصحافة العربية لعملية خطف الزوارق ، الا ان الدول العربية عالجت القضية بتعقل ، وهذا الأمر ساعد الحكومة الفرنسية عند معالجتها للقضية ، بالرغم من انتقاد الحزب الديجولي معالجة الحكومة الفرنسية للحادث ، وخشيته أن يؤثر على علاقات فرنسا مع الدول العربية ، وعلى السياسة التي سار عليها ديجول[٢٧] . كما أن بعض الديجوليين اتهم الاسطول الامريكي بمساعدة اسرائيل في عملية الخطف ، وتأمين حماية الزوارق الخمس ، خلال وجودها في الطريق الى حيفا[٢٨] .

ومع أن القضية انتهت عند هذا الحد ، الا أنها كانت لها انعكاسات واضحة على العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية وزاد في تدهورها ، قرار الحكومة الفرنسية ببيع طائرات الميراج الى ليبيا . والمظاهرات الصاخبة التي واجهت بومبيدو عند زيارته للولايات المتحدة من قبل اليهود الأمريكان .

زيارة بومبيدو للولايات المتحدة ومظاهرات العداء اليهودية ضده .

مع تصاعد الحملة الصهيونية على فرنسا ، بسبب الحظر المفروض على طائرات الميراج الفرنسية لاسرائيل وبعد أن قررت الحكومة الفرنسية بيع طائرات الميراج الى ليبيا - بدأت الانتقادات الاسرائيلية ضد فرنسا ، تأخذ طابع التهديد بافشال زيارة بومبيدو للولايات المتحدة التي كانت مقرره في نهاية شهر فبراير من عام ١٩٧٠*.

وصدر اول تلميح عن احتمال حدوث مظاهرات عدائية للرئيس الفرنسي عن وكالة الانباء اليهودية في ١٨ يناير ١٩٧٠ حيث ذكرت ان مجلس الوزراء الاسرائيلي أعلم بأن « بعض المنظمات الأمريكية اليهودية قد تنظم مظاهرات تضامن مع اسرائيل خلال الزيارة المقبلة للرئيس الفرنسي بومبيدو للولايات المتحدة ، وبعد أن تحادث بعض زعماء المنظمات الأمريكية مع الممثلين الاسرائيليين ، أصبحوا مقتنعين بأن عرضا للتضامن أصبح ضروريا »[٢٩].

ولوحظ أن هناك تنسيقا اسرائيليا رسميا مع المنظمات اليهودية الامريكية في التحرك خلال زيارة الرئيس الفرنسي . وبدأت الأوساط الصهيونية بتهيئة الرأي العام الأمريكي ضد فرنسا ، ورئيسها عشية الزيارة . واجتمعت المنظمات الصهيونية في واشنطن في ٢٦ يناير ١٩٧٠ - قبل الزيارة بشهر - وتبنت قرارا يدين

(*) جاءت زيارة بومبيدو للولايات المتحدة بناء على دعوة الرئيس الامريكي نيكسون لديجول عند زيارته لباريس في مايو ١٩٦٨ . وتمت هذه الزيارة في وقت كان الوضع متوترا بالشرق الاوسط ، امتاز بالغارات الاسرائيلية على سوريا ومصر وقرار فرنسا ببيع مائة وأربعة عشر طائرة ميراج الى ليبيا ، وخطف اسرائيل لخمسة زوارق حربية من ميناء شيربورغ الفرنسي .

سياسة فرنسا « المؤيده للعرب والمناوئة لاسرائيل » ووجه المؤتمر نداء لبومبيدو « للعودة عن سياسته في الشرق الأوسط ، ولرفع الحظر المفروض على بيع الأسلحة لاسرائيل »[٣٠].

محاولات فرنسية لتطويق الحملة الصهيونية :

حاول بومبيدو والحكومة الفرنسية تطويق الحملة الصهيونية ، فأعطى الرئيس الفرنسي ، عدة تصريحات للصحف والتلفزيون الامريكي ، ودافع فيها عن صفقة اسلحة الميراج الى ليبيا ، وقال ان ليبيا ليست متورطة في نزاع الشرق الأوسط ، وبأنه اذا لم تقدم فرنسا السلاح لها فان هناك دولا اخرى مستعدة لتقديمه . كما أبرز أهمية ليبيا البترولية الاستراتيجية ، بالنظر الى موقعها على البحر المتوسط ، الذي يعتبر « بطن اوربا » . وبالنسبة للشرق الأوسط فقد أكد ان فرنسا تعتبر ان لاسرائيل الحق الكامل في الوجود ، وبان تعيش بسلام داخل « حدود آمنة ومعترف بها » الا انه قال بان فرنسا « ترفض الاعتراف بحقوق الاحتلال العسكري » وكرر ايمانه بامكان التوصل الى تسوية سلمية للنزاع بواسطة الاربعة الكبار . وأشار الى أن هذه التسوية يجب ان تكون مقبولة من الاطراف المعنية لا مفروضة عليها ، ودافع عن نفسه من تهمة المعاداة للسامية وقال « أنني تماما نقيض للاسامي »[٣١].

وفي محاولة اخرى ، ارسلت فرنسا نائب رئيس تكتل الوسط برنارستاسي Bernard Stassi المشارك في الحكومة الى فلسطين المحتلة ، في محاولة فرنسية لتطويق حملة التحريض الصهيونية ضدها ، قبل زيارة بومبيدو ، الا أن ستاسي بالرغم من مقابلته لرئيسة الوزراء جولدا مائير ، ووزير الخارجية أبا ايبان ، ومسئولين آخرين ، لم يستطع اقناعهم لتخفيف حملتهم ضد الرئيس الفرنسي . وفي الوقت نفسه هددت فرنسا بشكل غير مباشر ، بان مظاهر العداء ضد الرئيس الفرنسي في الولايات المتحدة ستنعكس على علاقات فرنسا مع اسرائيل وعلى اليهود

الفرنسيين ، وعزز ذلك استدعاء فرنسا لسفيرها في تل أبيب للتشاور . وحاولت اسرائيل التنصل من مسئوليتها عما سيحدث ، وأصدرت وزارة الخارجية الاسرائيلية بيانا في ١٩ فبراير ١٩٧٠ ، ادعت فيه انه « ليس لاسرائيل أي ضلع في المظاهرات التي توحي بعض الانباء الصحفيه ان الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة ، تستعد للقيام بها بمناسبة زيارة الرئيس بومبيدو ، ان اليهود الاميركيين مواطنون اميركيون ، ولا يخضعون بأي شكل للقانون الاسرائيلي ، ويحكمون بأنفسهم على السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط . ان اي تلميح يربط بين الحكومة الاسرائيلية ، والموقف الذي يمكن ان تقفه الجاليات اليهودية في اميركا هو تلميح يقصد منه النيل من سمعة اسرائيل ، وهو غير صحيح »[٣٢].

ونصح مستشارو الرئيس الفرنسي ، بخطورة فشل الزيارة والخطر الممكن حصوله خلالها . وطلبوا منه بضرورة الغائها ، أو على الاقل اختصارها ، لاسباب امنية ، الا أن بومبيدو كان يجدها ضرورية من أجل العلاقات الامريكية الفرنسية . وحتى لا يظهر أنه رضخ للتهديدات الاسرائيلية[٣٣].

التحرك الصهيوني في خلال الزيارة :

لم تنفع المحاولات الفرنسية لتخفيف حدة الانتقادات الصهيونية في الولايات المتحدة ، واستقبل الرئيس الفرنسي عند وصوله الى واشنطن في ٢٢ فبراير ١٩٧٠ بمظاهرة صهيونية ضده . كما وقع مائة نائب اميركي عريضة مناهضة لفرنسا ، وأعلن مجلس الجالية اليهودية في واشنطن الذي يضم ١٥٤ منظمة صهيونية عن قراره بالتظاهر ضد فرنسا كما قرر رؤساء بلديات نيويورك وشيكاغو رفضهما لاستقبال الرئيس الفرنسي كاشارة احتجاج ضده . ونشرت صفحة كاملة بالفرنسية في جريدة نيويورك تايمز بعنوان « اني اتهم » وصفت فيه موقف الرئيس الفرنسي من اسرائيل « بالجريمة بحق الانسانية » واتهمته « باستغلال العصبية ضد اسرائيل لملء جيوب بلدكم » كما طالب الاعلان بشكل غير مباشر بمقاطعة السياحة والمنتجات الفرنسية[٣٤].

وفي اليوم التالي للـزيارة الرسـمية ، عقـد بومبيدو مؤتمـرا صحفيا في نادي الصحافة الامريكي أكد فيه على أن فرنسا لا تملك حلا سحريا لحل النزاع في الشرق الأوسط « لو كان عندي أرنب في قبعتي لاخرجته على الفور ، ولكن مع الأسف لا أحد يملك ذلك »[٣٥] وعن صفقة الميراج الى ليبيا قال « ان فرنسـا والسياسـة هما كالطبيعة كلاهما يكره الفراغ ، ولهذا فان فرنسا ملأت الفراغ الموجود في ليبيا »[٣٦]

وعن المفهوم الفرنسي للسلام في الشرق الأوسط قال انه يعني ان « تتمكن كل دولة من دول الشرق الأوسط بان تعيش بانسجام مع جاراتها داخل حدود آمنـه ومعترف بها من الجميع ، متمتعة بكامل حقوق الدولة السيده المستقلـة . وهـذا صحيح قبل كل شيء بالنسبة الى دولة اسرائيل،» الا انه طلب من اسرائيل ان « لا تصبح كرأس جسر في العالم العربي » . ولكنهـا عليهـا ان تكون ضمن دول الشرق الأوسط حيث يقبل اليهـود والمسلمـون والمسيحيون بالعيش بعضهـم مع البعض الآخر ، وان على اسرائيل ان لا تبقى مقتصرة على دين وجنس واحد[٣٧] .

وفي ٢٥ فبراير ، عقد الكونجرس الاميركي جلسة مشتركة لاستقبال الرئيس الفرنسي . وعلى الرغم من مقاطعة عدد محدود من أعضاء المجلسين للجلسة تجاوبا مع دعوة المنظمات الدولية ، الا ان بومبيدو استقبل استقبالا حارا . والقى كلمة تحدث فيها عن موقف بلاده من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وبأن هدف فرنسا هو « البحث عن سلام عادل وقوي مبنى على ارداة الشعوب وحق الجميع في مسكن ووطن »[٣٨] .

وكانت أعنف المظاهرات العدوانية التي واجهت الرئيس الفرنسي وعقيلتـه والوفد المرافق لهما هي التي حدثت في شيكاغو في ٢٧ فبراير ، عند الفندق الذي كان من المقرر أن ينزل فيه . حيث تظاهر حوالي عشرة آلاف شخص ضدهم ، وكانوا يهتفون « العار عليك يابومبيدو » و « كم من الليبيين ماتوا في سبيل فرنسا ؟ » و « بيتان ولا فال وبومبيدو خونة فرنسا والانسـانية » . وهجـم المتظاهـرون على الرئيس الفرنسي وعقيلته . بعد أن نجحوا بخرق نطاق الحراسة حولهم . ونجحوا

في الوصول اليهم . وقذفوهم بالبيض الفاسد والبندوره وهم يصرخون بعبارات نابية ، كما بصقوا عليهم . وأمسك البعض منهم بالسيدة بومبيدو . وبدا على الرئيس الفرنسي « مرارة قوية جدا » نتيجة المظاهرات[٣٩] وشاهد الفرنسيون على شاشات التلفزيون رئيسهم مع عقيلته يحيط بهم المتظاهرون الساخطون من كل جانب وهم يصرخون ويهددون ويبصقون عليهما[٤٠] .

وقال وزير الخارجية الفرنسية السابق جوبير الذي كان برفقة الرئيس الفرنسي لنا بانه لم يره طيلة السنوات التي عمل بها معه ، متأثرا ، كما كان في تلك اللحظات بسبب تهجم المتظاهرين على عقيلته[٤١] .

وفي اليوم التالي طلب من جوبير تحضير عودة السيدة بومبيدو لباريس[٤٢] التي أعلنت أنها لن تعود الى بلد لم تراع فيه ضيافة زوجها[٤٣] .

أما بومبيدو ، فقد وصف تلك المظاهرات بأنها « تسجل وصمة عار على جبين اميركا ، وتسيء الى قضية المتظاهرين ، ولكنها لا تسيء للصداقة الفرنسية الاميركية التي تبقى فوق تظاهرات قلة الادب هذه »[٤٤] وفكر الرئيس الفرنسي بمغادرة الولايات المتحدة فعلا ، وبقطع زيارته الرسمية لها . الا ان سفر الرئيس الاميركي نيكسون الى نيويورك لمقابلته وتقديم اعتذار رسمي له ، لما حدث ـ مع العلم بان وصول نيكسون الى نيويورك كان خارج برنامج الزيارة ـ وحضوره الحفلة التي اقيمت على شرفه ، لطف الجو قليلا ، الا أن بومبيدو الغى الاجتماع الذي كان مقررا مع زعماء المنظمات الصهيونية في نيويورك ، لتغيب رئيس بلديتها لندسي ، وحاكم الولاية روكفلر عن حضور حفلة العشاء التي اقيمت على شرفه .

وأثار الغاء الاجتماع ، الزعماء الصهاينة ووصفوه « بالفظاظه » وأنه « ساءهم هذا التصرف غير اللائق »[٤٥] .

أما رئيس بلدية شيكاغو ، فقد انتقد اعتذار الرئيس الاميركي للرئيس الفرنسي عما حدث . وقال بانه « لم يحدث اي شيء في شيكاغو خلال زيارة

بومبيدو ، يستوجب أي كان . . . وان شعوري الخاص هو انـه يتوجـب تقـديم التهاني لأولئك الذين تظاهـروا وللطريقـة المنظمـة التـي مارسـوا فيهـا حقوقهـم كمواطنين اميركيين »[٤٦] .

وغادر الرئيس الفرنسي الولايات المتحدة بسرية تامـة ، بعـد ان اهـين هو والوفد المرافق له عدة مرات على أيدي المنظمات الصـهيونية الامـيركية . بسبـب موقف بلاده من القضية الفلسطينية ومن بيع السلاح الفرنسي الى ليبيا . وصرح عند مغادرته نيويورك « بانهم لن يجعلوا مني لا ساميا » . وعلل موقفـه من عدم مقابلته لزعماء المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة لان « هناك شيئا غير مرضي في مقابلة ممثلي جالية يبدون معتدلين ومتفهمـين حيث تكون على اتصـال مبـاشر معهم ، ومن ثم يسمحون بتنظيم تظاهرات غير لائقه »[٤٧] .

ولاحقت الانتقادات الصهيونية الرئيس الفرنسي ، حتى بعد عودته الى بلاده حيث انتقدت التنظيمات الصهيونية في فرنسا تصريحاته تجاه اسرائيل . خاصة التي طلب فيها منها بان لا تبقى مقتصرة على جنس واحد ودين واحد .

كما علقت جولدا مائير على تصريحاته بقولها « لقد تعلمنا منذ زمن بعيد الا نعير أي اهتمام لما يقوله لنا الغير عنا وعما يجب أن نكون خصوصا فيما يتعلق بروابط اسرائيل مع الشعب اليهودي . . . وان الرئيس بومبيدو يعرف دون شك ، تاريخ الشعب الفرنسي وتـاريخ فرنسـا . غـير انـه ليس ملزمـا بمعرفـة تاريخ الشعـب اليهودي ، وربما كان عليه بالتالي ان يمتنع عن ذكر ما يجب ان نكون عليه »[٤٨] .

ونتيجة الانتقادات الاسرائيلية ومؤيديها في فرنسا فقد تراجع الرئيس الفرنسي عن تصريحه السابق حول اسرائيل حيث صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة جان بيليارد بعد اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة بومبيدو . بان ما قصده الرئيس من تصريحاته في اميركا من مطالبته لاسرائيل بالتخلي عن الطابع العرقي والديني لها هوالتوضيح الذي اعطاه الحاخام كوهين بعد مقابلته لبومبيدو ، بان الرئيس الفرنسي

« تمنى أن تصبح اسرائيل ، دولة شرق اوسطية مثل الدول الاخرى ، وهـذا هو التوضيح السليم ، وان الرئيس بومبيدو لم يطلب منها التخلي عن طابعها كدولة عرقية أو دينية »[٤٩].

ويبدو ان الحكومة الفرنسية ارادت ان تضع حدا لما حدث خلال الـزيارة ولهذا تحركت في ثلاث اتجاهات :

١ ــ على صعيد علاقات فرنسا مع الولايات المتحدة . اعلن بومبيدو عبر التلفزيون الفرنسي في ١٣ مارس ١٩٧٠ ، بان زيارته للولايات المتحدة سمحت له بان يتفهم موقف نيكسون من الشرق الأوسط ، وان يفهمه موقف فرنسا « وحين نتفهم بعضنا أكثر ، نزداد تقاربا »[٥٠] .

٢ ــ وعلى صعيد النـزاع العربـي الاسرائيلي ، كررت الحكومـة الفـرنسية في ٩ مارس ، دعوتها للدول الأربع الكبرى الى تقديم سياسة مشتركة تجاه الشرق الأوسط . باعتبارها الوسيلة الوحيدة لايجاد تسوية للصراع . كما أكد وزير الخارجية الفرنسية بانه لم يحـدث في اي وقـت مضى ، ان شك في « حـق اسرائيل » في الوجود[٥١] .

٣ ــ وعلى صعيد العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية ، فقد حاولت فرنسـا ، دعـم علاقتها مع اسرائيل ، في المجالات غير السياسية وغير العسكرية . ووافقت على عقد اللجنة الثقافية الفرنسية ـ الاسرائيلية دورتها التاسعة في القـدس المحتلة في ٢٣ مارس برئاسة السفير الفرنسي في تل ابيب[٥٢] . كما حاولـت فرنسا تخفيف حدة التوتر بينهـا وبـين اسرائيل وعرضـت عليهـا حل قضية طائرات الميراج الخمسين المفـروض الحظـر عليهـا عن طريق اعـادة ثمنهـا لاسرائيل وشراء الطائرات للطـيران الفـرنسي ، الا ان الحكومـة الفـرنسية رفضت عام ١٩٧٠ العرض الفرنسي واستمـرت في ادانتهـا لصفقـة الميراج الفرنسية الى ليبيا .

استمرار الحظر الفرنسي على الأسلحة وقضية الميراج

باءت محاولات اسرائيل ، لرفع حظر ارسال الأسلحة الفرنسية إليها بالفشل في عهد الرئيس الفرنسي بومبيدو . مع العلم بأنها توقعت أن يبادر الرئيس الجديد إلى رفع الحظر الذي فرضه الجنرال ديجول عام ١٩٦٧ و ١٩٦٩ . خاصة على طائرات الميراج الخمسين التي كانت قد دفعت ثمنها وكان بومبيدو رئيسا للحكومة الفرنسية عندما فرض ديجول الحظر عام ١٩٦٧ . ولم يذكر أنه عارض هذا القرار ولو بشكل غير مباشر وكان قد أعلن مرارا حتى عندما كان خارج السلطة ما بين عام ٦٨ - ١٩٦٩ بشأن التحليل التاريخي لديجول لمشكلة الشرق الأوسط يعتبر كاملا وصحيحا . [٥٣] وخلال الحملة الانتخابية التي أتت به رئيسا للجمهورية كان بومبيدو قد ألمح إلى أنه مستعد لرفع الحظر . إذا وجد ذلك ممكنا ، وربط رفع الحظر بتطور الوضع في الشرق الأوسط . كما أنه أعلن خلال مؤتمره الصحفي الأول في يوليو ١٩٦٩ ، أنه يوافق على رفع حظر « انتقائي » على الأسلحة الدفاعية ، إلا أن ذلك لم يحدث . وحاولت اسرائيل جس نبض فرنسا من جديد لكي توافق على رفع الحظر على طائرات الميراج الخمسين فقط ، بعد أن وافقت على بيع ٢٨ طائرة من نوع فوجاماجستير إلى الجزائر . وبحث السفير الاسرائيلي في باريس والترايتان ، للمرة الثالثة مع وزير الخارجية الفرنسية شومان في ٤ اغسطس ١٩٦٩ ، في أمر الميراج الخمسين ، إلا ن كل محاولاته فشلت مع العلم بأن الحظر الفرنسي على شحن الأسلحة لاسرائيل كلف صناعة الطيران الفرنسي في عام ١٩٦٩ ، ٣٦٠ مليون دولار . [٥٤]

وبالرغم من فرض الحظر ، إلا أن اسرائيل كانت تستلم بعض الأسلحة المختلفة خلال سنوات الحظر . وهذا ما أعلنه وزير الدفاع الفرنسي دوبريه أمام لجنة الدفاع الوطني ، بأن ارسال الأسلحة لاسرائيل لم يتوقف بشكل كامل[٥٥] .

وقبل أن تنجح في تهريب الزوارق الفرنسية من ميناء شيربورغ استطاعت اسرائيل الحصول على تصميم محركات طائرات الميراج الفرنسية من سويسرا ، في شهر اكتوبر ١٩٦٩ ، بطرق سرية عن طريق مهندس سويسري .

كما أن الصحف الفرنسية تحدثت عن حصول اسرائيل على قطع غيار ومعدات فرنسية ، من خلال دول أخرى مثل بلجيكا وجنوب أفريقيا . وكانت قطع الغيار تشحن إلى جنوب أفريقيا على أنها معدات زراعية ومن ثم تستلمها اسرائيل(٥٦) .

ولكي تنتهي فرنسا من قضية طائرات الميراج الخمسين ، قرر بومبيدو في بداية رئاسته ، إعادة ثمن الطائرات لاسرائيل إلا أنها كانت ترفض وتصر على استلامها(٥٧) .

وعرضت من جديد في الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧١ شراء الطائرات . وإعادة ثمنها الستين مليون دولار لاسرائيل ، لكي تحولها للطيران الفرنسي(٥٨) .

إلا أن اسرائيل عارضت في البداية وقالت بأن فرنسا مدينة لها بطائرات وليس بنقود . ولكن عندما وجدت استحالة عدول فرنسا عن قرارها ، وافقت بشكل مبدئي على بدء مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية لحل القضية . وبدأت المفاوضات في مطلع عام ١٩٧٢ . وكانت مفاوضات صعبة إلا أن اسرائيل كانت تريد أن يدفع المبلغ الأصلي لثمن طائرات الميراج الخمسين وهو خمسين مليون دولار . يضاف أليه فائدة قدرها ٧ ٪ بسبب تجميد المبلغ المدفوع . كما أنها طالبت بأن يراعى عند دفع قيمة الفائدة ، تغيير قيمة الفرنك منذ عام ١٩٦٧ . وأن دفع المبلغ يجب أن يكون بالفرنك الفرنسي ، وليس بالدولار ، العملة التي دفع بها ثمن الطائرات الخمسين . وبذلك يصل المبلغ من وجهة نظر اسرائيل إلى ٧٥ مليون دولار . كما أن اسرائيل طالبت بأن تزودها فرنسا بقطع الغيار اللازمة لطائرات الميراج التي تملكها إلا أن فرنسا رفضت(٥٩) .

واستمرت المفاوضات حتى ١٥ فبراير ١٩٧٢ حيث تم التوقيع على الاتفاق الذي نص على أن تعطي فرنسا لاسرائيل مبلغ ٢٩٠ مليون فرنك فرنسي ثمن الطائرات و ٩٠ مليون فرنك كفائدة على المبلغ الاصلي . وبذلك تكون اسرائيل قد استفادت ماديا إلا أنها لم تدفع سوى ٢٥٠ مليون فرنك ثمنا للطائرات إلى جانب أن فرنسا وافقت على إعطائها المبلغ بالفرنكات الفرنسية .

وانحلت بذلك أهم قضية عالقة بين فرنسا واسرائيل ، منذ حرب ١٩٦٧ . وتمنى السفير الاسرائيلي في باريس أشربن ناتان ، عند التوقيع على الاتفاقية بأن تؤدي إلى تحسن في العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية . فالارضية السياسية قد مهدت ، على الرغم من الاختلافات القائمة بين البلدين . وهذا يعني أنه تم تحقيق الخطوة الأولى لاعادة الصداقة للبلدين. وحاول السفير الاسرائيلي التقليل من قيمة طائرات الميراج ، وقال « ان التخلي عن صفقة الميراج ليس هو النجاح الذي أبحث عنه لكننا على أي حال أنهينا هذه الصفقة ، والمهم بالنسبة لي هو عودة الحوار بين اسرائيل وفرنسا . ونأمل بأن يزيل هذا الحوار حالة اللاتوازن والقلق التي كانت تشوب علاقة البلدين »[٦٠] .

كما استمرت في فرض الحظر على ارسال قطع الغيار اللازمة لاسرائيل في عام ١٩٦٩ .

أما فرنسا ، فقد حاولت أن تظهر بأن الاتفاقية هي عمل قانوني . وهي لا تعني أي تغيير في السياسة الخارجية الفرنسية . إذ أن التسوية المالية لا تستلزم تعديلا في الموقف الفرنسي من الشرق الأوسط[٦١] .

وبالنسبة للدول العربية ، فقد أبدت ارتياحها إزاء التسوية التي تمت واعتبرتها خطوة قريبة من العرب[٦٢] . وأما الحظر فقد استمر حتى عام ١٩٧٤ عندما قررت فرنسا رفعه قبل زيارة وزير خارجيتها جوبير للدول العربية . وذلك بعد أن اعترف الرئيس أنور السادات بوجود طائرات الميراج المباعة لليبيا في مصر ،

مما أحرج الحكومة الفرنسية ودفعها إلى رفع الحظر ، إلى جانب أنها وجدت نفسها الوحيدة التي تفرض الحظر ، بينما الدول الأخرى مستمرة بارسال الأسلحة لدول الشرق الأوسط . ولكن اسرائيل وجدت أن الدول العربية هي المستفيدة من قرار رفع الحظر الفرنسي ، لأنها أصبحت تعتمد على السلاح الأمريكي منذ أن فرض الحظر . بينما الدول العربية خاصة السعودية والكويت والعراق كانت تبحث عن مصادر أخرى لتسليحها ، وعقدت الصفقات الضخمة مع فرنسا لشراء السلاح الفرنسي وهذا الأمر أثار اسرائيل من جديد .

صفقة الميراج الى ليبيا وتأثيرها على العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية

في الوقت الذي كانت فرنسا تجري فيه محادثات تمهيدية مع ليبيا ، لبيعها الميراج الفرنسية ، مع نهاية عام ١٩٦٩ ، اثارتُ اسرائيل هذه القضية ليس في مجال العلاقات مع فرنسا فقط بل على الصعيد الدولي . وتدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا الى جانبها في انتقاد فرنسا ، والتقى السفير الاميركي في باريس بوزير الخارجية شومان عدة مرات ، وبحث معه الموضوع لان الادارة الامريكية كانت تخشى ان تصل طائرات الميراج الفرنسية المباعة الى ليبيا الى مصر . وكانت وجهة النظر الفرنسية انها اذا لم تبع الاسلحة الى ليبيا فان الاخيرة ستتوجه الى المعسكر السوفييتي لتتسلح منه . كما اعلنت فرنسا انه في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات لبيع الطائرات الى ليبيا فأن الاتحاد السوفييتي كان يجري هو الاخر مفاوضات معها لبيعها السلاح السوفييتي الا ان ليبيا فضلت السلاح الفرنسي[٦٣] . وكانت وجهة نظر بومبيدو ان « هناك فراغا غريبا في ليبيا وسنملأ هذا الفراغ »[٦٤] وحتى لا تصبح تابعة للنفوذ السوفيتي بالمنطقة لان وجود الاسلحة السوفياتية في ليبيا ، القريبة من فرنسا امر لا تقبله[٦٥] . كما أن هناك مصالح اقتصادية دفعتها للموافقة على بيع الميراج الى ليبيا ، لأنها خشيت اذا لم تبادر الى بيع السلاح الفرنسي الى ليبيا ، ان تبيعها انجلترا او دول غربية اخرى . وبذلك تخسر صفقة

مهمة بالنسبة لاقتصادها . زيادة على ذلك أن ليبيا دولة نفطية ، ومن مصلحة فرنسا ان توطد علاقتها معها .

وبالرغم من الانتقادات الاسرائيلية والغربية التي وجهت لفرنسا الا انها اعلنت على لسان وزير الدفاع ، دوبريه امام لجنة الدفاع الوطني في ٢١ يناير سنة ١٩٧٠ . بأن فرنسا وافقت على بيع ليبيا ليس خمسين طائرة ميراج ٥ فقط ، بل زيادة على ذلك ثلاثين طائرة ميراج ـ ٣ الاعتراضية وعشرين طائرة تدريب ميراج ـ ٣ ب واستطلاع ميراج ٣ .[٦٦] وركز الوزير الفرنسي على الناحية التجارية للصفقة ، فذكر ان بيع السلاح يفتح لفرنسا اسواقا جديدة ، والولايات المتحدة وبريطانيا تحتاجان لانهما يخشيان المنافسة الفرنسية . كما قال بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اعلنا عن استعدادهما لتزويد ليبيا بطائرات حديثة ، وباعداد كثيرة[٦٧] .

وأعلن النائب الديجولي حبيب دلونكل* ان بيع طائرات الميراج الى ليبيا « هو عملية تجارية اساسا ، ومربحة لصناعتنا الجوية » وأكد أن الشروط التي وضعتها فرنسا على تسليم واستعمال الطائرات « يجعل هذه الصفقة مطابقة لسياستنا العامة في الشرق الاوسط ومسعانا الدائب لصالح السلام »[٦٨]

وبررت فرنسا هذه الصفقة بأن ليبيا ليست من دول المواجهة في الشرق الاوسط . كما أنها لن تسلم الا في عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٤ .**

أما اسرائيل فقد اعتبرت الصفقة موجهة ضدها ، وأن فيها نقضا لمبدأ حظر شحن الاسلحة . كما هاجم مناحيم بيجين الذي كان وزيرا بصفقة الاسلحة واعتبر الحكومة الفرنسية بأنها مستعدة « لبيع الدماء اليهودية لقاء النفط العربي »[٦٩]

---

* رئيس غرفة التجارة والصناعة الفرنسية ـ العربية ،ورئيس تحرير صحيفة الحزب الديجولي .
** كانت المفاوضات قد بدأت في ١٥ ديسمبر ١٩٦٩ ، ووقعت الاتفاقية في ٦ يناير ١٩٧٠ ، على ان يبدأ التسليم عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٤ . وكانت الصفقة بقيمة ٨٠٠ مليون فرنك فرنسي .

وزعمت اسرائيل بأن هذه الطائرات ستصل بالتالي الى مصر ، كما أن طيارين مصريين هم الذين يتدربون على طائرات الميراج في فرنسا وليسوا ليبيين .

وأعلنت فرنسا أن هناك شرطا في المعاهدة بأن لا تنتقل الطائرات الى طرف ثالث . كما أعلن رئيس الوزراء الفرنسي جاك شابان ولماس في مقابلة تلفزيونية يوم ٢٦ يناير ١٩٧٠ بأنه « اذا ما بدأت هذه الميراج بتبديل الجهة المرسلة اليها ، فاننا سنعرف بسرعة ، وعندها ستخضع الطائرات التي لم تسلم للحظر . »[٧٠]

الا ان اسرائيل لم تقتنع خاصة بعد التقارب المصري الليبي ، وزاد قلقها بعد ان صرح العقيد معمر القذافي « بأننا احرار باستخدام الاسلحة التي نشتريها بأموالنا »[٧١]

وبالرغم من تأكيدات المسؤولين الفرنسيين ، وتطميناتهم بعدم امكانية نقل طائرات الميراج الى طرف ثالث له علاقة مباشرة في النزاع بالشرق الاوسط . وتبريرات رئيس الحكومة الفرنسية بأن هذه الصفقة كانت من أجل أن تدافع ليبيا عن نفسها « وأريد أن أذكر أن مساحة ليبيا أكبر من مساحة فرنسا بمرة ونصف . يسكنها مليونان ونصف من السكان ، وهي بحاجة الآن لأن تدافع عن ثرواتها »[٧٢] وتصريحات الرئيس الفرنسي عشية زيارته للولايات المتحدة بأن « طائرات الميراج الوحيدة في سماء الشرق الاوسط هي اسرائيلية ، وبصراحة لا اعتقد بأن الحكومة الاسرائيلية خائفة من الطائرات الليبية . وما أعتقده هو العكس وهو أن اسرائيل تثير الضجة من اجل الحصول على الطائرات الاميركية »[٧٣]

ويبدو ان وجهة نظر الرئيس الفرنسي هي السليمة بالنسبة للضجة الاسرائيلية التي أثارتها حول الصفقة . لأنها كانت تجري مباحثات مع الولايات المتحدة للحصول على طائرات الفانتوم المتطورة في الوقت الذي كانت تنتقد فيه فرنسا وتهاجم المنظمات الصهيونية الامريكية الرئيس بومبيدو عند زيارته للولايات المتحدة .

واعتبرت اسرائيل صفقة الميراج الى ليبيا بأنها من أسباب استمرار خلافاتها مع الحكومة الفرنسية . وكان من المحتمل أن يبقى الخلاف ساكنا بينهما . الا أنه بعد أن وقفت فرنسا وبريطانيا موقفا متشددا من اسرائيل في مجلس الامن وشاركتا في التصويت على ادانتها لعدوانها على بيروت ليلة ٩ ـ ١٠ ابريل ١٩٧٣ الذي ذهب ضحيته القادة الفلسطينيون الثلاث محمد يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر . فقد بدأت اسرائيل حملة اعلامية ودبلوماسية واسعة ضد فرنسا ، مستغلة ما نشرته الصحف الامريكية بأن بعض طائرات الميراج الموجودة في ليبيا وعددها ١٨ انتقلت الى مصر ، في مطلع عام ١٩٧٣ . وبأنها تأكدت من هذه المعلومات من مخابرات احدى الدول . وقالت صحيفة فرانس ـ سوار ان قمرا اصطناعيا امريكيا قام بتصوير الطائرات في القواعد المصرية[٧٤] . وصرح رئيس الاركان الاسرائيلي دافيد ليعازر بأن « نقل طائرات الميراج اليوم من ليبيا الى مصر يؤكد قلقنا من أن هذه الطائرات أتت لدعم قوة السلاح الجوي المصري ، قبيل حرب محتملة . وهذه الخطوة من شأنها ان تعلمنا مرة اخرى ، ان الحظر الفرنسي كان ولا يزال منحازا في الشرق الاوسط ، فطائرات الميراج ، تدعم بصورة ممتازة قوة السلاح الجوي المصري ، ويتوجب علينا اخذها بالحسبان »[٧٥] .

---

* بالرغم من ميزات الميراج – ٥ المباعة الى ليبيا ، وقدرتها على ضرب الاهداف بالعمق وامكانية استخدامها من قبل العرب بضربة متشابة للضربة الاسرائيلية في الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، فانه من المؤكد ان الاسباب العسكرية ليست اهم الاسباب التي دفعت اسرائيل لاثارة القضية بالشكل الذي فعلته ، لأنه من المعروف ان انتقال ١٨ طائرة ميراج من ليبيا الى مصر ـ حسب ما كانت تزعم به اسرائيل او حتى انتقال جميع الطائرات الليبية الى مصر ، حيث كانت قد استلمت ٦٠ طائرة من اصل ١١٤ طائرة اوصت عليها ، فان ذلك لا يغير في موازين القوى في المنطقة باعتراف المعلقين العسكريين الاسرائيليين والامريكيين لأن الفانتوم ٤ الامريكية التي تملكها اسرائيل أقوى من الميراج –١٥ الفرنسية ، من ناحية الحمولة والسرعة والمدى والاجهزة . ولهذا فانه من الأرجح ان يكون وراء اثارة المسألة اسباب سياسية أكثر منها عسكرية . لأن اسرائيل ارادت التشويش على العلاقات الحسنة بين فرنسا والدول العربية . وبشكل خاص مع مصر وليبيا وكذلك ارادت ان تضغط على فرنسا حتى توقف تسليم بقية الطائرات الى ليبيا وحتى لا تبيع طائرات اخرى للدول العربية .

في ٢٢ ابريل قابل وزير الخارجية الاسرائيلية السفير الفرنسي في تل أبيب Hure ، ليعبر له عن قلق حكومته من المعلومات التي تلقتها حول نقل الميراج الليبية الى مصر* . ولفت نظر السفير الفرنسي الى تعهدات الحكومة الفرنسية التي أكدت بأن مثل هذا النقل ، سيؤدي في حال وقوعه الى ايقاف تسليم الطائرات وقطع الغيار الى ليبيا[٧٦] .

واشار الاسرائيليون الى انهم سلموا السفير الفرنسي وثائق تؤكد الشكوك الاسرائيلية ، تشمل عدد الطائرات التي انتقلت من ليبيا الى مصر . وتاريخ الاقلاع من قاعدة عقبة بن نافع في طرابلس والنصر في طبرق والامكنة المتواجدة فيها في مصر . « ببني سويف ، والفيوم » . وطالب بيان من الحكومة الفرنسية ، بأن تحقق في الامر « لدى فرنسا ، امكانية اخرى للتحقق ، هي تفتيش المطارات الليبية ومعرفة كم طائرة من الطائرات الستين التي استلمتها ليبيا من فرنسا ، لا تزال في هذه المطارات »[٧٧] .

وأصدرت وزارة الخارجية الاسرائيلية بيانا اعلنت فيه أنها لا تزال تنتظر ردا رسميا من فرنسا عن المعلومات التي قدمها وزير الخارجية للسفير الفرنسي . وجاء الرد في نفس اليوم . حيث اعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة الفرنسية بأنه لم تحصل على ما يبرر المخاوف التي يهم التعبير عنها ، واننا لا نستطيع ربط شخص بكل طائرة ميراج . واذا ذهبت ١٨ طائرة ميراج ، فاننا سنحصل على الدليل . وطلبت فرنسا من ليبيا ومصر تأكيدا للتأكيدات الاسرائيلية ، ولكنها تلقت تكذيبا لهذه التأكيدات »[٧٨] .

الا ان اسرائيل لم تقتنع واستمرت في حملتها على فرنسا . وكانت تشاركها في انتقاداتها بعض الصحف الامريكية والبريطانية . وتحملت فرنسا الهجوم وفشلت كل الضغوطات التي واجهتها في حملها على الغاء الصفقة مع ليبيا . لأنها وجدت أن

مصالحها كانت تتزايد مع العالم العربي ، خاصة بعد ازدياد اعتمادها على البترول العربي ، وزيادة المشاريع الفرنسية في الوطن العربي . كما أن صانعي الطائرات الفرنسية كانوا يرغبون ببيع طائراتهم للدول العربية ، بدلا من الطائرات السوفيتية او الامريكية . الى جانب ان فرنسا كانت تجد نفسها المحامية عن المصالح الغربية في الدول العربية . حتى لا يزداد النفوذ السوفيتي على حساب النفوذ الغربي ، اذا استمرت الدول الغربية ترفض تسليح الدول العربية . وترفض تفهم قضاياهم كما ان اعتماد بعض الدول العربية على السلاح الفرنسي من شأنه ان يدعم النفوذ الفرنسي في هذه الدول .

وبقيت قضية طائرات الميراج الليبية العقبة الرئيسية في طريق العلاقات الفرنسية الاسرائيلية . ولم تنه الا بعد ان اعترف الرئيس السادات بوجود بعض هذه الطائرات في مصر . وعندها تراجعت فرنسا عن الحظر ، وأعلنت عن استعدادها لبيع الاسلحة الى كل الدول بما فيها اسرائيل .

وانتهت بذلك قضية طائرات الميراج . ولكن لم ينته معها التوتر في العلاقات بين فرنسا واسرائيل الذي بدأ منذ عام ١٩٧٦ . وكلما لاح بالافق احتمال حدوث تحسن في العلاقات بينهما كانت الامور تسير بشكل عكسي وتزداد سوءا . وهذا ما حدث خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، بسبب الموقف الفرنسي من الحرب .

المبحث الثاني

سياسة بومبيدو في القضية الفلسطينية

من عام ١٩٧٠ حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣

لم تتغير السياسة الخارجية الفرنسية للجنرال ديجول بمجملها في عهد بومبيدو ، وكذلك الحال بالنسبة للموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية . مع احتفاظ كل من الرئيسين باسلوبه الخاص في معالجة القضايا . ولكن طرأ على الموقف الفرنسي تطور جديد في معالجته للقضية،هو زيادة اهتمامها بمعالجة المشكلة الفلسطينية كقضية أساسية عند معالجة مشكلة الشرق الأوسط. وذلك يعود لتطور قضايا عديدة ، أهمها تطور المقاومة الفلسطينية وظهور الشخصية الفلسطينية على المسرح الدولي الى جانب تبدل الظروف الدولية ، وزيادة حاجة فرنسا والدول الغربية للبترول العربي ، مع تطور التعامل التجاري بين فرنسا والدول العربية . وخلال الأعوام الثلاثة الأولى من رئاسة بومبيدو وحتى حرب اكتوبر عالجت الدبلوماسية الفرنسية القضايا الرئيسية من مشكلة الشرق الأوسط كقضية الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة . وقضية السلام في المنطقة والاشتباكات على الحدود بموقف زاد في تردي علاقاتها مع اسرائيل وفي تطور علاقاتها مع الدول العربية .

قضية الانسحاب الاسرائيلي :

في مؤتمره الصحفي الذي عقده في مطلع عام ١٩٧١ شدد الرئيس الفرنسي على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي « من الاراضي العربية المحتلة في حرب الايام الستة »[٧٩] .

وهذا الموقف المطالب بانسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة هو موقف متطور عن موقف الجنرال في نهاية رئاسته ، الذي وافق على اجراء بعض التغييرات الضرورية في حدود اسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ .

وكانت فرنسا تشدد باستمرار على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ، والقاضي بانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . وأعلنت مرارا على لسان دبلوماسييها بأنها تفهم قرار مجلس الأمن المتعلق بالانسحاب أنه انسحاب « من كل الأراضي وليس من اراضي » وأعلن ممثل فرنسا في الأمم المتحدة جاك كوسكيوسكو ـ موريزيه Jecques Kosciusko — Morizet في مقابلة له مع الاذاعة الفرنسية ، بأنه حسب الترجمة الفرنسية لقرار مجلس الأمن . فان اسرائيل يجب ان تنسحب من جميع الأراضي المحتلة ، وبأنه يفهم قرار مجلس الأمن على هذا النحو[٨٠].

كما كانت تطالب في المحافل الدولية بضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وتصر على رفض مبدأ الاستيلاء على الأراضي بالقوة . كما أنها كانت تربط بين الانسحاب الاسرائيلي وبين السلام ، كشرط اساسي لتحقيقه ، « ان التراجع عن المناطق كافة التي احتلتها اسرائيل ، هو الشرط الوحيد للوصول الى السلام »[٨١].

كما اخذت فرنسا تشرك دول السوق الأوربية في سياستها القاضية برفض مبدأ الاحتلال ، وبضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة . كما حدث في وثيقة شومان التي صدرت في مايو ١٩٧١ .

حق اسرائيل في الوجود :

لم يكن حق اسرائيل في الوجود في اي وقت من الأوقات مجالا للخلاف في السياسة الفرنسية حتى في أحرج اللحظات التي كانت تمر بها العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية . بل كلما كان الجو السياسي يتوتر بينهما ، كانت الحكومة الفرنسية تسارع الى التأكيد على حق اسرائيل في الوجود وضرورة الحفاظ عليها ، داخل حدود آمنة ومعترف بها . الا أن فرنسا اخذت تربط حق اسرائيل في الوجود بضرورة انسحابها من الأراضي العربية المحتلة .

وعندما استلم بومبيدو اوراق اعتماد السفير الاسرائيلي الجديد في باريس في الخامس من نوفمبر ١٩٧٠ ، تحدث أمامه عن حق اسرائيل في الوجود في نطاق « حدود آمنة ومعترف بها ، دون تهديد أو تعرض لاعمال العنف » وهذا المبدأ يجب أن يصحبه التخلي عن كافة اعمال احتلال الاراضي بالقوة[٨٤] .

كما ربط في مؤتمر صحفي بين حق اسرائيل في الوجود وبين ضرورة الانسحاب الاسرائيلي « مازلنا على قدم المساواة في حق اسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وواجب الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة في حرب الايام الستة »[٨٣] .

ومن الواضح ان حق اسرائيل في الوجود كان مبدأ اساسيا في تعامل فرنسا مع القضية الفلسطينية . لأنه على الرغم من الخلافات في وجهات النظر بينهما الا انها كانت ماتزال ترى في اسرائيل انها تخدم مصالح الغرب في المنطقة العربية ، وهي بالتالي لا تستطيع ان تتخلى عنها ، ولكنها لا توافقها على توسيع حدودها التي كانت قبل ١٩٦٧ .

الا ان ربط فرنسا لحق اسرائيل في الوجود وضرورة الانسحاب يعتبر أمرا هاما في السياسة الغربية لأن هذا يعني بأنه اذا لم يتحقق الانسحاب الاسرائيلي ، فان فرنسا لن تضمن أمن وسلامة اسرائيل . وهذا ما كان يزعج الحكومة الاسرائيلية . وبالنسبة لفرنسا ، فانها كانت تعتبر حق اسرائيل في الوجود لا يؤثر على علاقاتها المتطورة مع الدول العربية . وهي حاولت باستمرار التوازن بين الموقفين الامر الذي قبله العرب ورفضته اسرائيل .

وعلى الرغم من تصرفات اسرائيل مع فرنسا ، كخطف الزوارق وتأييد المظاهرات العدائية ضد بومبيدو في الولايات المتحدة ، والمنتقد لصفقة الميراج الليبية ، وللسياسة الفرنسية في الشرق الأوسط . الا ان المسؤولين الفرنسيين كانوا يريدون ان يحافظوا على الخيط الرفيع في علاقاتهم معها حتى يستمروا في لعب دور

ايجابي في الشرق الأوسط . ولكن ذلك لم يمنع المسئولين الفرنسيين من انتقاد السياسة الاسرائيلية التي وصفها بومبيدو « بالغباء » وهم لا يريدون ان يفهموا بأنهم غير قادرين على طرد كل العرب او قتلهم وهم في الحقيقة لا توجد لهم أي سياسة »[٨٤].

أما رئيس الحكومة شابان دلماس ، فقد انتقد السياسة الاسرائيلية الا أنه قال ان « اسرائيل موجودة ونحن نريدها أن تعيش وها هم ثلاثة ملايين رجل محاطون بمائة مليون شخص يناصبوهم العداء ونحن نتفهم قلقهم ولكننا لا نستطيع ان نضحي من أجل تخوفات اسرائيل وهذيانها الحالي »[٨٥].

كما نقل وزير الخارجية جوبير على لسان الرئيس الفرنسي بأنه انتقد التدخلات الاسرائيلية في فرنسا وقال « أبا ايبان ليس وزيرا لخارجية فرنسا ومدام جولدا مائير ليست رئيسة الحكومة الفرنسية ، يجب كشف هذه الدعاية للرأي العام »[٨٦].

وبخصوص ربط المصالح الفرنسية في المنطقة العربية بعلاقة فرنسا مع اسرائيل فقد أعلن وزير الخارجية موريس شومان بأن « سياسة فرنسا واضحة وضوحا تاما ، ولا نفرط بشيء من سياستنا المتوسطة التي أدت الى اظهار وجودنا ونفوذنا في مجمل العالم العربي ، ان كان في شراقه او في غربه . وفي أي حال لو لم نحتل هذه المكانة لأخذ مكاننا فورا ، من قبل الآخرين »[٨٧] .

موقف فرنسا من اسرائيل في السوق الاوربية المشتركة :

استمرت اسرائيل في محاولاتها عقد اتفاق تفضيلي مع دول السوق الاوربية المشتركة . ووجدت تساهلا من جانب المسؤولين في عهد بومبيدو أكثر مما وجدته في عهد ديجول . حيث وافق وزراء خارجية دول السوق في مؤتمرهم المنعقد في لوكسمبورج بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩٦٩ ، على التفاوض مع اسرائيل من أجل منحها تخفيضات جمركية بنسبة ٤٥٪ كما وافقت دول السوق على البدء بمحادثات

مع مصر ولبنان ـ بناء على اقتراح فرنسي ـ للهدف نفسه والفرق بين قرار الوعد القاطع باتفاق مع اسرائيل مقابل احتمال التوصل الى اتفاق مع العرب ، يظهر تغييرا في الموقف الفرنسي ، الذي كان يرفض منذ حرب ١٩٦٧ ، اعطاء اسرائيل اتفاق تفضيلي مع دول السوق[٨٨] .

الا أن الموقف الفرنسي عاد وتشدد عندما طالب من دول السوق استثناء اسرائيل ، من نظام المشاركة في السوق المشتركة او من نظام التفضيلات العامة التي وافقت دول السوق على منحه للدول النامية في العالم الثالث خلال الجميعة الاستشارية للمجلس الأوربي الذي انعقد في اكتوبر من عام ١٩٧١ . وأعلن وزير الخارجية الاسرائيلية أن استثناء اسرائيل من نظام المشاركة غير عادل وأن هذه التفرقة جاءت بسبب ممارسة فرنسا المؤيدة للعرب[٨٩] . الى جانب تطور موقف دول العالم الثالث ووضوحه في بداية السبعينات من القضية الفلسطينية بعد أن قطعت عدة دول افريقية علاقتها مع اسرائيل وتأثير فرنسا التي تربطها علاقات وثيقة مع الدول الافريقية من هذا الموقف . كما أن وزير الخارجية الاسرائيلية ، احتج على قرار فرنسا الذي لا يعتبر اسرائيل من دول العالم الثالث ، كالدول السبع والسبعين الاخرى التي تستفيد من نظام التفضيلات العامة . وقال أن الدول الخمس الاخرى في السوق ، وافقت على ضم اسرائيل الى هذه اللائحة ، الا انها في نهاية الامر رزحت تحت وطأة التأثير الفرنسي .

وكان المجلس الاستشاري لدول السوق قد عقد في مارس ١٩٧١ وقرر اعطاء تسهيلات لواحد وتسعين دولة من دول العالم الثالث ، ولكن اسرائيل لم تدخل ضمن هذه الدول . كما أن اسرائيل تأثرت من دخول انجلترا الى السوق لأنها المستورد الرئيسي للجمعيات الاسرائيلية . ودخولها للسوق سوف يؤثر على استيرادها لهذا المحصول .

موقف فرنسا في الأمم المتحدة

لم يتغير الموقف الفرنسي في الامم المتحدة من القضية الفلسطينية الذي بدأ في عهد الجنرال ديجول ، حيث استمرت فرنسا في ادانة اسرائيل عند اعتدائها على الدول العربية ، ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . الى جانب دعواتها المستمرة بعقد المحادثات الرباعية بين الدول الأربع الكبرى في مجلس الأمن .

وبالنسبة لموقفها في الأمم المتحدة فقد أيدت في مجلس الأمن في ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ . القرار الذي يدعو اسرائيل لتنفيذ قرارات المجلس السابقة فورا ، والذي يستنكر أي تغيير في وضع القدس العربية ، وطالب المندوب الفرنسي للخروج من الوضع المتأزم في الشرق الأوسط ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[٩٠] .

وشجبت فرنسا العدوان الاسرائيلي على لبنان في ١٢ مايو ١٩٧٠ ، وأدانته في مجلس الأمن . كما طالب المندوب الفرنسي الجديد جاك مورينريه* الحكومة الاسرائيلية بالتعهد بتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ . الا أنه جدد موقف فرنسا من « حق اسرائيل في الوجود وفي الاعتراف وفي الامن . وبأن لها حقا بحدود آمنة ومضمونة غير أن هذه الحدود لا يمكن أن تكون حدود الاحتلال او الضم » ووصف العدوان الاسرائيلي على لبنان بأنه «غير مقبول» كما قال « لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي تجاه ما يمس لبنان واستقلاله وسيادته ووحدة ترابه »[٩١] .

وعام ١٩٧٢ صوتت فرنسا الى جانب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي يدين اسرائيل ، لانتهاكها الانسان العربي في الاراضي المحتلة . الا أنها امتنعت عن التصويت في القسم الثاني من القرار الذي يعتبر أعمال اسرائيل جرائم حرب وتحديا للانسانية . واحتجت اسرائيل على الموقف الفرنسي بعد أن كانت

* خلف المندوب الفرنسي السابق بيرار ، الذي أدان تصرفات اسرائيل في الاراضي المحتلة ووصفها بتصرفات النازيه عند احتلالها فرنسا ، بينما كان موريزيه أقل انتقادا لاسرائيل .

تتوقع تبذلا في علاقاتها مع فرنسا[٩٢] .

وبعد الاعتداء الاسرائيلي على بيروت * عقد مجلس الأمن جلسة خاصة للبحث في العدوان . وتقدم المندوب الفرنسي والبريطاني بمشروع مشترك يستنكر الاعتداء ويدعو اسرائيل الى الامتناع عن مثل هذه الاعمال وينذرها باجراءات اشد ، اذا استمرت في عدوانها . وأدان المندوب الفرنسي الهجوم ووصفه بأنه « تعرضا غير مقبول لسيادة الدولة اللبنانية التي تقوم بجهد مشكور للحفاظ على بعض الاستقرار والتوازن في منطقة يجري فيها منذ وقت طويل صراع بالغ الخطورة » . كما أدان عملية الخرطوم التي قام بها الفلسطينيون ، واعتبرها سيئة للقضية الفلسطينية . الا أنه أضاف بأنه « من الضروري التمييز بين الارهاب الفلسطيني الذي تقوم به عناصر لا يمكن السيطرة عليها ، وأن تكون تابعة لحركات سياسية علنية ، والارهاب الاسرائيلي المضاد الذي تنظمه وتشرف عليه دولة تعترف بها الاسرة الدولية وعضو في الأمم المتحدة »[٩٣] .

وبالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني ، فقد امتنعت فرنسا عن التصويت على قرار اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة الخاصة عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني رقم ٢٣٦٣هـ الذي طالب :

١ ــ بضرورة تمتع الشعب الفلسطيني بالمساواة في الحقوق وممارسة حقه في تقرير المصير بنفسه بما يتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة .

٢ ــ باهتمام الجمعية العمومية بالسماح للشعب الفلسطيني بالتمتع بحقوقه الثابتة ، وممارسة حقه في الاستقلال الذاتي .

٣ ــ بالاعتراف بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين كأمر ضروري لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

* الذي ذهب ضحيته ثلاثة من القادة الفلسطينيين كمال عدوان وكمال ناصر ومحمد يوسف النجار .

وجاء امتناع فرنسا عن التصويت منسجما مع مواقف الدول الاوربية الغربية ، وحتى لا تخرج عند الاجماع الاوربي .

المباحثات الرباعية :

على الرغم من عقد أكثر من ٣٥ اجتماعا في عامي ٧٠ ـ ١٩٧١ بين ممثلي الدول الاربع الكبرى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ، في الامم المتحدة للبحث في حل لمشكلة الشرق الاوسط ، بناء على اقتراح فرنسي ، الا أن هذه الاجتماعات لم تسفر عن أي نتيجة ايجابية . مما دفع الرئيس الفرنسي بومبيدو الى الاعتراف في مطلع عام ١٩٧٣ بأن المساعي الفرنسية السابقة لعقد محادثات رباعية من أجل الشرق الأوسط ، لم تعط نتيجة بسبب معارضة الولايات المتحدة كما قال « لكي نكون أربعة من الضروري أن يرغب الأربعة في القيام بعمل مشترك »[٩٤].

مع العلم كان قد طالب مرارا في بداية عهده بضرورة استمرار المشاورات بين الدول الاربع الكبرى ، لايجاد حل في الشرق الأوسط « لا يوجد مشروع حل فرنسي ، وليس من الضروري وجود حل فرنسي ، ولا أمريكي او سوفياتي ، بل يجب ايجاد الحل عن طريق اشتراك الدول الأربع الكبرى في البحث عن حل مقبول من جميع الاطراف المعنيه »[٩٥].

وعند وصوله لرئاسة الجمهورية توقعت اسرائيل ان يتوقف الحماس الفرنسي للمباحثات الرباعية . الا أن الرئيس بومبيدو طالب باستئناف المباحثات التي توقفت في شهر مايو ١٩٦٩ . وانعقدت المباحثات من جديد في شهر سبتمبر ١٩٦٩ ، وأصدر ممثلو الدول الأربع بيانا في ٢٠ سبتمبر ، دعوا فيه الى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، وايجاد سلام دائم في الشرق الأوسط ، وأكدوا على « حق كل دول الشرق الأوسط في الوجود كدول مستقلة وذات سيادة » كما أعلنوا أن المباحثات والاتصالات التي بدأت ستستمر[٩٦].

وبعد اعلان استئناف المباحثات الرباعية التقى وزير الخارجية الاسرائيلية مع وزير الخارجية الفرنسية ، وبحثا معا في موقف اسرائيل الرافض للمباحثات . وقال ايبان ان موقف الدول فيها معروف « الاتحاد السوفياتي معاد لاسرائيل ، موقف فرنسا يطابق تقريبا موقف الاتحاد السوفياتي ، وهي سياسة معادية ايضا لاسرائيل. والموقف البريطاني يقع بين الموقف الفرنسي والموقف الامريكي »[٩٧].

وخلال اجتماع خمسة اغسطس ١٩٧٠ اعلن ممثلو الدول الاربع بمن فيهم فرنسا ، موافقتهم على مشروع روجرز الامريكي .

الا أن هذه المباحثات توقفت بسبب الموقف الامريكي وباعتراف فرنسا بفشلها .

موقف اوربا الموحد من القضية الفلسطينية :

تمنت دول اوروبا الغربية ان يكون لها كلمة في شؤون الشرق الأوسط ، القريب منها ، أو على الأقل أن تشارك في البحث عن حل للصراع العربي الاسرائيلي . وكانت فرنسا أكثر الدول اهتماما بأن يكون لدول السوق الاوروبية المشتركة موقف موحد في الشرق الأوسط ، مع اعترافها بصعوبة ذلك بسبب اختلاف وجهات النظر خاصة بين فرنسا وبريطانيا من جهة وبين المانيا الغربية وهولندا من جهة ثانية . الا أنها لم تتوقف عن دعوة الدول الاوروبية الى اتخاذ موقف موحد ، وبعد اتصالات عديدة بين دول السوق الست* اجتمع في شهر يناير ١٩٧١ ، عدد من كبار موظفي السوق في باريس برئاسة مدير دائرة افريقيا والمشرق في الكي دورسيه ، برونودولوس Bruno de Leusse لتوحيد مواقفهم من الصراع العربي الاسرائيلي . واستمرت الاتصالات بين الحكومات الاوربية الست الاعضاء في السوق . الى ان عقد في ١١ مايو ١٩٧١ مؤتمر لوزراء الخارجية . وقبل افتتاح المؤتمر ، بدأت اسرائيل تحركها من أجل عدم خروج المؤتمر بتصريح مشترك

*كانت بريطانيا وايرلندا والدانمارك واليونان خارج السوق في هذا الوقت .

بشأن النزاع وأرسلت وفودا الى ايطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا و لوكسمبورج ، اقترحت عليهم بانه اذا كان لابد وأن يخرج المؤتمرون بقرار فحبذا لو ان هذا القرار يلتـزم بصيغـة قرار مجلس الأمـن ٢٤٢ ، بدون اضافـة أية تفـاصيل . الا أن الضغوطات الاسرائيلية لم تعط نتيجة . وصـدرت وثيقـة شومـان « نسبـة لوزير الخارجية الفرنسي » في ١٣ مايو ١٩٧١ .

وثيقة شومان :

حددت هذه الوثيقة الخطوط الرئيسية لموقف دول السوق من الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ونصت على اعتبار المبادىء التالية أمرا أساسيا لاحلال السـلام في الشرق الأوسط :

١ ــ لا يجوز تحقيق أية مكاسب اقليمية عن طريق الحرب .

٢ ــ انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق التي احتلتها اثناء الحرب الأخيرة ، مع الاخذ بعين الاعتبار احتمال ادخال تصحيحات طفيفه على الحدود التي كانت قائمة قبل الحرب ، على أن يوافق عليها الفرقاء المعنيون .

٣ ــ اقامة نظام جماعي من الضمانات يشمل مناطق منزوعة السلاح بين اسرائيل وجيرانها . ومناطق عازله في بعض الاماكن الاخـرى ويشرف على المناطـق منزوعة السلاح مراقبون غير مسلحون من قبل الأمم المتحدة . ويشرف على المناطق العازله قوات مسلحة ، تأتمر بأمـر قيادة دولية مسؤولـة امـام مجلس الأمن الدولي .

٤ ــ الاعتراف بخليج العقبة ومضائق تيران على أنها ممرات مائية دولية مع ضمان ذلك لفترة من الوقت بواسطة وجود هيئة الامم هناك .

٥ ــ فتح قناة السويس أمام كافة السفن بما في ذلك السفـن الاسرائيلية ، ويتـم انشاء لجنة تحكيم للنظر في الخلافات ذات الطابع الفني التقنيني .

٦ ــ يعطى اللاجئون الفلسطينيون الخيار بين العودة التدريجية الى وطنهم او التوطين مع تعويض دولة اخرى .

٧ ــ اطلاق مبادرة اوروبية هدفها حل مشكلة اللاجئين ضمن اطار هيئة الأمم ، وبالارتباط مع دول الشرق الاوسط والدول القادرة على تحمل نفقات تمويل برنامج عون اللاجئين .

٨ ــ الموافقة على مشروع تدويل اداري لمدينة القدس والاماكن المقدسة[٩٨] .

من الملاحظ ان هذه الوثيقة جاءت قريبة من الموقف الاميركي الذي عرف بمشروع روجرز ١٩٧٠ ، كما انها مطابقة لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ . ولم يتضمن أي عنصر جديد بالنسبة للقضية الفلسطينية ، بل على العكس فهو تراجع عن الموقف الفرنسي السابق ، لأن فرنسا عادت وتحدثت عن قضية الشعب الفلسطيني كقضية لاجئين وليس كقضية سياسية . بعد أن كانت قد اعترفت بالسابق لحقوق الشعب الفلسطيني وبأن ايجاد حل لقضيتهم ، هو أمر أساسي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط . زيادة على ذلك فهي وافقت على حدوث بعض التعديلات في الحدود التي كانت قائمة قبل يونيو ١٩٦٧ . مع أنها كانت تطالب بضرورة الانسحاب الاسرائيلي الشامل من كل الأراضي العربي[٩٩]. كما أن وثيقة شومان حدث فيها تناقض ، بين المبدأ الاول الذي ينص على عدم تحقيق أية مكاسب اقليمية عن طريق الحرب ، وبين احتمال ادخال تعديلات طفيفه على الحدود التي كانت قائمة قبل الحرب .

ويبدو أن فرنسا ، تراجعت عن بعض مواقفها السابقة لكي تقنع الدول الأوربية الاخرى بالموافقة على سياسة مشتركة موحدة لدول السوق . وهو ما سعت اليه طويلا لكي يكون لدول اوربا الغربية موقف موحد من الصراع العربي الاسرائيلي ، وكذلك وجود سياسي . حتى لا يستمر العملاقات ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، المسؤولين الوحيدين في تحقيق السلام بالمنطقة .

والجدير بالذكر أن هذه الوثيقة لم تنشر بشكل علني وبقيت سرية ، الا أن نشرتها صحيفة دي فيلت Die Welt ، الألمانية بعد شهر واحد من التوقيع عليها .

وكانت فرنسا تعتقد أنها أصبحت تتكلم باسم المجموعة الأوروبية التي أصبح لها موقف موحد من القضية الفلسطينية ، الا أنه بعد صدور الوثيقة ، تراجع وزير خارجية ألمانيا الاتحادية شيل Scheel عما جاء فيها ، وأعلن عشية زيارته لتل أبيب أن موقف حكومته ، متوافق مع موقف واشنطن ولبنان ، كما قال بأنه ليس من الضروري أن تنسحب اسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها(١٠٠).

ولم يتحقق ما توقعته الدبلوماسية الفرنسية ، وعادت دول السوق الاوربية لاتخاذ مواقف مختلفة عن بعضها البعض ، وعما جاء في وثيقة شومان .

المبحث الثالث

موقف فرنسا من حرب اكتوبر ١٩٧٣

كانت العلاقات بين فرنسا واسرائيل قبل حرب ١٩٧٣ سيئة وكل طرف يحاول أن يشد الطرف الآخر إلى جانبه.ولكن اسرائيل كانت تريد من فرنسا أن تقف إلى جانبها وتدعمها لا أن تقف إلى جانب العرب في الصراع . كما أنها تأثرت لأن فرنسا ، كانت ترفض ارسال أي وزير من الحكومة الفرنسية إلى اسرائيل . وكان وزير الخارجية الفرنسية شومان يصرح بأن « الأمر لم يحن بعد لارسال وزير فرنسي إلى اسرائيل »[١٠١] .

وعند افتتاح دار الثقافة الفرنسية في القدس في ٢٤ ابريل ١٩٧٢ رفضت الحكومة الفرنسية ارسال أي وزير لحضور حفلة الافتتاح مع أنه شارك فيها عدة مؤسسات ثقافية فرنسية . وأرسلت فرنسا وزيرا سابقا هو لويس جوكس Louis Joxe لحضور الافتتاح مع السفير الفرنسي في تل أبيب . وثارت أزمة بين الجانبين حول هذا الموضوع خاصة أن فرنسا أرسلت بعد أسبوع وزير الدولة للشئون الخارجية ليبكو فسكي إلى الكويت لحضور حفل افتتاح معرض الكتاب الفرنسي[١٠٢] .

واستمرت العلاقات متوترة بين الجانبين حتى حرب أكتوبر حيث زاد الموقف الفرنسي وضوحا من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، مما زاد في تردي علاقاتهما مع اسرائيل

وعلى الرغم من التعليق الفوري لرئيس مجلس الوزراء الفرنسي بيير مسمير ، الذي تضمن بعض التشكيك في القدرة العربية على مواصلة الحرب . عاد

وزير الخارجية جوبير ليوضح أن « موقف فرنسا يعرفه العالم منذ زمن طويل . وكررناه ألف مرة ، وهو مع تسوية سلمية للصراع ودعوة للمفاوضات . وفيما يختص بالأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ . فكل واحد يعرف وجهة نظرنا »واطلق الوزير الفرنسي سؤاله الشهير الذي أثار اسرائيل وأصدقاءها في فرنسا طويلا « دعني أسألك سؤالا ، هل من يحاول وضع رجليه في بيته يعتبر معتديا ؟ وأعتقد أن هذا السؤال يستحق إضافته للأفكار التي ستبحث في الأيام القادمة »(١٠٣) .

وفي اليوم التالي للحرب حاول رئيس الحكومة الفرنسية أن يخفف من حدة تصريحة الأول المعادي للعرب ، ومن تصريح جوبير المعادي لاسرائيل وتساءل أمام الجمعية الوطنية الفرنسية « كيف يمكن أن نتصور أن بلادا وشعوبا مشبعة بالمشاعر القومية ، تستطيع دون أي أمل بحل عادل ومتوازن أن تقبل احتلال أراضيها إلى ما لا نهاية ؟ » . وأعلن أن موقف بلاده ، بعد اندلاع الحرب ، هو أن يكون قرار اطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن ، نقطة الانطلاق من أجل مفاوضات جادة تسمح بالوصول إلى حل نهائي للصراع ، يكون مقبولا من الجميع ومحتويا لكل الضمانات الأمنية اللازمة لتطبيق القرار رقم ٢٤٢ .(١٠٤)

أما موقف الرئيس الفرنسي نفسه ، فقد فضل الصمت طوال أيام الحرب ، إلى أن ينتظر ويرى ما سيحدث في قضية ما زالت بعض جوانبها غامضة . على حد تعبير صحيفة لوموند في اليوم الثالث للمعارك .

وعاد وزير الخارجية يعلن في اليوم الرابع من الحرب ، من على منصة الجمعية العمومية للأمم المتحدة عن استعداد بلاده للمساهمة في تهدئة الحرب ، ومنعها من الاندلاع من جديد « وبوسعنا تقديم اقتراحات تؤدي إلى حل سلمي شرط أن يوافق عليه الجميع ، وأن يوافقوا فعلا على إقامة سلام عادل ودائم ، وإني واثق بأن اصداقاءنا الأوروبين لهم نفس الرغبة »(١٠٥) .

ومن هذه العبارة الموزونة كلمة كلمة ، يمكن استخلاص الموقف الفرنسي في

هذه المرحلة كالآتي :ـ ـ ما زالت فرنسا تطرح نفسها كوسيط بين الطرفين المتنازعين .

ـ أصبحت تطرح نفسها كوسيط بثقلها الأوروبي أي على اعتبار أنها ستكون مفوضة من قبل دول السوق الأوروبية المشتركة .

ـ تتحدث عن حل عادل ودائم ، أي أنها تريد تسوية نهائية للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وليس هدنه مؤقته بين المتحاربين ، وهي تريد حل جميع القضايا المتعلقة بالصراع .

ـ كانت ترى أن موازين القوى في المنطقة ، تتطور لغير صالح اسرائيل عاجلا أو آجلا ، والموقف يتطلب منها ليونة أكثر . وعندها بعد أن يقبل الطرفان العربي والاسرائيلي الوساطة الفرنسية ، أو بشكل أصح الوساطة الأوروبية الغربية تبرز كتلة السوق المشتركة ، التي أصبحت تضم تسعة دول أوروبية ، كقوة سياسية فعالة بين الدولتين الكبيرتين الملتزمتين عمليا بدعم أحد طرفي النزاع .

موقف أوروبا الغربية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣

أخذت الدبلوماسية الفرنسية تهتم أكثر فأكثر بابراز الدور الأوروبي في الشرق الأوسط ولم تعد تتحدث عن الموقف الفرنسي المستقل عن الموقف الأوروبي ، لكي تعطي لنفسها ثقلا في الساحة الدولية . واستمرت في اتصالاتها الأوروبية من أجل إقناعها ، باتخاذ موقف سياسي موحد ، من القضية الفلسطينية ، تلتزم فيه بعد أن وجدت أن وثيقة شومان التي سبق أن وافقت عليها دول السوق الست ، لم تلتزم بها معظم الأطراف الموقعة عليها . وكانت الظروف التي صاحبت حرب اكتوبر ، كتخفيض انتاج النفط للدول

الغربية ، وزيادة أسعاره ، وفرض الحظر على بعض دول السوق . كل ذلك جعل الدول الأوروبية تخشى على مصالحها . وتبحث عن دور ايجابي تلعبه حتى لا تبقى سائرة وراء السياسة الأميركية المؤيده لاسرائيل والمعادية للعرب مما جعل البعض منها كهولندا يخسر الكثير . وعادت فرنسا إلى حث بقية دول السوق التسع على اتخاذ موقف موحد ولعب دور في الشرق الأوسط . وطالب جوبير أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧ اكتوبر من الدول الأوربية بالتدخل ، لأنها إذا تدخلت « فسيكون لها طبعا وزن معنوي ولكن لن يكون لها وزن حاسم . إن كل جهودنا في الوقت الحاضر ، تنصب على تأمين أعمق التأثير لمشاورات التسعة الأوروبيين في المباحثات الدولية الجارية الآن »[١٠٦] .

ونجحت الدبلوماسية الفرنسية ، باصدار بيان مشترك في ١٣ اكتوبر ، لدول السوق التسع . حيث دعا البيان الأوروبي إلى وقف اطلاق النار وبتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .[١٠٧] إلا أن هذا كان غير كاف برأي الخارجية الفرنسية التي كانت تطمع أن تتخذ دول السوق موقفا أكثر تأثيرا واستقلالا عن المواقف الأميركية . ويقول جوبير « أن بيان الدول التسع الذي صدر في ١٣ من هذا الشهر ، يجب أن يتبعه عمل حازم ، يمر من خلال وجود فرنسا وبريطانيا كعضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي »[١٠٨]

ولكن ، يبدو أن الولايات المتحدة لم تكن راضية عن الموقف الأوروبي المستقل عن موقفها خلال حرب أكتوبر إلى حد حدوث أزمة أمريكية ـ أوروبية ، داخل منظمة حلف الأطلسي ، ووجه المسؤولون الأمريكيون انتقادات قاسية لحلفائهم الأوروبيين لعدم تأييدهم للسياسة الأمريكية خلال الحرب . وأشار الرئيس الأميركي نيكسون خلال مؤتمر صحفي في ٢٧ أكتوبر ، لهذا الموضوع عندما قال « إن أصدقاءنا الأوروبيين ، لم يظهروا التعاون الكافي في محاولة لمساعدتنا على إيجاد تسوية في الشرق الأوسط »[١٠٩] .

وكذلك انتقد كيسنجر الموقف الأوروبي وخاصة الفرنسي عدة مرات .

وردت الدول الأوروبية على الانتقادات الأميركية بأن الادارة الأميركية لم تخبرها بخططها خلال الحرب ، وأنها تصرفت لوحدها من دون ابلاغ حلفائها الأوروبيين . ولم يقتصر الرد الأوروبي على ذلك ، بل أصدر وزراء خارجية دول السوق التسع في السادس من نوفمبر بيانا مشتركا حددوا فيه موقفا واضحا من موضوع التسوية السلمية في الشرق الأوسط ، وأكدوا عزمهم على المشاركة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في اجراءات للوصول للتسوية . وحدد البيان النقاط التالية كأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط :

١ ـ ضرورة عودة قوات الجانبين إلى مواقعهما التي كانت قبل ٢٢ أكتوبر ، تنفيذا لقراري مجلس الأمن رقم ٣٣٩ و ٣٤٠ ، خصوصا وأن هذه العودة ستسهل حل المشكلات العاجلة الأخرى المتعلقة بتبادل أسرى الحرب والجيش المصري الثالث .

٢ ـ تأمل الحكومات الأوروبية المعنية بأنه بعد موافقة مجلس الأمن على قرار رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ، سيصبح من الممكن البدء في مفاوضات من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، تطبيقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل بنوده .

٣ ـ وهم يعتقدون أن أي اتفاق سلام يجب أن يتضمن هذه النقاط :

١ ـ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة .

٢ ـ ضرورة أن تضع اسرائيل حدا لاحتلالها الأراضي التي تحتفظ بها منذ حرب ١٩٦٧ .

٣ ـ احترام سيادة كل دول المنطقة واستقلالها وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٤ ـ وفقا للقرار الصادر عن مجلس الأمن ، يجب أن تشمل التسوية السلمية ضمانات دولية . كما أنه يجب تدعيم هذه الضمانات باجراءات متعددة من بينها ارسال قوة مكلفة بالحفاظ على السلام إلى المناطق التي قد يتقرر نزع سلاحها وفقا للمادة الثانية من القرار رقم ٢٤٢ .[١١٠]

ومن الملاحظ أن هذا البيان الذي تحدث لأول مرة عن حقوق الشعب الفلسطيني متطور عن وثيقة شومان ، والبيانات السابقة لدول السوق الأوروبية . وهذا يعود لأن معظم دول السوق كانت بحاجة للنفط العربي ، الذي استخدم لأول مرة كسلاح في المعركة ضد اسرائيل . وهي بذلك لا تريد إثارة الدول العربية ضدها ، حتى لا تحرم من النفط العربي . وكذلك من مصالحها في المنطقة العربية ، إلى جانب أن هناك مصلحة لأوروبا الغربية باستقرار منطقة الشرق الأوسط القريبة منها . وفي إعادة فتح قناة السويس التي توفر على نفط الخليج العربي الذاهب لأوروبا الغربية مسافة طويلة . كما توفر عليها خسارة مادية كبيرة في تجارة أوروبا مع الشرق عموما . زيادة على ذلك تطور موقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية وانعكاس هذا التطور على الموقف الأوروبي الغربي . واستقبل البيان الأوروبي بالترحاب من الدول العربية ، والمقاومة الفلسطينية مع بعض التحفظات بعكس اسرائيل التي انتقدته واعتبرته مؤيدا للعرب ، وكشف البيان عن العزلة الدولية التي تعيشها ، بعد أن أقدمت الدول الأفريقية على قطع علاقتها معها . ويعترف وزير الخارجية الفرنسية بأن بلاده هي التي وقفت وراء البيان لكي يصدر عن دول السوق الأوروبية المشتركة .[١١١] كما أن هذا المؤتمر كان قد دعا إليه بومبيدوكتمهيد لعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول الأوروبية في كوبنهاجن لاتخاذ موقف موحد في الشرق الأوسط .[١١٢]

مؤتمر القمة الأوروبي :

عقد مؤتمر القمة الأوروبي في كوبنهاجن في ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ استجابة لدعوة بومبيدو في مطلع شهر نوفمبر . وظهر أن غالبية دول السوق مترددة في التضامن مع هولندا وألمانيا الغربية اللتين كانتا تجاهران بالدعوة ، لتنسيق مواقفهما مع الولايات المتحدة ، لتشكيل جبهة موحدة لتواجه ضغوط دول النفط العربية . أما فرنسا فقد قاومت هذا الاتجاه ، في الوقت الذي كان فيه أربعة وزراءخارجية عرب ـ الجزائر وتونس والأمارات العربية والسودان ـ يجرون الاتصالات في العاصمة الدانماركية ، ويسلمون الرؤساءالأوروبيين الرسالة التي وجهها إليهم مؤتمر القمة العربي في الجزائر . ورحبت فرنسا وبريطانيا بالوفد العربي ، لحضور جلسات المؤتمر ، بينما انتقدت ألمانيا الغربية وهولندا ، زيارة الوزراء العرب لكوبنهاجن ، وقت انعقاد المؤتمر الأوروبي حتى لا يؤثروا على المؤتمرين وطالبتا باتصالات مماثلة مع اسرائيل ، وبابلاغها بما يحدث في المؤتمر ، بخصوص الشرق الأوسط . كما طالبتا بالموافقة على الاقتراح المقدم من هنري كيسنجر ، بايجاد وكالة مشتركة لحل أزمة الطاقة . إلى أن بريطانيا وفرنسا عارضتا الاقتراح ، لأنه قد يثير غضب الدول العربية ، ويضر بالاستقلال الأوروبي . ولم يخرج المؤتمر في النهاية بموقف موحد من كل القضايا المطروحة على بساط البحث ، نتيجة الخلافات بين المشاركين .[١١٣]

إلا أن المؤتمر أصدر بيانا ، عن القضايا التي تم بحثها . وبالنسبة للنقطةالسادسة المتعلقة بالشرق الأوسط فقد أعلن زعماء الدول التسع ، بأنهم يرحبون بعقد مؤتمر للسلام في جنيف ، ويوجهون نداء للمشتركين من أجل الوصول بسرعة إلى اتفاق عادل ودائم . كما أنهم مستعدون لتقديم كل مساعدة في البحث عن السلام ، وضمان التسوية . وذكر رؤساء الدول والحكومات الأوروبية ، بموقفهم السابق المتعلق بالشرق الأوسط الصادر في ٦ نوفمبر ، وهم مقتنعون بحق كل دول المنطقة بمن فيهم اسرائيل بالوجود ، ويطالبون بتطبيق قرار

مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، آخذين بالاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .[١١٤] .

وولدت في هذا المؤتمر فكرة الحوار العربي ـ الأوروبي التي اقترحها الرئيس الفرنسي ، والتي بدأ تنفيذها في السنوات التالية .

المبحث الرابع
فرنسا والنفط العربي

كانت فرنسا تعرف أن المصالح الامريكية ، خصوصا النفطية سعت منذ الحرب العالمية الثانية الى طرد المصالح الاوربية من الشرق الأوسط ، والحلول محلها . ولهذا حاولت فرنسا وبقية دول اوربا الغربية ، استعادة مواقعها في المنطقة العربية ، لا سيما في ميدان النفط(١١٥) .

وبسبب التنافس على النفط العربي زاد التنافس الرأسمالي بين فرنسا وأوربا الغربية والولايات المتحدة . وخلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وجدت الحكومات الاوربية الغربية ، وعلى رأسها فرنسا ، انها لن تسمح بأن يتعرض مواطنوها للبرد ، ولن يحرموا من استعمال سياراتهم ، وتتوقف مصانعهم من أجل سياسة الولايات المتحدة المؤيدة لاسرائيل ، ووجد خلاف ايضا داخل دول السوق الاوربية المشتركة . لأن الدول العربية النفطية المجتمعة في الكويت في ١٦ اكتوبر قررت فرض حظر على ارسال النفط للدول التي تدعم اسرائيل . وكذلك مضاعفة الاسعار وتخفيض انتاجها من النفط واستثنت من ذلك كلا من فرنسا وبريطانيا . ولولا السياسة التي ابتدأها الجنرال ديجول تجاه العالم العربي لما جنت فرنسا وبومبيدو ، ما جنته من عدم فرض الحظر النفطي عليها ، ومن معاملتها خاصة بسبب موقفها من القضية الفلسطينية . وجنت بذلك ثمار سياسة ديجول الشرق أوسطية ، وكأنه كان يتوقع حدوث ما حدث من أزمة نفطية دولية . وبعكس ما حصل في فرنسا حصل في هولندا التي كانت تقف خلف السياسة الامريكية المؤيدة لاسرائيل . وصرح وزير الخارجية الهولندية فان دوتشول ، عقب فرض الحظر على بلاده ، بأنه لا يستطيع تجنب الانطباع بأن « العرب يعتقدون انهم عن طريق وقف شحنات النفط الى هولندا ، يستطيعون أن يمارسوا ضغطا على أوربا في أي حل

للنزاع في الشرق الأوسط » وانتقد كلا من فرنسا وبريطانيا « لتخليهما » عن بلاده وهدد بدفع الامور الى حد نسف بنيان السوق الاوربية المشتركة من الاساس ، اذا لم تتضامنا مع الدول الاخرى في السوق المشتركة .

وكانت الدول العربية قد وعدت فرنسا بامدادها بما تحتاجه من النفط ، ولا تتأثر بتخفيض النفط وحظره المفروض على الدول الأخرى بسبب موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وصرح وزير الصناعة الفرنسي بأنه بسبب التموينات النفطية التي وعدت بها الدول العربية فرنسا ، فان مخزونها من النفط يستطيع أن يصمد أكثر من ثلاثة سنوات دون اي تخفيض في استهلاكها[١١٧] .

وكانت فرنسا تستورد ثلثي نفطها من منطقة الخليج ، نحو ٨٠٪ من الدول العربية موزعة عام ١٩٧٢ على الدول العربية، السعودية ٢١٪ والكويت ١٤,٤٪ ، والامارات العربية ١٢,٦٪ ، العراق ١٢,١٪ ، الجزائر ، ٩,٣٪ ، ليبيا ٨,٣٪ ، المجموع ٧٧,٧٤٪ .

وفي عام ١٩٧١ ، فقد كانت فرنسا تستورد النفط من الدول العربية ، بملايين الاطنان[١١٨] .

السعودية ، ١٧٥٩٨
العراق ، ١٦٠٤٧
ليبيا ، ١٥٤٠٣
أبو ظبي ، ٩٥٤١
الجزائر ، ٧٧٣٧
قطـر ، ٢٧٤٩
(دول عربية أخرى) ، ٢٨٠٥

وحسب احصائيات رسمية فان فرنسا كانت تستهلك عام ١٩٦٩ ، ٧٠ مليون طن وسيرتفع الى ٢٠٠ مليون طن . وهذه الأرقام تفسر الى حد بعيد

التحولات في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضايا العربية . كما تفسر الحرص الاوربي الغربي على عدم التورط كثيراً الى جانب اسرائيل. مع بعض التفاوت في مواقف ايطاليا وفرنسا وبريطانيا ، عن ألمانيا الاتحادية وهولندا القريبة مواقفها من موقف الولايات المتحدة التي ثارت على القرارات النفطية العربية . ودعت على لسان وزير خارجيتها كيسنجر الى انشاء « مجموعة عمل للطاقة » . وعقد اجتماع للدول الغنية المستهلكة للنفط . بينما كانت فرنسا تريد تنظيم مؤتمر دولي للطاقة للدول المستهلكة والمصدرة للنفط الى جانب أن بومبيدو كان يريد تعاونا عربيا ـ اوربيا في جميع المجالات وخاصة النفطية وهذا ما دعاه الى اثارة فكرة الحوار العربي ـ الاوربي . وارسال وزير خارجيته للسعودية والكويت وسوريا والعراق في مطلع عام ١٩٧٤ . ومع أن الوزير الفرنسي صرح خلال الزيارة « لم آت لانشغل بالاتفاقات البترولية وبتوقيع اتفاقيات بترولية او التحضير لها . . . لأنني رجل أعمال سيء وافضل انشاء الطريق السياسي الطويل الذي ينتهي بالاستقلال لبلدي »[١١٩]. الى أن فرنسا استفادت كثيرا من هذه الزيارة ، ليس في مجال الاتفاقات النفطية التي معد لها الوزير الفرنسي فقط ، بل في رؤوس الاموال التي بدأت تغزو البنوك والمؤسسات الفرنسية .

وكانت الولايات المتحدة ، تراقب ما تحققه الدبلوماسية الفرنسية في الشرق الأوسط ، وتقلق على مصالحها التي بدأت فرنسا تنافسها عليها في المنطقة . وشددت على عقد مؤتمر للدول الصناعية المستهلكة للنفط الذي انعقد في شهر فبراير من عام ١٩٧٤ في واشنطن وضم ١٣ دولة ـ الولايات المتحدة وكندا واليابان الى جانب دول اوربا الغربية ـ وكان الهدف الذي أرادته الحكومة الامريكية من هذا المؤتمر هو تشكيل كتلة مجابهة لمواجهة الدول المصدرة للنفط ، وخاصة العربية ، ووضع استراتيجية تضمن للدول الصناعية القدرة على مواجهة طاقة الدول المصدرة المتزايدة على التحكم بنفطها وبأسعاره . ولذلك هاجم كيسنجر في خطابه الافتتاحي ، رفع أسعار النفط الخام والاتفاقات الثنائية بين عدد من دو ل أوروبا

الغربية والدول النفطية . وأما الموقف الفرنسي فقد كان معارضا للموقف الامريكي ولخصه وزير الخارجية جوبير بالنقاط التالية :

١ ــ النقد الشديد لفكرة انشاء تكتل عالمي يضم الدول المستهلكة للطاقة ، لأنه سيؤدي الى مواجهة شاملة مع الدول المنتجه للنفط .

٢ ــ رفض فكرة انشاء نظام استشاري بين اوربا الغربية والدول المستهلكة للنفط الصناعية الاخرى ـ الولايات المتحدة ، كندا ، اليابان .

٣ ــ التأكيد على أن التعاون بين المستهلكين الاوربيين والدول المنتجه وخاصة العربية ، سيحل المشاكل المطروحة .

٤ ــ تبني الاقتراح الجزائري الداعي الى عقد دورة للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، لمعالجة مشاكل الطاقة .

٥ ــ دافع عن الاتصالات والاتفاقات الثنائية بين الدول الاوربية والمستهلكة للنفط ، والدول النفطية المنتجة في الشرق الأوسط مع رفض الحجج القائلة بأن مثل هذه الخطوات تستدعي اللوم ، أو تعرض التماسك الدولي للخطر .

٦ ــ وصف المؤتمر بأنه « تجمع غير شرعي » باعتباره يضم الولايات المتحدة وكندا ، وهما من أكبر الدول المنتجه للنفط ، بينما يفترض في المؤتمر أن يكون للدول المستهلكة في الاساس[١٢٠].

وأعلن البيان الختامي للمؤتمر انه تقرر انشاء مجموعة للتنسيق وظيفتها الاعداد لمؤتمر مقبل يضم الدول المستهلكة والمنتجه . كما تضمن البيان تحفظات رسمية فرنسية ، وصفها جوبير بأنها معارضة رسمية فرنسية لخط المؤتمر[١٢١]. وفشل المؤتمر في تحقيق الهدف الذي من أجله دعا اليه كيسنجر .

واستمرت فرنسا تعارض موقف الولايات المتحدة تجاه الدول العربية

النفطية . مما جعلها كمحامي عن هذه الدول ، وكان نتيجة ذلك مزيد من التسهيلات النفطية لفرنسا مع الدول العربية ، الى جانب التوقيع على اتفاقيات نفطية مع السعودية والكويت والعراق ، لسد حاجاتها من النفط . هذا الأمر دفع اسرائيل الى تصعيد هجومها على فرنسا . واتهاماتها بأنها « من أجل النفط العربي باعت الدم اليهودي » .

ولا شك أن حرب اكتوبر وما صاحبها من أزمة وقوة دولية كان لها تأثير كبير على الموقف الفرنسي ، بسبب المراعاة الخاصة التي نفذها العرب تجاهها . وهذا الأمر زاد من ارتباط فرنسا ومصالحها مع العالم العربي ، وأصبح من الصعب على أي زعيم سياسي فرنسي لا يضع ذلك بعين الاعتبار ، عند تخطيطه لسياسة فرنسا في الشرق الأوسط مهما كان قريب في مواقفه السياسية من اسرائيل .

المبحث الخامس

بومبيدو والفلسطينيون

عند بداية رئاسة بومبيدو ، كانت المقاومة الفلسطينية قد اصبح لها وجود سياسي ، على الصعيد العربي . وأما الصعيد الدولي فقد كانت بداية الاعتراف العالمي بها ، كعامل مهم في الشرق الأوسط . وكانت فرنسا السباقة الى اجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بشكل غير مباشر وسري في البداية ، ثم بشكل مباشر وعلني فيما بعد . مخترقة بذلك الحاجز التقليدي الذي وضعته اوروبا على الاتصال مع منظمة التحرير . وتطور الاتصال الفرنسي - الفلسطيني من اتصالات فرنسية - مع حركة فتح في عهد ديجول ، أو عن طريق طرف ثالث الى اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير من دون الاعلان عنها رسميا . أي أنها كانت تحدث بين مسؤولين في الخارجية الفرنسية ، ومسؤولين في منظمة التحرير في الكي دورسيه من دون اصدار بيانات علنيه عنها . وقبل رحيل الرئيس الفرنسي كان هناك مشروع للقاء بين عرفات ووزير الخارجية الفرنسية جوبير خلال زيارته لسوريا والعراق . الا أن الاجتماع لم يتم نتيجة الهجوم الاعلامي الاسرائيلي على فرنسا ، بسبب احتمال حدوث الاجتماع . وبرر الوزير الفرنسي عدم حدوث الاجتماع بعد عودته من سوريا في اواخر يناير ١٩٧٤ « ان الوقت لم يأت بعد لعقد هذا الاجتماع ، لأن التحسن السياسي أفضل من المظاهر »[١٢٢]. ولكن بعد عودته من العراق في أوائل فبراير ١٩٧٤ ، كان جواب جوبير أكثر تحديدا « نعم اعتقد بأن هذا الاجتماع سيحدث ، ويبحث فيه ، ولكن لم يوضع بعد في جدول مواعيدي »[١٢٣].

الا أن ظروف وفاة الرئيس الفرنسي لم تساعد على عقد الاجتماع بين جوبير وعرفات . الذي عقد فيما بعد في بداية رئاسة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان ،

ولكن وزير الخارجية الفرنسية أصر على القول لنا ، بأن الاجتماع كان سيحدث في النصف الاول من عام ١٩٧٤ ، وأن الرئيس الفرنسي كان على علم بذلك . ولكن وفاته حالت دون تمامه[١٢٤] .

وبالنسبة لموقف الرئيس الفرنسي من الفلسطينيين فقد استمر بومبيدو على السير على نفس سياسة ديجول ، وبدأ يتحدث عن حقوق الفلسطينيين بشيء من التحديد . فعند زيارته للولايات المتحدة ، تحدث عن حق الفلسطينيين في انشاء دولة « الى جانب اسرائيل وليس مكانها » كما أشار الى ضرورة حل المشكلة الفلسطينية[١٢٥] .

وفي مؤتمره الصحفي في ٢٠ يناير ١٩٧١ تحدث عن قضية الشعب الفلسطيني وضرورة حلها وقال « فيما يخص قضية الشعب الفلسطيني ، فأقول انها ستحل ويجب أن تحل باستفتاء حر للأهالي المعنيين »[١٢٦] .

كما أن فرنسا أخذت تربط بين المقاومة الفلسطينية وبين ايجاد حل للقضية الفلسطينية ، ووجهة نظر بومبيدو في مؤتمره الصحفي الذي عقده في ٢١ سبتمبر ١٩٧٢ كانت تقول « انني ضد الارهاب الذي يؤدي الى قتل الأبرياء ، ولكن يجب ألا يكون عندنا وهم ، اذ أننا لا نستطيع أن نلغي الارهاب الفلسطيني دون حل للمشكلة الفلسطينية ، كما أننا لا نستطيع الغاء ظاهرة من هذا النوع ، اذا لم نستطيع أن نحل سببها الرئيسي »[١٢٧] .

كما ربطت على لسان ممثلها في الامم المتحدة لويس دوجيرا نجو Louis de Guiringaud بين حقوق الشعب الفلسطيني وقضية الشرق الأوسط . وقال « ان أي حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط ، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني »[١٢٨] .

ومع تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني ، الا أنها كانت تنتقد كل الأعمال الفدائية التي تحدث في اوربا ، فبعد عملية ميونخ صرح بيارمسمير رئيس الحكومة

الفرنسية بأن « فرنسا تستنكر عملية ميونخ ، كما تستنكر كل اعتداء على حقوق الانسان ، وهي تدين بكل حده الاعتداء الذي استعمل تظاهره رياضية ، كالدورة الأولمبية ، لأغراض مجرمه »[١٢٩] .

وعلى الرغم من ادانتها للأعمال الفدائية في الخارج ، الا أنها كانت تدين أيضا العمليات الانتقامية الاسرائيلية كالهجوم الذي شنته اسرائيل بعد العملية الفدائية التي قامت بها الجبهة الشعبية في الأول من يونيو ١٩٧٢ . حيث ادان مجلس الأمن الدولي الهجوم الانتقامي الاسرائيلي على لبنان بعد العملية . وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة بأن فرنسا ضد كل هجوم انتقامي مهما كانت دوافعه .

كما أنها أدانت العمليات الاسرائيلية كاسقاط الطائرة الليبية المدنية فوق سيناء في ٢١ فبراير ١٩٧٣ ، وعدوانها على بيروت ليل ٩ ـ ١٠ ابريل ١٩٧٣ . واغتيالها القادة الفلسطينيين الثلاث ، وخطف الطائرة اللبنانية في العاشر من اغسطس ١٩٧٣ . لاعتقادها بوجود زعيم الجبهة الشعبية جورج حبش فيها ، حيث اشتركت فرنسا مع بريطانيا في تقديم قرار مجلس الأمن يدين العمل الاسرائيلي[١٣٠] .

الاغتيالات الاسرائيلية في فرنسا :

بعد عملية ميونخ زادت اسرائيل من تحركها وأخذت تلاحق ممثلي منظمة التحرير في الخارج ، فهاجمت مكتبة فلسطين في باريس في الاول من اكتوبر ١٩٧٢ . وهي مكتبة مختصة بالكتب والمنشورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، تابعه لمنظمة التحرير . وكان ممثل المنظمة في باريس محمود الهمشري يقيم فيها . وأعلنت منظمة صهيونية « حركة مساد للعمل والدفاع » مسؤوليتها عن الانفجار . كما حذرت العرب الذين يعملون في نصرة القضية الفلسطينية[١٣١] .

وبعد أن اغتالت اسرائيل ممثل المنظمة في روما ، وائل زعيتر في ١٦ اكتوبر

١٩٧٢ ، اغتالت في ٨ ديسمبر ، محمود الهمشري ممثل المنظمة في باريس الذي توفي في ٩ يناير ١٩٧٣ ، متأثرا من جراحه ولم تعط السلطات الفرنسية الحادثه أية أهمية ، بل اكتفت بتحويل التهمة الى مجهول . ولكن عناصر الاتهام كانت تتوجه في القضية الى بعض المسؤولين من رجال الشرطة الفرنسية ، حيث كان قد ألقى القبض في ٦ ديسمبر على اثنين من الاسرائيليين قرب منزل الهمشري الا أنه أطلق سراحهما بسرعة وزعمت الشرطة انهما « اثنان من سارقي السيارات »(١٣٢).

وهذا الاهمال من قبل السلطات الفرنسية يعبر عن موقف سياسي ، فبدلا من المسارعة الى حماية الفلسطينيين والعرب في فرنسا طمأن الحكومة الفرنسية الشخصيات اليهودية في فرنسا ، بأن الحكومة ستعمل على حمايتهم وصيانة ممتلكاتهم من أي اعتداء او ضرر(١٣٣).

واغتالت اسرائيل باسل قبيسي ، أحد زعماء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في باريس في الخامس من ابريل ١٩٧٣ . ومع أن أصابع الاتهام كانت تشير الى المخابرات الاسرائيلية « موساد » . الا أن السلطات الفرنسية أعلنت فشلها في العثور على الفاعلين . كما اغتيل في ٢٨ يونيو ١٩٧٣ المناضل الجزائري محمد بوديه المعروف بعلاقته مع المقاومة الفلسطينية ، وكالمرات السابقة لم تكتشف الشرطة مدبري الحادث .

يقول فيليب دي سانت روبير في كتابه « فترة الرئاسات المتقطعة » بأنه نقل للرئيس بومبيدو بعد اغتيال الهمشري ، أن ممثل المنظمة كان يريد أن ينقل اليه تأكيدات المنظمة بأنه لم يحدث أي عمل ضد اسرائيل في فرنسا ، كما أنه لن يحدث أي عمل يضر بالمصالح الفرنسية ، وبأنه نقل ذلك للرئيس الفرنسي الذي تأثر من ذلك(١٣٤) .

كما أن الكاتب الفرنسي ، يسأل بومبيدو عن رأيه في مرتكبي حادث اغتيال الهمشري ، فيرد عليه « انني متأكد بأنهم رجال المخابرات الاسرائيلية » وعندما

يسأله عن السبب في عدم اكتشاف البوليس الفرنسي للجناة قال بومبيدو بتهكم بأن الاسرائيليين « أكثر مكرا من البوليس الفرنسي » . كما قال الكاتب الديجولي الذي كانت تربطه علاقات وطيده مع الرئيس الفرنسي بأن بومبيدو أبدى له تأثره البالغ من اغتيال الهمشري وقبيسي وبوديه[١٣٥] .

ويشك البعض ان المسؤولين الفرنسيين كانوا على علم بأن اسرائيل هي التي تقف وراء حوادث الاغتيال الثلاثة التي تعرض لها مناضلو الثورة الفلسطينية ، الا انهم كانوا لا يريدون توجيه الاتهام لها ، في الوقت الذي كانت وسائل الاعلام الفرنسية تتحدث عن « الارهاب الفلسطيني » .

المبحث السادس
تقييم سياسة بومبيدو

باختصار يمكن القول أن سياسة الرئيس بومبيدو تجاه القضية الفلسطينية هي امتداد للسياسة التي سار عليها الجنرال ديجول . منذ أن بدأ بتطبيع وتحسين علاقات بلاده مع الدول العربية . وهذا ليس بأمر غريب لأنه ساهم في تنفيذ السياسة التي كان يضعها مؤسس الجمهورية الخامسة عندما كان بومبيدو رئيسا للحكومة لمدة سبعة أعوام . وعند وصوله للرئاسة استمر في تنفيذ هذه السياسة لانه وجدها ، الأفضل لبلاده ، بالنسبة لمصالحها في المنطقة . ومع أن الظروف الداخلية والدولية ، كانت تختلف في عهد مؤسس الجمهورية الخامسة عنها في عهد خليفته ، فأن الجنرال لو واجه القضايا التي واجهها بومبيدو من اسرائيل ، لتغيرت الأمور. فالجنرال تضايق لان الاسرائيليين لم يستمعوا الى نصيحته عشية حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهذا الأمر أثر عليه كثيرا ، مما جعله ينتقد اسرائيل باستمرار ، ويفرض الحظر عليها . أما طريقة معالجة بومبيدو للأمور فهي تختلف عن ديجول ، لأنه عالجها بكثير من التروي والهدوء وعدم الانفعال . وحتى عندما تحدته اسرائيل ، وخطفت الزوارق الخمس من ميناء شيربورغ الفرنسي ، لم يرد عليها بتطبيق حظر اقتصادي في التعامل معها، أو حتى التهديد بقطع العلاقات، وكذلك عندما هاجمه المتظاهرون وعقيلته وشتموه وبصقوا عليه ، لم يتصرف بشكل انفعالي بل استمر في السياسة التي سار عليها في البداية من دون تطور يذكر . وهذا يعني أن بومبيدو كان أقل انفعالا من الجنرال . لأن الأخير كان معتزا بنفسه كثيرا ، ولا يسمح لأحد بأن يتحداه بعكس بومبيدو الذي كان سياسيا هادئا وبعيدا عن الانفعال وتحمل المظاهرات العدائية والانتقادات الاسرائيلية . من دون أن يكون لها أي تأثير على سياسته تجاه اسرائيل .

ومن جهة ثانية فلو كان ديجول مازال في الرئاسة لسار في سياسته من دون أن يتأثر بالانتقادات الاسرائيلية ولكن أسرع في اتخاذ وتنفيذ القرارات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بعكس بومبيدو الذي كان يسير في خط سياسي معتدل حتى لا يزيد من نقمة اسرائيل عليه وعلى سياسته . كما أنه مع اعترافه أن المخابرات الاسرائيلية هي التي تقف وراء حوادث اغتيال مناضلي الثورة الفلسطينية الا أنه لا هو ولا احد من المسؤولين في حكومته ، أعلن ذلك علنا بينما ديجول ، عندما وجد أن أصابع الاتهام تتجه لبعض المسئولين في المغرب بحادث اختطاف الزعيم المغربي ، المهدي بن بركة ، من أحد شوارع باريس لم يتأخر بالاعلان عن ذلك ، الى حد تعرض علاقاته مع المغرب الى شبه انقطاع . ولو كان مازال في الاليزيه ، عند حدوث الاغتيالات ضد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ومناضليها في فرنسا لما تأخر بالاعلان عن الجهة التي تقف وراءهما مهما كانت العواقب .

وبومبيدو سياسي ديجولي نفذ السياسة التي ابتدأها مؤسس الجمهورية الخامسة . ولكن بأسلوب خاص يختلف عن اسلوب الجنرال . وكان هدف الرئيسين مصلحة فرنسا ، كما أن بومبيدو جنى ثمار سياسة ديجول الشرق أوسطية . وكانت الامتيازات التي قدمتها الدول العربية النفطية لفرنسا ، بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، احدى نتائج سياسة الجنرال التي تحققت في عهد بومبيدو وتطورت في عهده روابط فرنسا ومصالحها في المنطقة العربية . بسبب متابعته وتطويره للسياسة الديجولية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وهو الذي قال « يجب ان يفهم بأن سياستنا مبنية على أساس مصالح فرنسا وليس لخدمة اسرائيل »[١٣٦].

وعند وفاة بومبيدو شارك ،وفد منظمة التحرير الفلسطينية مكون من ممثل المنظمة في باريس عز الدين القلق ، وأبو حاتم مسؤول العلاقات الخارجية في حركة فتح ، في مأتم الرئيس الذي أقيم في كنيسة نوتردام ، وحضرته وفود من جميع دول العالم . وكذلك في حفلة الاستقبال التي أقامها الان بوهير ، رئيس الجمهورية

بالوكالة ، التي قدم فيها ثلاثة آلاف شخص التعازي بوفاة بومبيدو . وكانت هذه أول مرة يشارك فيها وفد فلسطيني في مثل هذه المناسبات في دولة غربية [١٣٧]. ومع أن اسرائيل زعمت ان الوفد الفلسطيني حضر بمبادرة شخصية وليس بناء على دعوة رسمية . الا أنه تبين أن وزير الخارجية الفرنسية جوبير هو الذي أعطى موافقته على وجود وفد فلسطيني في المأتم الذي أقيم في كنيسة نوتردام ، وفي الحفل الذي أقيم في الكي دورسيه .

هوامش الفصل الثالث

(١) جريدة النهار اللبنانية ، ١٥ مايو ١٩٦٩ .

(2) **L'Auror,** 9 Juin, 1969.

(٣) النهار ، ١١ يونيو ١٩٦٩ .

(4) Michel Jobert, **Memoire d'avenir,** Paris, Ed. Grasset, 1975, p. 264.
(6) **Le Monde,** 29-30 Juin, 1969.
(6) **Le Monde,** 2 Juillet, 1969.
(7) **Poltique etrangere de la France,** 2eme semestre, 1969, pp. 39-40.

(٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ص ٦٣٦ .

(٩) اليوميات الفلسطينية ١٩٦٩ ، مركز الابحاث الفلسطينية ، ببيروت ، المجلد العاشر ، ص ٣٢١ .

(10) **La Politique etranger d la France,** 2eme senestre, 1969, p. 78.

(١١) شحادة موسى ، علاقات اسرائيل مع دول العالم ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(١٣) الاهرام ، ٦ ديسمبر ١٩٦٩ .

(14) **La Politiqur entrangere de la France,** ler, semestre, 1970, pp. 65 - 65.
(15) **Ibid.,** pp. 58-60.
Le Monde, 15 Novembre, 1969.
(16) **Le Monde,** 28 Decembre, 1969.
(17) **Ibid.**
(18) **Ibid.,** 28 Decembre, 1969.

(١٩) شحاده موسى ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ص ٦٤٦ .

(21) **Le Monde,** 14 Janvier, 1969.
(22) **Le Monde,** 30 Decembre, 1969.
(23) **La Politique Etrangere** de la, **France,** 2 eme Semestre 1969, p. 165.
24) **Ibid.**

(٢٥) الاهرام ٢ يناير ١٩٧٠ .

(26) **Le Monde,** 2 Janvier, 1970.

(٢٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ص ٦٢٢ .

(28) Philippe de Saint Robert, **Je jeu de la France en Mediterranee,** Paris, Ed. Juillard, 1970, pp. 196-7.

(٢٩) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ص ٦٣٢ ، نقلا عن وكالة الانباء اليهودية في ١٨/١/١٩٧٠ .

(٣٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ص ٦٣٢ ، نقلا عن وكالة الانباء اليهودية في ١٨/١/١٩٧٠ .

(٣١) المرجع السابق ص ٦٣٩ ،

(31) **Le Monde,** 21 Fevrier, 1970.
(32) **Le Monde,** 21 Fevrier, 1970.
(33) Michel Jobert, **L'autre regard,** Paris, Ed. Grasset, 1976., p. 133.

(٣٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ص ٦٤٠ .

(35) **La Politique etrangere de la France,** Iere Semestre 1970, p. 58.
(36) **Ibid.,** p.59.
(37) **Ibid.,** p. 61.
(38) **Ibid.,** p. 66.
(39) **Le Monde,** 28 Fevrier, 1970.
(40) Michel Jobert, **L'autre regard, Op. Cit.,** p. 137.

(٤١) مقابلة خاصة مع مشيل جوبير ، باريس ١٣ يونيو ١٩٧٨ .

(42) Michel Jobert, **Memoire d'ovenir,** Ed Paris, Ed., Grasset, 1975, p. 169.
(43) **Ibid.,** p. 170.
(44) **Le Monde,** 28 Fevrier, 1970.

(٤٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، المرجع السابق ، ص ٦٤٤ .

(٤٦) المرجع السابق ، ص ٦٤٥ .

(47) **La Poltique Etrangere de La France,** Iere Semestre, 1970, p. 89.

(٤٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، المرجع السابق ، ص ٦٤٦ .

(49) **Le Monde,** 6 Mars, 1970.
(50) **La Politique etrangere de La France, Op. Cit.,** pp.101-2.
(51) **Ibid.,** 90 - 101.

(٥٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، المرجع السابق ، ٦٤٧ .

(53) **Le Monde,** 16 Janvier, 1969.

(٥٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ص ٦٤٤ .

(55) **Le Monde,** 23 Janvier, 1970.

(٥٦) شحادة موسى : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

(57) **Le Monde, 16 Octobre,** 1969.
(58) **La Politique etrangere de la France,** 2eme Semestre, 1971, pp. 210-1.
(59) **Le Monde,** 16 Fevrier, 1972.
(60) **Le Monde,** 18 Fevrier, 1972.
(61) **Ibid.,** 16 Fevrier, 1972.
(62) **Ibid.,** 18 Fevrier, 1972.
(63) **Le Monde,** 11-12. Janvier 1970.
(64) Michel Jobert, **L'Autre regard., op.cit.,** p. 133.
(65) Philippe de Saint Robert, **Les septennats Interrompus,** Paris, Ed-Robert Laffont. 1977. pp. 39-40.

(٦٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ص ٦٣٤ ، عن لوموند الفرنسية .

(٦٧) المرجع السابق .

(68) **Le Monde,** 13 Janvier. 1970.

(٦٩) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ص ٦٣٥ .

(70) **La Politique etrangere de La France,** 1esem 1970, pp. 39-41.
(71) L'Expresse, 30 Avril-6 Mai, 1973.
(72) Daniel Colard, **La Politique Mediterraneene et Proche Orient, De Pompidou,** Politique Etrangere, Paris, No.3. 1978. 43, annee. pp. 287-306.
(73) **Le Monde,** 21 Fevrier, 1970.

(٧٤) النهار ، ٢١ ابريل ١٩٧٣ .

(٧٥) مجلة الشؤون الفلسطينية ، عدد ٢٢ ، يونيو ١٩٧٣ ، ص ٢٣٧ .

(76) **Le Monde,** 24 Avril, 1973.
(77) **Ibid.,** 28 Avril, 1973.
(78) **Ibid.**
(79) **La Politique etrangere de la France,** lere semestre, 1971, p. 57.
(80) **Le Monde,** 13 Aout, 1970.
(81) **Le Monde,** 25 Janvier, 1972.
(82) **Le Monde,** 7 Novembre, 1970.
(83) **La politique etrangere de la France,** lere Semestre. 1971, p. 57.
(84) Philippe de Saint Robert, **Les septennants interompus, op.cit.,** p. 188.
(85) Michel Jobert, **L'autre regard, op.cit.,** p.133.
(86) **Ibid.**
(87) **Le Monde,** 15 Janvier, 1970.
(88) **Ibid.,** 21 Octobre, 1969.
(89) **Ibid.,** 7 Octobre, 1971.
(90) **Le Monde,** 17 Septembre, 1969.
(91) **Ibid.,** 17-18 Mai, 1970.
(92) **Ibid.,** 28 Mars, 1972.
(93) **La politique etrangere de la France,** lere Semestre, 1973. p. 132.
(94) **La Politique etrangere de la France,** lere Semestre 1973, p. 51.
(95) **Ibid.,** 2eme semestre 1970, p. 31.

(٩٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ص ٦٤٤ .

(٩٧) المرجع السابق .

(٩٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ص ص ٤١٠ - ٤١٣

(99) **La politique etrangere de la France,** lere Semestre 1971, p.57.
(100) **Revue Tribune Juive,** Paris, No. 243, 23 Fevrier, l Mars 1973, p. 15.
(101) **Le Monde,** 11 Avril 1972.
(102) Daniel Colard, **Op. cit.,** p. 289.
(103) **La politique etrangere de la France,** leme Semestre, 1973, p. 133.
(104) **Ibid.**
(105) **Ibid.,** p. 135.
(106) **La Politique etrangere de la France,** 2eme Semestre 1973, p. 147.
(107) Michel Jobert, **L'Autre regarde, Op. Cit.,** p. 343.
(108) **La Politique etrangere de la France.** 2eme Semestre, 1973, p. 147.

(١٠٩) مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٧٣ ، ص ص ١٨٣ - ١٨٩

(110) **La politique etrangere de la france,** 2eme Semestre, 1973, p. 171.
(111) Michel Jobert, **L'Autre regarde, Op. Cit.,** p. 343.
(112) Daniel Colard, **Op. Cit.,** p. 293.

(١١٣) النهار ، ١٦ ديسمبر ١٩٧٣

(114) **La Politique etrangere de La France,** 2eme Semestre, 1973, p. 255.
"Page.. 191 to 249" Darula kazima (Book alsaraa) alfasal salas.

(115) Daniel Colard, **Op.Cit.,** p. 291.

(١١٦) النهار ، ٢١ اكتوبر ١٩٧٣ .

(١١٧) مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ٣١ مارس ١٩٧٤ ، ص ص ٥٠ ـ ٧٠ .

(118) Ahmad M.S. Mossa, "Les Relations France-Egyptiennes de 1962-1973". Memorie D.E.S.S. 1977, Paris I, p. 192. Non publie.

(119) Daniel Colard, **Op.Cit.,** p. 297.

(120) **La politique etrangere de La France,** lere Semestre 1974, pp. 82-86.

(121) **Ibid.,** pp. 86-89.

(122) Michel Jobert, **L'Autre regard, Op.Cit.** p. 375.

(123) Daniel Colard, **Op.Cit.,** p. 300.

(١٢٤) مقابلة خاصة مع ميشيل جوبير ، باريس ١٣ يونيو ١٩٧٨ .

(125) **La politique etrangere de la France,** lere Semestre 1970, p. 160.

(126) **Ibid.,** lere semestre 1971, p. 57.

(127) **Ibid., 2ems semestre 1972, p. 75.**

(128) **Le Monde,** 9 Decembre, 1972.

(129) **L'Auror,** 6 Septembre, 1972.

(130) **L'Monde,** 15-16 Aout, 1973.

(١٣١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٢ ، ص ٨٤ .

(132) **L'Auror,** 9 Decembre, 1972.

(١٣٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ، ١٩٧٢ ، ص ٣٦٦ .

(134) Philippe de Saint Robert, **Les septennants interrompus, Op.Cit.,** p. 199.

(135) **Ibid.,**

(136) **Philippe de Saint Robert, Les septennants interrompus, Op. Cit.,** p. 187.

(137) **Le Point,** No. 83, 22 Avril,, 1974.

الفصل الرابع
فترة رئاسة جيسكار ديستان
من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٠

المبحث الأول : جيسكار ديستان ومواقفه السياسية قبل رئاسة الجمهورية .

المبحث الثاني : بداية سياسة جيسكار ديستان من القضية الفلسطينية .

المبحث الثالث : العناصر الأساسية في سياسة فرنسا تجاه القضية الفلسطينية .

المبحث الرابع : انتقادات منظمة التحرير الفلسطينية على مواقف فرنسا في الشرق الأوسط .

المبحث الخامس : موقف فرنسا من زيارة السادات للقدس واتفاقيات كامب ديفيد .

المبحث السادس : **موقف فرنسا في الأمم المتحدة .**

المبحث السابع : موقف دول السوق الأوروبية المشتركة .

المبحث الثامن : تأثير الموقف السياسي لفرنسا على علاقتها الاقتصادية مع الدول العربية .

تمهيد

بعد أن أصبح فاليري جيسكار ديستان رئيسا للجمهورية ، بدأت فرنسا تتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية أساسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وأخذت تركز على ضرورة حلها كأمر ضروري لحل قضية الشرق الأوسط . وتتعامل مع م.ت.ف. كطرف أساسي من الأطراف المعنية في المنطقة ، إلى جانب تعاملها مع الدول العربية واسرائيل . بينما كانت فرنسا في عهد ديجول ومن بعده بومبيدو ، تتعامل مع الدول المرتبطة بالصراع ـ على الرغم من حدوث بعض الاتصالات غير الرسمية والسرية ـ إلى جانب تفهمها لحقيقة القضية الفلسطينية ، إلا أنها لم تكن تعطي أهمية كبيرة لـ م.ت.ف. كطرف مهم من أطراف الصراع في الشرق الأوسط . ولا شك أن الظروف الدولية اختلفت في عهد جيسكار ديستان ، عما كانت عليه في عهد ديجول وبومبيدو . وزادت أهمية الدول العربية خاصة النفطية في العلاقات الدولية ، بعد أزمة النفط التي اجتاحت العالم الغربي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٤ . وأصبحت الدول الغربية تسعى لتحسين علاقتها مع العرب ، لتؤمن بذلك وارداتها النفطية . وبما أن القضية الفلسطينية ، إحدى أهم قضايا العالم العربي ، فان دول أوروبا الغربية زادت من اهتمامها بهذه القضية ، لتكسب ود العرب وأيضا للمساهمة في حلها ، لأن استمرار التوتر في الشرق الأوسط يؤثر بالتالي عليها كما حدث خلال حرب أكتوبر . ويمكن القول أن هذا العامل من الأسباب التي جعل فرنسا جيسكار ديستان ، تطور موقفها في المنطقة وتبدأ اتصالات رسمية مع م.ت.ف.

إلا أن ذلك لم يمنع فرنسا في الوقت نفسه من أن تلعب دورا أكثر تفهما مع اسرائيل ، ويبدأ وزراؤها زيارة تل أبيب ، مع العلم أنه لم يزرها أي وزير فرنسي منذ قيامها . وبينما كانت قضية فرض الحظر على إرسال الأسلحة هي القضية

المركزية في توتر العلاقات بين فرنسا واسرائيل أصبحت في عهد جيسكار ديستان ـ بعد أن رفع الحظر ـ الاتصالات الفرنسية ـ الفلسطينية ، وموقف فرنسا المتطور من الصراع ، هي القضية الأساسية في الخلافات القائمة بينهما . وبشكل عام ، فقد خفت حدة التوتر في العلاقات بين الحكومتين الفرنسية والاسرائيلية ، في عهد جيسكار ديستان ، وهو ما سنحاول الكشف عنه في الصفحات القادمة .

المبحث الاول
مواقف ديستان من الصراع العربي الإسرائيلي قبل عام ١٩٧٤

لم تكن هناك مواقف خاصة لجيسكار ديستان من الشرق الأوسط ، قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية عام ١٩٧٤ . الا أن حزب « الجمهوريين المستقلين » الذي كان يرأسه ، عرف عنه تأييده لاسرائيل . ووجود بعض أعضاء الحزب ، أمثال بونيا توفسكي ودورنانو Dornano المعروف عنهم تأييدهم لاسرائيل في الحكومة الفرنسية الجديدة اعطى الانطباع ، بأنه هو الآخر من مؤيديها . ولهذا فان أصدقاء اسرائيل ومؤيديها دعموا جيسكار ديستان خلال الانتخابات . ونشروا بيانا في الصحف الفرنسية ، دعوا فيه اليهود الفرنسيين لانتخابه ، بسبب مواقفه المؤيدة لاسرائيل .[١] وخلال تلك الانتخابات أعلن أنه لو انتخب رئيسا للجمهورية ، « فانني سأعطي للعلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية جوا من الثقة والوضوح » كما قال « أنه من الضروري جدا أن يؤخذ حق اسرائيل في الوجود بعين الاعتبار » .[٢] واما زعماء حزبه خارج الحكومة فكانوا ينتقدون السياسة الخارجية لفرنسا في عهد ديجول وبومبيدو تجاه الشرق الأوسط إلا أن جيسكار ديستان كان يعرف بصفته وزيرا للمالية لسنوات طويلة ، اهمية تطوير علاقات فرنسا مع الدول العربية ، وبأنه لا يستطيع أن يضحي بمصالح فرنسا العديدة في المنطقة العربية من اجل اسرائيل . ولهذا فان جوبير وزير الخارجية الفرنسية السابق يقول « ان من كان يعارض السياسة الخارجية لبومبيدو وديجول تجاه الشرق الاوسط امثال جيسكار ديستان وبونيا توفسكي ودورنانو ولوكانييه ، هم من يحكم فرنسا في عهد جيسكار ديستان ، وهم الذين وافقوا على بيع الاسلحة لمصر وعلى فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس . والسبب ، أن هذه السياسة التي إبتدأها ديجول كانت من أجل مصلحة وفائدة فرنسا » .[٣]

كما أن مصالح فرنسا في الوطن العربي ، هي التي دفعت بالرئيس الفرنسي أن يتحدث عن الشعب الفلسطيني خلال حفلة العشاء التي أقامها الملك حسين على شرفه في التاسع من مارس ١٩٨٠ في نهاية جولة قام بها جيسكار ديستان لدول الخليج العربي النفطية . بهذا الأسلوب « نحن نعرف الروابط الوثيقة التي توحد الشعب الفلسطيني ، وهذا الشعب لم تؤثر الهجرة أو الاقتلاع أو السنون في إضعاف أمله في وطنه »(٤)

ولهذا سيلاحظ أن هناك تطورا واضحا في موقف جيسكار ديستان من القضية الفلسطينية خلال وجوده بالاليزية عن موقفه ومواقف حزبه قبل ذلك . وذلك يعود إلى مصالح فرنسا وإلى الظروف الدولية ، خاصة موقف دول العالم الثالث التي تربطها علاقات وثيقة مع فرنسا ـ من القضية الفلسطينية ، وانعكاس ذلك على الموقف الفرنسي .

المبحث الثاني

بداية سياسة ديستان من القضية الفلسطينية بعد انتخابات الرئاسة

تمهيـــــد :

كان دخول جيسكار ديستان الأليزيه بمثابـة نصر مفاجـىء له ولحزبـه لأن شعبيته لم تكن تذكر ، قبل الانتخابات الرئيسية ، ولـم يكن من الشـخصيات السياسية المشهورة في فرنسا . وفي اسفتاء أجري في يونيو ١٩٦٣ عن الشـخص المرشح لرئاسة الجمهـورية في حالـة عدم ترشيح الجنـرال ديجـول نفسـه في تلك الانتخابات ، جاء ترتيب جيسـكار ديستـان الثامـن بعـد كل من مونـورفيل Monnerville وشابان دلماس وبيني Pinay ومـوليه وبـومبيدو ودوبـريه ومنـديس فرانس ، وكانت نسبة المؤيدين له ١٩٪ (٥).

الا أن دعم الديجوليين الشباب له بشخص جاك شيراك خاصة في الجولـة الثانية من الانتخابات ساعده على الفوز على مرشح اليسار الموحد فرانسوا ميتران، بنسبة بسيطة ، حيث حصل على نسبة ٨١, ٥٠٪*.

ولهذا كان للديجوليين فضل كبير في نجاحه بالانتخابات ، وهـم وان كان لهم مرشح اخر في الدورة الاولى ـ شابان دلماس ـ الا أنهم أيدوه في الـدورة الثـانية . وكانت علاقة حزبه مع الديجوليين باستمرار علاقـة تعـاون ، منـذ عودة مؤسس الجمهورية الخامسة الى السلطةعام ١٩٥٨ . ولهذا فقد كان حزب الجمهـوريين المستقلين من أحزاب الأغلبية الحاكمـة في عهـد ديجـول وبـومبيدو ، ولـم يذكر حدوث خلافات بين هذا الحـزب والديجـوليين طوال السنـوات العشر الماضية . « حيث كان يشارك في كل حكومة تشكل في عهد الجمهورية الخامسة ، حتى أن

* نال جيسكار ديستان في الدورة الاولى من الانتخابات التي جرت في ٥ مايو ١٩٧٤ ، نسبة ٣٢,٦٪ وفي الدورة الثانية ١٩ مايو ١٩٧٤ على نسبة ٨١, ٥٠٪ أما منافسة ميتران فقد نال في الدورة الاولى نسبة ٤٢,٢٤٪ ، والدورة الثانية نسبة ٤٩,١٩٪ .

البعض يعتبره تابعا للحزب الديجولي يمثل الخط اليميني فيه . ولهذا فان فترة رئاسة جيسكار ديستان ، اعتبرت مكملة للجمهورية الخامسة . ولم تكن سياسته التي اختارها ، بعيدة عن السياسة التي ابتدأها ديجول ، وأكملها بومبيدو . خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، الا في بعض الخلافات حول موقف فرنسا المستقل في الحلف الاطلسي . فلوحظ أن الرئيس الجديد بدأ يقترب بسياسته الخارجية من السياسة الاميركية ، وانتهت حدة الخلافات ، التي كانت تظهر على سطح العلاقات الأمريكية - الفرنسية . ولم تعد السياسة الفرنسية تصطدم مع السياسة الأمريكية كما كانت عليه في بداية الجمهورية الخامسة . بل أن سياستي البلدين في عهد جيسكار ديستان نسقتا في مناطق عديدة من العالم كافريقيا - التدخل الفرنسي في زائير ، وفي لبنان ، والشرق الأوسط . ومع أن فرنسا كانت حريصة على الاستقلال عن السياسة الاميريكية في الشرق الأوسط ،الا أنها كانت لا تريد أن يؤدي هذا الاستقلال الى مجابهة معها . وان كانت تحاول دائما أن تظهر موقفها المميز عن مواقف الولايات المتحدة .

موقف جيسكار ديستان من القضية الفلسطينية بعد انتخابات الرئاسة :

ابتهجت اسرائيل بوصول جيسكار ديستان الى الرئاسة ، وفرحت بزوال« الكابوس الديجولي » من السياسة الفرنسية ، كما فعلت في بداية عهد بومبيدو . وتوقعت حدوث تغيير في الموقف الفرنسي لصالحها ، في بداية عهد الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان . ومع أن السياسة الخارجية لأي بلد هي تفاعل بين عدة عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ، الا أن الدبلوماسية الاسرائيلية في نظرتها للسياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ، وتطوراتها منذ يونيو ١٩٦٧ ، حاولت بكل جهدها التأثير على هذه السياسة ، وركزت بصفة أساسية على دور عامل ذاتي واحد ، هو دور القيادة السياسية ، أي دور الجنرال ديجول ، الذي لعب دون شك ، دورا بارزا في بلورة سياسة فرنسية جديدة نحو الشرق

الاوسط فرهنت هذا الاتجاه بوجود ديجول ، وحسبت أن غيابه عن مسرح السياسة الفرنسية ، يعني التراجع عن السياسة التي بدأها ، والعودة الى سياسة الجمهورية الرابعة في التحالف معها . ولهذا كان ترحيبها بتغيير القيادة السياسية ، عندما انسحب الجنرال من السلطة ، وكذلك عندما وصل جيسكار ديستان للرئاسة . حيث أشاعت جوا من التفاؤل ، في الاشهر الاولى لولايته ، حول اتجاهات سياسة فرنسا الخارجية تجاه الشرق الاوسط .

وكتبت صحيفة دافار الاسرائيلية في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٤ ، أي بعد أربعة اشهر من رئاسة جيسكار ديستان ، تقول : « بعد سنة على حرب أكتوبر ، تبدو مكانة اسرائيل في فرنسا أفضل مما كانت عليه منذ ألغي الجنرال ديجول المعاهدة غير المكتوبة ، التي كانت قائمة بين البلدين ، وذلك في اعقاب حرب ١٩٦٧ » .[٦]

كما أن السفير الاسرائيلي في باريس اشربن ناتان ، يعترف لصحيفة معاريف الاسرائيلية في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٤ ، أن سياسة فرنسا برئاسة جيسكار ديستان تمسكه بالشعارات التي طرحت في عهد ديجول ، الا انها في سياستها العملية تحول هذه الشعارات في غالبيتها الى شعارات مفرغة من أي جوهر ومفتقرة الى أي معنى .[٧]

وكانت اسرائيل تبني تفاؤلها بحدوث تغيير في السياسة الفرنسية تجاهها ، بسبب مواقف الرئيس جيسكار ديستان ومواقف حزبه تجاهها ، خاصة خلال حملة انتخابات الرئاسة التي أتت به الى السلطة . فمن المعروف ان حزب الجمهوريين المستقلين الذي كان يرأسه من الاحزاب اليمينية في فرنسا ، وغالبية هذه الاحزاب ، معروفة بعدائها التقليدي للقضايا العربية ، وبصداقتها لاسرائيل . الى جانب أن حزب الرئيس الفرنسي ، معروف عنه بشكل خاص ، تعاطفه وتأييده لاسرائيل . كما أن الحكومة الفرنسية الاولى التي تشكلت في عهد جيسكار ديستان ، أعطت عدة حقائب وزارية ، لوزراء يهود أو لوزراء عرف عنهم تأييدهم الشديد لاسرائيل ، مثل جان لوكانييه وزير العدل ، سرفان شريبر وزير

الاصلاح الاداري ـ صاحب مجلة الاكسبرس اليمينية والمؤيدة لاسرائيل ـ والوزيرة اليهودية سيمون فيل ، وزيرة الصحة.* ومشيل بونياتوفسكي وزير الداخلية .

وعلقت مجلة الاكسبرس ، على تفاؤل اسرائيل ، باحتمال حدوث تغيير في الموقف الفرنسي تجاهها ، تقول « كان تولي ديستان منصب الرئاسة في فرنسا ، ووجود ميشيل بونيا توفسكي وجان لوكانييه ، ضمن المحيطين به ، قد أثار في اسرائيل آمالا جديدة على الأقل في عودة العلاقات القائمة بين البلدين الى حالتها الطبيعية » . (٨)

ويبدو ان الرئيس الفرنسي ، حاول في البداية ان يحسن علاقات بلاده مع اسرائيل ، واظهر في سياسته أن فرنسا أقل عداء لاسرائيل ، مما كانت عليه في عهد ديجول وبومبيدو . (٩) الا أنه وجد في ذلك ضررا بالمصالح الفرنسية في الدول العربية ، وهو وزير المالية والاقتصاد السابق ، الذي يعرف أهمية بقاء العلاقات الجيدة مع الدول العربية ، التي تزود فرنسا بالنفط ، وتشتري سلاحها ، وترسل لها رؤوس أموالها ، لتقييم المشاريع فيها ، الى جانب الاهمية الاستراتيجية للدول العربية ، بالنسبة لفرنسا . لهذا ـ كما قال وزير خارجية فرنسا السابق ميشيل جوبير لنا ـ فأن « الرئيس الفرنسي وجد انه من الواجب ان يتابع نفس خط الجنرال ديجول ، ولهذا رأينا انه بعد محاولات قصيرة فاشلة لتغيير السياسة الخارجية ، عاد مرة ثانية الى السياسة الخارجية القديمة التي خططها ديجول ، لأنه وجد في ذلك المصلحة الوطنية لفرنسا ، وان كانت على حساب رغبته »(١٠) وزيادة على المصالح الفرنسية المتزايدة مع الوطن العربي التي اراد الرئيس الفرنسي الجديد المحافظة عليها . فأن التطورات الجديدة في الشرق الاوسط ، أثرت على موقفه ايضا كاتفاقات فك الاشتباك بين مصر وسوريا مع اسرائيل . وكذلك تصاعد تأثير دول العالم الثالث في الامم المتحدة المؤيدين للجانب العربي من الصراع ـ والظروف الدولية الأخرى ، خاصة في الولايات المتحدة خلال الانتخابات الأميركية ، وما

* أصبحت رئيسة البرلمان الاوروبي ، بعد أن رشحها جيسكار لهذا المنصب ، وعرف عنها تأييدها المطلق لاسرائيل ومعاداتها للعرب .

يصاحب ذلك من مواقف جديدة للادارة الأمريكية .

وكمبادرة طيبة تجاه اسرائيل ، فقد رفعت الحكومة الفرنسية في ٢٨ اغسطس ١٩٧٤ الحظر على ارسال ألاسلحة للشرق الاوسط ، الذي كان الجنرال ديجول قد فرضه . الا أن اسرائيل كانت تطمع في اكثر من ذلك ، ولم تكفها التطمينات التي تلقتها من أصدقائها في الحكومة الفرنسية بخصوص الموقف المعتدل الذي ستسير عليه فرنسا في العهد الجديد . ولا الاعلان عن زيارة وزير الخارجية جان سوفانيارغ لاسرائيل ، كأول وزير فرنسي يزورهامنذ قيامها .والسبب أن الرئيس الفرنسي عاد وأعلن على لسان المسئولين الفرنسيين ، أنه لن يبتعد عن الخطوط العريضة لسياسة فرنسا الخارجية التي ابتدأها ديجول . وفي هذا المجال أكد وزير الخارجية الفرنسية سوفانيارغ خلال زيارته للقاهرة في ١٩ ديسمبر ١٩٧٤ أن موقف فرنسا لم يتغير في الشرق الأوسط في عهد جيسكار ديستان . وأن السبب في ذلك يعود الى أن المبدأ الذي قام عليه لم يتغير ، وهو مبدأ الاستقلال الوطني الذي ابتدأه ديجول ، وحق الشعوب في تقرير المصير .

وأعلن الوزير الفرنسي أن حكومته تتابع نفس سياسة ديجول من الشرق الأوسط ، وذكر أن الرئيس جيسكار ديستان ، كان قد ألمح في الأيام الأولى لرئاسته بأنه سيكون مخلصا لأفكار وسياسة ديجول .(١)

وفي الواقع فلقد زادت هذه السياسة وضوحا بالنسبة للقضية الفلسطينية ، أكثر مماكانت عليه في عهد عهد ديجول وبومبيدو . وذلك يعود الى تطور الاحداث نفسها بالشرق الأوسط .* زيادة أهمية الدول العربية ـ النفطية منها بشكل خاص ـ على الصعيد الدولي ، بعد حرب اكتوبر ، ورغبة الدول الغربية ـ بما فيها فرنسا ـ في تطويرعلاقتهامعها ، الى جانب أهمية حل القضية الفلسطينية بالنسبة للدول العربية . وانعكاس استمرار التوتر عليها ، فأخذت فرنسا تتعامل مع القضية الفلسطينية كعامل مهم في الصراع وتشدد على ضرورة حل هذه القضية ، اذا أريد تحقيق « سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط » . وبدأت تجري

* التي ذكرت من قبل في الصفحات السابقة .

الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وترى باشتراكها بصفة مراقب في الامم المتحدة ، عند مناقشة القضية امام الجمعية العامة ، وتدافع عن اجتماع وزير الخارجية سوفانيارغ مع ياسر عرفات .

الا أن هذا لا يعني أنه لو كان ديجول وبومبيدو بالسلطة ، لما سلكوا نفس السياسة التي سار عليها جيسكار ديستان من القضية الفلسطينية او حتى أي رئيس فرنسي آخر ، لأن السياسة التي اختارها ديجول في الشرق الاوسط كانت من أجل مصلحة فرنسا ، وأي رئيس فرنسي اخر كان عليه أن يطور في هذه السياسة حتى تتطور المصالح الفرنسية في المنطقة العربية . لهذا فان التطور الذي حدث في الموقف الفرنسي في الشرق الأوسط ، كان حدوثه أمرا طبيعيا ، اذا أرادت فرنسا أن تحافظ على نفوذها في المنطقة . الا أن هذا النفوذ وتلك المصالح لم تكن تحجب عن الرئيس الفرنسي ، ضرورة تطور علاقات بلاده مع اسرائيل ايضا . وجعلها تسير بشكل طبيعي مع علاقات فرنسا والدول العربية . ويمكن القول أن جيسكار ديستان قد سار في سياسته بالشرق الأوسط في خط متواز ، بين العرب والفلسطينيين من جهة واسرائيل وأصدقائها في فرنسا من جهة ثانية . وأحيانا نجح ، وأحيانا فشل في تحقيق هذا التوازن الصعب في سياسته ، الا أنه مما لا شك فيه أنه قد أعاد العلاقات إلى شكلها الطبيعي بين فرنسا واسرائيل مقابل ظهوره بمظهر الرئيس الغربي الأكثر تفهما للقضية الفلسطينية .

وظهر الموقف الفرنسي الجديد بعد حوالي عشرة أيام من ممارسة جيسكار ديستان لسلطته . عندما أصدر مجلس الوزراء الفرنسي ، الذي حضره الرئيس ، بيانا في ٣١ مايو ١٩٧٤ ، أعرب فيه عن ارتياحه لاتفاق فصل القوات بين سوريا واسرائيل وأكد البيان أن « التسوية السلـ ـة لكي تكون عادلة ودائمة يجب أن تحقق الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني » .*[١٢] وترجمت الحكومة الفرنسية هذا

الموقف الجديد باتصالات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية . ولقاء سوفانيارغ مع عرفات ، وبموافقتها على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشة القضية الفلسطينية ، كقضية مستقلة ، على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في اكتوبر ١٩٧٤ . ومطالبة الرئيس الفرنسي بضرورة اعطاء « وطن » للشعب الفلسطيني خلال مؤتمره الصحفي في ٢٤ اكتوبر ١٩٧٤ .

اجتماع سوفانيارغ مع عرفات

كانت فكرة لقاء وزير الخارجية الفرنسي مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م . ت . ف . قد طرحت على بساط البحث في أواخر عهد الرئيس الفرنسي بومبيدو .

بأعتراف مشيل جوبير ، الوزير الفرنسي الذي كان يعد لهذا اللقاء . وعندما وصل جيسكار ديستان للرئاسة ، وجد ان هذا اللقاء سيدعم موقف فرنسا في المنطقة العربية ، ويزيل الشكوك التي صاحبت وصوله للسلطة ، عند العرب ، من احتمال حدوث تغيير في السياسة الخارجية لفرنسا في الشرق الأوسط لصالح اسرائيل .

وبعد تصويتها الى جانب دعوة م . ت . ف . الى الجمعية العامة ، اعتبرت فرنسا اجتماع وزير خارجيتها مع عرفات ، أمرا ضروريا لمعرفة وجهة نظر المنظمة ، قبل أن يلقي الزعيم الفلسطيني كلمته في الأمم المتحدة .

عقد الاجتماع الذي كان على مائدة الافطار ، صباح ٢١ اكتوبر ١٩٧٤ ، في مقر السفارة الفرنسية في بيروت ـ قصر الصنوبر ـ وحضره عن الجانب الفرنسي مع سوفانيارغ ، دوكومين ، مسئول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الكي

دورسيه ، وعن الجانب الفلسطيني مع عرفات ، زهير محسن المسئول العسكري ل . م . ت . ف وقائد الصاعقة ،* واحمد الازهري عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، وعز الدين القلق ممثل المنظمة في فرنسا .**

وكان اللقاء الذي استغرق ساعة وخمسا وأربعين دقيقة ، هو الأول من نوعه ، أن يلتقي وزير أوروبي غربي مع الزعيم الفلسطيني في م . ت . ف . ولهذا اعتبر بمثابة اعتراف فرنسي غير مباشر بالمنظمة .

المصادر الفلسطينية التي حضرت الاجتماع ، قالت ان الحوار كان « صريحا ووديا ومباشرا » . وأن الوزير الفرنسي الذي كان يخاطب عرفات « بسيدي الرئيس » ، أكد على النقاط التالية خلال الاجتماع :

أ – ضرورة تفهم الثورة الفلسطينية للواقع الدولي لكي تكسب المزيد من الدعم والأصدقاء .

ب – ركز على الاهمية التي تنطوي عليها دعوة م . ت . ف . الى الأمم المتحدة ، باعتبارها مكسبا سياسيا كبيرا .

جـ – تأييد فرنسا للأنسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة .

د – مطالبة فرنسا باعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية وتأييدها لوجود اسرائيل ضمن حدود آمنة .

هـ – تأييد فرنسا لاقامة سلطة وطنية مستقلة .

و – ضرورة اشراك منظمة التحرير في مؤتمر جنيف باعتبار أن ذلك شرط أساسي لتحقيق أية تسوية عادلة .(١٣)

* اغتيل في مدينة نيس الفرنسية عام ١٩٧٩ .

** اغتيل في باريس عام ١٩٧٨ .

أما عرفات فقد تحدث عن عدالة القضية الفلسطينية ، والظلم الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني وضرورة ايجاد حل للقضية الفلسطينية . كما تحدث عن الصداقة بين الأمة العربية والشعب الفرنسي عبر التاريخ ، وتطرق الى رسالة ديجول التي أرسلها له وموقفه المتفهم من القضية الفلسطينية . وكذلك عن شعار الدولة الديمقراطية الذي رفعته المنظمة ، وموافقة المجلس الوطني الفلسطيني على قرار قيام سلطة وطنية مستقلة على كل أراضي فلسطينية ينسحب منها الاحتلال الاسرائيلي .*

---

* تفاصيل ما حدث في الاجتماع من محضر الجلسة مأخوذ عن مصدر رسمي ، وهذه التفاصيل لم تنشر من قبل .

سوفانيارغ - سعيد لهذه الفرصة ومعرفة الشيء وسماعه من المسئول الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية . ان امكانيات الشعب الفلسطيني كبيرة واعتقد أن القرار الحكيم الذي اخذته م . ت . ف . وقرار الأمم المتحدة يفتحان لشعب صفحة جديدة .

عهد جديد ليس فقط مع الدول العربية وانما مع الدول الكبرى يعطي للمنظمة امكانيات جديدة . ليس الفلسطينيون فقط لاجئين وانما شعب له حق تقرير المصير . الحكومة الفرنسية ليس عندها وسيلة مباشرة لمعالجة الموضوع ولكننا أكدنا منذ سنوات على أن اية تسوية يجب ان تضع في الاعتبار القضية الفلسطينية وستكون القضية الفلسطينية اساس المفاوضات وهذا ما سأقوله في زيارتي المقبلة لاسرائيل . الرئيس جيسكار ديستان سيتحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الصحفي في ٢٤ اكتوبر . في محادثاتي الاسرائلية سنعتبر م . ت . ف . عاملا اساسيا .- تأثرت كثيرا لشرح الرئيس عرفات عن الدولة الديمقراطية لأنها تعالج المسألة انسانيا كدولة علمانية لا يوجد ما يمنع من التفكير فيها كحل بعيد . ولكن الرئيس عرفات الواعي للحقائق الدولية يعرف ان مثل هذا الحل غير ممكن حاليا .

الحالة في الشرق الاوسط متوترة وخطيرة . غالبية قادة اسرائيل يسعون الى القول بأن كل حل سياسي غير صحيح . وكل الاسرائيليين يؤمنون بأن الدولة العلمانية تعني اختفاء دولة اسرائيل . ولنتكلم بصراحة سياسة فرنسا ليست مع اختفاء دولة اسرائيل، وهو موقف كل الدول الكبرى الاخرى في العالم . بالنسبة لفرنسا ، نحن الآن رؤساء السوق الاوربية المشتركة ، وقد دفعت فرنسا شركاءها في العام الماضي الى الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي النقاش في الامم المتحدة حاولنا حمل الوفود الى جانب دعوة المنظمة ولكننا لم نقنع الا عضوين والمسألة الآن هي مشروع القرار الذي ستنتهي اليه المناقشات وبالنسبة لنا هناك حد لا نستطيع ان نتجاوزه مثل حق تقرير المصير . ولكن قرار ٢٤٢ سيء بالنسبة لكم ، غير أن هذا القرار هو سلاح أساسي بيد العرب لتحرير الاراضي المحتلة .

قمتم بقيادة منظمتكم الى الاعتراف من قبل مائة وخمس دول ، الآن كقائد عليكم ايجاد حل ، والا

ردود الفعل على الاجتماع :

أثار الاجتماع ردود فعل واسعة ليس في فرنسا فحسب ، بل في اسرائيل واوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي استنكرته . وفي المقابل عند الدول

سيؤدي ذلك لقيام حرب . نحن مؤيدون للعرب ولكننا مع اسرائيل ايضا . ونحن مع العرب طالما بقيت أراضيهم محتلة . ومع الفلسطينيين لاقامة دولة ولكنا ضد تدمير اسرائيل . يبدأ زهير محسن بشرح موقف اسرائيل والدول العربية .

الوزير الفرنسي : أنا أعتقد أنه لا أمل في حل سريع .

زهير محسن : ولكن هل هناك حل ؟

الوزير الفرنسي : مصر حريصة على فك الارتباط مهما كان الثمن .

ياسر عرفات : نحن نعرف موقف مصر . وما يسعى اليه المصريون هو خطوة على طريق السلام . حتى المصريون مضطرون . وهذا ما يدفع الى اتفاق مصري سوري فلسطيني . وأنا تحدثت مع الرئيس السادات بالأمر . و م . ت . ف اتخذت قرارا بتأييد كل انسحاب من الأراضي العربية . وهذا من حق الدول العربية ، ولكن اي شيء يتعلق بالاراض والشعب هو من اختصاصنا ويجب أن يحل عن طريقنا . ومن يعتقد أن هناك حلا آخر فهو سيعقد المسألة . وأطلب من أصدقائنا الفرنسيين مرة أخرى ، تأييد قرارنا باقامة سلطة وطنية .

الوزير الفرنسي : المهم أن أعرف رأي الرئيس عرفات في الوصول الى هذا عمليا .

ياسر عرفات : ثلاثة أراضي محتلة : سيناء والجولان لمصر وسوريا والضفة الغربية وغزة والحمة فلسطينية . استلمت بالامس رسالة موقعة من شخصيات الضفة الغربية تطالب السكرتير العام للأمم المتحدة ، أن تبقى الأراضي المحتلة مصيرها فلسطينيا . من هنا اهمية السلطة الوطنية ، لأنها اول مرة يتخذ فيها قرار بناء سلطة على جزء من فلسطين ، بينما كانت القرارات السابقة تقول كل فلسطين اولا شيء .

الوزير الفرنسي : ما هو رأي الرئيس عرفات بمؤتمر القمة العربي ؟

ياسر عرفات : أهم وأخطر قمةعربي، تقديري بأن الموقف العربي العام هو نحن الفلسطينيين خلال اتصالاتنا ومحادثاتنا ، قرار القمة السابق واضحا ، كان لصالحنا .

الوزير الفرنسي : المسألة في الأمم المتحدة . قلت للسيد اسماعيل فهمي بأن النقاش هام ، ولكن ينبغي الا يصلب موقف اسرائيل . من الخطأ تبني أي مشروع وجود اسرائيل ، القضية صعبة . واذا أردتم تستطيعون اتخاذ اي قرار في الامم المتحدة لحق تقرير المصير على جميع الاراضي الفلسطينية . الا ان ذلك يمكن أن يسرع بالصدام . والدول الأوربية الغربية بما فيها فرنسا ستصوت ضد الاتحاد السوفياتي وقراره ، وتستطيعون أن تحصلوا على الأغلبية ولكنها ليست الدول الفعالة ولكن سياسة الرئيس عرفات الحكيمة باقامة سلطة وطنية هي أمر هام ومعتدل .

سأذهب غدا الى الأردن ، وسأصغى لما سيقوله لي الملك حسين . فيما يتعلق بالمشاكل =

العربية التي رحبت به وعلق عرفات على لقائه مع الوزير الفرنسي ، بأن « اللقاء كان وديا وساده جو من التفاهم على الكثير من القضايا المطروحة . ونتوقع ان

= العربية ليس فرنسا موقف منها . المشاكل العربية ، على العرب حلها ، وهذا لا يتعلق بنا . عندنا أفكار حول تسوية القضية في الشرق الاوسط . ولكننا لا نريد أن نفرض أنفسنا . واذا تطلب الأمر فسوف نكون مستعدين للمساهمة في حل القضية .

عرفات : هل ممكن مع ذلك فهم خطوط التصور الفرنسي ؟

الوزير الفرنسي : عندنا تصور هو حل اردني فلسطيني بالنسبة للضفة الغربية . أما غزة فلا مشكلة فيها ، لأن مصر أعطت ضمانات ادارية لكم .

عرفات : هل هذا يعني وحدة اقتصادية بين الضفة والاردن ؟

الوزير الفرنسي : فرنسا تعتبر أن التسوية هي انتهاء الاحتلال ، حدود آمنة ومعترف بها . وخاصة تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني ، وأما فيما يتعلق بالعلاقات الأخرى فهي مسألة عربية .

محسن : هل الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة بالوسائل السلمية ممكن ؟ وما معنى حقوق الشعب الفلسطيني ؟

الوزير الفرنسي : حاليا لا ، ولكن قد يكون الجواب غير ذلك فيما بعد . وكما قال كيسنجر من المهم الابقاء على طاقة الحركة ، القضية معقدة جدا . فرنسا ليست لها حتى الآن غير موقف معنوي .

عرفات : صحيح أن فرنسا ليس لها تأثير حاليا ولكن استمرار فرنسا في اقناع زملائها في السوق الأوربية ، وبالتالي اسرائيل والولايات المتحدة لهو أمر مهم لأن ما يحدث في الشرق الأوسط يؤثر على فرنسا المتوسطية .

الوزير الفرنسي : لا اعتقد أن فرنسا في وسعها اليوم اقناع اسرائيل بالانسحاب . المهم ما نستطيع ان نضعه في المستقبل من اجل احداث الانسجام ، وهذا ما بدأناه في اكتوبر .

محسن : العالم لا يقوم بالضغط على اسرائيل بما يكفي . ففي عام ١٩٤٨ قامت اسرائيل بتثبيت واقع جديد دام حتى ١٩٦٧ . وفي ١٩٦٧ حاولت اسرائيل تثبيت وضع جديد . وهذا يتطلب استسلاما عربيا دون قيد او شرط . وهذا لم يحدث في الماضي ولن يحدث في المستقبل . الفلسطينيون لن يقبلوا أبدا بأمر واقع بعد ان ناضلوا ٢٦ عاما . خاصة أن العالم أقر لهم حقوقهم . ونثير الموضوع من خلال عدم خضوع اسرائيل لقرارات الامم المتحدة . وهذا خطر على السلام العالمي . وتدل الوقائع ان الحروب في المنطقة لها أثر سيء على شعوب العالم . لذلك على فرنسا أن تلعب دورا مهما في احترام قرارات الامم المتحدة . وهذا لن يتم الا من خلال حل قضية الشعب الفلسطيني . وهذا يتطلب ضغطا على المعتدي وليس المعتدي عليه . نعتقد ان فرنسا والمجموعة الاوربية عندها امكانية ومن مصلحتها ان تفعل ذلك .

الوزير الفرنسي : ليس ضغطا لأنه ليس عندنا امكانيات .

يوصلنا هذا اللقاء الى المزيد من تطوير العلاقات الفرنسية ـ الفلسطينية . وجاء اللقاء تتويجا للمواقف الفرنسية الايجابية تجاه القضية العربية عموما والفلسطينية خصوصا » .[١٤] واعتبرت المقاومة الفلسطينية هذا الاجتماع نصرا سياسيا ومعنويا لها فلأول مرة يلتقي وزير خارجية دولة اوربية غربية مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م . ت . ف . وهذا الاجتماع يعني اعترافا فرنسيا غير مباشر بـ م . ت . ف .

وبسبب الهجوم الذي تعرض له الوزير الفرنسي ، دافع جيسكار ديستان عنه وعن لقائه مع عرفات . خلال المؤتمر الصحفي الأول الذي عقده الرئيس الفرنسي في ٢٤ اكتوبر ١٩٧٤ . وقال ان سوفانيارغ كان يعمل بتنسيق معه . وأن رئيس م . ت . ف . طلب الاجتماع معه خلال زيارته الى لبنان « ووجدنا أنه لشيء طبيعي أن يقابله وزير الخارجية ، قبل مناقشة الأمم المتحدة ، ليعرف اطروحات المنظمة خلال المناقشة » .[١٥]

وأما الوزير الفرنسي فقد وصف عرفات بعد اللقاء معه بأنه « رجل دولة » . ثم أشار الى وجهة نظر فرنسا بالتسوية السلمية في الشرق الاوسط ، التي نقلها للزعيم الفلسطيني ، بأنها تتلخص في نقطتين :

= عرفات : نحن لا ننظر الى فرنسا من خلال القضية اليوم فقط ننظر الى فرنسا من خلال فرنسا السابقة وفرنسا القادمة .

الوزير الفرنسي : كذلك ننظر الى الأمور . ونحن نعتقد ان العلاقات مع الشعبين سيكون لها قاعدة ملموسة .

عرفات : تحياتي وتحيات اللجنة التنفيذية والشعب الفلسطيني للرئيس جيسكار ديستان على موقف فرنسا في الامم المتحدة .

الوزير الفرنسي : سأقوم بذلك وسيكون سعيدا على ذلك .

عرفات : افهم موقف فرنسا ومصاعبها داخليا وفي الأسرة الاوربية ودوليا ، خاصة بعد هجوم اللوبي الاسرائيلي. لذلك من واجبنا نحن الفلسطينيين خلال اتصالاتنا مع الدول العربية على جميع المستويات ان نشرح لهم الأمر .

١) اخذ حقوق الشعب الفسطيني بعين الاعتبار .
٢) الدفاع عن حق كل دولة في المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها .[١٦]

كما علق على اجتماعه مع عرفات بقوله « ان المقابلة التي أجريتها مع السيد عرفات ، كانت من وجهة نظري مفيدة جدا وأعطتني الانطباع الجيد عن القادة الفلسطينيين » . كما أجاب عن سؤال عما اذا كان قد طلب من عرفات أن توقف المنظمة أعمالها العسكرية ، فقال أنه تحدث بشكل عام عن أعمال المنظمة وأنه يجب « أن تصبح في المجال السياسي » .[١٧]

وفي تصريح آخر دافع سوفانيارغ عن الاجتماع ، وقال بأنه « كان ضروريا ، وان القضية الفلسطينية يجب أن تعطي الاولوية لايجاد حل لها بالشرق الاوسط . ويجب سماع صوت الفلسطينيين » .[١٨] وانتقدت اسرائيل وأصدقاؤها في فرنسا وفي العالم ، الاجتماع وبشكل عنيف . ووضعوا اللوم كله على سوفانيارغ نفسه . بحجة أنه هو شخصيا الذي رتب اللقاء . كما طالبوا بالغاء الزيارة التي كان سيقوم بها الوزير الفرنسي لاسرائيل بعد تسعة أيام من اجتماعه مع عرفات . وقالوا « لن نستقبل اليد الملطخة بالدماء » ـ كما وصفت صحيفة هاآرتس الاسرائيلية اللقاء أنه أسوأ عمل قام به سياسي فرنسي منذ أيام ديجول وبومبيدو .[١٩] وسأل الوزير الفرنسي عن دوره في ترتيب اللقاء وعما اذا كان هو شخصيا وراءه ، فأجاب « الاجتماع كان قرارا سياسيا ، اتخذ على أعلى المستويات في الدولة . ولم تكن الفكرة فكرتي فقط ، ونحن فكرنا بها كثيرا من قبل ، ولم تأت لحظة وجودي في لبنان ، بل كنا متفقين عليها من قبل » . وعن الهدف من الاجتماع بالنسبة للدبلوماسية الفرنسية قال أنه للدلالة على ان العنصر الأساسي في المشكلة بالشرق الاوسط هو الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كسائر شعوب المنطقة بالوجود . وكذلك فان الهدف من الاجتماع أن ننقل بعض الأفكار الرئيسية الى قادة م . ت . ف . ولكي نستمع في نفس الوقت لوجهة نظرهم بصراحة . وقلنا لقادة المقاومة

الفلسطينية أنه سيكون لها عن قريب مسئوليات دولية هامة ، ولهذا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ، بالوقائع والحقائق الدولية الجديدة » .(٢٠)

المؤتمر الصحفي الأول لجيسكار ديستان

لم تكن الضجة التي أثارتها اسرائيل للقاء سوفانيارغ عرفات ، قد هدأت بعد ، عندما نادى الرئيس الفرنسي في مؤتمره الصحفي الأول الذي عقده في ٢٤ اكتوبر ١٩٧٤ . أي بعد ثلاثة أيام على اللقاء ، بضرورة اعطاء « وطن » للشعب الفلسطيني . ومع أنه لم يحدد في مؤتمره الصحفي هذا طبيعة هذا الوطن ومكانه ، الى أنه اعتبر موقفا متطورا جديدا لفرنسا من القضية الفلسطينية . فلأول مرة ينادي رئيس فرنسي ، بهذا المطلب ويربطه كشرط لتحقيق السلام في الشرق الاوسط . وبذلك يكون جيسكار ديستان قد اتخذ موقفا جديدا تجاه القضية الفلسطينية . وبدأ يتعامل مع القضية بشكل منفصل عن تعامل فرنسا السابق مع مشكلة الشرق الاوسط . وهذا الأمر هو المبدأ الاساسي الذي سارت عليه فرنسا في عهد الرئيس الجديد . ولم يكن هذا المطلب ، هو القضية الوحيدة التي تحدث عنها جيسكار ديستان في مؤتمره الصحفي الاول ، بل خصص قسما كبيرا من المؤتمر للحديث عن القضية الفلسطينية ، وكأنه أحد المدافعين عنها والمتفهمين لها . وفي البداية قال « مهما كانت الجهود المبذولة ـ وخصوصا الجهود التي بذلها وزير الخارجية الاميركي ، والتي كانت ايجابية للغاية في هذه المنطقة ـ فانها لم تكن ذات وعي دقيق لواقع المشكلة « الفلسطينية » . وعرض جيسكار ديستان في مؤتمره الصحفي الذي عقده بعد خمسة أشهر من رئاسته ، تطور القضية الفلسطينية منذ قيام اسرائيل ، حينما كان يعتقد ان « الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم أو غادروها ، سيندمجون في تجمعات أخرى او سيتشتتون » وأضاف « ان ذلك يفسر لماذا عولجت مشكلة الفلسطينيين لغاية عام ١٩٦٧ ، كمشكلة لاجئيين ، الا ان العالم اكتشف خلال السنوات الاخيرة أن الفلسطينيين لم يسكتوا ولم يندمجوا في بلدان اخرى ،

ولكنهم كونوا كيانا وحقيقة وشعبا ». كما قال بأنه حتى قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ اشار الى الفلسطينيين كلاجئين . الا انهم في الحقيقة يشكلون « كيانا وشعبا » . وتساءل جيسكار ديستان ، عما يجب أن تفعله فرنسا أمام هذه الحقائق ، وأجاب أنه اذا « أريد ايجاد حل سلمي دائم في منطقة الشرق الاوسط يجب حل جذور المشكلة وهي القضية الفلسطينية » . وخلص الى القول أنه « اذا كانت الأسرة الدولية تعترف بوجود شعب فلسطيني فما هو التطلع الطبيعي لهذا الشعب ؟ تطلعه هو أن يتمتع بوطن . كيف يجب ان يكون هذا الوطن ؟ كيف يجب أن تكون علاقات هذا الوطن وارتباطه بدول قائمة في المنطقة ، يسكنها اليوم فلسطينيون عديدون ؟ ان هذا يشكل موضوع المفاوضات » . الا أن الرئيس الفرنسي دعا كذلك الى تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .[٢١]

جاء موقف جيسكار ديستان الواضح من القضية الفلسطينية وبضرورة التعامل مع الشعب الفلسطيني كحقيقة لها كيان ، وليس كلاجئين الى جانب دعوته لاعطاء وطن لهم ، كأساس لحل مشكلة الشرق الاوسط ، ومن قبل موقف فرنسا في الأمم المتحدة الداعي لاشراك م . ت .ف في المناقشات المتعلقة بالقضية الفلسطينية واعطاء المنظمة صفة المراقب ، ومن ثم لقاء سوفانيارغ -عرفات ، ليقضي على الآمال التي وضعتها اسرائيل وأصدقاؤها عن احتمال حدوث تغيير في الموقف الفرنسي تجاهها . بعد أقل من خمسة أشهر على وجود الرئيس الجديد في الاليزيه . مما دفع بأحد الوزراء الاسرائيليين ليقول ان الرئيس الفرنسي الجديد بمواقفه الأخيرة « وجه لنا ضربة حمقاء » .[٢٢]

وعادت العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية ، الى ما كانت عليه في السنوات الماضية من الجمهورية الخامسة من توتر وخلافات . الا أن الرئيس الفرنسي الجديد ، بدبلوماسية هادئة ، كان مصمما على الا يترك هذه العلاقات تزداد سوءا ، بل كان يحاول أن ينقذها من القطيعة ، ولم تؤثر فيه ولا في المسئولين الفرنسيين ، الانتقادات التي كانت توجه اليهم من قبل اسرائيل وأصدقاءها في

فرنسا . ولهذا صمموا على أن تتم زيارة سوفانيارغ لتل ابيب في موعدها . لاظهار الموقف الفرنسي على أنه موقف متواز من اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ولكي تثبت فرنسا أن وزير خارجيتها وأن كان أول وزير غربي يجتمع مع قادة م . ت. ف فأن نفس الوزير سيكون أول وزير فرنسي يزور اسرائيل منذ قيامها . وبذلك تكون قد عادلت بين الموقفين الأول لترضي به الفلسطينيين والعرب ، حتى لا ينتقدوا زيارة سوفانيارغ لاسرائيل ، والثاني لكي ترضي به اسرائيل ، حتى تخفف من انتقادتها بسبب لقاء سوفانيارغ وعرفات . ويبدو أن الجانب العربي كان قنوعا بهذا الموقف . وأما الجانب الاسرائيلي ، فانتقده بشدة الى حد المطالبة بالغاء زيارة الوزير الفرنسي لاسرائيل ردا على هذا اللقاء . الا أن الزيارة تمت في موعدها ، ولكن بجو من الاثارة والتوتر .

زيارة سوفانيارغ لاسرائيل

كان موعد زيارة وزير الخارجية الفرنسية لاسرائيل ، قد أعلن عنه في نفس الوقت الذي أعلن فيه برنامج زيارته للشرق الأوسط ، وقبل أن تعلن الخارجية الفرنسية عن خطة الوزير الفرنسي الاجتماع مع عرفات خلال زيارته الى لبنان . لهذا فان السلطات الاسرائيلية رحبت كثيرا بالزيارة واعتبرتها بداية صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية ، لأنها كانت أول زيارة يقوم بها وزير فرنسي ما زال في السلطة لاسرائيل . كما أن الحكومة الاسرائيلية توقعت أن يصاحب هذه الزيارة ، موقف جديد للحكومة الفرنسية تجاهها ، بعد وصول جيسكار ديستان للرئاسة . الا أن هذا التفاؤل وهذا الترحيب ، لم يدم طويلا ، بعد اجتماع سوفانيارغ مع عرفات وبعد تصريحات الرئيس الفرنسي في مؤتمره الصحفي الأول . ومطالبته باعطاء وطن للشعب الفلسطيني وضرورة اعتبارهم شعبا له كيان وليسوا كلاجئين .

وتمت الزيارة في موعدها في ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر ١٩٧٤ ، بالرغم من الاحتمالات التي كانت واردة بالغائها . الا أن وصول سوفانيارغ لتل أبيب امتاز بالتصادم والخلافات في وجهات النظر بينه وبين المسئولين الاسرائيليين الى جانب المظاهرات العدائية ضده شخصيا وضد السياسة الفرنسية تجاه اسرائيل . وكذلك هجوم الصحافة الاسرائيلية عليه . مع أنه شدد عند وصوله الى تل أبيب أنه جاء على أمل أن يتمكن من « ازالة سوء التفاهم بين فرنسا واسرائيل » وعلى أن فرنسا تؤيد حق اسرائيل في الوجود ضمن حدودها التي كانت قائمة قبل حرب ١٩٦٧ . الا أنه أكد في نفس الوقت على أن حكومته تعتقد أنه ليس بالامكان حل مشكلة الشرق الاوسط بدون حل مشكلة مصير الشعب الفلسطيني الذي لم يعد بالامكان اعتباره مجرد مجموعة من اللاجئين .[٢٣]

وأما وزير الخارجية الاسرائيلية ايغال آلون فأعلن عند استقبالة للوزير الفرنسي ، بأن اسرائيل لا يمكن ان توافق على العودة الى حدود عام ١٩٦٧ ، التي تصر عليها فرنسا .[٢٤]

ويبدو أن المباحثات التي جرت بين الطرفين ، لم تكن محادثات بالمعنى الدقيق للعبارة ، لأن كل طرف عرض وجهة نظره المتعارضة مع وجهة نظر الطرف الآخر .وبين الوزير الفرنسي للاسرائيليين أن السلام مستحيل اذا أرادت اسرائيل الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة ، وأنه لا بد من ايجاد حل عادل لمشكلة الشعب الفلسطيني . كما أظهر سوفانيارغ للمسئولين الاسرائيليين بأن موقف بلاده من اسرائيل نابع من موقع الحرص على سلامتها ومستقبلها ، وأن عليها أن تعترف بالفلسطينيين و م . ت . ف . لتفادي حرب جديدة ، اذ ان العرب يملكون طاقات هائلة ، وأظهروا في الحرب الأخيرة ، امتلاكهم لارادة القتال ، والقدرة على تجنيد الاصدقاء في الحرب ضد اسرائيل . كما أكد بأنه يوجه هذا الكلام للاسرائيليين كأصدقاء يدعوهم الى التفكير بمستقبلهم » .[٢٥]

أما الموقف الاسرائيلي الذي أعلن للوزير الفرنسي فلخص برفض المسئولين الاسرائيليين توقف أمن اسرائيل على ضمانات دولية ، ورفضهم ان تكون خطوط ١٩٦٧ حدودا دائمة ، وكذلك رفضهم تسوية القضية الفلسطينية مع م . ت . ف. وحذر رئيس الحكومة الاسرائيلية الوزير الفرنسي سوفانيارغ من أن السياسة الخارجية التي تنتهجها فرنسا في الشرق الاوسط ، يمكن أن تؤدي الى نشوب حرب جديدة .[٢٦]

وانتهت الزيارة دون أي اتفاق في وجهات نظر الطرفين . وعلى الرغم من أن الوزير الفرنسي اعتبر هذه الزيارة علامة مهمة في سياسة فرنسا في الشرق الاوسط ، من أجل تبادل وجهات النظر مع المسئولين الاسرائيليين . الا أنه اعترف بوجود خلافات في المواقف السياسية بينهما .[٢٧]

ولهذا لم تحقق الزيارة الهدف الذي قامت من أجله ، وهو تحسين العلاقات بين فرنسا واسرائيل . الا أنها فتحت الطريق أمام زيارات وزراء فرنسيين آخرين لاسرائيل . واعتبر ذلك بحد ذاته تطورا في الموقف الفرنسي تجاهها . كما أن العاصمة الفرنسية عادت هي الاخرى تستقبل الوزراء الاسرائيليين ، بعد أن كانت قد توقفت منذ ٢٤ مايو ١٩٦٧ ، عندما استقبل الجنرال ديجول وزير خارجية اسرائيل ايبان ، وحذره من البدء بالهجوم على الدول العربية . والشيء الملاحظ بهذا الخصوص في عهد جيسكار ديستان أن وزراء الخارجية الاسرائيلية بدءوا يزورون باريس بدعوات رسمية من الحكومة الفرنسية ، بينما كانوا في السابق يأتون لفرنسا ، بزيارات خاصة . حتى زيارات بن غوريون لديجول عام ١٩٦٢ و ١٩٦٤ ، لم تكن بدعوات رسمية وأول وزير خارجية اسرائيلي زار باريس بدعوة رسمية ، كان ايغال الون في ٢٨ ابريل ١٩٧٥ ، حيث استقبله الرئيس الفرنسي .[٢٨]

كما أن وزير الخارجية الفرنسية الجديد دي غرينجو ، سلم رسالة من جيسكار ديستان ، للرئيس الاسرائيلي كاتزير Katzier خلال زيارته الرسمية لاسرائيل في

فبراير ١٩٧٧ دعاه فيها لزيارة فرنسا ووجه ريمون بار ، رئيس الوزراء الفرنسي دعوة رسمية لرئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين لزيارة باريس ، وكانت هذه الزيارة ستتم بعد الانتخابات النيابية الاسرائيلية عام ١٩٧٧ . الا أن هذه الدعوة تأجلت بعد وصول مناحيم بيجين الى السلطة .[٢١] وزار بدلا عنه وزير خارجيته موشى دايان فرنسا في العاشر من مايو ١٩٧٩ ، ردا على زيارة وزير الخارجية الفرنسية بونسيه لاسرائيل في أواخر شهر يناير من نفس العام .

ويمكن القول بأن زيارات المسئولين في البلدين ، اصبحت تتم بشكل رسمي ، من وقت لآخر .

وفي المقابل كان الزعماء العرب يزورون فرنسا باستمرار ، كما ان الرئيس الفرنسي ورئيس حكومته والوزراء زاروا معظم العواصم العربية ، وخلال السنوات السبعة الماضية ، زار باريس الملوك والرؤساء العرب كما ان بعضهم زارها عدة مرات ، كالملك حسين والرئيس السادات . وساعدت هذه الزيارات ، في تطوير العلاقات الفرنسية ـ العربية .

الاتصالات الفرنسية ـ الفلسطينية

قبل عام ١٩٧٤ لم تكن هناك أية اتصالات علنية بين المسئولين الفرنسيين ، والقادة الفلسطينيين في منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن بعد لقاء سوفانيارغ ـ عرفات ، وافتتاح مكتب للمنظمة في باريس ، أصبحت هذه الاتصالات تتم بشكل علني ودائم ، في باريس بين وزراء الخارجية الفرنسية والمسئولين في الكي دورسيه من جهة ورئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي « ابو اللطف » وممثل المنظمة في باريس من جهة ثانية . كما أن السفارات الفرنسية في بيروت ودمشق كانتا على اتصال مستمر مع عرفات شخصيا ، والمسئولين في م.ت.ف. ويتم التشاور بين الجانبين حول المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، وآخر تطوراتها بشكل مستمر .

الا أن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م . ت . ف . وجد ان العلاقات الفرنسية ـ الفلسطينية ، وصلت الى مرحلة متطورة ، تتطلب توجيه دعوة رسمية له من قبل الرئيس الفرنسي لزيارة باريس . خاصة بعد الزيارات الرسمية التي قام بها الى كل من النمسا والبرتغال واسبانيا في اوربا الغربية . ولهذا كان يريد أن توجه له دعوة رسمية عن طريق جيسكار ديستان شخصيا ، وليس عن طريق الحكومة أو الاحزاب الفرنسية . من اجل ذلك لم يلب الدعوة التي وجهها اليه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي جورج مارشيه لزيارة باريس . لما في هذه الدعوة من احراج للحكومة الفرنسية* . على أمل أن تتم الزيارة بالطريقة التي أرادها ، وللخروج من المأزق الذي وجدت الحكومة الفرنسية نفسها فيه ، اقترحت على م . ت . ف . ثلاثة امور ، اعطاء مكتب المنظمة في باريس ، صفة دبلوماسية ، كالسفارات الأجنبية . وتعديل موقفها من القضية الفلسطينية ، بحيث تركز على أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير . والأمر الثالث ، الذي اقترحه الجانب الفرنسي ، هو أن يرسل

---

* في شهر يوليو ١٩٧٩ ، اتصل مسئول العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي الفرنسي ، مكسيم غريمنس بممثل م . ت . ف . في باريس وأبلغه أن رئيس الحزب جورج مارشيه يريد أن يلتقي مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ.م.ت.ف في أي مكان يشاء . الا انه يفضل ان يتم اللقاء في باريس . وبعد أن وصلت الرسالة لعرفات لم يرد عليها . وأثناء انعقاد المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني في بيروت ، في صيف ١٩٧٩ ، قابل وفد من الحزب الشيوعي الفرنسي المشارك في المؤتمر عرفات وجدد الدعوة له ، لزيارة باريس . واعطى الزعيم الفلسطيني موافقة مبدأية عليها . على ان يحدد موعدها فيما بعد .

وبدأت وسائل الاعلام الفرنسية تتحدث عن الخبر ، وأن عرفات قادم الى باريس .

وهنا بدأ التحرك الرسمي الفرنسي ، لأن الحكومة الفرنسية ، لم تكن تريد أن يزور المسئول الفلسطيني فرنسا بدعوة من الحزب الشيوعي المعارض . لكنها في نفس الوقت لا تستطيع ان توجه دعوة رسمية باسم جيسكار ديستان لرئيس الجنة التنفيذية لـ م . ت . ف . لزيارة فرنسا .

الرئيس الفرنسي رسالة رسمية لعرفات يتحدث فيها عن موقف فرنسا الجديد من القضية الفلسطينية . وهذا يعني اعترافا رسميا بالمنظمة .[٣٠]

الا أن م . ت . ف . أصرت على طلبها بل أنها رفضت أيضا ان توجه الحكومة الفرنسية باسم رئيسها ريمون بار الدعوة لعرفات لزيارة باريس . كما حدث في اسبانيا ، وتنتهي الزيارة باستقبال الرئيس الفرنسي لرئيس اللجنة التنفيذية .

ووجهة النظر الفرنسية ، بعدم توجيه دعوة رسمية باسم جيسكار ديستان العرفات أن الوقت لا يسمح . مع أنها ، حسب ما أعلنه ـلنا وزير خارجيتها بونسيه فإنها موافقة من حيث المبدأ على الزيارة . الا أنها تفضل ان تتم اذا خدمت عملية السلام في الشرق الاوسط ، وأن تكون ظروفها مؤاتية .[٣١]

ولم تتم الزيارة للآن ، الا أن الحكومة الفرنسية ، اقترحت فيما بعد ، أن يتم لقاء الرئيس الفرنسي مع عرفات خلال زيارته للسعودية أو الأردن في شهر مارس من عام ١٩٨٠ . ولكن القائد الفلسطيني اعتذر ،عن هذا اللقاء . وصرح لصحيفة لوموند الفرنسية بهذا الخصوص ، « يجب ان أقابل الرئيس جيسكار ديستان في بلده ، أو في بلدي . ولكن بلدي محتل ، ولا أستطيع مع الأسف دعوته » .[٣٢]

المبحث الثالث

سياسة فرنسا تجاه العناصر الاساسية للقضية الفلسطينية

تمهيد :

منذ الأشهر الأولى لرئاسة جيسكار ديستان ، اتضحت ثلاثة عناصر رئيسية في سياسة فرنسا تجاه القضية الفلسطينية ، انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . وحق جميع دول المنطقة بالعيش بسلام ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، ومضمونة ، بما فيها اسرائيل . وضرورة إعطاء وطن للشعب الفلسطيني .[٣٣] هذه المبادئ الثلاثة هي التي سارت عليها السياسة الخارجية الفرنسية في الشرق الأوسط ، ونادت بها منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٠ . مع حدوث بعض التطور في هذه المبادئ ، إن كان من حيث « الوطن » أو من حيث الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

قضية الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة

تابعت فرنسا في عهد الرئيس جيسكار ديستان ، نفس الموقف الذي سارت عليه خلال رئاسة ديجول وبومبيدو . بخصوص الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . ولم يخل بيان رسمي فرنسي من المطالبة بضرورة الانسحاب الاسرائيلي ، كأمر أساسي لتحقيق السلام في المنطقة .[٣٤]

إلا أن هذا الموقف لم يكن واحدا طوال السنوات الماضية ، فاحيانا تطالب فرنسا بضرورة الانسحاب الاسرائيلي من كل الاراضي العربية المحتلة ، كما جاء في البيان المشترك الفرنسي - المصري بعد زيارة جيسكار ديستان للقاهرة .[٣٥] وأحيانا تعلن عن عدم معارضتها لحدوث بعض التعديلات الطفيفة على حدود اسرائيل ما قبل حرب يونيو[٣٦] وهو ما كانت تصر عليه اسرائيل . ولهذا كان الموقف الفرنسي في هذه

القضية عرضة للتقلبات . إلا أنها بشكل عام كانت تصرعلى الانسحاب الاسرائيلي ، وترفض مبدأ أخذ الأراضي بالقوة ، وتربط ذلك بعملية السلام في الشرق الأوسط . كما قال وزير الخارجية دي غرينغو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧ . « فالسلام في الحقيقة لا يمكن أن يعتمد على الغزو واحتلال الأراضي ، أو على الأمر الواقع .»[٣٧]

حق اسرائيل في الوجود

دافعت فرنسا باستمرار عن حق اسرائيل في الوجود ، ولم تقبل تحت أي ظروف ، المساس بهذا المبدأ . وربطت قضية الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية بضرورة أن تعترف الدول العربية بحق اسرائيل في الوجود ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها . كما أنها كانت تعلن عن استعدادها بالمشاركة مع الدول الكبرى ، لحماية الحدود القائمة بين دول الشرق الأوسط ، عندما يتحقق السلام الدائم في المنطقة . وركزت الحكومة الفرنسية على « حق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، بالوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة » .[٣٨] وحتى عندما قابل وزير الخارجية الفرنسية ، رئيس اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. نقل إليه تصميم فرنسا على المحافظة على حق اسرائيل في الوجود ، وبأن هذا الأمر خارج أي نقاش .[٣٩] إلا أن فرنسا أخذت تربط بين حق الشعب الفلسطيني في الوجود مع حق اسرائيل في الوجود أيضا ، وبأن ذلك يجب أن يسير في خط متوازن لتحقيق السلام في المنطقة .[٤٠]

ويبدو أن فرنسا بربطها بين حق اسرائيل في الوجود ، مع حق الشعب الفلسطيني في الوجود ، أرادت أن تشجع أطراف الصراع في الشرق الأوسط ، باتخاذ هذا الموقف ، المؤيد نصفه لكل طرف ، حتى يوافقوا على النصف الآخر ، ومع أن بعض الدول العربية أبدت موافقتها إلا أنه لا الفلسطينيون ولا الاسرائيليون أعلنوا موافقتهم عليه .

حق الشعب الفلسطيني بوطن أو دولة

كانت فرنسا قبل جيسكار ديستان ، تتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني ، ولكن دون تحديد لهذه الحقوق . ولكن الرئيس الفرنسي تحدث ولأول مرة عن حق الشعب الفلسطيني « بوطن » في مؤتمره الصحفي الأول في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٤ . في سياق حديثه عن القضية الفلسطينية ، واعتبروه « مبدأ أساسيا » في إيجاد سلام بالشرق الأوسط . كما جاء في خطاب وزير الخارجية الفرنسية دي غرينجو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧ . الذي قال أيضا بأن « رفض منح أي شعب مشرد أو محتل حقه بأن يكون له وطن ، يستطيع أن يعبر فيه بكل حرية عن كيانه الوطني ، معناه أن نتجاهل أي حل دائم لا يمكن أن يعتمد على حلول منطقية سيؤدي إلى فشل جميع المحاولات لايجاد تسوية » . [٤٢]

وفي عام ١٩٧٥ ، بعد أن وافقت فرنسا على فتح مكتب لمنظمة التحرير في باريس ، طورت الدبلوماسية الفرنسية من مفهومها « للوطن الفلسطيني » . وبدأت تتحدث عن « وطن مستقل » للفلسطينيين . وكلمة مستقل جديدة في القاموس السياسي الفرنسي . لأن مفهوم كلمة وطن ، مطاطة ، إذا لم تحدد . فلعل الوطن الفلسطيني يكون في الأردن أو جنوب لبنان أو إحدى الدول العربية . وأول مرة صدر هذا التعبير «وطن مستقل» في البيان الفرنسي ـ التونسي المشترك ، عند زيارة جيسكار ديستان لتونس في ٨ نوفمبر ١٩٧٥ [٤٣] ، وتلاه في البيان المشترك الفرنسي ـ المصري ، بعد زيارة الرئيس الفرنسي لمصر في ١٥ ديسمبر ١٩٧٥ . [٤٤] .

إلا أن الموقف الذي أعلنه الرئيس الفرنسي عند زيارته للأردن في مارس ١٩٨٠ ، وحدد فيه حق الشعب الفلسطيني « في وطن على أرضه » [٤٥] جاء ليعبر

عن رغبة فرنسية جديدة في أن يكون هذا الوطن فوق الأرض الفلسطينية . وهذا يعني بالنسبة لها فوق الضفة الغربية وقطاع غزة .

ولا شك أن هذا التطور في الموقف الفرنسي جاء ليرضي الجانب الفلسطيني الذي كان يلح على فرنسا أن تعترف بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة . وخلال معظم اللقاءات الفرنسية ـ الفلسطينية التي تمت ، كان المسئولون الفلسطينيون يثيرون هذه القضية خاصة أنَ فرنسا كانت قد استعملت هذا الاصطلاح بالسابق ولكنها توقفت عنه نتيجة الضغوطات الداخلية والخارجية عليها ، ولكي لاتخرج في موقفها عن الاجماع الأوروبي . ووقعت الدبلوماسية الفرنسية في تناقض واضح بالنسبة لهذه القضية . فبعد أن تحدث وزير الخارجية دي غرينجو خلال مقابلة مع التلفزيون الفرنسي عن العناصر الضرورية برأية ، لا يجاد حل في الشرق الأوسط ، قال « أن أي حل يجب أن يأخذ في الاعتبار وجود اسرائيل ، والحقوق المشروعة للفلسطينيين بما فيها الاعتراف لهم بأرض ، ودولة ، وضمان حق الدول في حدود آمنة ومضمونة » . وعاد ليؤكد بالنسبة للدولة الفلسطينية « بالنسبة لنا فنحن نؤيد قيام دولة فلسطينية ، وقد أعلنا ذلك في مناسبات عديدة » . (٤٦)

إلا أن نفس الوزير عاد ونفى في مقابلة أجرتها معه صحيفة « يديعوت احرونوت الاسرائيلية » ، عشية زيارتهلاسرائيل ، أن يكون قد استعمل كلمة « دولة » في أي من تصريحاته الصحفية وخطبه الرسمية . وأشار إلى أنه كان يستعمل باستمرار كلمة « وطن » وليس « دولة » للفلسطينيين . (٤٧)*

وتحدث الوزير غرينجو عند لقائه مع الصحفيين العرب في باريس في العاشر من فبراير ١٩٧٧ عن نفس القضية ، وقال أن موقف فرنسا حذر من هذه المسألة ،

* مع العلم أننا شاهدنا تصريح الوزير في التلفزيون الفرنسي عن « دولة فلسطينية » . كما أن نص المقابلة التلفزيونية ، نشرت في « الوثائق الفرنسية » الصادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية في نفس الوقت .

لأنه يوجد خلافات بين الدول العربية نفسها حول الموضوع . ويبدو أن هذا التبرير كان أحد الأسباب التي تراجعت من أجله فرنسا عن استعمال « دولة فلسطينية » . وفضلت عليه « وطن فلسطيني » . وبالطبع الفرق بين العبارتين واضح وكبير . ومع أن الرئيس الفرنسي ألح خلال زيارته لمصر على ضرورة قيام « دولة فلسطينية » . كما صرح لمجلة نيوزويك الأمريكية ، بأنه يؤيد قيام « دولة فلسطينية مستقلة ، تربطها مع الأردن علاقات خاصة » .[٤٨] إلا أن المسئولين الفرنسيين ، عادوا وأسقطوا هذه العبارة من تصريحاتهم وعندما سأل ، وزير الخارجية الفرنسية بونسيه ، عن سبب ذلك ، أجاب بدبلوماسية ، « إن الفلسطينيين هم اصحاب الحق بتحديد ذلك ، وفرنسا لا تفرق بين وطن ودولة ، لأن كل وطن فيما بعد يصبح دولة » .[٤٩] إلا أن الاعلان الفرنسي الأخير الذي تحدث عن حق الشعب الفلسطيني « في الوطن على أرضه » قريب من الدولة الفلسطينية ، لأنه حدد مكان هذا الوطن فوق الأراضي الفلسطينية .

حق تقرير المصير للفلسطينيين

خلال زيارة الرئيس الفرنسي لدول الخليج العربي والأردن في مطلع شهر مارس ١٩٨٠ ، أعلن أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين ، ولكنها مشكلة شعب يجب أن يحقق من خلال سلام عادل ودائم ، حقه في تقرير المصير » .[٥٠] كما جاء في البيان المشترك الفرنسي ـ الأردني بأن « رئيسي الدولتين لاحظا الطبيعة الأساسية للمشكلة الفلسطينية ، وهم مقتنعون أن المشكلة ليست مشكلة لاجئين ولكنها مشكلة شعب عنده أمان مشروعة في الوجود ، وممارسة حقه في تقرير المصير » .[٥١]

وحاولت فرنسا من خلال هذه المواقف أي الاعتراف « بحق تقرير المصير للشعب

الفلسطيني » وبأن « المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين » ، خلال وجود الرئيس الفرنسي في الدول العربية ، التي لها مصالح اقتصادية كبيرة معها ، أن تظهر بأنها اتخذت موقفا متطورا جديدا من القضية الفلسطينية ، وصورت نفسها على أنها قريبة بذلك من وجهة النظر العربية . لكي تؤمن هي وحلفاؤها الغربيون المصالح النفطية والاقتصادية في الوطن العربي . خاصة أن دول السوق الأوروبية سارعت هي الأخرى إلى تأييد وجهة النظر الفرنسية . ولكن في الحقيقة لم يكن الموقف الفرنسي جديدا فقد سبق وأعلنه الرئيس الفرنسي بنفسه في مؤتمره الصحفي الأول الذي عقده في أكتوبر ١٩٧٤ بأن القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين ، بل قضية شعب له حقوق .

كما أن ممثل فرنسا في الأمم المتحدة كان قد تحدث في مجلس الأمن الدولي في يناير ١٩٧٦ عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . وأن فرنسا « اعترفت وتعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير » . [٥٢]

وصوتت في ٢٣ يناير ١٩٧٦ لصالح مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبحقه بدولة فلسطينية . إلا أن الولايات المتحدة استعملت حق النقض ولم يصدر القرار .

ومع أن فرنسا حاولت استغلال موقفها خلال زيارة جيسكار ديستان للدول النفطية العربية ، من أجل أن تحصل على المزيد من الصفقات والمشاريع باعلانها عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . إلا أن هذا الموقف كان قد أعلن عنه بالسابق ، في السنوات الأولى لعهد جيسكار ديستان . ولكن أعيد استعماله وإظهاره بالشكل المضخم الذي أظهروه ، في هذا الوقت ، لتكون في مستوى الفوائد التي حصلت عليها فرنسا ، من هذه الزيارة . ولكن الموقف بحد ذاته مهم ، ويعتبر موقفا متطورا لفرنسا من القضية الفلسطينية .

فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس

كان من الطبيعي ، بعد أن كثفت فرنسا اتصالاتها الرسمية مع م . ت . ف . أن توافق على فتح مكتب للمنظمة في العاصمة الفرنسية . واعتبر هذا القرار الذي تتخذه دولة في اوربا الغربية ، لصالح القضية الفلسطينية الأول من نوعه وموقفا متطورا ، لفرنسا من الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وجاء القرار تتويجا للعلاقات التي تربط بين فرنسا وم . ت . ف . والدول العربية . خاصة بعد اجتماع سوفانيارغ مع عرفات في بيروت ، وموافقة فرنسا على دعوة م . ت . ف . للاشتراك في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة . ودعوة الرئيس الفرنسي لاعطاء وطن للفلسطينيين .

وسبق فتح المكتب ، اتصالات مكثفة بين الجانبين . كان آخرها اجتماع خالد الحسن « ابو السعيد » مسئول العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني مع جيوفروا دوكورسل ، سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية ، وسيرل رئيس قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الكي دورسيه . التي تمت في مطلع شهر اكتوبر ١٩٧٥ . اي قبل حوالي شهر واحد من افتتاح المكتب ، وفي لقاء الحسن مع دوكورسل ، طلب المسئول الفلسطيني من المسئول الفرنسي بأن تبادر فرنسا بفتح مكتب للمنظمة في باريس ، ورد عليه دوكورسل أن بلاده تتبع سياسة متوازنة بين العرب واسرائيل ، وأنها لا تستطيع أن تظهر بأنها معادية لاسرائيل . الا أنه أعطى الانطباع بأن فرنسا ستبادر بفتح مكتب للمنظمة في باريس ، مستقل عن مكتب الجامعة العربية بعد مدة قصيرة .[٥٤] .

وفعلا صدر اعلان عن وزارة الخارجية الفرنسية في ٣١ اكتوبر ١٩٧٥ بفتح مكتب رسمي للمنظمة في باريس وجاء في الاعلان الفرنسي أن الموافقة على فتح « مكتب اعلام وارتباط لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس » يعني ضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية . الا أنه طالب الفلسطينيين « التخلي عن جميع

النشاط المتطرف الذي يقومون به » وأعلن أن فتح مكتب للمنظمة ، سيسهل من عملية الحوار مع ممثلي الشعب الفلسطيني .(٥٥)

قبل ذلك كان لمنظمة التحرير مكتب داخل مقر الجامعة العربية في باريس ، دون صفة رسمية ، وأما بعد فتح مكتب رسمي للمنظمة ، فأصبح له ولممثل المنظمة وضع سياسي خاص . الا أنه لم يكن له أي صفة دبلوماسية ولم يعامل كما تعامل السفارات الأجنبية . وهو ما كانت تسعى المنظمة الى تحقيقه ، وكانت فرنسا ترجع عدم اعترافها بالوضع الدبلوماسي للمكتب ، الى عدم اعترافها بالمنظمة اعترافا رسميا .

ولا شك ان القرار الفرنسي كانت له أهمية كبيرة ، لأنه الاول في اوربا الغربية ، وفتحت فرنسا به الباب أمام دول أخرى في المجموعة الاوربية ، لاتخاذ نفس الموقف الفرنسي من م . ت . ف . وبالنسبة للمنظمة ، اعتبرت القرار الفرنسي اعترافا بها ، الا أن هذا الاعتراف بقي ناقصا ، لأنه لم يعط للمكتب أي صفة دبلوماسية يفهم منه أنه اعتراف فرنسي بالمنظمة .

الا أن الاتصالات الفرنسية ـ الفلسطينية لم تعد سرية ، منذ افتتاح المكتب . كما أنها زادت وأصبحت تتم بشكل دوري ، وفتح طريق الكي دورسيه امام المسئولين في م . ت . ف . عند زيارتهم لباريس .

وبقدر ما لاقى افتتاح مكتب م . ت . ف . في باريس الترحيب الفلسطيني والعربي ، بقدر ما لاقى الانتقادات من اسرائيل وأصدقائها في فرنسا ، الذين اتهموا الحكومة الفرنسية أنها تشجع بذلك « الارهاب الفلسطيني » بعد أن اعترفت به .

الا أن الرئيس الفرنسي دافع عن هذا القرار في مؤتمره الصحفي الذي عقده في تونس ، عند زيارته لها في التاسع من نوفمبر من نفس العام ، وقال « ان حالة الصراع تتطلب الاعتراف بحقوق الفلسطينيين بامتلاك وطن ، وان من الطبيعي

ان يستطيع هؤلاء شرح موقفهم وتطويره من أن يفعلوا ذلك بالسر ، يجب اعطاؤهم الوسائل لشرح وجهة نظرهم بطريقة طبيعية . وهناك طموح عندهم بأن تعترف بهم المجموعة الدوليه »(٥٦)

كما أنه صرح في حديث آخر بأن القرار الفرنسي سيساعد في البحث عن حل شامل ودائم . وسيعطي الفلسطينيين حق « التعبير بدلا من العنف ، لأن الجميع يعرف الآن دون استثناء ، بأن الحل الشامل يتضمن ضرورة حل القضية الفلسطينية » .(٥٧)

أما وزير الخارجية الفرنسية سوفانيارغ ، فقد كان أكثر صراحة من الرئيس الفرنسي ، عندما قال أن سبب فتح مكتب للمنظمة يدخل ضمن سياسة فرنسا « باجراء الحوار مع منظمة قال العالم العربي انها تمثل مصالح وأماني الشعب الفلسطيني » واعترف الوزير الفرنسي ، أن فرنسا لم تعترف بـ م . ت . ف . بل العالم العربي « الا أن فرنسا تعتبر أن القضية الفلسطينية هي قلب مشكلة الشرق الأوسط ، ولهذا بدأت الحوار مع م . ت . ف » لكنه أكد أن هذا لا يعني تغييرا في موقف فرنسا من حق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها .(٥٨)

كما ان بونسيه ، دافع عن موقف بلاده ، بعد حوالي ثلاث سنوات من القرار الفرنسي ، لصحيفة تريبون جويف الصهيونية في ٢٦ ينيار ١٩٧٩ ، وقال أن السماح بفتح مكتب لـ م . ت . ف . في باريس « لا يعني أن فرنسا توافق على جميع اطروحات هذه المنظمة ، انما الاعتراف بالواقع الذي تمثله » ولمح الوزير الفرنسي الى أن سياسة الانغلاق « تؤدي الى تطرف م . ت . ف . في حين أن موقف الانفتاح تجاهها ينطوي على الاعتدال » .(٥٩)

أما وزير الخارجية الفرنسية دي غرينجو ، فقد تحدث لصحيفة معاريف الاسرائيلية في ٢١ مارس ١٩٧٧ ، عشية زيارته لاسرائيل ، عن الهدف الذي سعت فرنسا لتحقيقه من موافقتها على فتح مكتب للمنظمة في باريس . وأن هذا

الهدف يخدم بالتالي اسرائيل . وقال « منذ أن استطاعت م . ت . ف . فتح مكاتب لها ، ليس في باريس فقط ، بل في بلدان أخرى ، بدأت بشرح مواقفها عن طريق وسائل الاعلام . فان الحوادث الارهابية اصبحت اقل . وأعتقد ان الحكومات التي وافقت على فتح مكاتب للمنظمة لم تكن سياستها خاطئة ، ولهذا لا اعتقد بأن هذه السياسة تتعارض مع المصالح الاسرائيلية » .[٦٠]

ومن الملاحظ أن تصريحات الوزير الفرنسي مشابهة لوجهة نظر سوفانيارغ الذي طلب من عرفات بعد اجتماعه به التقليل من الأعمال العسكرية التي تقوم بها المنظمة ، لكي تهتم أكثر بالعمل السياسي . وهذا السبب من الأسباب التي شجعت فرنسا على اتخاذ هذا الموقف .

فرنسا ومنظمة التحرير الفلسطينية

على الرغم من الاتصالات المستمرة بين فرنسا و م . ت . ف . ولقاء سوفانيارغ ـ عرفات ، وموافقتها على اشتراك المنظمة بصفة مراقب في الامم المتحده ، وعلى فتح مكتب لها في باريس . الا انها لم تعترف بعد بـ م . ت . ف . كممثل شرعي للشعب الفلسطيني . كما انها لم تطالب بضرورة اشراك المنظمة في مباحثات السلام ، الا في نهاية عام ١٩٧٩ ، على لسان وزير خارجيتها في خطابه بالأمم المتحدة . ومطلع عام ١٩٨٠ عند زيارة الرئيس الفرنسي للأردن .

قبل ذلك ، كان المسئولون الفرنسيون ، عند حديثهم عن حقوق الشعب الفلسطيني لا يتطرقون الى ضرورة اشراك م . ت . ف . في مفاوضات السلام . بل تحدثوا في البداية عن اشراك الفلسطينيين في هذه المفاوضات . كما جاء على لسان وزير الخارجية دي غرينجو في الجمعية العامة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧ ، حيث طالب ، « بضرورة أن يشترك الفلسطينيون في المفاوضات التي ستقرر مصيرهم ، ولقد حان الوقت أن تتاح للشعب الفلسطيني ، فرصة العيش وفق الشروط التي يختارها ، وأن تمنح له هذه الفرصة في اطار التسوية الشاملة للمشكلة » .[٦٢]

بعد ذلك طالبوا باشراك ممثلي الشعب الفلسطيني ، دون تحديد . وعندما سئل دي غرينجو عند مقابلته للصحافيين العرب ، عن الاعتراف بممثلي الشعب الفلسطيني قال « نحن نعترف بوجود الشعب الفلسطيني ، وحقه في وطن الا أننا لا نذكر من هو ممثل الشعب الفلسطيني ، لأن الفلسطينيين أنفسهم يقررون ويختارون ممثليهم وقادتهم » . (٦٣)

الا أن الموقف الفرنسي تطور في مطلع عام ١٩٧٩ . بالنسبة لـ . م . ت . ف . وأخذت الدبلوماسية الفرنسية تتشدد على أن « م . ت . ف . تشكل حقيقة » في الشرق الاوسط . ومع تأكيدها على أن « الحكومة الفرنسية تدين العنف من أين اتى ، ولا تؤمن بامكان بناء سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط يتجاهل حقائق المنطقة او عدم الاعتراف بها » . الا انها ركزت على أن « الفلسطينيين يرون أن م . ت . ف . التي منحت عام ١٩٧٤ مقعد مراقب في الامم المتحدة هي الممثلة الوحيدة لهم وان جميع الدول العربية أقرت بشرعيتها كمعبر عن آمالهم » . (٦٤)

لهذا وبعد أن اعترفت فرنسا بأن م . ت . ف . أصبحت تشكل حقيقة وأمرا واقعا في الشرق الأوسط . اعترفت على لسان وزير خارجيتها بونسية في الدورة ٣٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩ . ولأول مرة ، بضرورة اشراك م . ت . ف . في مفاوضات السلام ، مع الأطراف المعنية الأخرى بالمنطقة . كما أن هذا الاعتراف جاء في البيان المشترك الفرنسي - الاوربي . عند زيارة جيسكار ديستان لعمان في ٩ مارس ١٩٨٠ . عندما دعا « لاشراك جميع الأطراف المعنية في المفاوضات ، وبشكل خاص الشعب الفلسطيني ، ومشاركة م . ت . ف . » . (٦٥)

فرنسا وتعديل قرار مجلس الأمن ٢٤٢

كانت فرنسا في طليعة الدول التي أيدت قرار مجلس الأمن الدولي رقم

٢٤٢ ، كما طالبت بضرورة تطبيقه منذ صدوره في نوفمبر ١٩٦٧ ، وأن يكون القاعدة الأساسية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط .

ولكن نتيجة تطور الأحداث نفسها في المنطقة ، وزيادة الاعتراف الدولي بـ م . ت . ف . وحقوق الشعب الفلسطيني . وكذلك تطور الموقف الفرنسي نفسه مع المنظمة ، بعد فتح مكتب لها في باريس ، واستمرار الاتصالات الفرنسية ـ الفلسطينية . وجدت فرنسا ان قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ ، لم يعد كافيا « لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط » وهو ما كانت تنادي به باستمرار ، لأنه لا يتحدث عن الشعب الفلسطيني الا بصفتهم « لاجئين » . وفرنسا اعترفت على لسان رئيسها في اكتوبر ١٩٧٤ ، أن القضية الفلسطينية ليست قضية « لاجئين » . بل قضية شعب من حقه أن « يمتلك وطنا » .[٦٦]

ولهذا أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بيانا في العاشر من أغسطس ١٩٧٧ ، دعت فيه الى تعديل قرار ٢٤٢ ، لكي يلائم الحقوق الفلسطينية . « كانت فرنسا تعتقد دائما أن قرار ٢٤٢ ، يجب أن يكتمل بأخذ حقوق الفلسطينيين بعين الاعتبار » .[٦٧]

وفي هذا العام ـ ١٩٧٧ ـ كان الرئيس الفرنسي يشدد على ضرورة أن يكون عام السلام في الشرق الأوسط .[٦٨]

كما حث الولايات المتحدة ، عند استقباله لنائب الرئيس الأمريكي بضرورة ايجاد حل لقضية الشرق الأوسط . « في عام ١٩٧٧ ، اذا أمكن » .[٦٩] واستمرت فرنسا تطالب ألا يكون الحل مبنيا فقط على تطبيق قرار ٢٤٢ . وخلال زيارة الرئيس الفرنسي لدول الخليج العربي والأردن في مارس ١٩٨٠ ، أعلن الناطق الرسمي الفرنسي بلو Blot ، في المنامة عاصمة البحرين ، أن فرنسا ترى أن « قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ غير كافي لأنه لم يتحدث عن المشكلة الفلسطينية الا من خلال كونها مشكلة لاجئين » .[٧٠]

المبحث الرابع

انتقادات م . ت . ف لموقف فرنسا من القضية الفلسطينية .

تمهيـــــد :

مع أن الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية ، أكثر تفهما من بقية الدول الغربية ، وموقف قريب من الموقف العربي من الصراع ، الا أن هذا الموقف لم يسلم من الانتقادات الفلسطينية ، وكذلك الاسرائيلية . أما اسرائيل فقد استمرت بانتقاد الموقف الفرنسي ، وكل المبادرات التي اتخذتها فرنسا من القضية الفلسطينية ، كلقاء سوفانيارغ ـ عرفات ، وفتح مكتب للمنظمة في باريس . واستمر المسئولين الاسرائيليين باتهامها بأنها غير محايدة ، وأن موقفها قريب من الموقف العربي . ووصف مناحيم بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلي الموقف الفرنسي في الشرق الأوسط أنه سلبي . « واذا أرادت فرنسا أن يكون لها دور في البحث عن السلام ، فعليها أن تترك سياستها غير المحايدة »[٧١] .

الا أن فرنسا كانت تحاول أن تلعب دورا غير منحازاً في الشرق الأوسط ، حفاظا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة العربية ، وعلى صداقتها التقليدية لاسرائيل . مع حرصها على عدم اثارة الولايات المتحدة وحلفائها من دول السوق الاوربية المشتركة .

ولهذا كان موقفها عرضة للانتقادات من الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي ، وان كان بنسب مختلفة .

وقبل الحديث عن الانتقادات الفلسطينية للموقف الفرنسي ، لابد من الحديث عن الخلافات في وجهات النظر بين فرنسا وبعض الدول العربية من القضية الفلسطينية . ومثال على هذه الخلافات موقف فرنسا خلال زيارة جيسكار ديستان للسعودية في ٢٥ يناير ١٩٧٧ ، حيث لم يتفق الطرفان السعودي والفرنسي على الفقرة المتعلقة في الشرق الأوسط . ففي البيان المشترك الذي صدر عقب

الزيارة ، تحدث كل طرف عن موقفه على حده ، ففرنسا أعلنت أن التسوية « يجب أن تكون مبنية على أساس ـ انسحاب اسرائيل من أراضي محتلة في يونيو ١٩٦٧ .

ـ حق الشعب الفلسطيني بامتلاك وطن كالآخرين .
ـ وكذلك حق جميع دول المنطقة بالعيش في سلام داخل حدود معترف بها ومضمونة »[٧٢] .

أما الجانب السعودي فقد أكد في البيان أن « القضية الفلسطينية تعتبر هي أساس الصراع في الشرق الأوسط . وبأنه من الصعب تحقيق السلام في المنطقة دون الانسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس .

ـ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير على أرضه ووطنه .
ـ وبأن الحل الشامل للمشكلة يتطلب مشاركة جميع الأطراف بما فيهم م .ت .ف . التي تعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني »[٧٣] .

والخلاف هنا واضح بين الموقفين ، ففرنسا لم تطلب بضرورة انسحاب اسرائيل من كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وطالبت بالمقابل بضرورة الاعتراف بحق دول المنطقة بالعيش بسلام ، وهنا تعني بالطبع اسرائيل . كما أنها لم تطالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ولا ضرورة لاشراك م .ت .ف . في مفاوضات السلام . وهو ما أشارت اليه السعودية .

الا أن هذا الموقف تبدل فيما بعد ، كما لوحظ ، وأصبحت فرنسا في عام ١٩٨٠ ، تطالب بضرورة اشراك م .ت .ف . في مفاوضات السلام ، بعد أن اعترفت أيضا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . أي أن الموقف الفرنسي تغير منذ عام ١٩٧٧ ، وأصبح في عام ١٩٨٠ أكثر تفهما للموقف العربي . اذا علم أن الحكومة الفرنسية انتقدت قرار الكنيست الاسرائيلي باعتبار القدس عاصمة موحدة لاسرائيل ، وقرار رئيس الحكومة الاسرائيلية بنقل مكاتبه

الى القدس العربية . ولم يأت هذا التطور الا حفاظا على مصالحها في الوطن العربي ، وحتى لا تفقد الصورة التي خلقها ديجول في أذهان العرب ، عن فرنسا ، « صديقة العرب » . ولم يحدث خلال السنوات السبع الماضية ، أن وجهت أي دولة عربية انتقادا لموقف فرنسا في الشرق الاوسط*، الا أن م .ت .ف . وجهت انتقادات ـ أحيانا كانت عنيفة ـ لهذا الموقف وللرئيس جيسكار ديستان بالذات . ومن أهم القضايا التي أساءت للعلاقات الفرنسية ـ الفلسطينية :

- دعوة الرئيس الفرنسي لارسال قوات فرنسية الى لبنان ، والمصادمات بين القوات الفرنسية والمقاومة الفلسطينية .
- قضية أبو داود ، والاغتيالات الفلسطينية في فرنسا .
- انتقادات م .ت .ف .للموقف السياسي الفرنسي من القضية الفلسطينية .

دعوة الرئيس الفرنسي لارسال قوات فرنسية الى لبنان ، والصدقات بين القوات الفرنسية والمقاومة الفلسطينية :

توترت العلاقات بين فرنسا وم .ت .ف . على اثر دعوة جيسكار ديستان في ٢١ مايو ١٩٧٦ خلال وجوده في نيواوريانز في الولايات المتحدة ، عن استعداد بلاده لارسال قوات فرنسية الى لبنان « للمساعدة في وقف الحرب »[٧٤]، واثارت هذه الدعوة ، المقاومة الفلسطينية ، التي اعتبرتها تدخلا فرنسيا عسكريا في لبنان وان هذه الدعوة جاءت بتنسيق مع الولايات المتحدة ،لضرب الوجود الفلسطيني والحركة الوطنية اللبنانية لصالح اسرائيل والاحزاب اليمنية في لبنان ، واتهم عرفات فرنسا بانها مشتركة مع الولايات المتحدة في مخطط مشترك ضد الثورة الفلسطينية .وشنت م .ت .ف . حملة انتقادات ضد الرئيس الفرنسي واقتراحه واتهمته بابتعاده عن السياسة التي ابتدأها الجنرال ديجول في الشرق الأوسط .

---

* باستثناء الانتقادات التي وجهها الرئيس السادات لموقف فرنسا من اتفاقية كامب ديفيد .

ونقل عز الدين القلق ممثل م .ت . ف لبيرسبيرل رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الكي درورسيه ، موقف المنظمة الرسمي من الاقتراح الفرنسي . وقال القلق للمسئول الفرنسي « في الوقت الذي تطالب فيه قيادة الثورة تخفيف الوجود العسكري السوري في لبنان ـ وهي قوات عربية ـ كيف تتوقعون أن نقبل وجودا أجنبيا فرنسيا في هذه المرة . . . ونحن نفهم ان تدعو فرنسا مثلا الى عقد مؤتمر سلام للبنان في باريس بين جميع الأطراف المعنية . ولكن ارسال قوات فرنسية امر لا يمكن قبوله . واننا نميز بين موقف الولايات المتحدة المعادي تماما لقضية شعبنا ، وموقف فرنسا التي قامت بخطوات ايجابية في السابق ازاء قضيتنا . الا ان كون التصريح صدر في الولايات المتحدة ، فهذا امر يلقي ظلالا سوداء على خبايا الاقتراح . خاصة وان مايحدث في لبنان منذ أكثر من سنة ليس الا تنفيذا لمخططات امريكية تهدف الى ضرب وتحجيم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية . وبالتالي فان تدخلا اجنبيا لن يساعد على احلال السلام على العكس سيثير متاعب وقلاقل جديدة »[٧٥] .

وحاول المسئول الفرنسي تبرير دعوة الرئيس جيسكار ديستان ، وبأنها لا تعتبر تدخلا عسكريا في لبنان . وتساءل « كيف يمكن لنا أن نقترح ارسال الفين او ثلاثة آلاف رجل ليقاتلوا هناك ؟ هل من الممكن ان نقترح شيئا له مثل هذه الآثار السيئة على الحياة الداخلية في فرنسا ؟ تصوروا ماذا كان سيحدث لو قتل في اليوم الاول عشرون جنديا فرنسا ؟» . وشرح موقف فرنسا من احداث لبنان ، وبأنها سعت باستمرار لوقف المعارك. وعاد للحديث عن اقتراح الرئيس الفرنسي بارسال قوات فرنسية الى لبنان وقال لممثل م .ت .ف . في باريس « ان ما صرح به رئيس الجمهورية كان في حفلة استقبال وليس في مؤتمر صحفي . مجرد دردشة شفهية انظروا الى رد فعل اسرائيل كم كان متشددا جدا . انهم يقولون بانه رغم التعارض الظاهري بين موقف فرنسا وم .ت .ف . فان التدخل الفرنسي هو لصالح المنظمة الارهابية . وفرنسا تصبح جزءا من النزاع في الشرق الأوسط ، وستحاول فرض

تسوية ضد مصالح اسرائيل . وهذا يفتح لتدخلات جديدة خارجية مثل امكانية تدخل الاتحاد السوفياتي »[٧٦].

الا ان الحكومة الفرنسية ، تأثرت كثيرا من الانتقادات التي وجهت ضدها ولهذا طلب رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الخارجية الفرنسية لقاء ممثل م.ت.ف. بعد اسبوع من اللقاء الأول لينقل اليه الاحتجاج الفرنسي على الانتقادات الفلسطينية . وذكر المسئول الفرنسي موقف بلاده من المنظمة « تعرفون ان فرنسا هي الدولة الوحيدة في اوربا التي اعترفت بـ م .ت .ف . بافتتاح مكتب للاعلام والارتباط لها في باريس . كما أن فرنسا صوتت على مشروع قرار مجلس الأمن في ٢٦ يناير ١٩٧٦ ، الذي يقر بحق الشعب الفلسطيني بالعودة الى وطنه. ان هذه التصريحات مغالطة لما قاله السيد فاروق القدومي والذي نقلتموه لنا في مقابلتنا السابقة يوم الاربعاء الماضي . وان مثل هذه التصريحات تسيء لسياسة الانفتاح للحكومة الفرنسية نحو العالم العربي والسياسة الفرنسية المؤيدة لـ م .ت .ف . في العالم الغربي والامم المتحدة . وأريد أن أكرر مواقفنا الرسمية ، الرئيس جيسكار ديستان لم يلق تصريحا مكتوبا في واشنطن ، وانما كان حديثا شفويا في حفلة استقبال »[٧٧].

وسحبت فرنسا اقتراحها ، واعلنت انها لن ترسل قواتها الا بطلب من جميع الاطراف المتنازعة في لبنان لكي تساهم في عودة السلام اليه .

الا ان فرنسا تريد ان تلعب دورا في الشرق الأوسط ، وجدت الفرصة مؤاتية لارسال قواتها الى لبنان عن طريق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الصادر في ١٩ مارس ١٩٧٨ الذي دعا لارسال قوات دولية الى جنوب لبنان من أجل مراقبة الحدود مع اسرائيل بعد أن تسحب قواتها من المنطقة وشاركت فرنسا في هذه القوات وكانت اول دولة عضو دائم في مجلس الأمن تشارك في قوات دولية .

وتمركزت القوات الفرنسية في المناطق التي يتواجد فيها الفلسطينيون ـ منطقة

صيدا وصور . وبعد وصولها ، حدثت اشتباكات مسلحة بينها وبين قوات المقاومة الفلسطينية في اليوم الاول من مايو ١٩٧٨ لمدة ثلاثة ايام حيث قتل وجرح عدة اشخاص من الطرفين من بينهم الكولونيل الفرنسي سالفان قائد القوات الفرنسية الذي فقد احدى عينيه في هذه الاشتباكات . وكان لهذه الحوادث تأثير على العلاقات الفرنسية ـ الفلسطينية، الا أن المسئولين في الجانبين سارعوا لتهدئة الحالة حتى لا يتفجر الموقف بينهما وأمكن في النهاية عودة العلاقات الى حالتها الطبيعية بين فرنسا وم .ت .ف . خاصة بعد أن اتضح أكثر الموقف الفرنسي من احداث لبنان* وتأكيدات رئيس الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الخارجية الفرنسية لممثل

---

*كان موقف الحكومة الفرنسية من الحرب الأهلية في لبنان يتلخص بثلاث نقاط :

١ ـ لا : لتقسيم لبنان ولاعلان دولة مسيحية .

٢ ـ لا : لتغيير الكيان اللبناني .

٣ ـ نعم : لوقف القتال ، ولاتفاق اللبنانيين مع بعض ، ومع المقاومة الفلسطينية: ولهذا ارسلت عدة مبعوثين الى لبنان ـ كوف دي مورفيل وجورج غورس ـ في بداية الاحداث لمحاولة تقريب وجهات نظر الاطراف المتنازعة الا ان وساطاتها لم تنجح وكانت منذ البداية حريصة على عدم تشجيع اليمين اللبناني في هدفه القضاء على المقاومة الفلسطينية ، او تقسيم لبنان ، كما انها لم تشجع القوى اليسارية اللبنانية المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية على الاستيلاء على الحكم . وعندما زار وفد فلسطيني من م.ت.ف. باريس واجتمع مع كورسيل رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الخارجية الفرنسية ، في ١٣ اغسطس ١٩٧٦ ، طالب الوفد الفلسطيني من فرنسا أن تمارس الضغوطات على الاحزاب اليمينية اللبنانية لايقاف مجازر تل الزعتر . وعرض المسئول الفرنسي وجهة نظر بلاده من احداث لبنان ، للوفد الفلسطيني بالنقاط التالية :

١) انها مقتنعه ، وهذا سبب استقبالها للوفد بأنه لا يوجد حل لمشكلة الشرق الأوسط دون حل القضية الفلسطينية .

٢) لا يوجد حل لقضية الشرق الأوسط دون حل الازمة اللبنانية على اساس وحدة وتكامل اراضيه وسيادته .

« من تقرير محضر الاجتماع بين الوفد الفلسطيني والمسئول الفرنسي في ٣ اغسطس ١٩٧٦ » .

وكانت تدعو باستمرار الى ضبط النفس وعودة الهدوء الى لبنان . واتخذت فرنسا موقفا آخر من الحرب اللبنانية، عندما غزت اسرائيل اراضي جنوب لبنان ، حيث لعبت دورا هاما في =

م .ت .ف . بأن فرنسا تؤيد موقف المنظمة من احداث لبنان خاصة من جهة الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب(٧٨) .

قضية أبو داود والاغتيالات ضد الفلسطينيين في فرنسا

لم تعلن الحكومة الفرنسية نتائج تحقيقاتها في أي عملية اغتيال تعرض لها أي مسئول فلسطيني في فرنسا ، وحوادث الاغتيال هذه لم تنته . كما أن المؤسسات التابعة لـ م .ت .ف . في باريس تعرضت لعدة عمليات ارهابية من جانب منظمات فرنسة صهيونية(٧٩) .

في المقابل ، كانت م .ت .ف . قد تعهدت للحكومة الفرنسية بأن لا يقوم أي فصيل فلسطيني بأي عملية ضد المصالح والمؤسسات الاسرائيلية ، في فرنسا .

الا أن اغتيال المناضل الفلسطيني محمود صالح في باريس في ٣ يناير ١٩٧٧ فجر الخلاف بين فرنسا وم .ت .ف . التي أرسلت مذكرة رسمية للحكومة الفرنسية ، تعبر فيها عن قلق المنظمة من عملية الاغتيال وتطالب باشراكها في التحقيق(٨٠) كما ان الأمر تطور عندما اعتقلت سلطات البوليس الفرنسي أبو داود في

= دعوة مجلس الامن لاتخاذ قرار بانسحاب اسرائيل ، وارسال قوات دولية الى الجنوب اللبناني سرعان ماشاركت فيها .

ورفضت فرنسا ان تتخذ موقفا مع اليمين اللبناني حتى لا تحرج أمام الدول العربية وم .ت .ف . ويؤثر بالتالي على مصالحها في المنطقة ولهذا لم تكن الحكومة الفرنسية راضية عما تقوم به المليشيات اليمينية في لبنان . وبنوع خاص مليشيا الاحرار « النمور » التابعة للرئيس السابق كميل شمعون . ولهذا أدان وزير الخارجية دي غرينجو ، ميليشيا الاحرار والرئيس شمعون في ١٦ اكتوبر ١٩٧٨ ، واتهمها بانها هي المسئولة عن عودة الاشتباكات في بيروت .

(**Maghreb Machrek,** La Documentation Francaise, Paris, Janvier, Fevrier, Mars, 1979, No. 83, p. 38).

٧ يناير الذي حضر الى العاصمة الفرنسية مع وفد فلسطيني من المنظمة خصيصا لحضور جنازة محمود صالح ، وتقديم احتجاج باسم المنظمة للسلطات الفرنسية على عملية الاغتيال . ومع أن محمد عودة الشهير بأبو داود ، حصل على تأشيرة دخول للأراضي الفرنسية من السفارة الفرنسية في بيروت ، الا أنه اعتقل بحجة مسئوليته عن عملية ميونيخ التي قامت بها منظمة ايلول الاسود ضد الرياضيين الاسرائيليين خلال دورة الألعاب الاولمبية عام ١٩٧٢ وأعلنت وزارة الداخلية الفرنسية بأنها تلقت من المانيا الغربية طلبا عن طريق الانتربول لتسليمها ابو داود من أجل محاكمته هناك . وشرح رئيس الحكومة الفرنسية ريمون بار أسباب الاعتقال بأن ابو داود دخل فرنسا باسم غير اسمه وهو راجي يوسف حنا ، وعندما عرفت السلطات الالمانية باعتقاله في فرنسا طلبت محاكمته في أراضيها[٨١] .

الا أنه تبين فيما بعد أن السلطات الالمانية الغربية لم تقدم مثل هذا الطلب. ووقعت الحكومة الفرنسية في موقف حرج لأن وزارة الخارجية أعلنت للسفراء العرب الذين احتجوا على اعتقال ابو داود بأنها على غير علم بما حدث ، بينما وزارة الداخلية تدعى بعد أن قابل السفراء العرب وزير الداخلية المتعاطف مع اسرائيل بونيا توفسكي بأنه يدرس القضية[٨٢] .

وتم الافراج عن المسئول الفلسطيني في ١١ يناير ، بعد تسعة أيام من اعتقاله ، الا انه طلب منه مغادرة الاراضي الفرنسية[٨٣] . في الوقت الذي قدمت فيه الحكومة الفرنسية على لسان رئيس قسم الشرق الأوسط في الخارجية الفرنسية لممثل م . ت . ف . في باريس اعتذارها لاعتقال ابو داود ولاغتيال محمود صالح[٨٤] .

واتهم ابو داود المخابرات الفرنسية بانها اعتقلته لكي تسبب حرجا للعلاقات الفرنسية ـ العربية ، وللرئيس جيسكار ديستان شخصيا . وبأن المخابرات الفرنسية لها علاقات مع المخابرات الاسرائيلية التي كان لها دور في اغتيال محمود صالح[٨٥] .

وأساءت قضية اعتقال ابو داود للعلاقات الفرنسية ـ الفلسطينية ، بعض الوقت ، الا أنها لم تؤثر على الموقف الفرنسي العام من القضية الفلسطينية ـ وأكدت عملية الاعتقال صحة ما يقال ، عن النفوذ الصهيوني الكبير في وزارة الداخلية الفرنسية والبوليس الفرنس وموقف وزارة الخارجية الفرنسية المتفهم للقضية الفلسطينية والرافض الاساءة للعلاقات الفرنسية ـ العربية ، حفاظا على المصالح الفرنسية في الوطن العربي .

الاختلافات في وجهات النظر الفرنسية ـ الفلسطينية

لا شك أن الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية ، متميز عن المواقف الاخرى للدول الغربية . ولم تكن المصالح الفرنسية في الوطن العربي ، خاصة مع الدول النفطية ، بعيدة عن هذا الموقف المتفهم الا أن تطور الموقف السياسي لفرنسا من القضية الفلسطينية ، لم يكون موازيا ، لتطور مصالحها الاقتصادية في الدول العربية . الى حد اتهام الرئيس الفرنسي ، بأنه ربط كل موقف جديد لفرنسا في الشرق الأوسط ، بصفقة جديدة مع الدول العربية . وبأنه أراد على سبيل المثال أن يحصل لبلاده على فوائه مهمه ، من العرب مقابل دعوة رئيس اللجنة التنفيذية ل .م .ت .ف .لزيارة باريس . « لان جيسكار ديستان لا يحب أن يبيع رخيصا »[٨٦] .

الا أن الرئيس الفرنسي لم يكن يريد الابتعاد كثيرا عن السياسة الأمريكية في المنطقة خاصة أنه زاد من التنسيق معها في مجالات عديدة مما دفع بزعماء الحزب الديجولي الى اتهامه بانه تخلى عن السياسة المستقلة لفرنسا التي سار عليها ديجول . وربط السياسة الفرنسية بالسياسة الامريكية .

ولهذا وجه عرفات أول انتقاد علني لسياسة جيسكار ديستان من القضية الفلسطينية في مقابلة مع اذاعة كارلو الفرنسية في ٨ ديسمبر ١٩٧٨ ، حيث اتهم السياسة الفرنسية بأنها اصبحت الان « الظل للسياسة الامريكية في الشرق

الأوسط » كما قال « ما نطلبه من فرنسا هو أن تكون أكثر شجاعة بما يتعلق بتأييدها للشعب الفلسطيني، مثلا أن تكون في اوروبا والسوق الاوروبية المشتركة عنصرا هاما لحث هذه الدول على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني »[٨٧].

وعاد رئيس اللجنة التنفيذية ل . م . ت . ف . لاتهام فرنسا في مطلع عام ١٩٧٩ ، بأن « موقفها تجاهنا خاضع للنفوذ الامريكي المؤيد بشكل كامل للعدو الصهيوني » وهدد الحكومة الفرنسية بأنها اذا لم تغير موقفها فسوف تتأثر مصالحها في الوطن العربي « اذا استمر موقف فرنسا ولم يتغير ، فان المقاومة الفلسطينية ستطلب من الدول العربية بمراجعة موقفها من الحكومة الفرنسية »[٨٨].

ولم يسبق قبل ذلك ان انتقد مسئول فلسطيني في المنظمة ، السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط . كما أن الحكومة الفرنسية كانت ترفض التعليق على الانتقادات التي توجه اليها من قبل م . ت . ف . ونفي وزير الخارجية الفرنسية بونسيه لنا فكره ممارسة الضغوط الأمريكية على فرنسا « لأن السياسة الفرنسية مستقلة باتخاذ قراراتها السياسية »[٨٩] .

واستمرت م . ت . ف . تنتهز اي مناسبة ، لكي تنتقد السياسة الفرنسية . وعند لقائه مع الوفد الفرنسي المشارك في المؤتمر العالمي لنصرة الشعب العربي الذي عقد في لشبونه في اكتوبر ١٩٧٩ ، قال عرفات مخاطبا البروفسور الفرنسي ادموند جوف « على فرنسا أن يكون تأييدها لنا قويا . لان موقفها ليس كمواقف الدول الأخرى لانها تلعب دور القائد وعليها أن لا تكون تابعه لأحد »[٩٠].

وخلال جوله الرئيس جيسكار ديستان في دول الخليج العربي والأردن وحديثه عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني طالب عرفات في مقابلة مع صحيفة لوموند ، من فرنسابأن تكون أكثر وضوحا في موقفها من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأن « تعلن بالتالي حقه في دولة مستقلة ، وأن تعترف بعد ذلك اعترافا كاملا بـ م . ت . ف . »[٩١]. وعبر عن أسفه لأن ايرلندا اعترفت

بـ م . ت . ف . اعترافا كاملا في حين أن فرنسا لم تفعل ذلك بعد . مع العلم بان « مائة وعشر دولة اعترفوا بنا في الأمم المتحدة واسرائيل لم يعترف بها سوى ٧٠ دولة فقط وقطعت عدة دول علاقتها الدبلوماسية معها ، ومطلوب من فرنسا أن تعترف بنا وبدولة فلسطينية وحق العودة »[٩٢] .

المبحث الخامس
موقف فرنسا من زيارة السادات للقدس
واتفاقية كامب ديفيد

الموقف من الزيارة :

قبل الزيارة التي قام بها الرئيس السادات للقدس ، كانت فرنسا تنادي بأن يكون السلام شاملا في الشرق الأوسط ، وأن تشارك في تحقيقه الأطراف المتنازعة ، ولا سيما ممثلو الشعب الفلسطيني .

ولهذا كان الموقف الفرنسي « متحفظا » من الزيارة لأنها توقعت ألا تعطي الزيارة سوى سلام جزئي بين مصر واسرائيل فلا تحقق السلام الشامل الذي تريده . كما أنها تمهلت في الحكم على الزيارة ، لكي تعرف ردود الفعل العربية منها خاصة موقف السعودية والعراق وسوريا ، ولهذا رفضت الموافقة على إصدار بيان لدول السوق الأوربية المشتركة في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، يؤيد الزيارة . على الرغم من أن الولايات المتحدة بذلت مساعي لدى المجموعة الأوروبية لاصدار مثل هذا البيان . واعترف وزير خارجية بلجيكا ، الذي كان من أشد المؤيدين لصدور البيان بأن «فرنسا رفضت تأييد الزيارة »[٩٣] .

وفي الحقيقة ، لم ترفض الحكومة الفرنسية الزيارة ، بل لم تتحمس لها حتى لا تحرج أمام الدول العربية التي تبين لها أنها رافضة للزيارة خاصة عشية وصول رئيس الحكومة الفرنسية ريمون بار لدمشق ، الذي علق عليها في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ ، بأن فرنسا تجد الحل في الشرق الأوسط عن طريق تحقيق ثلاثة مبادئ : الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٨ ، والاعتراف بدولة اسرائيل ، مقابل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.وبالنسبة لزيارة الرئيس السادات للقدس، فانها « خطوة نحو تحقيق أحد الشروط الثلاثة ، وهو

الاعتراف بدولة اسرائيل ، وما نتمناه هو أن لا تنتهي ديناميكية السلام ، ولكن لننتظر نتائج هذه المبادرة المميزة التي حدثت في اسرائيل الآن »[٩٤] .

وحاول الرئيس الفرنسي أن يزيل الغموض الذي اكتنف موقف بلاده من الزيارة حيث نفى في مؤتمر صحفي في ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ أن يكون موقفا « خجولا » كما قيل ، إلا أنه قال بأن الرئيس السادات زار القدس بمبادرة شخصية منه ودون أن يستشير أحد ويتساءل كيف يطلب من فرنسا أن تؤيد الزيارة قبل أن تعرف ما في خطاب الرئيس المصري ولهذا كان من الطبيعي أن يكون موقف فرنسا متحفظا ، وقال في المؤتمر الصحفي نفسه بأن « أي سلام لا يكون شاملا ، لن يكون سلاما في الشرق،الأوسط وسلام شامل يعني أن يكون مقبولا من جميع الأطراف المعنية وأن يكون عادلا »[٩٥]

واستمر هذا الموقف المتحفظ ، فيما بعد ، من اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل .

الموقف من كامب ديفيد :

على الرغم من التنسيق وتبادل وجهات النظر بين الولايات المتحدة وفرنسا بخصوص مشكلة الشرق الأوسط ، إلا أن الحكومة الفرنسية ، بقدر ما تحفظت على زيارة السادات للقدس ، تحفظت أيضا ولم تبد أي ترحيب ، بمفاوضات السلام في كامب ديفيد ، ولا بالاتفاقيات الصادرة عنها . لأنها وجدت أنها خرجت كلية من المشاركة في مفاوضات السلام ، الأمر الذي سعت إليه طويلا . ولأن مفاوضات كامب ديفيد كانت تتم تحت غطاء أمريكي . وهذا يعني أنه لم يعد لفرنسا ولا لدول أوروبا الغربية تأثير على مفاوضات السلام ، لأنها أصبحت خارج الحلبة . إلى جانب أن الدول العربية عارضتها ، ولم ترغب فرنسا بتأييد موقف رفضته معظم الدول العربية ولهذا كانت تشدد على أن يكون الحل شاملا عن طريق

مؤتمر جنيف أو الأمم المتحدة . وهو ما دعا إليه الرئيس الفرنسي في مؤتمره الصحفي في ١٥ فبراير ١٩٧٩ . عندما قال « إذا لم تؤد تلك المباحثات إلى حل شامل ، فأنا أعتقد بأنه يجب الرجوع إلى إطار آخر ، لتقييم ما تم تحقيقه في المراحل المختلفة ، أي من زيارة القدس وكامب ديفيد إلى اليوم . أين يجري هذا التقييم إذا لم يكن في مجلس الأمن ؟ »[٩٦]

وأيدت م.ت.ف. على لسان مدير الدائرة السياسية فيها ، فاروق القدومي ، بعد اجتماعه مع وزير الخارجية الفرنسية ، في ١٩ فبراير ١٩٧٩ ، الموقف الفرنسي ، عندما صرح بأن موقف المنظمة يتفق مع موقف الرئيس الفرنسي ، الذي عرضه خلال مؤتمره الصحفي ، بأن منظمة الأمم المتحدة هي الاطار السليم لايجاد حل شامل في الشرق الأوسط .[٩٧]

من جهة ثانية فان فرنسا كانت مقتنعة بأن اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية لن تحقق السلام الشامل الذي كانت تؤمن به أو تعتبر تحقيقه أمرا ضروريا ، لأن استمرار التوتر في الشرق الأوسط يهدد مصالحها في الوطن العربي خاصة بالنسبة لاحتياجاتها من النفط ، كما حدث خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وعند لقائه مع المعلق الأمريكي سولزبرجر أعلن الرئيس الفرنسي أن السلام في الشرق الأوسط « يحتاج لتسوية شاملة ، لأن الموقف لا يمكن أن يحتمل أقل من ذلك » كما قال أن عام ١٩٧٦ كان قد أنجز فيه بعض التقدم من أجل تحقيق السلام في المنطقة . كما رأى جيسكار ديستان بأن مصر تستطيع أن تقيم علاقات طبيعية مع اسرائيل ، ولكنها لا تستطيع أن تقنع العرب في البدء بمحادثات مع الاسرائيليين[٩٨] .

كما أكد جيسكار ديستان خلال مؤتمره الصحفي في ١٥ فبراير ١٩٧٩ ، على ضرورة أن يكون الحل شاملا في الشرق الأوسط . وبأنه على الرغم من وجود « بعض النقاط الايجابية في كامب ديفيد ، لكننا لم نتأكد أنها تتوجه نحو حل

شامل . وسمعنا نحـن عن لقـاءات جديدة . وموقفنـا هو ، أنـه إذا أدت تلك اللقاءات إلى حل شامل فان فرنسا ستعبر عن سرورها لنجاح تلك اللقاءات » وفي النهاية أعلن عن تحفظه من نتائج مفاوضات كامب ديفيد لكن فرنسا مستمرة في موقفها المتحفظ من احتمال التوصل إلى نتيجة كهذه »[٩٩]

وكان الرئيس الفرنسي قد أرسل رسائل إلى الملكين خالد وحسين والرئيسين الأسد وسركيس حول موقف بلاده من اتفاقيات كامب ديفيد . تحدث فيها على ضرورة ان يكون الحل الشامل لمشكلة الشرق الاوسط وهو الحل الوحيد الذي يحقق السلام في المنطقة[١٠٠] .

وإلى جانب اصرار فرنسا ، أن يكون لها وللمجموعة الأوروبية ، دور في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط وأن الحل الشامل هو الحل الأمثل لتحقيق السلام في المنطقة ، فان السبب الثالث المعلن الذي جعل فرنسا تظهر تحفظها على مفاوضات كامب ديفيد ، والنتائج التي حققتها ، هو عدم إشراك جميع الأطراف المعنية في مفاوضات السلام ولا سيما ممثلي الشعب الفلسطيني ، وعـدم تحقيق أي مطلب يتعلق بالحقوق الفلسطينية . وكان الرئيس الفرنسي صريحا عندما انتقد في مؤتمره الصحفي اتفاقية كامب ديفيد لأنها « لم تتضمن أجوبـة على كل المشـاكل المطروحة وخاصة الشعب الفلسطيني وممارسة حقوقه »[١٠١]

كما أصدر مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة جيسكار ديستان ، بيانـا في ٢٩ مارس ١٩٧٩ ، تحدث فيه عن موقف فرنسا من اتفاقيات كامب ديفيد ، واعتبر أنه « لا يمكن تحقيق السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط ، إلا إذا شاركت في ذلك كافـة الأطـراف المعنية بصراع تلك المنطقـة بمـا في ذلك ممثلـو الشعـب الفلسطيني »[١٠٢] .

واستمر الموقف الفرنسي المتحفظ من اتفاقيات كامب ديفيد وقبلها من زيارة السادات للقدس . مما أثـر على العلاقـات السياسية بـين فرنسـا ومصر في بعض

الأوقات ، الأمر الذي دفع بالرئيس المصري ، لانتقاد السياسة الفرنسية واتهامها بأنها مرتبطة بمصالحها الاقتصادية في الدول العربية .

ويبدو أن فرنسا بالتعاون مع دول السوق الأوروبية المشتركة ، تبحث في مشروع حل أوروبي ، لأزمة الشرق الأوسط ، بعد أن وصلت اتفاقية كامب ديفيد إلى ما وصلت إليه ، وتلعب فرنسا دورا مهما داخل المجموعة الأوروبية لتحقيقه .[١٠٣]

المبحث السادس
موقف فرنسا في الأمم المتحدة

تمهيد :

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، دخلت القضية الفلسطينية المحافل الدولية وبشكل خاص الأمم المتحدة كقضية مستقلة عن مشكلة الشرق الأوسط . وانعكس الموقف السياسي الفرنسي ، على موقفها في الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي عند معالجتهم للقضية الفلسطينية .

الجمعية العامة :

من ضمن القضايا التي ناقشتها الجمعية العامة والمتعلقة بالشرق الأوسط هناك ثلاثة قضايا كان لفرنسا فيها مواقف مختلفة ، الأولى أيدتها والثانية امتنعت عن التصويت فيها والثالثة عارضتها ، والقضايا الثلاث هي :
قضية إشراك م.ت.ف. في مناقشات الجمعية العامة ، وقضية حقوق الشعب الفلسطيني وإعطاء المنظمة صفة المراقب ، وقضية طرد اسرائيل من الأمم المتحدة ووصف الصهيونية بالعنصرية .

إشراك م.ت.ف. في مناقشات الجمعية العامة

خلال إنعقاد الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٧٤ ، قدمت دول عدم الانحياز ، مشروع قرار من أجل دعوة م.ت.ف. للمشاركة في مناقشة القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة واتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢١٠ في ١٤ أكتوبر ، بالموافقة على دعوة م.ت.ف. للمشاركة في المناقشة بأغلبية ١٠٥ دولة ومعارضة أربعة دول فقط هي الولايات المتحدة واسرائيل وبوليفيا والدومينيك وامتناع عشرين دولة عن التصويت وكانت

فرنسا من الدول التي وافقت على دعوة م.ت.ف.

وجاء في القرار « أن الجمعية العامة ، تعتبر أن شعب فلسطين هو الفريق الأساسي في مسألة فلسطين وتدعو م.ت.ف. ممثلة الشعب الفلسطيني إلى المساهمة في مناقشات الجلسات العامة للجمعية حول مسألة فلسطين »[١٠٤] .

وكان هذا القرار ، سابقة دولية ، إذ لم يسبق لممثل منظمة ، ليست دولة ، أن تحدث أمام الجمعية العامة سوى الفاتيكان ، عندما ألقى البابا بولس السادس خطابا ، لكنه لم يشارك في المناقشات ولم يكن للفاتيكان وفد ولا مقعد في الجمعية العامة .

كما تعود أهمية هذا القرار ، الذي وافقت عليه فرنسا وأيدته ، إلى كونه أول قرار في الأمم المتحدة ، يدعو لمناقشة القضية الفلسطينية ، بشكل مستقل عن مشكلة الشرق الأوسط منذ الدورة السابعة للجمعية العامة عام ١٩٥٢ . وعلى إشراك ممثلي الشعب الفلسطيني في هذه المناقشة .

وعلق ممثل فرنسا في الجمعية العامة لويس دي غرينجو على تصويت بلاده إلى جانب القرار بقوله « إن فرنسا دعت في السنوات الأخيرة في الجمعية العامة ومجلس الأمن بأن تؤخذ الشخصية الفلسطينية بعين الاعتبار » كما دعا إلى مشاركة جميع الأطراف في الشرق الأوسط لايجاد حل للصراع في المنطقة[١٠٥] . وأثار القرار اسرائيل ، التي دعت في اليوم التالي لصدوره ، سفراء الدول التي صوتت مع القرار إلى وزارة الخارجية ، وقدمت لهم احتجاجها الرسمي على تأييدهم له . كما أصدرت بيانا وصفت فيه قرار دعوة م.ت.ف. بأنه غير متوازن ويسيء لخطط السلام في المنطقة[١٠٦]، كما انتقدت الموقف الفرنسي من القرار، وأثارت ضجة كبيرة ضده داخل فرنسا . وناقشت لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي القضية في ١٧ أكتوبر حيث شرح وزير الخارجية سوفانيارغ أن فرنسا صوتت على القرار ، لأنها وجدت أنه من الضروري أن يشرح الفلسطينيون وجهة نظرهم

بأنفسهم كما أن الموقف الفرنسي ينسجم ـ كما قال الوزير الفرنسي مع موقف دول السوق الأوروبية الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، إلا أنه أكد بأن ذلك لا يعني أي تغيير في موقف فرنسا من حق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها[١٠٧] .

كما دافع الرئيس الفرنسي عن تصويت فرنسا على القرار ، ووصفه بأنه أمر يفرضه التفكير السليم[١٠٨] . وكان للخطاب التاريخي الذي ألقاه عرفات من على منبر الجمعية العامة أهمية كبيرة حققت به م.ت.ف. نصرا سياسيا مما دفع باسرائيل إلى تصعيد انتقاداتها لفرنسا التي أيدت الدعوة . كما اتهمتها بأنها كانت وراء ـ إقناع الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية لكي تؤيد هي الأخرى القرار . كما أن تأييد هذه الدول ودول العالم الثالث الأخرى ، لـ م.ت.ف. أثر على فرنسا التي كانت لا تريد أن تظهر بالدولة المعادية للقرار وللدول التي أيدته .

مناقشة الحقوق الفلسطينية وإعطاء صفة المراقب لـ م.ت.ف.

بعد شهر من موافقة فرنسا على دعوة م.ت.ف. للاشتراك في مناقشات الجمعية العامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، امتنعت عن التصويت في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ ، على مشروع قرار قدم للجمعية العامة تحت رقم ٣٢٣٦ ، تحدث عن « حقوق الشعب الفلسطيني » وخاصة حقه في تقرير مصيره* . وفاز القرار بأغلبية ٨٩ دولة وامتناع ٣٧ منها فرنسا ودول السوق الأوروبية المشتركة ومعارضة ثمان دول . وأثار الموقف الفرنسي م.ت.ف. والدول العربية ، لأنه اعتبر تراجعا من قبلها عن مواقفها السابقة التي اعترفت فيها بحقوق الشعب الفلسطيني خاصة أن ممثلها في الجمعية العامة تحدث عن « ضرورة أخذ الحقوق المشروعة للشعب

للاطلاع على نص القرار انظر : جلنار التمس . القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ . شئون فلسطينية ، عدد ٩ ، مايو ١٩٧٩ ، ١٢٠ .

الفلسطيني بعين الاعتبار عند البحث عن السلام في الشرق الأوسط »[١٠٩] . ويبدو أن الحكومة الفرنسية أرادت أن لا تخرج عن الاجماع الأوروبي عندما فضلت أن تمتنع عن التصويت . كما أن الانتقادات الاسرائيلية ضدها داخل فرنسا وفي اسرائيل على تصويتها على قرار دعوة م.ت.ف. للمشاركة في جلسة الجمعية العامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية أثر على موقفها . ولهذا فانها عادت وامتنعت عن التصويت على مشروع قرار قدم للجمعية العامة في نفس اليوم ، طالب باعطاء م.ت.ف. صفة المراقب . مع العلم بأن القرار رقم ٣٢٣٧ ـ قد فاز بأغلبية ٩٥ دولة وامتناع ١٩٤ دولة ومعارضة ١٧ . وجاء في القرار أن الجمعية العامة :

١ ــ تدعو م.ت.ف. إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب .

٢ ــ تدعو م.ت.ف. إلى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب .

٣ ــ تعتبر أن من حق م.ت.ف. الاشتراك بصفة مراقب في دورات وأعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية منظمات الأمم المتحدة الأخرى[١١٠] .

وهذا الموقف لفرنسا هو الذي سارت عليه في معالجتها للقضية الفلسطينية فبعد أن كانت قد وافقت في أكتوبر على إشراك م.ت.ف. في مناقشات الجمعية العامة ، عادت وامتنعت عن التصويت ، بعد شهر واحد ، على القرارات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني ، وإعطاء صفة مراقب لـ م.ت.ف. في الأمم المتحدة مع العلم بأن وزير خارجيتها كان قد اجتمع في بيروت مع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة في الفترة نفسها .

طرد اسرائيل من الأمم المتحدة ووصف الصهيونية بالعنصرية

تقدمت الدول العربية في الدورة الثلاثين للجمعية العامة عام ١٩٧٥ بمشروع قرار بطرد اسرائيل من الأمم المتحدة . ووقفت فرنسا ضد تعطيل عضوية

اسرائيل كبقية دول السوق الأوروبية . وكانت وجهة النظر الفرنسية التي نقلها هنري سرفان مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية لممثل م.ت.ف. في باريس في ٣٠ يوليو ، أن فرنسا ستعارض المشروع للأسباب التالية :

١ ـ تعتقد الحكومة الفرنسية بأن مثل هذه المبادرة سوف تسمح لاسرائيل بأن تحول الأنظار عن القضايا الأساسية ، كقضية الاحتلال وضرورة انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وقضية الشعب الفلسطيني وسوف تصور اسرائيل نفسها أو تضع نفسها في موضع المظلوم والمضطهد .

٢ ـ أنه من شأن خطوة كهذه ، أن تميع الجهود الراهنة المبذولة من أجل إيجاد حل سياسي سلمي لقضايا الشرق الأوسط وبشكل خاص القضية الفلسطينية .

٣ ـ على صعيد السياسة الفرنسية وبالتالي الأوروبية ، سوف تكون النتائج سلبية فعلى امتداد فرنسا وأوروبا سوف يعبأ الرأي العام باتجاه معاد للعرب ومتعاطف مع اسرائيل « الضحية » وكل ذلك سوف يعرقل مساعي فرنسا الدؤوبة لاقناع الدول الأوروبية الأخرى وبشكل خاص الدول الأكثر ترددا مثل هولناد ، وألمانيا الغربية ، بضرورة اتباع سياسة أكثر اعتدالا إزاء قضايا الشرق الأوسط ، وبالتالي سوف يصبح اعتراف فرنسا بـ م.ت.ف. أكثر صعوبة وربما يؤجل ، وإن موقف فرنسا هذا هو نتيجة لتحليلها ، وبالتالي قناعتها بأن التركيز على عزل اسرائيل على الساحة الدولية ، لا يأتي إلا عن طريق عمل فلسطيني « إيجابي » .

٤ ـ لا ترى فرنسا أي فرق بين تجميد عضوية اسرائيل في الجمعية العامة وطردها من المنظمة حيث أن تجميد عضويتها في الجمعية يؤدي إلى طردها من المنظمة ككل .

٥ ــ ترى فرنسا أن طرد اسرائيل من الأمم المتحدة ، سوف يسهل على السياسة الاسرائيلية الاستمرار في تحدي قرارات المنظمة الدولية ، حيث أنها ستصبح خارج نطاق أي ضغوط دولية .

٦ ــ تعتقد فرنسا أن اسرائيل سوف تلجأ إلى الحرب نتيجة هذه الخطوة . وهذا سوف يكون في جميع الأحوال في غير صالح المساعي السلمية القائمة الآن .

٧ ــ إن مثل هذا الاجراء ، سوف يعزز بالتالي ، مواقع اليمين المتطرف داخل اسرائيل ، كما أنه سوف يعزز مواقع الرفض في الساحة الفلسطينية(١١١) .

ويبدو أن فرنسا خشيت إذا طردت اسرائيل من الأمم المتحدة ، أن تخرج القضايا الأساسية التي تعالجها الأمم المتحدة من مجلس الأمن ، وبالتالي من أيدي الدول الغربية الأعضاء في المجلس ، ولهذا صوتت فرنسا ضد المشروع الذي سقط .

كما صوتت في العاشر من نوفمبر ١٩٧٥ ، ضد القرار رقم ٣٣٧٩ الذي اعتبر الصهيونية « شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري » . إلا أن هذا القرار فاز بأغلبية ٧٢ دولة ، ومعارضة ٣٥ ، وامتناع ٣٤ عن التصويت . ولم تكتف فرنسا بمعارضة القرار ، بل قطعت مساعدتها « خمسة ملايين فرنك » عن الأمم المتحدة احتجاجا على صدوره . وأعلنت أنها ستعيد المبلغ إذا سحب القرار ، وعندما تعبر الأمم المتحدة عن حسن نية(١١٢) .

مجلس الأمن الدولي :

مع أن فرنسا امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ ، والذي تحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وخاصة حقه في تقرير المصير ، إلا أنها أيدت مشروع قرار تقدمت به الباكستان باسم دول عدم الانحياز في ٢٦ يناير ١٩٧٦ لمجلس الأمن ، عن الشرق

الأوسط وقضية فلسطين . ودعا مشروع القرار إلى ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته ، وحقه في العودة أو التعويض لمن لا يريد العودة ، ونال المشروع تأييد تسعة دول وامتنعت ثلاثة عن التصويت ، مع تغيب ليبيا والصين أما الولايات المتحدة ، فقد استعملت حق النقض ، ومنعت بذلك مجلس الأمن من أن يتبنى للمرة الأولى قرارا يؤكد حق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة(١١٣) .

كما أيدت فرنسا في العام نفسه ضمن ١٤ دولة في مجلس الأمن مشروع قرار تقدمت به ليبيا والباكستان ، دعا إلى أدانة اسرائيل بسبب أعمال العنف التي تمارسها ضد المواطنين العرب في الأراضي المحتلة . وجاء في المشروع ، أن مجلس الأمن « يعبر عن أسفه لأن اسرائيل لم تضع حدا للاجراءات والسياسات الرامية إلى تغيير وضع مدينة القدس ، لم تلغ الاجراءات التي اتخذت في هذا الشأن ، ويطالبها بانهاء احتلالها لأراضي العرب وممتلكاتهم . وإقامة مستوطنات اسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والتخلي عن جميع الاجراءات والسياسات الأخرى الرامية إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس ، كذلك إلغاء الاجراءات السابق اتخاذها في هذا الشأن »(١١٤)

إلا ان استعمال الولايات المتحدة حق النقض أسقط المشروع . ويمكن تلخيص موقف فرنسا في الأمم المتحدة ، أنه موقف متأرجح بين تأييد للموقف العربي ومحايد ، ولكنه بشكل عام بعيد عن الموقف الاسرائيلي . وكان يدعو إلى الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ، وينتقد الاجراءات الاسرائيلية فيها ، مع ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية ، على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، مقابل الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود . كما أن الموقف الفرنسي في الأمم المتحدة ، أخذ يرتبط في السنوات الأخيرة بموقف دول السوق الأوروبية المشتركة ، وحرصه على عدم الخروج ـ إلا في بعض الحالات ـ عن الاجماع الأوروبي .وقد يكون في ذلك فائدة من ناحية مساعدة فرنسا في جذب الدول الأوروبية الغربية الأخرى لموقف أقرب إلى العرب .

المبحث السابع

تأثير الموقف السياسي لفرنسا على علاقتها الاقتصادية مع الدول العربية

جنت فرنسا في عهد جيسكار ديستان ثمار السياسة التي ابتدأها ديجول مع العالم العربي ، والتي أرادها الجنرال أن تخدم في النهاية فرنسا ومصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية . وكلما تطور موقف فرنسا السياسي من القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط بدأت مصالحها الاقتصادية تزداد وتتطور . وأخذت الدول العربية تعامل فرنسا معاملة خاصة بسبب موقفها بالشرق الأوسط ، المتميز عن الدول الغربية الأخرى . أي يمكن القول أن فرنسا استفادت كثيرا من موقفها السياسي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وهذا الموقف عاد عليها بكثير من الفوائد حيث زادت المشاريع الفرنسية في الدول العربية ، وامتلأت المصارف الفرنسية برؤوس الأموال القادمة من دول النفط العربية ، كما ارتفعت صادراتها للدول ـ العربية من ١٦٠ ,٥,٨١٨ مليار فرنك ١٩٦٩ إلى ٢٥,٦٢٦,٦٩٩ عام ١٩٧٦ ، أي أنها تضاعفت أربع مرات تقريبا .[١٣٧]

أما المبادلات التجارية بين فرنسا والدول العربية فقد بلغت عام ١٩٧٦ قيمة ٧٢١٦٧ مليون فرنك وسجلت بذلك زيادة مقدارها ١٣٨٢٩ مليون فرنك عن عام ١٩٧٤ ، وتبلغ حصة المبادلات بن فرنسا والدول العربية بنسبة ١٢,٥ ٪ من حجم التجارة العالمية لفرنسا مقابل ٧,٨ ٪ عام ١٩٧٥ . وهذا يعني أن التبادل التجاري بين فرنسا والعالم العربي في تطور مستمر . ولو لم يتابع جيسكار ديستان السياسة التي ابتدأها ديجول في الشرق الأوسط ويطورها لما وصلت قيمة المبادلات التجارية بين فرنسا والدول العربية إلى هذه النسبة .

ويظهر الجدول التالي تطور التبادل التجاري بين فرنسا والدول العربية ما بين عام ١٩٦٩ و ١٩٧٦[١٣٨] بملايين الفرنكات .

١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
١٤٤٩٠	١٧٩٠٧	١٩٢٨٤	٢١٤٤٩	٢٦١١٧	٦٢٤٨٢	٥٨٣٣٨	٧٢١٦٧

ومن الملاحظ أن الصادرات الفرنسية لا توازي وارداتها من الدول العربية أي أن هناك عجزا في ميزانها التجاري لأن وارداتها النفطية من الدول العربية أعلى من صادراتها لهذه الدول حيث بلغ العجز عام ١٩٧٦ حوالي عشرين مليون دولار[٢] وبلغت واردات فرنسا النفطية من الدول العربية عام ١٩٧٦ قيمة ٤١٩٥٢ مليون فرنك أي ما يعادل ٧٦ ٪ من وارداتها النفطية من العالم التي تبلغ ٥٥١٩٢ مليون فرنك،ويلاحظ أيضا أن واردات فرنسا للنفط من الدول العربية عام ١٩٧٥ بلغت قيمتها ٤١٦١١ مليون فرنك ، الأمر الذي يوضح أن قيمة هذه الواردات في ازدياد متواصل . وتأتي السعودية في أول قائمة المصدرين للنفط لفرنسا حيث بلغت عام ١٩٧٦ قيمة ٣٧٣ ٣٩٩ ١٩ مليون فرنك مقابل ١٣٠٢٦ يعام ١٩٧٥ كما ارتفعت إلى ٢٤ مليار عام ١٩٧٩ وكانت السعودية قد وقعت مع فرنسا على اتفاقية من أجل بيعها ثلاثين مليون طن من النفط الخام سنويا لمدة ثلاث سنوات . وهذه أكبر صفقة نفطية توقعها فرنسا مع أي بلد مصدر للنفط ، مقابل موافقتها على بيع الأسلحة للسعودية ، خاصة طائرات ميراج ٣ وصواريخ مضادة للدبابات ، ودبابات من نوع MAX — 03 ويأتي العراق في المرتبة الثانية ، حيث حل محل إيران التي أصبحت في المرتبة الثالثة ثم أبو ظبي . وأما الجزائر فأصبحت في المرتبة السابعة ، وليبيا في التاسعة ، ومصر في المرتبة ١٦ بعد أن كانت في العشرين عام ١٩٧٥ .

ويوضح الجدول التالي واردات فرنسا من النفط مع البلدان العربية عام ١٩٧٦[١٣٩]

اسم الدولة	المبلغ بآلاف الفرنكات	الكمية بالأطنان	المرتبة من بين مصدري النفط في العالم لفرنسا
السعودية	١٩٣٩٩٣٧٣	٤٣٤٣٨٧٩٤	١
العراق	٧٦٦٧١٥٨	١٦٧٧٣٦٢	٢
أبو ظبي	٥٠٠٥٦٧٦	١٠٦٧٦٤٥٠	٤
الجزائر	٢٣٥٩٣١٤	٤٧٤٩٦٨٥	٦
الكويت	١٩٥١٩٦١	٤٥٢٤٦٢٣	٧
قطر	١٥٤٥٩٧٤	٣١١٩٩٠٨٥	٨
ليبيا	١٥١٥٨٣١	٣٣٥١٨٠٨	٩
سوريا	٩٣٠٥٥٨	٢٥٩٧٠٠٧	١٠
دبي	٨٦٧١١٨	١٩٧٣٩٧٩	١١
سلطنة عمان	٣٩١٧٤١	٨٦٣٦٢٥	١٤
مصر	٢٤٨٦٤٧	٦٨٣٠٩٧	١٦
تونس	٦٨٩٦٥	١٧٥٩٦٥	١٨
مجموع واردات فرنسا من البلدان العربية	٤١٩٥٢٣١٦	٩٣٠١١٤٨٠	
مجموع واردات فرنسا من جميع البلدان	٥٥١٩٢٤٩٤	١٢٢٥٩٤٨٥٩	

جدول واردات فرنسا من الدول العربية ما عدا اليمن الشمالي والجنوبي وجيبوتي بما في ذلك النفط ، للفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ بآلاف الفرنكات[١٤٠]

اسم الدولة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
السعودية	١٤٦٣٢٤٥٠	١٣٠٥٣٩٣٢	١٩٥٦٢٠٢٠	١٩٠٣٦٢٥٨
العراق	٦٠٤٩٨٤١	٤٨٢٧٤٤٨	٧٦٩٠٨٣٨	٧٨٤٠٣٥٢
الامارات العربية	٥٧٦٧٢٢٥	٤٨٨٤١٣٢	٥٨٧٣٢١٧	٤٤٢٥٣٩٨
الجزائر	٤٨٠٦٥٠١	٣٢١٤٥٨٦	٣٣١١٤٥٩	٣٣٥٦٢١٠
الكويت	٤٣٠٥٧٩٠	٢٧٧٨٦٠٦	١٩٧٢٩٣٠	١٥٩٥٠٦٣
المغرب	٢١٦٣٢١٥	١٧٧٩٨١٧	١٩١٢٢٩١	١٩٢٦٥٨٥
قطر	١٢٧٥٠٠٣	٩٠٩٤٧٨	١٥٥٢١٥٧	١٤٨٠٣٦٠
ليبيا	١٨٦٩٨١٦	٨٥٧٣١٤	١٥٣٣٠١٢	١٤٣١٨٧٧
تونس	٩٠٨٨١٥	٦٥٨٩٨٣	٦٨٨٥١٤	٨٥٩٤٨٠
سوريا	٢٠٢١٠٥	٦٢٧٧٨٦	٩٨١٥٢٨	٧٨٤٠٣٥٢
سلطنة عمان	٧١٨٥٨٥	٤٢٤٥٢٥	٣٩١٨١٤	٣١٦٨٤١
السودان	٢٨٠٢٢٣	٣٢٦٩٢٠	٣٥١٨٧٤	٣٢٣٠٠٣
موريتانيا	١٨٥٩٠٥	٢٠٦٤٦٠	٢٢٨٥٥٤	٢٥٤٠٨٣
مصر	٢٢٦٣٩٣	١٧٩٤٦٤	٤٤٨٨٦٠	٣٠١٣٣٤
لبنان	٧٠٧٩٥٢	٨٢٣٦٧	١٣٥٠١	٢٥٧٧٠
البحرين	٣١٣٧٣	٤٦٢٧٦	٧٩٧١	٥٥٨٩
الأردن	٩٦٤	١٠٥١٥	١٥٧٢١	١١٢٨٧
الصومال	٦٢١	١١٥٤	٣٤٩٧	١٥٨٧
المجموع	٤٤١٣٦١٥٦	٣٤٨٧١٣٤١	٤٦٥٤١١٣٧	٤٤٢٨٩٩٠٦٣*

* ومع أن قيمة الواردات انخفضت عام ١٩٧٥ إلا أنها عادت وارتفعت ثانية لتصبح عام ١٩٧٨ ، ٤٥,٨ مليار فرنك ، وعام ١٩٧٩ إلى ٦١,٩ مليار فرنك .

ويظهر الجدول التالي ، التطور الذي حصل في الصادرات الفرنسية للدول العربية ما بين عام ١٩٦٩ و ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ بآلاف الفرنكات[١٤١] .

اسم الدولة	١٩٦٩	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الجزائر	٢٣٥٥٩٥٨	٦١٧٨٤٦٨	٨١٣٦٦٠١	٧٠٦٧٢٨٨	٧٧٠٤٨٥٨
تونس	٥٣٠٦٤٤	١٦٧٤٧٣٨	٢١٨٩٩٥٠	٢٣٩٨٩٨٩	٢٣١٨٧٠٠
ليبيا	٢٠٣٣٠٦	١٧٣١٨٤٣	١٧٣٥٧٨٤	١٦٦٥٥١٩	١٧٨٠٨٠٩
المغرب	٩٤٠٩٧٧	٢٥١٤٧٤٦	٣٤٣٤١٠٥	٣٩٩٤٨٢١	٤٣٥٤٤٧٣
مصر	٤٣٣,٤٣٤	١٦٤٨٤٦٩	١٩١٥٢٨٦	١٥٨٨٩٢٦	١٦٩٤٩٣٣
السودان	٣٠٦٧٢	٨٣٨٢٦	١٣٤٧٤٦	١٦٨٦١٠	٤٧٧٥٣٧
موريتانيا	٨٥٠٣٣	٢٥١٣٧٣	٤٢٩٩٩٥	٤١٤٦٠٠	٤٧٤٤١٠
الصومال	٧٢٠٠	١١٢٢٧	٣١٦٥٥	١٥٥٢٩	١٤٤٨١
لبنان	٣٣٠٤٩٥	١٠٥٧٤٤٠	٦٩٤٤٩١	٢٤٤٨٦٣	٧٢٩٩١٩
سوريا	١٤٤٣٢٣	٦٤٩٣٣٨	٦٨٩٣١١	١٣٧٦٠٦٤	١١٧٨٢٥٣
العراق	٩٤٦٦٦	١٠٢٧١٥١	١٧٤٦٧٣٦	٢٢٦٦٦٣٣	١٨٩٥٥٠٩
الاردن	٢٢٧٦٤	٨٩٢٠٦	١٤٢٦٤٧	١٥٧٣٧٠	١٩٤٨١٨
السعودية	١٨٨٥٣٠	٥٦٩٧٢١	٨٥٢٧٠١	١٦٣٤٢١٣	٢٧٠٠٣٦٢
الكويت	١٥٧٤٣٩	٣٠٦١٦٤	٤٢٠٥١٨	١٠٩٤٣٧٦	٧١٣١٠٦
البحرين	١٦٦١١	٤٠٤١٨	٦٨٩٥٦	١٤٠١٦٩	٨٨٩١٠
قطر	١٣٤٦٧	٤٥٤٠١	٦٣٩٩٧	١٥٢٦٧٨	٢٦٤١٠٥
عمان	٢٧٠٥٩٢	٧٥٩٧٥	١١٩٦٦٤	١٥٥٧١٢	٨٦٩٩
اليمن الشمالي	٦١٩٦	٣٨٥٧٣	٧٠٨٧٩	١٢١١٧١	١٣٥٨٣١

اسم الدولة	١٩٦٩	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
اليمن الجنوبي	١٣٣٥٣	٢٠٢٧٠	١١٢٢٥	٥٠٩٩٠	٥٢١٩٣
الامارات العربية	—	٣٣١٧٢١	٥٧٧٥٨٥	٩١٨١٧٨	٤٧٨٧٠١
المجموع	٥٨١٨١٦٠	١٨٣٤٦٠٦٨	٢٣٤٦٦٨٣٢	٢٥٦٢٦٦٩٩	٢٧٣٣٨٦٦٧

واستمر النمو في الصادرات الفرنسية للدول العربية ، فبينما كان عام ١٩٦٩ حوالي ستة مليارات فرنك ، وعام ١٩٧٧ ، ٢٧ مليار ، فقد قفز المبلغ ليصبح بعد عشر سنوات اي في عام ١٩٧٩ ، أربعين مليار فرنك . وساعد ارتفاع أسعار السلع الصناعية في الدول الغربية ، في هذه الزيادة ، الى جانب أن بعض الدول العربية بدأت تهتم بشراء الاسلحة الفرنسية ، وهي مجال ضخم لتعامل فرنسا مع البلاغ العربية . حيث وقعت على عدة اتفاقيات لبيع الاسلحة لها ، خاصة للسعودية والعراق ودول الخليج العربي . الى جانب مساهمة فرنسا في انتاج الاسلحة الفرنسية في مصانع الاسلحة العربية التي كانت تابعة لهيئة التصنيع العربية التي كان من المفروض أن تقام في مصر ، وكانت فرنسا تبيع الاسلحة للدول العربية النفطية مقابل شراء النفط من هذه الدول .

تقييم سياسة جيسكار ديستان

استمرت سياسة فرنسا في الشرق الأوسط ، في عهد جيسكار ديستان ضمن نفس الخط السياسي الذي ابتدأه مؤسس الجمهورية الخامسة ، وهي لعب دور قريب للموقف العربي في الصراع بالشرق الأوسط . بعد أن تعمقت هذه السياسة وأصبح من الصعب على أي مسئول فرنسي مهما كان صديقا لاسرائيل تجاهلها لان هذه السياسة تخدم في النهاية مصلحة فرنسا ، وليس من صالح أحد من المسئولين العمل ضد مصلحة بلاده .

وعندما وصل جيسكار ديستان الى الاليزيه ، وهو وزير المالية السابق كان يعرف أكثر من غيره ، أهمية تطوير العلاقات مع الدول العربية ـ خاصة النفطية بالنسبة لفرنسا . مع العلم أن حزبه ـ الجمهوريين المستقلين ـ كان من أكثر الاحزاب الفرنسية تأييدا لاسرائيل . ولكن تأييد الحزب شيء ، وممارسة السلطة شيء آخر . وعلى الرغم من وجود العديد من مسئولي الحزب ، في الوزارة الاولى التي تشكلت في عهده ، الا أن هؤلاء مع استمرار تعاطفهم مع اسرائيل ، لم يستطيعوا أن يغيروا سياسة فرنسا التي بدأها ديجول ، بالنسبة للشرق الأوسط في الوقت الذي كانوا يعارضون فيه تلك السياسة ، عندما كانوا خارج السلطة ، والسبب يعود الى ان المصلحة الفرنسية تحتم السير في هذا الخط السياسي المتفهم للجانب العربي في القضية الفلسطينية ، اذا أرادت فرنسا أن تحافظ وتدعم مصالحها ونفوذها في المنطقة .

ومع أن جيسكار ديستان ، كان له اسلوب يختلف عن اسلوب من سبقه في الجمهورية الخامسة في معالجة القضايا السياسية الخارجية ، وان الظروف الدولية لم تعد نفس الظروف التي كانت قائمة في عهدي ديجول وبومبيدو . فقد اختار خطا سياسيا مميزا نوعا ما عن الخط السياسي الخارجي لمؤسس الجمهورية الخامسة

وخليفته . وهذا ليس بغريب لان خلفيته السياسية ، وتكوينه الطبقي يختلف عنهما . ولهذا ظهر تحول في موقف فرنسا في عهده من بعض القضايا الدولية ، كزيادة اهتمامها بالتنسيق مع الحلف الاطلسي ، ومع السياسة الامريكية في بعض المناطق خاصة في افريقيا ـ التدخل في زائير وموريتانيا وتشاد ـ بعد أن كان ديجول ومن بعده بومبيدو قد بدءا سياسة مستقلة عن السياسة الامريكية . وأعاد جيسكار ديستان سياسة محور باريس ـ بون . الذي كان ديجول قد بدأه وفشل في تحقيقه . وكذلك التنسق مع المعسكر المغربي في مواجهة المعسكر الاشتراكي . وهذا يعني باختصار حدوث تغيير في السياسة الخارجية الفرنسية في عهد جيسكار ديستان عما كان عليه في السابق .

وعلى الرغم من حدوث هذا التبدل ، الا أن الرئيس الفرنسي لم يستطع ان يبتعد عن السياسة الفرنسية التي أنشأها مؤسس الجمهورية الخامسة في الشرق ولهذا حافظ على علاقات فرنسا الجيدة مع الدول العربية ، ومن موقفه السياسي من القضية الفلسطينية ، لانه اراد المحافظة على مصالح فرنسا ، التي سعى اليها كثيرا الجنرال ديجول ، الا أنه لم يستطع أن يحافظ على تلك العلاقات مع الدول العربية ، وبدأت الخلافات تنشب في عهده بين فرنسا والدول العربية كالجزائر وليبيا ، في الوقت الذي أخذ يساير فيه الدول العربية المعتدلة .

وبالنسبة للقضية الفلسطينية ، فان تطور الظروف الدولية ، والمحلية في الشرق الأوسط ، دفع فرنسا أن تقدم مواقف سياسية أكثر تفهما مثل اجتماع سوفانيارغ ـ عرفات ، واستمرار الاتصالات الرسمية بين وزارة الخارجية الفرنسية مع الدائرة السياسية في م .ت .ف . وموافقتها على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بالتنسيق مع الدول الاوربية الغربية الاخرى ، ولم يعد موقف فرنسا بعيدا عن مواقف هذه الدول ، كما كان في السابق .

في المقابل ، فلقد أثمرت هذه السياسة ، تحقيق المزيد من الفوائد لبلاده ،

مما ساعد في حماية الاقتصاد الفرنسي من الانهيار ، كما حدث في بعض الدول الاوروبية كايطاليا . ولهذا اصبح لزاما على أي رئيس فرنسي أن يستمر في نفس الخط السياسي لمؤسس الجمهورية الخامسة ، ويطوره ، اذا أراد أن يحافظ على مصالح بلاده في الشرق الأوسط ، ويؤمن احتياجاتها النفطية .

وبالنسبة لموقف فرنسا من اسرائيل في عهد جيسكار ديستان ، فقد تغير هو الاخر ، واصبح أقل انتقادا من قبل المسئولين الاسرائيليين ، بعد أن بدأ الوزراء الفرنسيون بزيارة اسرائيل ، ودعوة الوزراء الاسرائيليين رسميا لزيارة باريس لاول مرة منذ قيام الدولة الصهيونية .وحاول الرئيس الفرنسي ، أن يسير في بلاده قدرالامكان ـ في خط سياسي متوازن بين طرفي الصراع في الشرق الأوسط ، وأن يسير هذا الخط بشكل متوازن بين العرب واسرائيل لكي تحافظ فرنسا على مصالحها بين الطرفين.الا أن هناك مصلحة أيضا لها من بقاء اسرائيل ، لانها تضمن لها وللدول الغربية المحافظة على مصالحهم في المنطقة العربية . ويبدو أن الرئيس الفرنسي نجح في سياسته هذه أكثر مما نجح ديجول وبومبيدو من قبله لأنه طور علاقات بلاده مع الدول العربية ، وحسنها مع اسرائيل . وفي الأشهر الأخيرة لرئاسته شنت الدولة العبرية هجوما عنيفا عليه الى حد اتهامه باللاسامية ، بعد الزيارة التي قام بها لدول الخليج العربي والاردن في عام ١٩٨١ ، وتصريحاته المؤيدةلقيام الدولةالفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وساهمت الحملة الصهيونية ضده مع عوامل اخرى في اسقاطه بانتخابات الرئاسة التي فاز بها الرئيس الحالي فرانسوا ميتران .

هوامش الفصل الثالث

(1) **Le Monde,** 17 Mai, 1974.
(2) **Ibid.,** 3 Mai, 1974.
(3) Michel Jobert, **L'Autre regard, Op.Cit.,** P. 120.
(4) **Le Monde,** 11 Mars, 1980.
(5) Sondage, **Revue de I.I.F.O.P.** 1963, No. 3., p. 61.

(٦) نقلا عن « قضايا اسرائيلية » مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت عدد ٣ سنة ١٩٧٤ ، ص ١٠٥ .
(٧) المرجع السابق .

(8) **L'Expresse,** 4 Novembre, 1974.
(9) C.L. Sulbzerger, Giscard 11-North America, **I.Herald Tribune,** Paris, 30 November 197.

(١٠) لقاء مع الوزير مشيل جوبير ، سبق ذكره .

(11) **La Politique etrangere de la France,** 2eme Semestre, 1974, p. 300.
(12) **La politique etrangere de la France, Op.Cit.,** lere Semestre, 1974, p. 153.

(١٣) مجلة شؤون فلسطينية ، مرجع سبق ذكره رقم ٤٠ ، ديسمبر ١٩٧٤ ، ص ص ٢٠٥ - ٢١٢ .
(١٤) مجلة شؤون فلسطينية ، رقم ٤٠ ، مرجع سابق ذكره . ص ص ٢٠٥ - ٢١٢ .

(15) **La politique etrangere de la France, Op.Cit.,** 2eme Semstre, 1974, p. 138.

(١٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤ ، ص ٤٠٠ .

(17) **La Quoticlien de Paris,** 22 Octobre, 1974.
(18) **Le Monde,** 22 Octobre, 1974.
(19) **Ibid.,** 23 Octobre, 1974.

(٢٠) لقاء مع الوزير الفرنسي جان سوفانيارغ ، باريس ، ٢٩ مايو ١٩٧٥ .

(21) **La politique etrangere de la France Op.Cit.,** 2eme Semestre, 1974, pp. 138-139.
(22) **L'Expresse,** 4 Novembre, 1974.
(23) **La politique etrangere de la France, Op.Cit.,** 2eme Semestre, 1974, p. 152.

(٢٤) مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ٤٠ ، مرجع سبق ذكرة ، ص ص ٢٠٥ - ٢١٢ .

(25) **La politique etrangere de la France, Op.Cit., 2eme Semestre, 1974, pp. 153-4.**

(٢٦) مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ٤٠ ، مرجع سبق ذكره .

(27) Interview de M. Sauvangargues, accordee au Journal Israelien Yedioth Ahronoth 29 Octobre 1974.
La politique etrangere de la France, Op.Cit., 2eme Semestre, 1974, p. 146.
(28) **Le Monde,** 29 Avril, 1975.
(29) **Ibid.**

(٣٠) لقاء مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس ، ابراهيم الصوص ، باريس ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ .

(٣١) لقاء مع وزير الخارجية الفرنسية فرانسوا بونسيه ، باريس في ٣٠ اكتوبر ١٩٧٩ .

(32) Le Monde, 9-10 Mars, 1980.

(33) **Communiques des conseils des Ministres,** 7 Mars 1979 et 29 Mars 1979, **La politique etrangere de la France, Op.Cit.,** lere Semestre 1979. P. 187. et p.189-Et **le Discourse Prononce par J.F. Poncet devant la XXXIVE session de L'assemblee general des Nations Unis Le 26 Septembre, 1979.**
(34) **La politique etrangere de la France, Op. Cit.,** 2eme semestre, 1975, p. 117.
(35) **La politique etrangere de la France Op.Cit.,** 2eme semestre, 1975, p. 192.
(36) **Ibid.,** 2eme semestre, 1974, p. 166.
(37) **Ibid.,** 3eme semestre, 1977, p. 80.
(38) **Ibid.,**

(٣٩) انظر تفاصيل ما تم في اللقاء بين سوفانيارغ وعرفات بالهامش ص ص ٢٨١ ـ ٢٨٥

(40) **La Politique etrangere de la France Op.Cit.,** 2eme semestre, 1974, pp. 160, 176, 207, 214, 222, 300, 314, 318.
(41) **La politique etrangere de la France. Op.Cit.,** 2eme semestre, 1974, pp. 138-9.
(42) **Ibid.,** 2eme semestre, 1977, p. 80.
(43) **Ibid.,** 2eme semestre, 1975, p. 147.
(44) **Ibid.,** p. 192.
(45) **Le Monde,** 11 Mars, 1980.
(46) **La politique etrangere de la France. Op.Cit.,** 2eme semestre, 1976, p. 134.
(47) **Ibid.,** lere semestre, 1977, pp. 112-3.
(48) **La Figaro,** 21 Avril, 1977.

(٤٩) لقاء مع وزير الخارجية الفرنسية ، بونسيه ، باريس في ٣٠ اكتوبر ١٩٧٩ .

(51) **Le Monde,** 4 Mars, 1980.
(52) **Ibid.,** 11 Mars, 1980.
(53) **La politique etrangere de la France, Op.Cit.,** lere semestre, 1976, p. 187.
Communique publie en 31 Oct. 1975, **Lemonde,** 1 Novembre, 1975.

(٥٤) من محضر اجتماع وفد فلسطيني برئاسة خالد الحسن مع مسئولين في الخارجية الفرنسية في ١ اكتوبر ١٩٧٥ ، ولقاء بين خالد الحسن مع الباحث في الكويت ، ١ سبتمبر ١٩٧٩ .

(٥٥) نص تصريح الاعلان الصادر عن وزارة الخارجية الفرنسية : « قررت الحكومة الفرنسية الموافقة على فتح مكتب اعلام وارتباط لـ م . ت . ف . في باريس "Bureau d'Inform ation et de Liaison" وان هذا القرار جاء كتعبير عن موقف فرنسا من المشكلة الفلسطينية . وعن ضرورة ايجاد حل عادل لها . وان تجاهل الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ مؤتمر القمة العربي بالرباط ، واعترافه بـ م . ت . ف . كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، لا يخدم سوى الأفكار المتطرفة . ومن الواضح أن الحوار مع الفلسطينيين ، وبشكل خاص مع م . ت . ف . أمر ضروري من أجل حث الفلسطينيين على التخلي عن جميع النشاط المتطرف الذي يقومون به . ونستطيع القول ان التسهيلات التي ستعطي لفتح مكتب لمنظمة التحرير سيساعد في الحوار مع الفلسطينيين ، ممثلين في المنظمة كعنصر أساسي في الصراع العربي بالشرق الاوسط . وهذه الموافقة الفرنسية تأتي في نفس خط السياسة الفرنسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتعتقد فرنسا أنه لا توجد تسوية عادلة ودائمة لهذا الصراع ، اذا لم يحصل الفلسطينيون على وطن لهم .»

Communique publie en 31 Oct. 1975, **Le Mond,** I Novembre, 1975.

(56) Philippe Rondot, La France et les palestiniens, **Pensee national,** Paris, Avril-Mai 1979, No. 21, p.29.
(57) **Le Figar,** 12 Novembre, 1975.
(58) **La politique etrangere de la France, Op.Cit.,** 2eme, semestre, 1975, p. 172.
(59) **Ibid.,** lere tremestre 1979, p. 42.
(60) **Ibid.,** lere tremestre, 1977, p. 109.
(61) **Le Monde,** 11 Mars, 1980.
(62) **La politique etrangere de la France, Op.Cit.,** 3eme semestre, 1977, p. 80.
(63) **Ibid.,** lere semestre, 1977, p. 58.
(64) **Ibid.,** lere tremestre, 1979, pp. 41-3.
(65) **Le Monde,** 11 Mars, 1980.
(66) **La politique etrangere de la France, Op. Cit.,** 2eme semestre, 1974, p. 138.
(67) **Ibid.,** 3eme semestre, 1977, p. 7.
(63) **Ibid.,** 2eme semestre, 1977, p. 60.
(69) **Ibid.,** p. 63.
(70) **Le Monde,** 4 Mars, 1980.
(71) **Le Monde,** 13 Janvier, 1978.
(72) Communiqque publie a l'issue du voyage de president Giscard D'Estaing en Arabic saoudite, **La politique etrangere de La France, Op.Cit.,** lere semestre, 1977, p. 34.
(73) **Ibid.,**
(74) **Ibid.,** lerr Semestre, 1976, p. 134.

(٧٥) من تقرير عن محضر الاجتماع الذي تم بين رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية وممثل م .ت .ف . في باريس في ١٦ مايو ١٩٧٦ .

(٧٦) نفس المصدر السابق .

(٧٧) من تقرير عن محضر الاجتماع الذي تم بين رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية وممثل م .ت .ف . في باريس في ٢ يونيو ١٩٧٦ .

(٧٨) من تقرير لممثل م .ت .ف . موجه للدائرة السياسية للمنظمة في بيروت .

(79) **Le Monde,** 19 Octobre, 1978.
(80) Mare Yared, Les rapports franco-palestiniens, **Jeune Afrique,** Paris, No. 837, 21 Jan, 1977, p. 79.
(81) Interview de M. Barre, Premier Ministre, a L'A.F.P. au sujet de l'interpellation de Abou Daoud, 13 Janvier, 1977, **La Politique** etrangere de la France **Op. Cit., lere semestre, 1977, pp. 24-0.**
(82) **Le Monde,** 12 Janvier, 1977.

(٨٣) للمزيد من المعلومات عن عملية الاعتقال ، يراجع مقال للكاتب ، من اعتقل ابو داود في فرنسا ، في صحيفة القبس الكويتية بتاريخ ١٧ يناير ١٩٧٧ .

(٨٤) لقاء مع عز الدين القلق ممثل م .ت .ف . في باريس - ١٣ يناير ١٩٧٧ .

(85) **Le Monde,** 6 Avril, 1977.

(٨٦) مجلة الحوادث الكويتية ، ٩ نوفمبر ١٩٧٩ ، ص ٢٣ .

(87) **Le Monde,** 10 Decembre, 1978.
(88) **Le Figaro,** 24 Fevrier, 1979.

(٨٩) لقاء مع وزير الخارجية الفرنسية بونسيه ، باريس في ٣٠ اكتوبر ١٩٧٩ .

(90) **L'Appel,** Paris, Novembre, 1979.
(91) **Le Monde,** 9 - 10 Mars, 1980.
(92) **Ibid.**

(٩٣) القبس الكويتية ، ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧ .

(94) **Intervieu de M. Raymond Barre, Premier Ministre au "Club de la Presse" d'Europe I, 20 Novembre, 1977, La Politique etrangere de la France Op. Cit.** 4 eme Semestre, 1977, p. 47.
(95) **Ibid.,** p. 75.
(96) **Ibid.,** Iere tremestre, 1979 p. 91.
(97) **Le Monde,** 21 . Fevrier, 1979.
(98) C.L. Sulzberger, **I. Herald Tribunet,** 30 Novembre, 1977.
(99) **La Politique etrangere de la France, Op. Cit.** Iere tremestre, 1979, p. 91.
(100) **Le Monde,** 23 - 24 September, 1978.
(101) **La Politique etrangere de la France, Op. Cit.,** Iere tremestre, 1979, p. 91.
(102) **Ibid.,** p. 189.

(١٠٣) الأهرام ، ٢٢ سبتمبر ، ١٩٨٠ .

(104) **Le Monde,** 16 Octobre, 1974.
(105) **Ibid.**
(106) **Ibid.,** 17 Octobre, 1974.
(107) **La Politique etrangere de la France, Op. Cit.** 2eme Semestre, 1974, p. 116.
(108) **Le Monde,** 26 Octobre, 1974.
(109) **Le Monde,** 22 Novembre, 1974.

(١١٠) جلنار التمس ، المرجع السابق .

(١١١) من تقرير سري ، صادر في باريس في ٣ أغسطس ١٩٧٥ .

(١١٢) جلنار التمس ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(١١٣) المرجع السابق .

(١١٤) المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(137) **Annuaire officiel,** chambre de Commerce Franco-Arabe, Paris, 1978, PP. 22-27.
(138) **Ibid.,** p. 22.
(139) **Ibid.,** p. 27.
(140) **Ibid.,** p. 22.
(141) **Ibid.,** p. 25.

الخلاصة

اراد الجنرال ديجول عندما أسس الجمهورية الخامسة ان يعيد لفرنسا عظمتها وان يكون لها دور مهم على الصعيد الدولي لتصبح من الدول العظمى ، خاصة بعد ان تراجعت بعد الحرب العالمية الثانية اهميتها الى الدرجة الثانية بعد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بسبب فقدانها لنفوذها وقوتها في العالم .

واعتبر ديجول الدول العربية بمثابة مفتاح العالم الثالث بسبب الدور المهم الذي تلعبه هذه المجموعة خاصة مصر ، ولهذا فقد أراد تحسين علاقات بلاده مع العرب وبالتالي علاقات فرنسا مع دول العالم الثالث ، لان تطوير العلاقات مع العالم العربي يعيد لفرنسا النفوذ الذي خسرته في الشرق الأوسط بعد مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وحرب الاستقلال الجزائرية ، ويكفل لها مصدر بترولي مهم هي في اشد الحاجة اليه .

ولكن تحسين العلاقات مرتبط ارتباطا كبيرا بالقضية الجزائرية والفلسطينية ، لانه من غير المعقول ان تتطور العلاقات مع الدول العربية في الوقت الذي لا توجد فيه علاقات دبلوماسية معها بسبب حرب الجزائر ، والموقف الفرنسي المؤيد لاسرائيل .

وبعد ان فشل الجنرال في سنوات حكمه الاولى بحل قضية الجزائر بما يكفل بقائها تحت الاستعمار الفرنسي ، وجد أنه من الافضل ازالة العقبة الرئيسية في تطوير علاقات فرنسا مع الدول العربية بحل القضية الجزائرية عن طريق اعطاء الشعب الجزائري الاستقلال .

واعاد استقلال الجزائر العلاقات الدبلوماسية التي كانت مقطوعة بين العاصمة الفرنسية والعواصم العربية ولكنه لم يحسن العلاقات بين الطرفين بالشكل الذي أراده مؤسس الجمهورية الخامسة بسبب موقف فرنسا المساند

لاسرائيل ، ولهذا وجد الزعيم الفرنسي انه من غير المنطق بعد استقلال الجزائر ان تكون علاقات بلاده الجيدة معاسرائيل على حساب علاقتها مع الدول العربية خاصة بعد ان لاحظ ان الزعماء العرب عندهم الرغبة في تطوير علاقاتهم مع فرنسا اذا اتخذت موقف محايد او على الاقل غير مؤيد لسياسة العدوان التي تسير عليها اسرائيل ضد الدول العربية .

ولهذا بدأت الامور تتبدل واصبحت فرنسا تنتقد ولاول مرة سياسة الكيان الصهيوني في الامم المتحدة عندما تهاجم القوات الاسرائيلية الاراضي العربية ، وخاصة وان الطائرات التي كانت تستعملها الدوله العبرية في غاراتها هي طائرات فرنسية الصنع .

ومنذ عام ١٩٦٣ حتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ سارت السياسة الفرنسية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي في اتجاهين :

الاتجاه الاول : الاستمرار في تسليح اسرائيل بكل ما تطلب من اسلحة فرنسة حديثة مع التشديد على حق اسرائيل في الوجود وحماية أمنها .

الاتجاه الثاني : انتقاد السياسة العدوانية الاسرائيلية ومحاولة التقرب من الدول العربية . هذه السياسة اعطت بعض النتائج الايجابية ، وعندما قرر عبدالناصر اغلاق مضائق تيران امام الملاحة الاسرائيلية قبل حرب ١٩٦٧ بقليل ، وقفت معظم الدول الغربية ضد القرار المصري باستثناء فرنسا الذي أعلن وزير خارجيتها « كوف دي مورفيل » بأن قرار عبدالناصر لا يشكل اي خطورة على اسرائيل ، بل ان وزير الخارجية الفرنسي قدمقائمة للسفير الاسرائيلي في باريس بعدد البواخر التي تعبر المضائق سنويا واثبت له أنها قليلة جدا مما لا يشكل اي خطر عليها .

وهذا الموقف الواضح من قبل فرنسا اعتبر كبداية للسياسة التي سارت عليها فيما بعد في الشرق الأوسط وتخللها طلب ديجول من وزير خارجية الدولة اليهودية

بعدم بدء الهجوم على الدول العربية عشية حرب ١٩٦٧ وفي نفس الوقت فان فرنسا لن تسمح بتدميرها .

وكان ديجول يعتقد بأن اسرائيل غير مهددة من قبل الدول العربية بل على العكس فان العرب هم المهددون ولهذا فرض حظر جزئي على ارسال الاسلحة الفرنسية لها ، ووجد الرئيس الفرنسي الفرصة في حرب ١٩٦٧ ليعلن موقف بلاده الجديد من الصراع العربي الاسرائيلي ، وبدأت العلاقات الفرنسية الاسرائيلية تتدهور منذ ذلك الوقت مع تصاعد الاحداث في الشرق الأوسط وخاصة بعد الغارة الاسرائيلية على مطار بيروت عام ١٩٦٨ وفرصة الحظر الشامل على ارسال الاسلحة للكيان الصهيوني مقابل تطور العلاقات الفرنسية العربية .

واصبح ديجول بمثابة الصديق الوحيد للعرب في الغرب ، كما بدأت اتصالات سرية عن طريق الجزائر بين مسئولين فرنسيين ومسئولين في منظمة التحرير الفلسطينية ، واشترت المقاومة الفلسطينية اسلحة فرنسية خفيفة عن طريق الجزائر ايضا .

ووصلت العلاقات بين فرنسا والعواصم العربية الى مرحلة متقدمة انعكست على التبادل التجاري بينهما وهو ما كان يطمح له الرئيس الفرنسي .

ولهذا اصبح من الصعب على اي رئيس فرنسي ان يغير سياسة بلاده من الصراع العربي الاسرائيلي مهما كانت عواطفه مع الكيان الصهيوني اذا وضع مصلحة فرنسا فوق كل اعتبار ، ولهذا سار الرئيس جورج بومبيدو على نفس السياسة التي بدأها ديجول واعطى العلاقات مع الدول العربية دفعة الى الامام في الوقت الذي حاول فيه تحسين العلاقات مع الدوله العبريه الا انه لم يستطع بسبب رفض اسرائيل ومعاداتها له ، كما أن العلاقات تطورت من جهة اخرى بين « الكي دورسيه » ومنظمة التحرير الفلسطينية اذ اصبحت الاتصالات بين الطرفين تتم بشكل منظم ومعلن .

وفي كل مرة جرى فيها تغيير في الرئاسة الفرنسية فان السلطات الاسرائيلية كانت تأمل بحدوث تغيير في السياسة الخارجية الفرنسية من الصراع العربي الاسرائيلي لصالحها وعندما وصل جيسكار ديستان للاليزيه ، توقعت الدولة اليهودية حدوث مثل هذا التغيير بسبب مواقف الرئيس الجديد منها قبل استلامه الرئاسة . ولكن خاب ظنها ، وتمسك جيسكار ديستان بسياسة ديجول ومن بعده بومبيدو ، وطورها معترفا في الشهر الاول من وجوده في السلطة بأن القضية الفلسطينية هي اساس مشكلة الشرق الأوسط ، وان الشعب الفلسطيني بحاجة الى حل عادل لقضيته ، ويوافق على فتح مكتب لمنظمة التحرير في باريس ومؤيدا لقاء وزير خارجيته مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واقامة اتصالات مباشرة مع المسؤولين الفلسطينيين ، ومعترفا في نهاية رئاسته بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير ، كما ان العلاقات الفرنسية العربية عرفت عصرها الذهبي في عهده ووقعت اتفاقيات اقتصادية مهمة ين حكومته وبين الحكومات العربية خاصة في الخليج العربي ، وحصدت فرنسا ثمار مازرعه ديجول في مطلع الخمسينات .

وعاملت الدول العربية فرنسا الدولة الاكثر رعاية وزاد التبادل التجاري بينهما الى جانب زيادة تدفق الرأسمال العربي اليها وزيادة المشاريع الفرنسية في الدول العربية ، وفي المقابل فان العلاقات الفرنسية الاسرائيلية حصلت فيها بعض التطورات وزار وزير خارجية فرنسا تل ابيب وكانت الزيارة الاولى التي يقوم بها وزير خارجية فرنسي لاسرائيل منذ قيامها في الوقت الذي رفض الرئيس الفرنسي ان يزورها مع العلم بأنه زار معظم الدول العربية . وحاول جيسكار ديستان أن يحسن علاقات بلاده مع الدولة اليهودية بشرط أن لا يكون ذلك على حساب علاقاته مع الدول العربية ، واستطاع خليفة بومبيدو ان يقنع دول السوق الاوروبية المشتركة لاتخاذ موقف عن الصراع العربي الاسرائيلي ، وتعلن هذه المجموعة مشروعا متكاملا لايجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط ، يأخذ في

الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام . بينما لم يستطع ديجول ولا بومبيدو من اقناع دول السوق المشتركة باتخاذ موقف موحد من القضية الفلسطينية ، ولوحظ أن كل من الرؤساء الثلاثة تميز عهده باقامة علاقات مع دول عربية معينة تختلف عن الدول العربية الاخرى ، فمثلا فقد حاول ديجول ان يقيم علاقات مع معظم الدول العربية وبشكل خاص مع مصر والسعودية ، بينما بومبيدو اهتم بتطوير علاقاته مع العراق والجزائر وليبيا ، ولم يهتم باقامة علاقات مع السادات الذي لم يكن يبدي له اي تقدير واحترام ، كما يقول الكاتب الديجولي فيليب دي سان روبير في كتابه « الرئاسات المتقطعة ».واما الرئيس جيسكار ديستان فقد حاول اقامة علاقات متوازية مع معظم الدول العربية ، الا انه لم يستطع بل على العكس فقد ساءت علاقاته مع دول كالجزائر وليبيا وسوريا وطورها مع السعودية ودول الخليج العربي والمغرب . ولكن في نفس الوقت فقد طور الرؤساء الثلاثة موقف فرنسا من الصراع العربي الاسرائيلي ووجدوا ان موقفهم المتفهم لوجهة النظر العربية كان فيه فائدة لفرنسا حيث امنت وارداتها النفطية من الدول العربية وبشروط جيدة ، واقامت الشركات الفرنسية مشاريع ضخمة في الدول العربية خاصة دول الخليج العربي ، وارتفع التبادل التجاري بين الطرفين ، وشعر المواطن الفرنسي بأهمية اتخاذ موقف متفهم من القضايا العربية عندما فرضت الدول العربية حظر ارسال النفط على معظم الدول الغربية باستثناء بلاده ، وباختصار لقد جنت فرنسا فوائد كثيرة وحافظت على مصالحها بسبب موقفها السياسي في الشرق الأوسط .

وهذه المصالح هي التي تمنع اي رئيس يأتي الى الرئاسة ان يتخذ موقف معاد للعرب مهما كانت العلاقات التي تربطه مع اسرائيل،لان مصلحة بلاده تتطلب ذلك الا اذا اعتبر ان مصلحة الكيان الصهيوني فوق مصلحة وطنه . ولهذا سقطت الاطروحات التي تقول ان موقف فرنسا سيتغير في الشرق الأوسط اذا تغير الرئيس الفرنسي . حتى موقف الرئيس الفرنسي « فرانسوا ميتران » لم يتغير كثيرا في خطوطه

العريضة عن موقف الرؤساء الفرنسيين الثلاثة في الجمهورية الخامسة على الرغم من زيارته لفلسطين المحتلة التي كانت أول زيارة يقوم بها رئيس فرنسي واوروبي غربي للدولة اليهودية منذ قيامها ، الا ان ميتران حافظ على الموقف المتفهم للحق العربي في السنة الاولى من حكمه مع بعض الخلافات بينه وبين من سبقوه في معالجة القضايا التي تطرأ على هامش الصراع العربي الاسرائيلي .

ولكي نكون موضوعيين في دراستنا سنحاول الاجابة على عدة اسئلة تطرح عن الاسباب التي دفعت فرنسا لاتخاذ موقف متفهم للموقف العربي من القضية الفلسطينية في الوقت الذي كانت هناك علاقات تحالف بين فرنسا والكيان الصهيوني في عهد الجمهورية الرابعة .

الاسئلة هي : لماذا غير الجنرال موقفه الهجومي على العرب واتخذ موقف مؤيد لهم ومعارض لاسرائيل ؟. ولماذا سار بومبيدو على نفس سياسة ديجول ضد الدولة اليهودية ، مع العلم انه عمل فترة طويلة في خدمة اسرة روتشيلد الصهيونية ؟.

ولاي سبب طور جيسكار ديستان ، المعروف عنه وعن حزبة تأييدهم لاسرائيل ، موقف بلاده من القضية الفلسطينية الى حد الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير وضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام ؟.

ومع ايماننا بعدالة القضية الفلسطينية الا اننا لا نعتقد ان هذا هو السبب الرئيسي الذي دفع مؤسس الجمهورية الخامسة وخلفاؤه أن يختاروا سياسة متفهمة للموقف العربي . واذا قلنا ان المحافظة على المصالح الفرنسية في الوطن العربي هو السبب نكون قد وقعنا في الدعاية الصهيونية التي كانت تنتقد باستمرار السياسة الفرنسية والتي تقول بأن ديجول« باع الدم اليهودي من أجل النفط العربي » ، ولهذا فاننا نعتقد ان هناك عدة عوامل مجتمعه مع بعض كانت السبب في الموقف المميز لفرنسا في الشرق الأوسط وهذه العوامل هي :

١ ـ رغبة ديجول بأن يكون لفرنسا دور قيادي وفعال في الشئون الدولية : حيث لوحظ من خلال ما كتبه ديجول في مذكراته ومن الخطب العديدة التي القاها منذ الحرب العالمية الاولى ، انه كان يبحث دائما عن دور قيادي لفرنسا تلعبه على الصعيد الدولي ، والتركيز على مصلحة بلاده عبر العصور ، وهذا هو الشغل الشاغل له طوال فترة حياته . وكان يرفض باستمرار فكرة تقسيم العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وتجاهل فرنسا واوربا الغربية كقوة عظمى الى جانب القوتين العظميين . وفي البداية حاول ان يقيم مع الولايات المتحدة وبريطانيا تحالف ثلاثي غربي في وجه المعسكر الاشتراكي الا انه فشل بسبب الرفض الامريكي . ولهذا اتجه فيما بعد إلى الكتلة الشرقية ليقيم معها افضل العلاقات في محاولة منه ليكون له دور مميز بين المعسكرين . كما طور علاقات بلاده مع دول العالم الثالث بعد استقلال الجزائر وخاصة الدول العربية لاهمية الدور الذي تلعبه داخل هذه المجموعة ، ووجد انه لا يستطيع ان يطور علاقة بلاده مع الدول العربية ، اذا استمرت فرنسا في دعمها وتحالفها مع الدول اليهودية . ولهذا حاول ان يلعب دور الوسيط بين الطرفين المتنازعين في الشرق الأوسط مستغلا علاقاته الجيدة مع اسرائيل وعلاقاته الجديدة المتطورة مع العالم العربي . الا انه لم ينجح بسبب الرفض الاسرائيلي ، ولم تحقق له الدولة العبريةالدور الذي كان يأمل بأن يلعبه في الشرق الأوسط وعلى الساحة الدولية .

٢ ـ العامل التاريخي والثقافي : اقامت فرنسا عبر العصور القديمة علاقات تاريخية قوية مع العرب وكان هاجسها هو المحافظة على هذه العلاقات دائما ، وهي تعتقد ان لها الحق في المحافظة على الأماكن المقدسة في فلسطين وعلى المسيحيين في الشرق الأوسط ، ونشأ عن العلاقات التاريخية علاقات ثقافية بين فرنسا والعالم العربي وبشكل خاص مع شمال افريقيا ومصر وسوريا ولبنان . ولاحظ ديجول ان الوجود الفرنسي قد ضعف في المنطقة العربية بسبب اشتراك فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر وحرب الجزائر. ومن أجل المحافظة على الوجود الثقافي والتاريخي في المنطقة

كان عليه ان ينهي حرب الجزائر ويحسن علاقاته مع الدول العربية ويوقف تأييد بلاده لاسرائيل .

وسار بومبيدو وجيسكار ديستان على نفس السياسة من بعده لنفس الاهداف .

٣ ـ المحافظة على المصالح الاقتصادية لفرنسا : لا يوجد في العالم دولة لا تحافظ على مصالحها، ولفرنسا مصالح مهمة مع العالم العربي حاولت بالقوة احيانا وبالدبلوماسية والاتفاقات احيانا اخرى المحافظة عليها . وكان اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر مع بريطانيا واسرائيل هو محاولة منها للمحافظة على مصالحها التي هددها الزعيم عبدالناصر بتأميمه قناة السويس ، ولكن العدوان لم يحقق الهدف المرجو منه لانه بدلا من ان تحافظ فرنسا على مصالحها ، فقدتها بالكامل . وعرف ديجول ان بلاده كانت الخاسر الاكبر في العدوان ، وانها لم تربح سوى كراهية العرب لها .

واهتم الجنرال ديجول كثيرا بالبترول العربي ومشاركة الشركات الفرنسة في استخراجها من الدول العربية ، لان فرنسا من الدول الصناعية القليلة التي لا تنتج النفط في اراضيها . كما ان المنتجات الفرنسية لاقت الاقبال في الاسواق العربية ، وكثرت المشاريع الفرنسية في الوطن العربي ، بتشجيع من الحكومات العربية .ووقعت فرنسا عدة اتفاقيات لبيع الاسلحة للدول العربية ، لان بعض هذه الدول لا تريد ان تشتري الاسلحة من الكتلة الشرقية ، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الامريكية ترفض بيع الاسلحة لها ، ووجدت مخازن الاسلحة الفرنسية الحديثة تفتح امامها بتشجيع من السلطات الفرنسية وكانت الدول العربية بحاجة الى التكنولوجيا الغربية لمشاريعها ، وتوجهت لفرنسا بسبب مواقفها المتفهمة للقضايا العربية ، ووجدوا فيها الصديق القادر على مساعدتهم في تحقيق مشاريعهم ، ولو لم يكن هناك موقف مميز لفرنسا من الصراع العربي الاسرائيلي لما اتجهت الدول العربية اليها .

٤ ـ عدالة القضية الفلسطينية : تحدث ديجول في مؤتمره الصحفي في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧ عن القضية الفلسطينية والمأساة التي عاشها الشعب الفلسطيني بعد قيام اسرائيل ، وكذلك فعل بومبيدو وديستان فيما بعد . ويلاحظ من كلام الرؤساء الثلاثة انهم متفهمون لعدالة القضية الفلسطينية ، لان ما اصاب الشعب الفلسطيني في وطنه عام ١٩٤٧ لم يكن عادلا . وهم وان لم يعبروا عن افكارهم بصراحة قبل وصولهم للرئاسة فهذا لا يعني انهم كانوا ضد الفلسطينيين ، بل كانوا ينظرون للامور من الناحية الانسانية وللفلسطينيين كلاجئين .

وشخص كديجول تزعم حركة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الالماني في بلاده ، من الطبيعي ان يؤيد مقاومة شعب آخر يناضل ضد الاحتلال ، وشخصية الجنرال وتكوينه تجعله أكثر تفهما للقضية الفلسطينية .

ومن غير المنطق ان يؤيد ديجول مقاومة الشعب الفيتنامي للاحتلال الامريكي لفيتنام ويرفض مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الاسرائيلي . وهاجم بومبيدو سياسة اسرائيل وانتقد اعتمادها على ديانة واحدة ووصفها بالدولة العنصرية ، وظهر انه من المتفهمين لعدالة القضية الفلسطينية ايضا ، وان ما دفعه الى تحمل التهجم الصهيوني ضده خاصة خلال زيارته للولايات المتحدة لم يكن فقط المحافظة على المصالح الفرنسية في الدول العربية بل اكبر من ذلك .

وتصريحات ديستان عن تاريخ الشعب الفلسطيني وآلامه وضرورة ايجاد حل للقضية يعني ايضا انه كان من المتفهمين بعدالة القضية الفلسطينية .

واعطت انطلاقة الثورة الفلسطينية وتصاعد العمل الفدائي المسلح ضد الاحتلال الصهيوني ، والتأييد الكبير الذي لقيته من الشعوب العربية بعد عام ١٩٦٧ ، بعدا دوليا ساعد في زيادة تفهم الرؤساء الثلاثة للتراجيديا الفلسطينية .

٥ ـ عدوانية اسرائيل : لا شك ان الجنرال ديجول الذي كان يعتز بنفسه كثيرا ويتوقع ان يستمع الاخرون الى ارشاداته ونصائحه ، تتضايق عندما لم تهتم اسرائيل

لطلبه بعدم الهجوم على الدول العربية في حرب ١٩٦٧، خاصة انه كان يعتبرها حتى ذلك الوقت من الدول الصديقة لفرنسا ، وجاء الهجوم الاسرائيلي على مطار بيروت ليثير الرئيس الفرنسي كثيرا ويتأكد ان الدولة اليهودية تتصرف بشكل عدواني مع الدول العربية وانه لا يستطيع ان يستمر في صداقته التقليدية معها بسبب سياستها العدوانية . وكذلك تأكد بومبيدو من عدوانية اسرائيل بعد ان خطفت القوارب البحرية من ميناء « شيربورغ » الفرنسي مما وضع فرنسا وجهازها الامني في موقف محرج . وكذلك بعد أن هاجمته المنظمات الصهيونية في خلال زيارته للولايات المتحدة ، واستمر الجيش الاسرائيلي في عدوانه على الدول العربية . وجيسكار ديستان الذي لم يستطع اقناع القادة الاسرائيليين بالتوقف عن مهاجمة لبنان البلد الصديق لفرنسا في المنطقة . ولهذا كانت التصرفات الاسرائيلية ضد الدول العربية وضد فرنسا هي السبب الذي فجر العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ولم يستطع اي رئيس فرنسي السكوت عنها .

٦ ـ **العلاقات الامريكية الاسرائيلية** : كان مؤسس الجمهورية الخامسة وفرنسا يطمحان عندما قامت اسرائيل بأن تصبح دولة تابعة للنفوذ الفرنسي في المنطقة وتحمي المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط . وفي البداية سارت الأمور كما أرادوا حيث قام نوع من التحالف بين الطرفين . ولكن في بداية الستينات لاحظ ديجول ان الدولة اليهودية اصبحت تميل في علاقاتها مع الولايات المتحدة على حساب علاقاتها مع بلاده ، وهذا الامر لم يعجبه لانه ليس من المعقول ان ينتقد السياسة الامريكية في فيتنام ويؤيد سياستها مع اسرائيل في الشرق الأوسط ، وهو الذي كان يريد أن يحافظ على نفوذ بلاده وليس على النفوذ الامريكي الذي بدأ يحل محل النفوذ الفرنسي ، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر ، ولهذا لم يكن مرتاحا للتقارب الامريكي الاسرائيلي ، وانعكس ذلك على موقفه من اسرائيل فيما بعد .

٧ ـ **العلاقة بين السلام وامن فرنسا وما يحدث في الشرق الأوسط** : تعتبر فرنسا أقرب الدول العظمى من منطقة الصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط ،

لهذا فان ما يحدث في المنطقة من توتر وحروب ينعكس بالتالي عليها . وسعت باستمرار حتى قبل قيام الجمهورية الخامسة للبحث عن حل دائم في المنطقة ، وكان ديجول يرى ان الصراع بين الدول العربية واسرائيل سيتحول اذا استمر الى حرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وان فرنسا القريبة حدودها من منطقة الصراع ستتأثر من هذه الحرب ، ولوحظ انه في كل مرة تحدث مواجهة عسكرية بين الدول العربية واسرائيل فان فرنسا تسارع للاتصال مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في محاولة منها لابعادهما عن التدخل المباشر في الصراع .ورفعت شعار تحييد منطقة البحر المتوسط في وجه العملاقين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وطالبت الدول العربيةواسرائيلالاسراع في ايجاد حل دائم لانهاء الصراع بينهما حتى لا يؤثر استمراره على امنها وسلامتها .

كما ان استمرار الصراع يجعل الدول العربية تبحث عن صديق قوي تتحالف معه في مواجهة اسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة ، وان الاتحاد السوفياتي هو هذا الصديق ، واقتراب السوفيات من البحر المتوسط يعني بالتالي اقترابه من الحدود الفرنسية الامر الذي ترفضه فرنسا وتقاومه .

واقتنع الرؤساء الثلاثة بان الدول العربية تريد السلام وان اسرائيل هي التي ترفض ولهذا كانوا ينتقدون السياسة الاسرائيلية باستمرار .

وهذه العوامل مجتمعه ساعدت في تحديد الموقف الفرنسي من الصراع العربي الاسرائيلي ، وبسبب هذه العوامل تبدل الموقف من التأييد المطلق الى حد التحالف مع الكيان الصهيوني الى انتقاد السياسة الاسرائيلية وتفهم للموقف العربي . ومع ذلك فان فرنسا لم تكن في أي وقت من الأوقات معارضة لوجود اسرائيل ، بل على العكس فهي تتشدد في كل مناسبة على ضرورة المحافظة على هذا الوجود في اي حل لمشكلة الشرق الأوسط ولكنها تعارض وتنتقد السياسة الاسرائيلية العدوانية . وحاولت فرنسا عبر رؤسائها الثلاثة ان تكون صديقة للعرب وللاسرائيليين في نفس

الوقت ، وتارة كانت تنجح وتارة تفشل واصبحت من اكثر الدول الغـربية تفهما للقضية الفلسطينية .

وهذا لم يكن يحدث لولا السياسة الذكية التي بدأها الجنرال ديجول ، وسار عليها بومبيدو وجيسكار ديستان ، وخدمت بالتالي فرنسا ومصالحها في العالم العربي .

المصادر العربية

- الأرشيف :

١ ـ أرشيف مركز الابحاث الفلسطيني التابع لـ م .ت .ف . بيروت .

٢ ـ أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت .

٣ ـ أرشيف مكتب م .ت .ف . في باريس .

- المصادر الأساسية :

١ ـ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية من عام ١٩٦٤ لعام ١٩٧٤ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

٢ ـ نشره مؤسسة الدراسات الفلسطينية من عام ١٩٦٩ لعام ١٩٧٦ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

٣ ـ الوثائق الفلسطينية العربية ، من عام ١٩٦٥ لعام ١٩٧٦ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

٤ ـ وثائق الحكومة الاسرائيلية ،بيانات الحكومات الاسرائيلية ، عمان ، ملفات المكتب التنفيذي لشئون الارض المحتلة ، بدون تاريخ .

٥ ـ اليوميات الفلسطينية من عام ١٩٦٥ لعام ١٩٧٤ ، بيروت ، مركز الأبحاث التابع لـ م .ت .ف .

- الكتب :

١ ـ ابراهيم العابد ، « سياسة اسرائيل الخارجية » بيروت ، مركز الأبحاث ١٩٦٩ ، رقم ٦٠ .

٢ ـ د . احمد صدقي الدجاني ، « الحوار العربي - الاوربي » ، القاهرة ، دراسات الفكر الغربي المعاصر ، الشركة المتحدة للتوزيع ١٩٧٦ .

٣ ــ انجلينا حلـو ، « اسرائيل والسـوق الاوربية المشتـركة » بـيروت ، مركز الأبحاث ، ١٩٦٨ ، رقم ٤٠ .
٤ ــ د . جورج ديب ، « العدوان الاسرائيلي في الأمم المتحدة » بيروت ، مركز الأبحاث ، ١٩٧٠ ، رقم ٧٢ .
٥ ــ د . جورج طعمه ، « قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ » بـيروت ، مؤسسـة الدراسـات الفلسطينية ، ١٩٧٥ .
٦ ــ د . حسن صبري الخولي ، « سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطـين » القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٣ ، من جزءين .
٧ ــ حسن مصطفى ، « اسرائيل والقنبلة الذريه » بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٦١ .
٨ ــ خالد قشطيني ، « الحكم غيابيا : القضية الفلسطينية في نظر العالم الغربي » بيروت ، مركز الأبحاث ، ١٩٦٩ ، أبحاث فلسطينية ، رقم ١١ .
٩ ــ سامي مسلم ، « قرار الأمـم المتحـدة حول فلسطـين ، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢ » بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٣ .
١٠ ــ شحاده موسى ، « علاقات اسرائيل مع دول العالـم ، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ » بيروت ، مركز الأبحاث ، ١٩٧١ .
١١ ــ د . صلاح العقاد ، « تطور السياسة الفرنسية في الجزائر » القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠ .
١٢ ــ عقيل هاشم وسعيد العظم ، « اسرائيل في اوربا الغربية » بيروت ، مركز الأبحاث ، ١٩٦٦ ، رقم ٢٣ .

ـ الرسائل الجامعية غير المنشورة :

١ ــ نادية محمد مصطفى ، « سياسة ديجول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٩ » رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٧٦ .

- الدوريات والمقالات والأبحاث :

١ ــ د . احمد صدقي الدجاني ، « م . ت . ف . والحوار العربي الاوربي » شؤون فلسطينية ، بيروت ، مركز الأبحاث التابع لـ م . ت . ف . مجلة شهرية ، يناير ١٩٧٩ ، عدد ٨٦ ، ص ص ١٢٧ - ١٣٩ .

٢ ــ احمد نوفل ، « من اعتقل ابو داود في فرنسا ؟ » جريدة القبس ، الكويت ، ١٧ يناير ١٩٧٧ .

٣ ــ د . اسماعيل صبري مقلد ، « الجنرال ديجول وحلف الاطلنطي » السياسة الدولية ، يوليو ١٩٦٦ ، عدد ٥ ، ص ص ٢٠ - ٤٧ .

٤ ــ د . بطرس غالي ، « الدبلوماسية الديجولية والجمهورية الخامسة » السياسة الدولية ، ابريل ١٩٦٦ ، عدد ١ ، ص ص ٤٦ - ٥٧ .

٥ ــ جلنار النمس ، « القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ » شئون فلسطينية ، مايو ١٩٧٩ ، عدد ٩٠ ، ص ص ١٢٠ - ١٣٢ .

٦ ــ حسين أبو النمل ، « على هامش الحوار العربي - الاوربي ، اوربا الغربية والعرب واسرائيل » شؤون فلسطينية ، أغسطس ١٩٧٥ ، عدد ٤٨ ، ص ص ٥٧ - ٧٤ .

٧ ــ داود تلحمي ، « يهود فرنسا ودولة اسرائيل » شؤون فلسطينية ، سبتمبر ١٩٧١ ، عدد ٤ ، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .

٨ ــ ـــــــــ ، « مواقف الرأي العام الفرنسي تجاه المسألة الفلسطينية » شؤون فلسطينية ، مارس ١٩٧٢ ، عدد ٧ ، ص ص ١٨٨ - ١٩٨ .

٩ ــ ـــــــــ ، « لقاء مع الفيلسوف الفرنسي سارتر والمسألة الفلسطينية » شؤون فلسطينية ، أغسطس ١٩٧٢ ، عدد ١٢ ، ص ص ٦٦ - ٧٣ .

١٠ ــ ـــــــــ ، « القوى السياسية الفرنسية والمسألة الفلسطينية » شؤون فلسطينية ، ديسمبر ١٩٧٢ ، عدد ١٦ ، ص ٧٤ - ٨٧ .

١١ ــ زاهي الأقرع ، « العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ » شؤون فلسطينية ، مايو ١٩٧٨ ، عدد ٧٨ ، ٩٨ ـ ١٠٥ .
١٢ ــ عبدالعال الباقوري ، « فرنسا والعرب واسرائيل وأمن البحر المتوسط » شؤون فلسطينية ، مارس ١٩٧٥ ، عدد ٤٣ ، ص ص ٧٤ ـ ٨٩ .
١٣ ــ د . عدنان الحمد ، « اوربا الغربية والقضية الفلسطينية ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ » شؤون فلسطينية ، يناير ـ فبراير ١٩٧٥ ، عدد ٤١ ـ ٤٢ ، ص ص ٥٤٦ ـ ٥٥٥ .
١٤ ــ قضايا اسرائيلية ، « نشرة نصف شهرية تصدر عن مركز الأبحاث » بيروت ، عدد ٣ ، نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ١٠٥ .
١٥ ــ نبيه الأصفهاني ، « الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الاسرائيلية » السياسة الدولية في اكتوبر ١٩٧٢ ، عدد ٣٠ ، ص ص ٦٨ ـ ٩٤ .

ـ قائمة بأسماء مسئولين فلسطينيين وعرب ، أجرى معهم الباحث مقابلات خاصة للدراسة :

١ ــ ابراهيم الصوص ، ممثل م .ت .ف . في فرنسا ، باريس في ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ .
٢ ــ أبوجعفر ، نائب رئيس الدائرة السياسية في م .ت .ف . بيروت في ٢٢ يوليو ١٩٧٧ .
٣ ــ خالد الحسن « أبو السعيد » ،مسئول العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني ، وأحد قادة حركة فتح ، الكويت في الأول من سبتمبر ١٩٧٩ .
٤ ــ خليل الوزير ، « أبوجهاد » نائب القائد الأعلى لقوات الثورة الفلسطينية ، بيروت ٢٥ يوليو ١٩٧٧ .
٥ ــ عز الدين القلق ، ممثل م .ت .ف . السابق في فرنسا ، باريس في ١٥ يونيو ١٩٧٨ .
٦ ــ فاروق القدومي ، « ابو اللطف » رئيس الدائرة السياسية في م .ت .ف . ، باريس في ٢٩ اكتوبر ١٩٧٩ .

٧ ــ د . طه الفرنواني ، أمين الغرفة التجارية العربية ـ الفرنسية ، باريس في ٧ يناير ١٩٧٥ .

٢ ــ د . نجيب صدقة ، سفير لبنان في فرنسا ، وأستاذ العلاقات الدولية السابق في الجامعة اللبنانية ، باريس في ١٧ ديسمبر ١٩٧٧ .

أهم المصادر الفرنسية والانجليزية

ـ الأرشيف :

(1) **Archives du Centre de Documentation Israel et le Moyen-Orient,** Paris.

(2) **Archives et Documentation du Ministere des Affaires Etrangeres Francaise.** Quai d'Orsay; Paris.

(3) **Archives du R.P.F. — Institut Charles de Gaulle,** Paris.

ـ مصادر أساسية :

(1) **La Politique Etrangere de la France, Textes et Documents, du 1967-1979,** Paris, la Documentation Francaise, Ministere des Affaire Etrangere.

(2) **La Politique Etrangere de la France, Notes et Etudes Documentaires, du 1967-1979,** Paris, la Documentation Francaise

ـ وثائق ومطبوعات ودراسات :

(1) BEN-NATAN, ASHAR, "Nations unies 29 Novembre, 1947, 25 ans apres", **Conference fait par M. Ben NATAN,** 28 Novembre, 1972, au theatre Marigny, Paris.

(2) CATROUX, general Georges, "L'evolution des problemes politiques et strategiques du proche-orient", **Conference prononcee devant l'Association des anciens eleves de la rue Saint Guillaum,** Paris, 8 Fevrier; 1950.

(3) **Centre de documentation et d'information, Israel et le Moyen-Orient,** "Dossier", Paris, Mensuel, No. 1, 1971.

(4) France, Ministere des Affaires Etrangeres "correspondance politique des consuls, Turquic-Jerusalem, 1843-1895", (27 Vols), et 1896-1914, Vols. 129-38. **Archives du Ministere des Affaires Etrangeres, Quai d'Orsay.**

(5) **France-Ministere des Affaires Etrangeres:** Guerre 1915-1918, Vols. 867-886, "Serie de Syrie et palestine et le Sionisme". Vols. 1197-1201.

(6) **France-Ministere des Affaires Etrangeres,** Documents Diplomatiques, 1871-1917, 45 Vols., et du 1942-1959, Paris, Imprimerie Nationale.

(7) HOFFMANN, Stanley, "Bilan de la politique etrangere du general de Gaulle, "Paris, **Conference a l'Institut Charles de Gaulle,** 18 Septembre, 1973.

(8) JEANNENEY, Jean Marcel, "La politique de cooperation avec les pays en voie de development", Rapport de commission d'etude instituee par le decret du 12 Mars 1963 (Presidee par M.JEANNENEY), remis au gouvernement le 18 Juillet 1963, **la Documentation Francaise,** 1963.

(9) **"Les juifs de la France d'aujourd'hui" (Documents et** Temoignages) Paris, Ed. Gyges, 1965.

(10) **"Les Juifs de France de 1789 a 1860, de l'emancipation** a l'egalite", Paris, Ed. Calmannlevy, 1976.

(11) **Organisation des Nations-Unis, Documents officiels, Assemblee Generale,** "La situation au Moyen-Orient',, 22 eme session 1967-jusqu'a le 32 eme session 1977/.

(12) **Organisation des Nations-Unis, Documents officiels,** Conseil de Securite", la situation au Moyen-Orient", 22 eme 1967, seances 1341-1361 - 1366- 1369 - 1371-1379- 1381 , 1382, supplements Avril - Dec. De 23 eme annee 1968- 32 eme annee 1977.

(13) **Les Organisation des Nations Unies, Publication diverse.** "Naion-Unies et le Moyen-Orient. Opinions des divers gouvernements des Etats membres dans le debat general de l'Assemblee General, New York, O.N.U., Sep.-Oct. 1967, Service de l'Information de l'O.N.U. Publication speciale, No. 3.

(14) **Programme socialiste de gouvernement;** 1972.

(15) **Relations culturelles des Affaires etrangeres, "Relations culturelles entre la France, les pays Arabes et Israel", Rapport d'activities, Ed.** Minsco; 1966.

(16) SARKIS, Nicolas, **"Le Petrole, l'Europe et le Monde Arabe"**, colloque Euro-Arabe, 20-22 Septembre 1977, Association de Solidarite Franco-Arabe, Paris.
(17) **"Le socialiste et le Tiers-Monde"**. Paris. Ed. Berger-Levrault, 1977.
(18) **Sondages**, I.F.O.P.
(19) **Statistiques du commerce exterieure de la France**, Petrole 1964-1974, Coll., Foll., 113.
(20) **Statistiques du Ministere de l'Economie et des Finances, Importations - Exportations**, en N.G.P. 1969, Coll., Foll., 22.
(21) Terrenoire, Louis, **"Le general de Gaulle et le probleme du Proche-Orient", Paris, Conference a l'Institute Charles de Gaulle; la Novembre; 1973.**

, مؤلفات الجنرال ديجول ، مذكرات وكتب ودوريات :

المذكرات :

(1) CHARLES de Gaulle, **Memoires de guerre L'Apple; 1940-1942**, Paris, Ed. Poln, 1973, Tome VII.
(2) ———, **Memoires de guerre : L'Unite, 1942-1944**, Paris; Ed. Plon, 1973, Tome VIII.
(3) —— **Memoires de guerree : Le Salut, 1944-1946**, Paris, Ed. Plon, 1969, Tome IX.
(4) ———, **Discourse et Messages, Pendant la guerre, 1940-1946**, Paris, Ed. Plon, 1970., Tome X.
(5) ——, **Discourse et Messages, Dans l'attente, 1946-1958**, Paris, Ed. Plon, 1970, Tome XI.
(6) ——, **Discourse et Messages, Avec le renouveau, 1958-1962**, Paris, Ed. Plon, 1971, Tome XIII.
(7) ——, **Discourse et Messages, Pour, l'effort, 1962-1965**, Paris, Ed. Plon, 1970, Tome XIII.
(8) ——, **Discourse et Messages, Vers le Terme, 1966-1969**, Paris, Ed. Plon, 1970, Tome XIV.
(10) ——, **Memoires d'espore, l'effort, 1962;;** .. Paris, Ed. Plon, 1971, Tome XVI.

- الكتب :

(1) ——, **Une mauvise rencontre**, Paris, Imprimerie de Montilgeon, 1906.
(2) ——, **Histoire des Troupes du levant**, redige Par le chef de bataillon brevete Charles de Gaulle, Paris, Imprimerie national, 1931.

- رسائل جامعية لم تنشر عن ديجول والصراع العربي - الاسرائيلي

(1) CAHEN, Bernard, "Les gaullistes de gauche", Mai-1958- Aout 1962, Paris; I memoire D.E.S. Sciences Politiques, Paris, 1962.
(2) CARREZ, Jean-Fransois et Wiltzer Pierre-Andre, "Le gaullisme de gauche", Paris, memoires d'etudes politiques, 1962.
(3) KRYNEN, Denys, "La politique proche-orientale du General de Gaulle (1958-1969) le sentiment et la raison", these sciences politiques, Toulouse I, France, 1975.
(4) PINI, Andre, "Le gaullisme sous la quatrieme republique", these doctorat en droit, Universite d'Aix- Marseilles, 1966.

مؤلفات عن فرنسا والصراع العربي - الاسرائيلي

(1) ABDEL KADER,, A. Razak, **Le conflit judeo-arabe**, Paris, Ed. Francois Maspero, 1961.

(2) ACHCAR, **La France et l'Angleterre dans le Proche- Orient,** Lyon, France, Ed. Imprimerie Martin, 1934.
(3) AGGIOURI, Rene, **Le conflit de Palestine dans le Jeu des puissance,** 1950-1967; Ed. Les Cahiers de l'est, 1968.
(4) ALEM, Jean Pierre, **Le Moyen Orient arabe,** Paris, Ed; Presses Universitaires de France (P.U.F.), 1964.
(5) ——, **Terre d'Israel,** Paris, Ed. du Seuil, 1973.
(6) ANCEL, Manuel, **Historique de la question d'orient,** Paris, Ed. Delagrave, 1923.
(7) ARON, Raymond, **Paix et guerre entre les Nations,** Paris, Ed. Calman-Levy, 1962.
(8) AZEAU, Henri, **Le piege du Suez;** (5 Novembre 1956), Paris, Ed. R. Laffont, 1964.
(9) BALOUS, **L'action culturelle de la France dans le Monde,** Paris, Ed. P.U/F. 1970.
(10) BARENTON, **La France Catholique en orient (16e - 19e),** Paris, Ed. Boussielque, 1902.
(11) BARON, X, **Les palestiniens, un peuple,** Paris, Ed.Le Sycomore, 1977.
(12) BARRES, **Equete aux pays du levant,** Paris, Ed. Plon, 1923, 2 vols.
(13) BASSI, Michel, **Valery Giscard d'Estaing,** Paris, Grasset, 1968.
(14) BAUCHARD, D. **Le jeu mondieal des Petroliers,** Paris, Ed. du Seuil 1970.
(15) BAUMOKOLLER, **Le mandat sur la Palestine,** Paris, Ed; Rousseau, 1930.
(16) BAR-ZOHAR, Michel, **Histoire secrete de la guerre d'israel,** Paris, Ed. Fay- ard, 1968.
(17) ——, **Ben Gourion, le prophete arme,** Paris, Ed. Fayard, 1966.
(18) BEAUFRE, General Andre, **Introduction a la Strategie,** Paris, Ed. A. Colin, 1963.
(19) BEN GOURION, David, **Regards sur le passe,** Monaco Ed; Rocher, 1965.
(21) BERQUE, Jacques, **Les Arabes-** Paris, Ed. Sindbad, 1973.
(22) BIROT, Jean Pierre et Dresch, **La Mediterranee et le Moyen Orient,** Paris, Ed. P.U.F., 1953.
(23) BLUM, Leon, **Pour la Justice,** Paris, Ed. Albin Michel, 1963.
(24) BLUMEL, A., **Leon Blum, Juif et sioniste,** Paris, Ed. de la Terre retrouvee, 1952.
(25) BONNETE, Georges, **Le Qaui d'Orsai sous trois republiques 1870- 1961,** Paris, Ed. Fayard 1961.
(26) BORELIA, Francois, **Les partis politiques dans la France d'aujourd'hui,** Paris, Ed. Seuil, 1973.
(27) BOURDREL, Philippe, **Histoire des Juifs de France,** Paris, Ed. Albin Michel, 1974.
28. BROMBERGER, Serge, Merry et **Les secrets de l'expedition d'Egypte,** Paris, Ed. des 4 fils Aymon, 1957.
29. **CAMILLE** Paul, **Suez ou la haute force du Viancu triomphant.** Paris, Nouvelles editions Debresse, 1957.
30. CARMOY, Guy, de, **Les politique etrangeres de la France, 1944-1968,** Paris, Ed. La Table Ronde, 1967, 520P.
31. CARRE., O., **Le Proche Orient entre la guerre et la Paix,** Paris, Ed. L'Epi, 1974.
32. CATROUX, General Georges, **Dans la bataille de Mediterranee, 1940-1944.** Paris, Ed. R.Juillard, 1949.
33. CHALIAND, Gerard, **La Resistance Palestinienne,** Paris, Ed. du Seuil, 1970.
34. CHAMOUN, Camile, **Crise au Moyen Orient,** Paris, Ed. Gallimard, 1963.
35. CHARLOT, Jean, **Les partis politiques,** Paris, Ed. A. Colin, 1971.
36. CHATLEMENT, M., **Strategies pour le Moyen Orient,** Paris, Ed. Calmann- Levy, 1974.
37. CHEVALLIER J.M. **Le nouvel enjeu petrolier,** Paris, Ed. Calmann-Levy, 1973.
38. CHOMSKY, N., **Guerre et paix au proche-orient,** Paris, Belfond, 1974.

39. CHOURAQUI, Andre, L'Etat d'Israel, Paris, Ed. P.U.F. 56 edition, 1967.
40. CLARKE, L' **Enjeu chretien au Proche-Orient,** Paris, Ed. Centunion 1965.
41. COCATRE-ZILGIENA, Andre, **Diplomatte francise et problemes** internationaux contemporaine, Paris, Ed. Cujas, 1970.
42. COHN, Norman, **Histoire d'un mythe, la conspiration Juive et le protocole des sages de sion,** Paris, Ed. Gallimard, 1967.
43. COLLIARD, Jean Claude, **Les republicans independants,** Paris, Ed. P.U.F., 1972.
44. COLLIN, B., **Pour une solution au probleme des lieux saints,** Paris, Ed. G.P. Maisonneuve et Larose, 1974.
45. CONTTERET, J.M. **Giscard d'Estaing, Mitterrand; 54774 mots pour convaincre,** Paris, Ed. P.U.F. 1976.
46. COULAND, J., **L'eveil du monde arabe,** Paris, Ed. Sociales, 1964.
47. **COUVE de MURVILLE, Maurice, Une politique etrangere 1958-1969,** Paris Ed. Plon, 1971.
48. CROSBIE, Sylvia, **A Facit Alliance, France and Israel from Suez to the Six Day War,** Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1974.
49. ——, **Les Juifs de France et l'etat d'Israel,** Paris, Ed. Denoel, 1969.
50. DAROGY, Jacques, **La loi du retour,** Paris, Ed. Fayard, 1970.
51. BLUMED, Gindw et R., **La politique de l'imperialisme** Bourderon R. **Francais de 1930-1958,** Paris, Ed. Socialies, 1974.
52. DERBRE, Michel, **Ces princes qui nous gouvernent.** Paris Ed. Plon., 1957.
53.——, **Une certaine idee de la France,** Paris, Ed. A. Fayard 1972.
54. DECACHEAN, J/H.et., Girault, J., La Mediterranee arabe et le Proche- Orient au xxeme siecle, Paris, Ed. Masson, 1978.
55. DEMERON, Pierre, **Contre Israel,** Paris, Ed. J.J. Pauvert, 1968.
56. DEROGY, Jacques et GURGAND, **Israel, La mort en face,** Ed. R. Laffont, 1975.
57. DOUGLAS, Johnson, **France and the Dreyfus Affair,** London, Blandfond Press, 1966.
58. DRAILLARD, Claude, **Pour une strategie politique de la France,** Paris, Ed. Sup; France, 1978.
59. DRIAULT, Edouard, **La Politique orientale de Napoleon,** Paris, Ed. Alcan, 1904.
60. DRUMONT, Edouard, **La France Juive, Essai d'histoire contemporaine,** Paris, C. Marpon, Ed. Flammarion. 1962.
61. DUBRUIL, Jean, **Le petrole arabe dans la guerre,** Paris, Ed. Cujas, 1968.
62. DUCRUET **Les Capitaux europeens au Proche-Orient,** Paris, Ed. P.U.F., 1964.
63. DUROSELLE, **L'Europe de 1815 a nos jours, Vie politique et relations internationales,** Paris, Ed. P/U/F. 1967.
64. DUVERGER, Maurice, **La Ve Republique,** Paris, Ed. Ed. Plon, 1974.
65. ——, **La Monarchie Republique,** Paris, Ed. Plon, 1974.
66. EBAN, Abba, **Mon pays; L'epopee d'Israel moderne,** Paris, Ed. Buchet. Chastel, 1975.
67. EL Fath, **Le revolution palestininienne et les Juifs,** Paris, Ed. de Minuit, 1970.
68. ERRERA-HOECHSTETTER, **Le conflit israelo arabe (1948-1974),** Paris, P.U.F., 1974.
69. Evron, Yair, **The Middle East; Nations, Superpowers and Wars,** London, Elek, 1973.
70. EYTAN, Walter, **The First Ten Years: A Diplomatic History of Israel,** London, Ed. Weidenfeld and Nicolson, 1958.
71. FABRE-LUCE, **Deuil au Levant-Paris, Ed. A. Fayard,** 1950.
72. FRIEDLANDER, Saul, **Reflexions sur l'avenir d'Israel,** Paris, Ed. du Seuil 1969.
73. GASPAR, Lorand, **Histoire de la Palestine,** Paris, Ed. Maspero, 1968.

74. ——, **Histoire de la Palestine des origines a 1977. Paris,** Ed. F. Maspero, 1978.
75. ——, **Palestine; Annee O,** Paris, Ed. F. Maspero, 1970.
76. GEE, Jack, **Le mirage,** Paris, Ed. Albin Michel, 1971.
77. GIVET, Jacques, **La Gauche contre Israel; Essai sur le neo-antisemitisme,** Paris, Ed. J.J. Pauvert, 1968.
78. GROSSER, Alfred, **La Iv eme republique et sa politique exterieure,** Paris, Ed. A. Colin, 1961.
79. GUICHARD, Alain, **Les Juifs,** Paris, Ed. B. Grasset, 1971.
80. HAMON, Leo, **L'elaboration de la politique etrangere.** Entretiens de Diton, organise avec le concourse de l'Association Francaise de Science Politique et publie sous la direction de M. Leo Hamon, Paris, Ed. P.U.F., 1969.
81. ——, **L'opinion francaise et la pratique du pouvoir dans leo Hamon, Albert Mabileau edits la personalisation du pouvoir,** Paris, Ed. P.U.F., 1964.
82. HERMONE, Jacques, **La gauche, Israel, et les juifs,** Paris, Ed. La Table Ronde, 1970.
83. HERZL, Theodor, **L'etat juif,** Paris, Ed. L'Herne, 1970.
84. JOBERT, Michel, **Memoire de l'Avenir,** Paris; Ed. Grasset, 1975.
85. ——, **L'autre regard,** Paris, Ed. Grasset, 1976.
86. JOUVE, Edmond, **Relations internationale du Ti'rs Monde,** Paris, Ed. Berger-Levrault, Tiers Monde en Marche, 1976.
87. KAPLAN, Rabbin Jacob, **Judaisme francais et sionisme,** Paris, Ed. Albin Michel, 1975.
88. LAFONT, M. **Le parti communiste francais dans !a lutte contre le colonialisme,** Recueil de textes presentes et commentes par M. Lafont. Paris Ed. Sociales, 1962.
89. LAMY, Etienne, **La France du Levant-** Paris, Ed, Plon, 1960.
90. LAPIERRE, J.W., **L'enformation sur l'etat D'Israel dans les grands quotidiens francais en 1958,** Paris Ed. Centre National de la Recherche Scientifique, 1968.
91. LAPIERRE, S., **Le Mandat francais en Syrie,** Paris, Ed, Sirey, 1936.
92. LAQUER, Walter, **Confrontation : The Middle East War and World Politics,** London, Wildwood House, 1974.
93. ——, **The Road to War,** London, Cox Wyman ltd., 1970.
94. LAZAR, David, **L'opinion francaise et la naissance de l'etat d'Israel,** 1945-1949, Paris, Ed. Galmann-Levy, 1972.
95. LENCZOWSKI, George, **The Middle East in World Affairs,** 3rd edition. Ithaca and London, Cornell University Press, 1962.
96. LEWIS, A., **Le nouveau monde du petrole,** Paris Ed. France Empire, 1969.
97. LIPSCHITS, Saac, **La politique de la France au Levant, 1939-1941,** Paris, Ed. A. Pedone, 1963.
98. LOBIN, Suzanne, **Le Tiers Monde entre l'Est et l'Ouest,** Paris, Ed. La table ronde, 1964.
99. LUETHY, Herbert, **Frenche Motivations in the Suez Crisis.** Princeton (N.J.).
100. LYUATEY Pierre, **Les Mouvelles revolutions du Proche Orient,** Paris, Ed. Juillard, 1968.
101. MARRUS, Michael R., **Les Juifs de France a l'epouque de l'affaire Dreyfus,** Paris, Ed. Calmann- Levy, 1960.
102. MERCIER, Jacques, **Parti pris pour Israel,** Paris, Ed. Laffont 1970.
103. **MERLE,** Marcel, **La vie internationale,** Paris, Ed. A. Colin, 1970, 3e edition.
104. ————, **Theorie generale des relations internationales,** Paris, Les course de droit, 1973.

105. ————, **Sociologie des relations internationles,** Paris, Ed. A. Colin, 1974.
106. MEYNAUD, Jean, **Les groupes de pression en France,** Paris, Ed. A. Colin, 1970.
107. ————, et LANCELOT, Alan, **La participation de** francais a la politique, Paris, Ed. P.U.F., 1965.
108. MONOD, Martine, **Israel tel que je l'ai vu, Reportage de Martine Mondi,** Historique de l'etat d'Israel depuis sa creation, Paris, Ed. Francaise reunis, 1968.
109. MOSELEY, L., **La guerre de petrole,** Paris, Ed. Presses de la Cite, 1974.
110. MURPHY, Robert, **Un diplomate parmi les guerriers,** Paris, Ed. Robert Laffont, 1965.
111. NANTET, Jacques, **Les juifs et Les Nations,** Paris, Ed. de Minuit, 1958.
112. NAWAKIVI, Jukka, **Britain, France and the Arab Middle East, 1914-1920,** London, Ed. Anthlone Presse, 1969.
113. ODELL, P., **Le petrole et le pouvoir mondial,** Paris, Ed. A. Moreau, 1974.
114. PARAF, Pierre, **L'etat d'Israel dans le monde,** Paris, Ed. Payot, 1958.
115. PERES, Shimon, **David et sa fronde,** Paris, Ed. Stock, 1971.
116. PETIT LAURANE, Philippe, **Les fondements politiques des engagements de la communaute europeene en Mediterranee,** Paris, Ed. P/U.F., 1976.
117. PICKLES, Dorothy, **The Government and Politics of France,** London, Methuen 1973.
118. PIETRI, **Napoleon et les Israelites,** Paris, Ed. Berger- Levrault, 1965.
119. POLIAKOV, L., **Histoire de l'antisemitisme,** Paris, Ed. Calmann-Levy, 1968.
120. ———— **De l'antisionisme a l'antisemitisme,** Paris, Ed. Calman Levy, 1968.
121. PONIATOWSKI, Michel, **Cartes sur table,** Paris, Ed. Fayard, 1972.
122. PONTEIL, Felix, **La Mediterrannee et les Puissances depuis l'ouverture Jusqu'a la nationalisation du canal de Suez,** Paris, Ed. Payot, 1964.
123. PUJOULAT, **La France et la Russie a Constantinople; la question des lieux Saints,** Paris, 153.
124. RABI, Wladimir, **Anatomie du judiasme francais,** Paris, Les Edition de Minuit, Paris 1962.
125. RIBES, B. **La France et les ventes d'armes a l'etranger,** Paris Ed. Etudes, Janvier 1972.
126. RIQUET, Michel, **Un Chretien face a Israel,** Paris, Ed. Robert Laffont; 1975.
127. ROCHEMONTEIX, **Le Liban etl'expedition francaise en Syrie,** Paris Ed. Picard, 1921.
128. RODINSON, Maxime, **Israel et le refuse arabe, 75 ans d'histoire,** Paris, Ed. du Seuil, 1968.
129. Roger Berg, Chalom Chemouny et **Guide Juife de France,** Paris, Ed. Migdal, 1971.
130. RONDOT, Pierre, **Politique occidentale dans l'orient arabe,** Paris, Ed. Etudes, Juin 1962.
131. ————, **Destin du Proche-Orient,** Paris, les Ed. du centurion, 1959.
132. ROSSI, Pierre, **Les Clefs de la guerre,** Paris, La Bibliotheque Arabe, Ed. Jerome Martineau, 1970.
133. ROUANET, Pierre, **Pompidou,** Paris, Ed. B. Grasset, 1969.
134. SAFAR, Sadar, **France et chretien d'Orient,** Paris, Ed. Flammarion, 1939.
135. SAINT ROBERT, Phillippe de, **Principles pour une legitimite populaire,** Paris, Ed. L'Herne, Les Livres noires, 1970.
136. SAINT ROBERT, Phillippe de, **Le Jeu de la France en Miditerrannee,** Paris, Ed. Juillard, 1970.
137. ————, **Les septennats Interrompus,** Paris, Ed. Robert Laffont, 1977.
138. ————, **Le jeu de la France;** Essai, Paris, Ed. Juillard, 1967.

139. SEGUEV, Samuel, **Israel, Les arabes et les grandes puissances, 1963-1968.** Paris, Ed. Calmann-Levy, 1968.
140. SEVRAN, Pascal, **Le guide du Socialisme,** Paris, Ed. Guy Authier, 1977.
141. SFER,PACHA, **Le mandat francais et les traditions francaises en Syrie et au Liban,** Paris, Ed. Plon, 1922.
142. SOUSTELLE, Jacques, **28 ans de gaullisme,** Paris, Ed. la Table Ronde, 1968.
143. SPILLIMANN, General, **Napoleon et l'Islam,** Paris, Georges, Librairie academique Perrin, 1969;
144. SZAJKOWKI ZOSA, **Jews and the French Revolutions of 1789, 1830 and 1848.** New York, Ktav Pub House, 1970.
145. TALMON, Jacob, **Israel among the Nations,** London Weidenfeld and Nicoloson, 1970.
146. TANENBAUM, Jam Karl, **France and the Arab Middle East, 1914-1920;** Philadelphia, American Philosophical Society, 1978.
147. TINT, Herbert, **French Foreign Policy since the Second World War,** London, Weidenfeld and Nicolson, 1972.
148. TOURNOUX, Jean-Raymond, Secrets d'Etat, Paris, Ed. Plon, 1960.
149. ———, **Jamais dit Paris,** Ed. Plon 1971.
150. TSUR, Jacob, **Prelude a Suez;** Journal d'une ambassade, Paris, Presses de la Cite, 1968.
151. UBICINI, **La question d'Orient devant l'europe,** Paris, 1854.
152. URSU, **La politique orientale de Francois Ier,** Paris, Ed. Honore Champion, 1908.
153. VANUXEM, **Enquete aux pays du levant,** Paris, Ed. Plon, 1971.
154. WAJSMANN, Patrick, et TESSIDRE, Rene-Francois, **Nos politiciens face au conflit Israelo-arabe,** Paris, Ed. A.Fayard, 1969.
155. WEINSTOCK, Nathan, **Le Sionisme Contre Israel,** Paris, Ed. Maspero, 1969.
156. WEINSTOCK, Nathan, **Le mouvement revolutionnaire arabe,** Paris, Ed. Maspero; 1970.
157. WILLIAMS, A., **Britain and France in the Middle East and North of Africa 1914-1967,** London, Macmillan, New York, St. Martiris Presse, 1969.
158. WILLIAMS, Philippe-Maynard, **La vie politique sous la IVeme republique,** Paris, Ed. A. Colin, 1971.
159. ZEINE, **The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria,** Beirut, Ed. Khayat, 1960.

1. ABOU EL FETOUH, Omar, "La nationalisation du Canal de Suez et ses reprercussions sur le plan international, these de droit, Toulouse, France, 1962.
2. AUDIER, "Influences des politiques occidentales et sovietigues au Moyen-Orient", memoire, I.E.P. Aix-Marseilles, France, 1964.
3. BARRAT, Claude, "La politique exterieure de la France entre 1968 et 1969" (a traverse le livre de M. Couve de Murville), Paris, memoire D.E.S. Paris I. Iere sess. 1973.
4. BAR-ZOHAR, Michel, "Les relations entre la France et Israel de 1948 a 1961", Paris, these Doctorat de recherche, Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1963.
5. BEN-GAL EIY, "Israel dans la presse d'extreme-gauche en France", (Janvier 1967-Decembre 1970) These 3e cycle, specialite sciences politiques, Paris, ecole pratique des hautes etudes, 1974.
6. BIJAOUI, Alain, "Israel et le Marche Commun", Pstid Memoire D.E.A., Economique europeene et international, Universite Paris, 11, 1974.
7. BLUMEREAU, Johan Eric, Les relations economiques et financieres entre la france

et les pays arabes", Paris, Memoire D.E.S. sciences politiques, Paris 11, 1974.

8. CATY, "Les relations de la France avec le Tiers-Monde en recherche scientifique et technique", Aix-Marseille, France, these doctorat, 1965.
9. CHALVON-DEMERSAY, GUY, "Aspect de la politique etrangere d'Israel de 1948 a 1958", Paris. These en letres, 3eme cycle, Ecole pratique des Hautes Etudes, 1961.
10. CHAMBON, GUY, "L'affaire de Suez et le Parlement francais", Poitiers, France, Memoires D.E.S., sciences politiques, 1964.
11. CHEMLA, W., "Les grandes linges de la politique exterieure de l'etat d'israel', Paris Memoire d.E.S., sciences politiques, 1964.
12. CHERK, Haiem, "Les relations economiques exterieures d'Israel', these droit, Paris, 1950.
13. DJAHANCHAHI, Abdul All, "Le role du petrole du Moyen- Orient dans l'economie international"- these Universite, Paris, Droit, 1953.
14. DUCRUET, Jean, "Les capitaux europeens au Broche-Orient", These sciences economique, Paris, 1960, Ed. P.U.F., 1964.
15. DUPUY, Pierre, "La politique exterieure dans la carmpagne presidentielle de 1969", Memoire de D.E.S. sciences politiques, Faculte de Droit, Paris, 1970.
16. GBIZLE, Mathias, "La politique militaire de la France, 1945-1976", Memoire, Paris I, sciences politiques 1977.
17. GEOFFROY, Guy, "La politique exterieure du gouvernment de vichcy de Novembre 1942 a Aout 1944", Paris, Memoire D.E.S. Paris I, doirt international, 2eme Sess. 1972.
18. GUILLEMARD, Roger, "Problemes et orientations de la politique etrangere d'Israel de 1956- 1967", These droit Paris, II, 1973.
19. LE GUINER, "Le Monde arabe dans les relations internationales", Paris, memoire D.E.S. sciences politiques 1962.
20. GUTMAN, Nelley, "Le probleme Palestinien dans deux nebdomadaires francais, Temoinage chretien et le Nouvel observateur", 1964-1974, These 3eme cycle, sciences politiques, Paris I, 1978.
21. KUZBARI, "La question de la cessation du mandat francais sur la Syrie", Paris, These de Droit, 1937.
22. LENA, Hycainthe, "Le vetrait de la France de l'O.T.A.N." Memoire D.S.S., sciences politiques, Paris I, 1970.
23. LIGER? Anne, La Resistance d'une partie de l'opinion publique a la politique Francaise a l'egard d'Israel". Memoir D.E.A., Etudes politiques, Paris II, 1977, sess? de Fevrier.
24. LOULICHKI, Mohamed, "Le Role mediterraneen de la France", Memoire D.E.A., Etude Politiques, Paris II, 1979, Sess. de Fevrier.
25. MARTY, J., "Strategie en Mediterranee", Memoire, Paris L, 1977.
26. MESSAOUDI, Mohamed Ali,, "La dialogue euro-arab: fondement et perspectives", Memoire, Paris II, 1976.
27. MOUSSA, Ahmed Mohamed, Les relations franco-Egyptionnes de 1962-1973, Memoire D.E.S., Sciences politiques, Paris II, sess, d'Octobre, 1977.
28. PARZY, "Israel et les Nations Unies", these Universite de Lille, France, 1958.
29. POINSO, "La cooperation culturelle de la France avec les pays d'outremer", Aix-Marseille, France-Universite d'Aix-Marseille. These 1966.
30. RICKER, Jean-Paul, "Le Nouvel Observateur et la politique etrangere", Memoire, D.E.S., Paris I, lenesess., 1973.

31. SAIN-GIRONS, Anne, "Theroie et pratique de la violence des mouvements de la Palestinie3, Paris I, Memoire pour le D.E.S. de sciences politiques 1972.
32. SAMAD, Riad El, "La Veeme republique et l'orient arabe". These sciences economiques, Grenoble II- France, 1971.
33. SAMARBAKHSH, A.G., "Du petrole et de la politique dans le golfe persique", these 3eme cycle specialite, Droit et economie des pays etrangeres, Nancy II, France, 1974.
34. SARKIS, NIcolus, "Le Petrole : Facteur d'integration et de croissance economique", These science economique, Paris, 1961.
35. SOBHY, Samir, "L'image de la Republique Arabe Unie vue par la press parisienne a l'ocupation de la "guerre des six jours", 1967, These, sciences politiques, Paris I, 1973.
36. SOREL, "Le mandat francais et l'expansion economique de la Syrie et du Liban", These de l'Universite de Paris, 1929.
37. TERRASSE, Beatrice, "La Crise du Moyen-Orient de Juin 1967 et les relations petrolieres internationales", Memoire D.E.S., sciences politiques, Paris I, 1968.

ـ قائمة بأسماء الوزراء والشخصيات الفرنسية واليهودية الذين أجرى الباحث معهم مقابلات خاصة للدراسة :

الوزراء الفرنسيون :

(١) COUVE de MUILIE, Maurice موريس كوف دي مورفيل ، رئيس وزراء سابق ، ووزير خارجية لمدة عشر سنوات في عهد ديجول من ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ ، باريس في ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩ .

(٢) FAURE Edgar ، ادغار فور ،رئيس وزراء سابق ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية السابق ، باريس في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧ .

(٣) FRANCOIS - PONCET, Jean ، جان فرانسوا بونسيه ، وزير خارجية فرنسا ، باريس في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٩ .

(٤) GORSE, George جورج غورس ، وزير اعلام سابق في عهد بومبيدو ، باريس في ٢٢ مايو ١٩٧٦ .

(٥) HAMON Leo ، ليوهامون ، وزير الاعلام الفرنسي في عهد بومبيدو ، باريس في ١٥ أكتوبر ١٩٧٩ .

(٦) JOBERT Michel ، ميشيل جوبير ؛ وزير خارجية فرنسا في أواخر عهد بومبيدو ، باريس في ١٣ يونيو ١٩٧٨ .

(٧) SAUVAGNARGUES, Jean ، جان سوفانيارج ، أول وزير خارجية في عهد الرئيس جيسكار ديستان ، باريس في ٢٩ مايو ١٩٧٥ .

(٨) TERRENOIRE, Louis ، لويس تيرنوار ، وزير سابق في عهد ديجول ، ورئيس جمعية الصداقة الفرنسية ـ العربية السابق ، باريس في ٢٢ يونيو ١٩٧٨ .

الشخصيات الفرنسية :

(١) COHEN, Sami ، سامي كوهين ، كاتب سياسي وباحث فرنسي يهودي ،

باريس في ٤ ديسمبر ١٩٧٧ .

(٢) DANIEL, Amson ، محامي فرنسي يهودي وكاتب سياسي في الصحافة اليهودية في فرنسا ، باريس في ٩ ديسمبر ١٩٧٧ .

(٣) MITTERAND, Francois ، فرانسوا ميتران رئيس الجمهورية الفرنسية حاليا وسكرتير عام الحزب الاشتراكي الفرنسي سابقاً ، باريس في ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ .

(٤) NIEDERMAIER ، نيدر ماير فرنسي يهودي مدير مركز الوثائق الاسرائيلي والشرق الأوسط في فرنسا ، باريس في ٣ نوفمبر ١٩٧٧ .

(٥) OFFROY, Raymond ، ريمون أوفروا ، نائب في الجمعية الوطنية الفرنسيه سابقاً ، ورئيس جمعية « اعرف العالم العربي » باريس في ٢ مارس ١٩٧٧ .

(٦) RONDOT, Philippe ، فيليب روندو ، كاتب سياسي وأحد مسؤولي مركز الدراسات والسياسة الخارجية الفرنسية ، باريس في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩ .

(٧) ROSSI, Pierre ، بيير روسيه ، كاتب سياسي ومستشرق ، باريس في ٧ ديسمبر ١٩٧٧ .

(٨) de SAINT-ROBERT, Philippe ، فيليب دي سانت روبير ، كاتب سياسي ديجولي ، باريس في ٧ يونيو ١٩٧٨ .

شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع

من منشورات عام ١٩٨٤

الخليج ليس نفطاً	أ. د. محمد الرميحي

من منشورات عام ١٩٨٣

الاستراتيجية الدولية في عالم متغير	أ. د. اسماعيل صبري مقلد
كم عمر الغضب (هيكل وأزمة العقل العربي)	أ. د. فؤاد زكريا
القانون الدولي والقضية الفلسطينية	د. سيف الرمحي
قضايا في التنمية	د. عبدالرسول الموسى
أحاديث الغزاة	خليل السواحري
أسرى البقاع	نوال حلاوة
شعراء الأرض المحتلة	أ. د. عبدالرحمن ياغي
في الأدب الفلسطيني الحديث	أ. د. عبدالرحمن ياغي
يسمونه الحب (شعر)	لميعة عباس عمارة
لو أنبأني العراف (شعر)	لميعة عباس عمارة
معلقة العودة على صدر بيروت (شعر)	محمد نوفل العزة
قضايا التنمية	ترجمة : د. عزمي السيد
نظام الوزارة في العصر العباسي الأول	د إبراهيم سلمان الكروي
هموم النفط وقضايا التنمية	د. علي خليفة الكواري

من منشورات عام ١٩٨٢

التبشير في منطقة الخليج العربي	د. عبدالله التميمي
النقود والبنوك	أ. د. سامي خليل
النظريات والسياسات النقدية والمالية	أ. د. سامي خليل
التطور العمراني في الكويت	د. عبدالرسول الموسى
الحركة العمالية والنقابية في فلسطين	د. فائق طهبوب
الحب والطبيعة في شعر أبو سلمى	محمود بركات



الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص . ب (٢٤٢٦٧) ت (٢٥٥٥٩٦٨ ـ ٢٥٤٢٣٢٩)
الكويت